



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

اطروحة

لنيل شهادة دكتوراه نظام ل م د

في علم الاجتماع تنظيم وعمل.

المقاول والمقاولاتية والتنمية المستدامة

دراسة ميدانية بالغرب الجزائري

الأستاذة المشرفة:
د. حساين زهية

من إعداد الطالبة:
حبيبي خيرة

تشكيلة لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
رئيسا	مولاي حاج مراد	استاذ	جامعة وهران 2
مشرفا	حساين زهية	استاذة	جامعة وهران 2
مناقشا	بريجة شريفة	استاذة	جامعة وهران 2
مناقشا	كرايبة امينة	استاذة	جامعة مستغانم
مناقشا	لبايير بلعباس	استاذ	جامعة سيدي بلعباس
مناقشا			

الموسم الجامعي 2026/2025

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان، التقدير والمحبة للذين حملوا أقدس رسالة

في الحياة الي من مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

الي من اناروا لنا دروب الكفاح والتمحي

الي الدكتور رئيس المشروع مولاي الحاج مراد

الي السيد العميد هوارى بوزيدي

الي الدكتورة حساين زاهية التي أشرفت على هذا العمل

الي كل الأساتذة الذين أخذوا علينا من وافر فكرهم

الي كل أساتذة جامعة وهران 2 وجامعة سيدي بلعباس

الي كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل

نشكرا

الأهداء

الى روح والدي تغمد الله برحمته الواسعة

حبيبي بلقاسم

الى امي قرة عني وحشافة قلبي ونور حياتي

الى عائلتي الكريمة

الى حبيبتي قلبي خديجة ورقية

الى كل زملاء الدفعة

ويس السائق، غزلان ، زهور ، شمسة، قوميعة، مديوني، رشيد والأب دواجي.

الى صديقتي عمري

اكرام وشيماء

مقدمة عامة

• مقدمة عامة:

يشهد العالم اليوم الكثير من التطورات والتحديات التي فرضت على دول العالم انتهاز طريق التقدم والرقي، ذلك التحول الجذري الذي لا يكون الا عن طريق التدخل المنهجي والعلمي لإحداث التغيير الهادف والمنشود الذي من شأنه انقاذ أبناء الجيل الحالي من الازمات والصراعات، وفي الوقت نفسه يجعل الفرصة ساحة امام تلبية مطالب واحتياجات الأجيال القادمة بالقدر نفسه من الاهتمام والجودة (اهداف التنمية المستدامة)، ولهذا كان لابد من احدث تطور اقتصادي اجتماعي وبيئي، ليميز هنا نوع من المؤسسات التي اعتبرت الية مهمة في التنمية انا وهي المؤسسات المقاولاتية، والتي تعددت اشكالها وتنوعت صورها في العصر الحديث، وهو ما جعلها تصبح محور اهتمام الدول والحكومات لتكون نقطة ارتكاز اقتصادية وسبيل مضمون لحد ما في حل مشاكل المجتمع والتنمية.

لهذا يعتبر موضوع المقاول والمقاولاتية من المواضيع التي اثار جدلا واسعا وأسالت حبر الكثير من الباحثين والمنظرين أمثال كونتيون (Richard cantillon)، شومبيتر (Schumpeter)، ساي (Say)، دراكر (Drucker)، وغيرهم، ويعد ارتباطها في العقود الأخيرة بالتنمية المستدامة امرا حتميا لدورها الهام في تطوير وترسيخ هذه الأخيرة، وجعلها احدى طرق او سبل العيش اليومية في مختلف المجتمعات، وبالحديث عن الجزائر التي هي الأخرى لم تحد عن مسار التنمية المستدامة التي كانت طرفا في اتفاقيتها العديدة، وفي سعيها لتحقيق أهدافه عملت على تطوير وسائل تمكنها من ذلك، وأحد اهم هذه الوسائل هي المؤسسات المقاولاتية التي حاولت توفير المناخ المناسب لها لتشتغل وتعطي ثمارها، فكانت البداية بالإصلاحات الهيكلية سنوات الثمانينيات، حيث كانت بؤادر ظهور ملامح المقاولاتية وتأثير الفعل المقاولاتي في جانب الاقتصادي خاصة، بعدما سيطرت الدولة على هذا الأخير وكانت المقاول الوحيد في الساحة، لتدفع بها الازمات المتلاحقة في الاقتصاد والسياسة الي التوجه نحو تنظيم جديد حجر أساسه تشجيع روح المقاولاتية.

لقد ساهمت النماذج السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات في دفع الحكومة الى محاولة جذب مستثمرين وذلك بفتح المجال امام المقاولين واخراجهم من ظل الدولة، ليميز الى الوجود نموذج لمقاول جزائري غير معهود له تصوراته وأهدافه وممارساته التي كيفها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية وفقا لما يتناسب مع منطقته، والذي أصبح فيما بعد له دور رئيسي في تحريك الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

هذه التوليفة التي شكلت ظاهرة ربطت المقال ومؤسسته بأهداف التنمية المستدامة كانت هي محور إشكاليتنا، التي حاولنا تفكيكها وإعادة تركيبها لفهم المواطن الأساسية والحصول على إجابات حول طبيعة نموذج المقال الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وأهمية المقاولاتية كوسيلة في ذلك، ومن هنا كان لابد علينا في بداية هذه الدراسة من تحديد وتضييق الزاوية البحثية، وهذا بمحاولة التقيد بسبل منهجية ومنطقية، حاولنا من خلالها التعمق في تفاصيل هذا الموضوع والتحري عن تمثلاته الواقعية، وفق إجراءات بحثية موضوعية ودقيقة يفرضها علينا قانون البحث العلمي.

ومن هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل تغطية بعض الجوانب المعرفية والتراكمات النظرية التي تخدم موضوعنا، وتوضح العلاقة بين هذه المتغيرات، وهذا بالتعرض للإطار التصوري والنظري الذي سوف يكون القاعدة التي نطلق منها في هذا البحث، بداية بالإشكالية وفرضيات الدراسة، مروراً بأهمية الدراسة وأهدافها، أسباب اختيار الموضوع ودون أن ننسى الدراسات السابقة والمفاهيم الإجرائية.

1. الدراسات السابقة:

تعد دراستنا امتداد لدراسات أخرى مشابهة تناولت أحد متغيرتنا أو أكثر بالبحث والتحليل، وهذا لان البحث العلمي عبارة عن عملية تراكمية لكم هائل من العلوم، تعد الدراسات السابقة إحدى منابعها، وهي عنصر أساسي في التناسق الوظيفي والمنهجي للبحث الأكاديمي، ولقد اطلعنا على العديد منها من أجل الاستفادة في تكوين الخلفية النظرية وتعزيز الرصيد المعرفي الذي يخدمنا في بناء وإتمام بحثنا، فلاحظنا ان هناك فارق شاسع بين عدد الدراسات العربية والأجنبية التي اهتمت بالمقاولاتية والتنمية المستدامة والمقال على راسهم (الأجنبية أكثر عدد وتعمقا)، كما انها كانت متنوعة المتغيرات خاصة المتعلقة منها بالابتكار والتجديد، الفعالية التنظيمية والابداع... الخ، وقد انتقينا بعضها فقط حسب ما يخدم بحثنا وكانت متنوعة (محلية، عربية، دولية)، نستعرض في ما يلي أهم ما جاءت به.

دراسة بيار بورديو (Bourdieu.p)¹:

يمكن القول ان بيار بورديو (Bourdieu. P) كان السباق إلى دراسة المقال الجزائري في الفترة الممتدة من 1950 الى غاية سنة 1960، ليضمونها كتابه المعنون بـ: *(Sociologie de l'Algérie)* والذي درس فيه الحرفيين والمقاولين الصغار اiban الاستعمار وسمحت له النتائج التي خرج بها من التنبؤ بان هؤلاء الأشخاص لديهم القدرة، ولا تعوزهم الإرادة ليتحولوا الى صناعيين كبار اذا ما حصلت الجزائر على استقلالها وترك المستعمر مكانه في المؤسسات للجزائريين ما بعد الاستقلال.

¹ P. Bourdieu et a darbel, *travail et travailleurs en Algérie*, paris, éd mouton, 1963, p 383.

² P. Bourdieu, *la sociologie d'Algérie*, France, puf, p 12-14.

تعد هذه الدراسة من أهم ما جاء في التراث السوسيولوجي والتي تناولت المقاول الجزائري بالبحث والتمحيص، تكمن أهميتها فكونها أولى الدراسات في هذا الشأن، وقد استفدنا منها في تحديد ظروف نشأة وتبلور المقاول الجزائري واصله الاجتماعية والمهنية.

دراسة الجيلالي اليابس للبرجوازية الصناعية في الجزائر 1984³.

لقد قدم كل من جيلالي اليابس واحمد هني اعمالا متميزة جدا ثمانينيات القرن الماضي دارت حول المقاولين، حيث توصل كلاهما الي الأهمية البالغة لدور الشبكات العائلية في تجميع رأسمال الصناعي وجعله يتراكم بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات خاصة.

اعتبر المقاول الجزائري ذلك المقاول الذي " بوجوده الاجتماعي والاقتصادي ينتج فعلا مقاولاتيا، يعتمد على العائلة كرأس مال اجتماعي ومادي، فهذه الأخيرة لها دور مهم في إنشاء وتمويل المقاول الخاص"⁴، وهذا الطرح يتوافق مع سابقه بيار بورديو وجون بيناف، غير أن الباحث جيلالي ليابس ركز في معالجته للمقاولاتية على البرجوازية الصناعية في الجزائر باعتبارها سليفة للبرجوازية التجارية الناشطة في الفترة الاستعمارية من جهة واعتمادها على الدولة الوطنية من جهة أخرى.

وقد بحث عن كيفية تشكل وتطور المقاولين الجزائريين فقام بتحليل تاريخي لهؤلاء انطلاقا من مرحلة ما قبل الاستقلال لتحديد جذورهم واصلهم الاجتماعي بالدرجة الاولى، وفي هذه الاثناء خاض مقارنة بين نموذج المقاول الجزائري ونظيره الغربي التي تناولتها دراسات كل من ماكس فيبر وشومبيتر، وكانت نقطة انطلاق بحثه هي مسلمة تقول ان المقاولين في الجزائر هم في الأصل من طبقة اجتماعية برجوازية صناعية نامية ووضح لنا اهم صفاتهم، وعرف المقاول بانه: «الشخص الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تجميع وتسيير وإعادة انتاج العوامل المكونة للعملية الانتاجية»⁵، وقد اكد ان البدايات الاولى كانت بتراكم رؤوس الأموال والثروة في يد بعض الافراد الخواص في حيز ضيق واطار خاص حيث كان قد تم اقصائهم عمدا من بعض ميادين النشاط الكبرى التي كانت حكرا على القطاع العام، لكنهم رغم ذلك قد وجدوا ضالتهم في بعض النشاطات الأخرى كالتجارة والخدمات وحتى الصناعات الاستهلاكية البسيطة وقطاع البناء وهو ما وجدناه خلال دراستنا الميدانية، وبعد عدة سنوات تحولت الأوضاع وتغيرت لصالح المقاول،

³ ولد بسيدي بلعباس سنة 1948 من عائلة ثورية، حيث استشهد شقيقاه خلال الثورة التحريرية، ودرس الفلسفة في المدرسة العليا للأساتذة، ثم تخصص في علم الاجتماع، بمارسيلية سنة 1982 Aix – Marseille حيث تحصل على شهادة الدرجة الثالثة في جامعة أطروحة موسومة: رأس المال الخاص وأرياب الصناعة في الجزائر من 1962 الى 1982، ناقش أطروحة دكتوراه الدولة سنة 1988 بجامعة باريس 7، عنوانها: مؤسسات، منظمون، وبورجوازية الصناعة في الجزائر: عناصر سوسيولوجيا المسعى، كما شغل منصب مديرا لمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية بوزارة التخطيط سنة 1990، وعين وزيرا للجامعة والتعليم العالي سنة 1991/1992، ثم مديرا عاما للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة 1993، حيث أشرف على دراسة مستقبلية حول التنمية في الجزائر سميت بـ " جزائر 2005 " لتحديد امكانيات وآفاق الاقتصاد الجزائري ما بعد البترول، وبتاريخ 16 مارس 1993 اغتيل بالقرب من منزله بمدينة القبة بالعاصمة.

⁴ إسحاق رحمان، **المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص تنظيم عمل، جامعة باتنة، 2016-2017، ص72

⁵ Djilali Ilyabes, Entreprises, entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie en Algérie, éléments d'une sociologie de "L'entreprendre", DEA, 1988, tome 1, P144.

لتصبح الدولة هي صاحبة الفضل في تشكيل هذه الفئة من خلال تهيئة المناخ الملائم لبروزها، حيث اندرج المقاتل في شبكة من الزبونية لتملص من سطوة السلطة بإظهاره الولاء لدولة، ويمكن ملاحظة ذلك في الانسجام بينهما (أيدولوجيا واقتصادية وسياسية، قضايا، اجتماعية،) والطرف الأشد انسجاما كان مع السياسي وذلك للإدراك هذه الفئة ان السياسة تسهل استثماراتهم وتنعشها وهذا نوع من الذكاء تمتعت به هذه الأخيرة، ولها لجأت هذه الفئة الى تبرير نشاطها حسب ما توصل اليه اعتمادا على ثلاث ابعاد أساسية:

1-المشاركة في بناء الدولة بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الجزائري انطلاقا من استراتيجية مفهوم المواطن، بإنشاء اقتصاد مستقل وخلق سوق وطنية وهذا لا يكون الا من خلال احتكار القطاعات الاستهلاكية الكبرى كالبناء.

2-استراتيجية اللامساوية باعتبار ان دولة هي من تقود الركب السياسي ومسؤولة عنه، وهنا وجد الباحث ان العلاقة التي تربط المقاتل بالدولة هي علاقة يشوبها الكثير من الغموض، فهي تتراوح بين الخضوع والاستقلالية.

3-التركيز على الأهمية الاجتماعية من خلال محاربة البطالة، وتلبية طلبات السوق (مؤشرات اجتماعية مهمة ساعدتنا في التحليل) وبالتالي تكامل مع القطاع العام، لكن الواقع اثبت ان هذا القطاع يستغل العمال من اجل حصول على ربح أكبر، واسترجاع فائض القيمة باعتماد عدة استراتيجيات كشف عنها الباحث:

-السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية، بمزج العناصر الحديثة (المصنع، التكنولوجيا، علاقات الإنتاج) بما هو تقليدي (علاقات قبلية وجاهوية) او ما يسميه الباحث التوظيف الانتقائي للحد من المقاومة العمالية وتشكيل نقابات تطالب بالتغيير.

-اما لتحكم في سلوك العمال وضبطه يقوم صاحب العمل باستغلال العامل الديني لتحقيق الاندماج وكسب الولاء والتفاني في العمل، وذلك بتهيئة ركن للعبادة مثلا او شراء اضاحي العيد للعمال، فالمقاتل حسب جيلالي اليايس يغترف من نبع القيم الاجتماعية ما يخدم مصالحه الإنتاجية، ويقوم بعصرنتها ومن ثم يوظفها مستغلا اليد العاملة لصالحه الخاص.

كما أوضح جيلالي اليايس أهمية العائلة في نجاح المقاتل، وذلك بإقرارهم بالدعم الذي تلقوه وهو ما جعل منهم فاعلين اقتصاديين، ثم أشار الباحث الى ان المقاتل الجزائري متعدد الوظائف لا يجد صعوبة تذكر في انتقاله من قطاع للأخر وتغيير نشاطه حسب ما يخدم مصالحه.⁶

⁶ حدرياش بشير، الهوية، المسار المهني والشبكات الاجتماعية لمقاتلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص 168.

وتوصل الباحث الي ان: مقاولين يسعون أحيانا الي تشكيل تكتلات عن طريق انشاء شركات عائلية تقليدية مبنية على توحيد الاهداف ورؤوس الأموال، وقد ساعدهم على ذلك توفر التمويل من البنوك، بغية توسيع النشاط واكتساب مؤسساتهم وزن على الصعيد الخارجي.⁷

لقد ابرزت دراسة **جيلالي اليابس** اهم مراحل تكوين المقاول وما هي العوامل التي ساهمت في تشكيله، وهو ما ساعدنا في تفسير وتحليل سلوك المقاول، فقد أشار الي ان هناك ارتباط وثيق بين رأس المال الاجتماعي والرأس المال الاقتصادي، كما أكد على ان عدم اعطاء الاهمية للبعد الاجتماعي في التنمية الاقتصادية، يخلق ازدواجية بين الحداثية والتقليدية، والأبوية والتكنوقراطية، والتي تشكل في الاخير عوائق للتنمية وهو ما عجل بظهور التنمية المستدامة، وقد استفدنا كذلك من هذه الدراسة في عملية تحديد نموذج مقاول الجزائري.

دراسة احمد بويقوب: "بروز المقاول الجزائري الجديد".⁸

يستهل دراسته بحقيقة ان تحديد المعالم السوسيو-اقتصادية للمقاول الجزائري كنت صعبة قبل الإصلاحات الاقتصادية، ولكن مع تطبيقها ظهرت جلية لتكشف عن فئة المقاولين الجدد التي تختلف عن المقاولين القدامى، وهو ما له علاقة مباشرة ببحثنا.

قام الباحث بمقارنة بين فئة المقاولين القديمة والجديدة، من خلال البحث عن الاختلافات بهدف تحديد ملامح الفئة الجديدة المرتبطة باقتصاد السوق والتي تنمو في إطار ميكانزمات متناقضة تعود جذورها الي الاقتصاد الموجه، الذي تطبعه بعض الممارسات منها (الحماية الجمركية للسوق، الاحتكار والسوق السوداء)، اما تلك الخاصة باقتصاد السوق والمتجلية في (حرية المبادرة، تحرير الأسعار، سيولة الأموال)، ليجد الباحث ان هؤلاء المقاولون الجدد وجدوا في ظل ميكانزمات التحول الغير مستقرة والمتناقضة في اغلبها.

وفي الأخير خلص الباحث **احمد بويقوب** الي مجموعة من الخصائص والمؤهلات التي تميز المقاولين الجدد عن القدامى،⁹ من حيث المستوى العلمي نجد ان هناك فرق بينهم وبين المقاولين القدامى، فمعظمهم من الشباب الحامل للشهادات الجامعية العليا، مما جعلهم يتميزون بفكر تجديدي وابداعي، ويعود أصل اغلبهم لعائلات تحترف التجارة، تتميز مؤسساتهم بحجمها الصغيرة والمتوسط ومقاولات خاصة، فيما

⁷ دناقة احمد، سحوان عطاء الله، مقاربات سوسولوجية حول منظمة المقولة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 01، العدد 13، 2019، ص 22.

⁸ Ahmed Boyakoub, *les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition, la démentions transnationale*, CREAD. Alger n40, 2ém tr, 1997, p 105.

⁹ رحمانى إسحاق، جاب الله الطيب، سوسولوجيا المقولة في الجزائر من المداخل الكبرى الي الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 01، العدد 03، 2014، ص 124-125.

تعتمد مشاريعهم على الرأسمال الاجتماعي، وتضمنت هذه الدراسة أهم خصائص المقولين الجدد المبدعين الذين ارتبط ظهورهم بالظروف الاقتصادية والسياسية.

ركزت هذه الدراسة على إبراز أهم الفروقات بين مقولين القدامى والجدد، وأسباب هذه الاختلافات كالمستوى الدراسي وحجم مؤسساتهم، وهذا ما لاحظناه في خرجاتنا الاستطلاعية واعتمدناه في تحليلاتنا.

دراسة أحمد هني: "Le chikh et le patron" (استخدام الحداثة في إعادة إنتاج التقليد)¹⁰

هي دراسة أراد الباحث هني من خلالها تحديد السلوك التسييري لرب العمل الجزائري واستخدم في ذلك مقارنة سوسيو-اقتصادية، ليقارنه مع نظيره في الدول الغربية، ويتساءل هنا الباحث عن مدى تأثير الثقافة الغربية (القيم الحداثية) على الثقافة المحلية (قيم الأصالة)، فهو يحاول فهم ورصد التغيرات التي تطرأ على مستوى الروابط الاجتماعية في الجزائر.

وقد أجريت هذه الدراسة سنة 1993 وتوصلت الي ان منطق إعادة توزيع الأرباح يخضع الي قيم اجتماعية في إطار الاقتصاد الشرعي (économie canonique) فكل رب عمل يبحث عن إعادة انتاجه الذاتي، وقوته الحقيقية لا تكمن في الهرم الذي يشكله مع عماله انما في التوفيق الاجتماعي الذي يبنيه مع زبائنه، فالمصنع هو مجال لإعادة التوزيع الدائم وليس المؤقت.

والتوظيف في هذه الحالة ما هو الا طريقة لإعادة توزيع الافراد، وأن التوافق الاجتماعي الذي ينتج عنه لا يلزمه بحجم الإنتاج وعائداته، لكن المصنع يصبح وسيلة للتدخل الاجتماعي، حيث يسعى ربّ العمل الى جعل العمال أوفياء للمؤسسة لتجنب التوقف عن العمل، أو الهروب مع أسرار الانتاج، او حتى تعطيل الآلات وسرقتها، ولا يتم ذلك الا بجعلهم زبائن ليس عن طريق الاجر ولكن باللجوء لتوظيف افراد جماعة او عشيرة تنتمي لنفس منطقة رب العمل، حيث يمنحهم حصص الزكاة ويتكفل بمناسبات زواجهم او الحج وهذا ما يجعلهم يتمتعون بمزايا عدة، مع العلم أن المال المدفوع لا يعوض فهو ما يقابل جزء من الأرباح التي يدفعها رب العمل الأجنبي للدولة كضرائب او للأحزاب، المصنع وغيرهم...، لأن شخصية رب العمل هي التي دفعته الى هذا السلوك، إضافة لما سبق يقوم رب العمل بالتدخل شخصياً لحل مشاكل العمال في اغلب الاوقات، فهو إنسان متدين ذو أخلاق ومرتبطة بالعادات، وهذا ما يدفع بالعمال للاحترامه وعدم معارضته وهذا ما يجعل منه شيخاً والعمال زبائن لديه، وهذه سمة تتنافى مع قيم المقاولاتية التي تعتمد على العقلانية في تسيير والكفاءة في التوظيف، وهذا ما قد يشكل عائق امام تحقيق اهداف المقاولاتية وبالتالي التنمية المستدامة التي هي من ضمن أهدافها.

¹⁰ HENNI (A), Le Sheikh et le patron : usage de la modernité dans la reproduction de la Tradition, OPU, Alger, 1993, p 86.

بالنظر الي النماذج التي اتخذها هني من اجل دراسته المقارنة، والتي تمت بين المقاول الغربي الأوربي والمقاول الجزائري، فإننا نلاحظ نوعا من عدم التوازن وغياب أي قواسم مشترك في الكثير من الأحيان بين عنصرَي المقارنة ، فالمسار التاريخي لتشكل كلاهما يكاد ينعدم فيه أي تشابه او تشارك في العناصر التي قد تدخل في تكوين المقاول بالشكل المعروف، فالوسط الاجتماعي عامل هام في ذلك، وهو ما لاحظناه في دراستنا، فالغرب كان مهدا للثورة الصناعية والسياسية التي غيرت مجرى التاريخ الأوربي، فهي من ساهمت في صنع الذهنية الغربية للمقاول وهو ما لم تشهده حياة المقاول الجزائري، لتنتج لنا الرأسمالية والرجل الاقتصادي ومن هنا يمكن القول ان المقاول الغربي مرة بمراحل تزامنت مع تطور الاقتصادي، واذا ما عدنا : " للإنتاج المعرفي والنظري الغربي فان الرأسمالية في حد ذاتها عرفت منذ نشأتها مراحل انتقالية من رأسمالية السلع الي رأسمالية الليبيرالية، فرأسمالية مناجمت وأخيرا رأسمالية المقاولاتية"¹¹، اما المقاول الجزائري فقد همشه الاستعمار، والاشتراكية بعد الاستقلال، ولم يعد للساحة الا منذ امد ليس ببعيد.

لكن تبقى هذه الدراسة من اهم ما أنتج عن المقاول الجزائري وقد استفدنا منها في جانب التنظيمي لسلوك المقاول وتأثره بالمحيط ومراحل التنشئة المختلفة وانعكاسها على بناء شخصيته وهويته كمقاول، والدور الرئيسي للرأسمال الاجتماعي.

دراسة جان بيناف (1982. Jean Pennef): "انحدار المقاولين الجزائريين"¹².

جاءت هذه الدراسة في السبعينات لترسم المسارات الاجتماعية لرؤساء المؤسسات امبريقيا، ويتسنى له تحليل الطبقات الاجتماعية المنتمين لها، وحسب الباحث لابد من ربط تاريخ انشاء المؤسسة الخاصة وانماط تسييرها مع المسارات المهنية لرؤسائها، وتكمن الأهمية هنا في ربط نشاط المؤسسة مع تخصص وخبرة مسيرها، وهذا ما حاولنا ابرازه وتفسير دوره في نجاح المؤسسة واستدامتها.

أقيمت الدراسة في العاصمة على عينة تتكون من 250 مقاول، الهدف منها هو تحديد الشروط الاجتماعية التي اوجدت هذه الفئة انطلاقا من متغير رئيسي هو المسار الاجتماعي، وهدف آخر هو الكشف عن طريقة تسييرهم لمؤسساتهم وجعلها تتمتع بالاستمرارية والنمو، وهذه نقطة هامة تعكس أهمية المسار وتسيير في بناء المؤسسة المقاولاتية وضمان مستقبل جيد لها.

وقد حدد ثلاثة مسارات لأبعاد أساسية تمثلت في الأصل الاجتماعي والجغرافي للمقاول المسار السوسيو-مهني، والمستوى التعليمي لهذه الفئة قبل ولوجهم عالم المقاولاتية، وقد عرف المقاول في خضم

¹¹ Julien (J.P) et Marchesnay (M), *L'entrepreneuriat*, Ed : Economisa, Paris, 1996, p 55.

¹² Pennef Jean, *Industriels Algériens*, Cnrs, France, 1921, P32.

ذلك على انه: «الشخص الذي يدير المؤسسة فعليا، بحيث تكون له المسؤولية الأساسية في تشكيلها، كما يحمل مسؤولية التسيير اليومية وبالتالي سير المؤسسة وتركيبها، كما له الحق في اختيار نوع المنتج الذي يريد انتاجه وكيفية انتاجه، وفي اختياره لليد العاملة»¹³

وكانت النتيجة انه حدد ثلاث انواع من المقاولين، اولهم هي فئة تجار الجملة أصلهم من بني ميزاب ومن الجنوب، تعلموا في المدارس الفرنسية، ساندوا بقوة جبهة التحرير اثناء الثورة الجزائرية، هاجروا في وقت ما ليعود اغلبهم للوطن بعد الاستقلال ويشتروا مخازن الاوربيين ومحلاتهم، ويحتكروا استيراد السلع الضرورية بحكم خبرتهم وعلاقتهم مع الممولين خارج وداخل الوطن، ليتوجهوا بعدها للصناعة بعدما أصبحت دولة تشجع على الاستثمارات الخاصة، فحاضوا غمار صناعة النسيج والمواد الغذائية قليلة التكنولوجيا سهلة التسويق، حيث فتحوا محلا لهذا الغرض كونهم تجار بالدرجة الأولى، وهذا ما جعل جان بيناف يصفهم بانهم غير متخصصين ولا مهنيين أي لا يشاركون في الإنتاج ويكتفون بمساهمة في راس المال¹⁴.

اما النوع الثاني هم المقاولين الذين اشتغلوا في القطاع العام، وهم اما اداريين او إطارات متوسطة او عمال مؤهلين، هؤلاء يتمتعون بتجربة كبيرة في التجارة، حيث عملوا وقت الاستعمار لدى الشركات التجارية كمحاسبين، أو مندوبين تجاريين، أو بائعين، وأصلهم اما من منطقة القبائل أو بني الميزاب، كانت لهم خبرة واسعة بفضل تنوع المناصب التي شغلوها والتي اتاحت لهم تكوين شبكة واسعة من العلاقات وكان تعليمهم فرنسي وتخصصوا في المحاسبة.

يختلفون عن سابقيهم بالمشاركة في الإنتاج اغلب الأحيان، هاجر جلهم ليعودوا محملين بخبرات ثمينة عن الصناعة الفرنسية، وقد تابعوا تربصات في صناعات مختلفة، وهوما فتح لهم المجال للمشاركة المباشرة في عملية الإنتاج، وقال عنهم بيناف: «ان وجود مقاولين من أصل بسيط ومن طبقات متوسطة وشعبية يعطي لراس المال الجزائري طابعا خاصا»¹⁵.

ليتوصل الباحث في الأخير الى ان المقاولين الجزائريين يتبعون ذهنية المؤسسة العائلية فهم يتشاركون راس المال مع أحد أفراد العائلة او مع اشخاص من نفس المهنة، وهو ما يعرف بالشراكة المهنية وهم لا يعرضون الوظائف في سوق العمل بل يوظفون اشخاص من عائلة بعد تكوينهم في الخارج على حساب المقاول، ويقول ان هذه الذهنية ساهمت في تقوية الروابط العائلية رغم وجود نزاعات وخلافات احيان في

¹⁴ دناقة احمد، سحوان عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 19.

¹⁵ ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة 1، 2019-2020، ص 141.

تقسيم العمل والسلطة، وتوزيع المسؤوليات وهو ما سجلناه خلال مقابلاتنا مع المقاولين الذين يدير أغلبهم مؤسسات عائلية.

النوع الأخير هم المقاولون الذين يمتلكون مؤسسات خاصة لكنهم لا يديرونها بل يعتمدون على موظفون واطارات متخصصة في ذلك بحيث يولكون لهم مهمة تسير وإدارة هذه المؤسسات بإعطائهم الصلاحيات الكاملة، فيما يتفرغون هم للأعمال أخرى كالتصدير والاستيراد والعقارات، ويعود أصلهم الاجتماعي لكونهم اولاد موظفين تدرسوا في الحقبة الاستعمارية في الثانويات والجامعات الفرنسية، ولم يكن لهم أي مشاركة تذكر في الثورة، ويتميزون بكونهم فئة كتومة حذرة يصعب تعامل معها وكشف خباياها.

وقد توصل الباحث **جان بيناف** الي ان الميزة المشتركة بين هؤلاء المقاولين هي تمجيدهم لروح المؤسسة العائلية، كما ان مقاولاتهم تندرج في الاغلب تحت المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة SARL، والتي يعود رأسمالها الى الادخار الناتج عن تراكم أموال تجارة الجملة او لمجموعات عائلية صغيرة.¹⁶

دراسة إسحاق رحمانى:¹⁷ تحت عنوان "المقولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل

:"

لاحظت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المقولة الخاصة في تحقيق التنمية في مجتمع العمل من خلال التقليل من البطالة وتثمين مهارات العمال، في محاولة للحفاظ على التراث الحرفي والمهن ذات الطابع التقليدي، بتكريس قيم العمل وبث الوعي الاقتصادي من خلال نشر ثقافة المقولة بين أفراد المجتمع وهنا تكمن العلاقة مع مجريات دراستنا التي تهتم بالعلاقة بين المقول والتنمية المستدامة.

استفتح إشكاليته بالإشادة بأهمية البحث العلمي في مجال المقاولاتية، فقد أكد الباحثون على ذلك، وظهر اهتمامهم بتطور المقاولين ومقاولاتهم ودرجة مساهمتهم في التنمية المجتمعية، ودورها في مواجهة الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية، ليتناول بعدها المقولة الخاصة في الجزائر، وما تعانيه من تهميش وضعف في مصادر التمويل، فكانت الفرضية الرئيسية تتحدث عن تشكل المقولة في القطاع الخاص نسقا سوسيو-اقتصاديا في مجتمع العمل.

وكانت النتائج التي توصل اليها تؤكد ان مساهمة أجهزة الدولة لدعم المقاولاتية في جذب الشباب بهدف بناء ثقافة مقاولاتية وتنمية مجتمع العمل، وهو ما نراه في توجه الشباب للعمل الحر وازدياد عدد

¹⁶ دناقة احمد، سحوان عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص20.

¹⁷ إسحاق رحمانى، مرجع سبق ذكره، ص 407-25-04.

المؤسسات المقاولاتية الخاصة، كما ان الدور الفعال لتوظيف الرأسمال الاجتماعي في مسار الفعل المقاولاتي الذي يعتبر الية مهم في انشاء مؤسسات المقاولاتية، هذه النقطة كانت مهمة في بحثنا فنتبع مسار الفعل مقاولاتي يخلف نماذج متباينة من المقاولين، فالمستوى التعليمي الجيد والتنشئة المهنية المكتسبة من التكوين، وحداثة السن بالنسبة المقاولين كلها خصائص ومؤهلات تساهم في تحقيق التنمية في مجتمع العمل، وهذا ان دل انما يدل على بواذر الثقافة المقاولاتية من خلال اكتساب شخصية مقاولاتية تنظيمية وتسييرية.

من النتائج التي خرج بيها هو تميز المقاولين الجدد بخاصية الابتكار والابداع، والثقة في مؤهلاتهم التي تساعدهم على تكريس قيم العمل، تحسين البنية التحتية بتجاوز كل العراقيل التي تعترض المقاول في تعامله مع المنظومات الرسمية.

كانت هذه الدراسة قيمة من حيث البحث والتعمق في ثقافة المقاولاتية ودورها في دفع الشباب لتوجه الي العمل الحر، والاهم هو ما توصل له نموذج المقاولين الجدد الذين يكرسون للعمل الابتكاري ويسعون وراء التجديد والابداع في منتجاتهم وخدماتهم مما يساعد على تطوير الاقتصاد والمجتمع ويمهد لتحقيق بعض من اهداف التنمية المستدامة وهو ما يخدم موضوعنا.

دراسة بدراوي سفيان: "ثقافة المقولة لدى الشباب الجزائري المقاول"¹⁸.

كان هدف الباحث من هذه الدراسة هو معالجة ظاهرة المقولة عند الشباب الجزائري كواقع سوسيولوجي بحث، كما حاول حصر الابعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة إضافة لتحديد طبيعة الممارسة المهيمنة على السلوك التسييري لشباب الجزائري المقاول، وذلك مقارنة الظاهرة من عدة مداخل Multidisciplinares.

وقد ارتكزت اطروحته على الفرضيات التالية:

- 1- تلعب الشبكات الاجتماعية خاصة العائلة دورا مهما في مختلف القرارات بداية من قرار انشاء مؤسسة، وبالتالي هذا الأخير هو استجابة للعائلة ويقع تحت تبعيتها.
- 2- يهيمن الاتجاه الذكوري في الاعمال حيث ان تصورات الشباب لممارسة المرأة للأعمال مرتبط بالتقسيم المجتمعي للأدوار الاجتماعية على أساس الجنس.
- 3- تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشاب على ممارساته التسييرية كما ان النجاح الاجتماعي مرتبط بها بدرجة كبيرة.

¹⁸ بدراوي سفيان، ثقافة المقولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 221-14-13.

خلص الباحث الي مجموعة من النتائج مفادها أن كل من العوامل السوسيو-اقتصادية، الثقافية والمجتمعية تتحكم في التوجهات المقاولاتية لدى عينة الدراسة خاصة فيما تعلق بدوافع التوجه المقاولاتي وخلق مؤسسة خاصة، هناك غياب واضح لثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول، كما ان العائلة لها تأثير قوي على المقولة الشبانية كفضاء سوسيو-ثقافي، بقيمها التي يتشبع بها افرادها المؤسسين والمسيرين، كما ان هناك تأثير اخر هو التأثير الديني على الرؤى الشبانية لموضوع التمويل والقروض البنكية، وفيما يخص السلوك التسييري لشباب المقاول فهو محكوم بما تمليه عليه المرجعيات الثقافية النابعة من المجتمع، فالمنطق المجتمعي احكم قبضته على المنطق المقاولاتي في الجزائر، فالتوجه خطوة نحو القيم المجتمعية (الاجتماعية الرمزية)، يقابله الابتعاد خطوة عن القيم المقاولاتية (العقلانية)، وهذا ما يمكن ان يؤثر بشكل او باخر على ثقافة الشباب المقاول وبالتالي المقاولاتية وينعكس أخيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهنا تقطعت هذه الدراسة مع بحثنا فالعقلانية المقاولاتية حجر أساس في تثبيت اركان المؤسسة وتقويتها لمواجهة المنافسة وتلبية متطلبات السوق وبالتالي ضمان مكانة اقتصادية واجتماعية تساعدها في النمو والتطور.

كما توصل الباحث بدرأوي الي نتيجة مفادها طغيان التوجهات ذكورية التي أسست على التمييز الجنسي فيما يتعلق بالوظائف بين المرأة والرجل في العمل عامة وميدان الاعمال بصفة خاصة، ويمكن القول ان هذه النتائج هي صورة توضح توجه الشباب الجزائري المقاول الي اعتناق القيم المجتمعية التي تمجد روح الجماعة، ويسعى في نفس الوقت الي تجنب المخاطرة قدر الإمكان، والبحث عن حياة ذات طابع حدائي لكن غير مكتملة الاوصاف.

من خلال هذه الدراسة يتبين أن تموقع الشباب المقاول في الحياة الاقتصادية لايزال مرتبطا ببنية التضامن في صورتها التقليدية التي تحاول التماثل في صور معاصرة، وكذلك عدم قطيعتها مع الممارسات وفق الروح الجهوية والهيمنة الذكورية وغيرها من مؤشرات التضامن، وهو ما ساعدنا في تحليل الجانب الاجتماعي (التوظيف، الرأسمال الاجتماعي،).

دراسة شعلال فروجة:¹⁹ "تأثير التغيير الاجتماعي في تكوين الهوية المقاولاتية النسائية"

حاولت الباحثة في هذه الدراسة تحديد ملامح النساء المقاولات سوسيولوجيا بولاية بجاية، حيث تعد هذه الولاية نموذج حي عن تواجد المكثف فيها لهذا النوع من النساء، الامر الذي يستدعي تعمقا في البحث للكشف عن خلفياتهن الشخصية والاجتماعية-المهنية، ونبش دوافعهن الحقيقة وراء اقدامهن على انشاء

¹⁹ شعلال فروجة، تأثير التغيير الاجتماعي في تكوين الهوية المقاولاتية النسائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2017-2018، ص 322-12-07.

مؤسساتهن الخاصة في مجال المقاولاتية، ومن ثم ذهبت الباحثة **شعلا فروجة** الى تصنيف وابرار هويتهن كمقاولات، ولهذا الغرض وضعت الفرضيات التالية:

- 1- انتقلت المرأة المقاول من موضوع تغيير اجتماعي إلى فاعل في هذا التغيير، خاصة فيما يتعلق بالظهور التنظيمي **P'émergence organisationnelle** من خلال إنشاء وإدارة المؤسسات، الابتكار التنظيمي، النجاح في النشاط وتحقيق الأرباح.
- 2- على المستوى الاجتماعي، تستطيع المرأة المقاول ان تكون الهوية المقاولاتية من خلال اكتساب وضع اجتماعي جديد **nouveau statute social**، المغامرة، طبيعة الأنشطة المنجزة، علاقاتها بالرجل والمؤسسات المالية وتطوير الصفات الإدارية الخاصة **Qualités managériales**.

وخلصت الباحثة في نهاية اطروحتها الى وضع تصنيف جديد ومغاير لما سبق للهويات المقاولاتية للنساء الجزائريات، التي تشكلت من خلال انشائهن لمؤسسات خاصة اشرفن على تسييرها انطلاقا من طبيعتهم كإناث فكانت أساليب إدارة انثوية بامتياز وهو ما سمح لهن بافتكاك مكانة هامة في الترتيب الاسري والمجتمعي ككل، بفضل مساهمتهم في سوق العمل بخلق مناصب شغل من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادي من جهة ثانية بتكوين الثروات لتصبح فاعلا اقتصاديا واجتماعيا يعتمد عليه، وهذه الأدوار من اهم ما انيط به المقاول لتحقيق التنمية المستدامة وهي حلقة الوصل مع موضوعنا الحالي.

وقد نتج عن ذلك حسب الباحثة نوع من التوازن بين الجنسين في العلاقات النوعية من خلال ممارسة النشاط المقاولاتي الذي كان حكرًا على الرجال الى وقت قريبًا، لتنتقل المرأة من كونها موضوعا للتغيير الاجتماعي الى فاعل فيه، خصوصا فيما يرتبط بالظهور التنظيمي من خلال انشائها وادارتها للمقاول، محاولة الابتكار التنظيمي، الترقى في ممارسة هذا النشاط ونجاح فيه بتحقيق الأرباح، وتحصيل مكانة اجتماعية، وبهذا تكون المقاول في الجزائر قد رفضت جميع القوالب النمطية المتوارثة عن الأجداد والتي تركز لتحقير العنصر الانثوي.

ركزت هذه الدراسة على العنصر المقاولاتي الانثوي الذي اصبح يلعب دور هام في تنشيط الاقتصاد البلاد واقتصاد الاسرة، كما تطرقت الى التغيير الاجتماعي وكيف أصبحت المرأة فاعل فيه بعدما كانت مجرد موضوع له وكيف اثرت المرأة المقاول بالخصوص في إعادة تشكل بعض عناصر الانساق، على سبيل المثال النسق الثقافي الذي كان يتميز بسلطة الذكورية وكيف بدا يفقد سطوته وتضييق قوالبه المتوارثة ليصبح هناك تساهل اكثر في نظرة المجتمع للمرأة العاملة او المقاول على وجه التحديد، و استفدنا من الدراسة في عدة مواطن أهمها تحديد المفاهيم، وبناء الإشكالية، كما ساعدنا التعرف على بعض نواحي

المرأة المقاتلة على التعامل مع النساء المقاتلات التي اجرين معهن المقاتلة مما سمح لنا بكشف بعض الخفايا عن عالم المرأة المقاتلة خاصة ما تعلق بالأسرة والقيم.

كما أوضحت هذه الدراسة التغيرات التي مست المقاتلات باقتحام المرأة لها وهو ما أثر على نموذج الفاعل المقاتلات خاصة.

دراسة بن حكوم علي:²⁰ "المقاتلات الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة"

حاول الباحث في هذه الدراسة الوصول الى مجموعة اهداف أهمها اظهار العلاقة بين درجة الأثر بين المنظمات والمشاريع التي لها صفة المقاتلات الاجتماعية من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا آفاق سنة 2030 من جهة أخرى.

وكانت حصيلة دراسته أن المقاتلات الاجتماعية تعد أحد الآليات المبتكرة التي يمكن ان يستعان بها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اوصي بدعم مشاريعها ونشر ثقافتها بين كل الفئات والفاعلين في المجتمع ليتم التحاق بركب أنشطتها وليساهموا في تطويرها.

وكانت النتائج التي خرج بها تأكد على وجوب زيادة الوعي حول مفهوم المقاتلات الاجتماعية، والفصل بينها وبين ما يمكن ان يتداخل معها من مفاهيم قريبة المعنى منها كالعامل التطوعي، كما شدد على تشجيع هذا النوع من المشاريع في الجزائر، بدعم وتجسيد الأفكار الإبداعية التي يمكن ان تستهدف تحقيق مشاريع التنمية المستدامة، كما أشار الباحث لتجربة المركز الجزائري لريادة الاعمال الاجتماعية، حيث وصفه بالتجربة الفريدة التي يجب دعمها، ليتم احتضان المزيد من المشاريع المقاتلاتية الخضراء.

من نتائجه أيضا ان الجزائر تحوز مثلها مثل باقي دول العالم الإسلامي على تطبيقات رائدة للمقاتلات الاجتماعية، حتى قبل شيوعها بهذا الاسم، فهي ضاربة بجذورها في أعماق ثقافتنا وتراثنا كإلتي الزكاة والوقف ونماذج أخرى كثيرة، ويرجع قلة المشاريع او المنظمات التي تحمل اسم المقاتلات الاجتماعية الي حداثة الاسم نسبيا في الجزائر، ووجد ان البيئة المجتمعية لها تقبل كبير للفكر المقاتلاتية الاجتماعية ما يجعل الجزائر ارض خصبة لنمو مثل هذه المنظمات، لكن في المقابل يوجد قصور في التشريعات القانونية الخاصة بمثل هذه المنظمات مما يعيق تبني توجه الاجتماعي للمقاتلاتية.

كانت هذه جملة من اهم النتائج التي عادت لنا الطريق فيما يخص واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

²⁰ بن حكوم علي، المقاتلات الاجتماعية ودورها في تنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مقاتلاتية، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2020-2021، ص 257.

تقاطعت هذه الدراسة مع موضوعنا في متغيري المقاولاتية والتنمية المستدامة، فقد بحث بن حكوم في دور أحد اصناف المقاولاتية وهي الاجتماعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي أصبحت مشروع الدول المتقدمة وحتى النامية منها، لاهتمامها بالحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة في الأرض، وأوضح كيف ان المقاولاتية الاجتماعية رغم أهميتها الا انها لم تلقي الرعاية القانونية والتشريعية اللازمة لتطورها في الجزائر، مع ان الوعي بها وبما تقدمه للمجتمع ينتشر بسرعة بين افراد هذا الأخير.

دراسة عبد الرزاق منيش: ²¹ دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين.

اهداف هذه الدراسة كانت محاولة التعرف على النسق الاجتماعي (الاسرة، مؤسسات التعليم والتكوين، مؤسسات الدعم والمرافقة....) ودوره في تعزيز وتنمية المسؤولية الاجتماعية عند الشباب المقاول في تنمية المسؤولية الاجتماعية، من اجل العمل بها في مؤسساتهم، كما حاول الباحث التعرض للأهمية تبني المسؤولية الاجتماعية لضمان استمرارية المشاريع المقاولاتية الناشئة، وذلك من وجهة نظر سوسيولوجية طبعاً، كما أشار الباحث منيش في اشكاليته الى أهمية المقاولاتية المسؤولة اجتماعيا والادوار التي تلعبها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وكيف تسعى جاهدة لتكييف سياستها وتوجهاتها بما يتوافق مع تحقيق التكامل بين أهدافها ومصالحها الاقتصادية والربحية، مع احتياجات ومتطلبات المجتمع، ليتطرق فيما بعد الى العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والثقافة المقاولاتية، بكل ما تحمله هذه الأخيرة من قيم وتصورات او اتجاهات، إضافة الى كل التراكمات المعرفية والخبرات المكتسبة، والتي يحملها الفرد المقاول، وتجعله يميل لتكوين استعدادات تكون السبب في تبنيه للمسؤولية الاجتماعية في مشاريعه المقاولاتية.

اختار الباحث عينة قصدية من اجل دراسته الميدانية، وقد تكونت من 162 شاب مقاول من ولاية البويرة، واستخدم لجمع البيانات على الملاحظة، والمقابلة التي كانت أداة رئيسية للبحث. ليتوصل الباحث الى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الأسرة هي المصدر الرئيسي لتنمية روح المسؤولية الأخلاقية لدى الشباب المقاول، لكونها أولى واهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في النسق الكلي.
- مؤسسات التكوين والتمهين هي العامل الرئيسي بالنسبة لتنمية المسؤولية المهنية لدى الشباب المقاولين، لأنها تساهم بشكل كبير في تلقينهم المعارف التنظيمية والمهنية، التي يحتاجونها في تسيير المشاريع المقاولاتية.

²¹ عبد الرزاق منيش، دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة سطيف 2، 2017-2018، ص 256.

-أجهزة الدعم والمرافقة هي الأخرى تعد مصدرا رئيسيا في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب المقاول من خلال تحفيزه ماديا واستشاريا (قانونيا).

- دور المقاول في شحن العاملين والافراد المجتمع ككل بمختلف القيم والأفكار والمعارف التي تكسبهم سلوكيات أخلاقية للتحلي بالمسؤولية الشخصية وروح العمل الجماعي وبالطبيعة البيئية.

هذه النتيجة الأخير ساعدتنا جدا في تحليل دور المقاول في بث ثقافة تتبناها مؤسسته ويمارسوها العاملين لديه من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

اهتم الباحث بدراسة دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند المقاول، وهو ما يشكل جانب من موضوعنا، لان مؤسسات التنشئة لها دور كبير في اكساب المقاول القيم ومعايير خاصة المقاولاتية منها التي تساهم في نجاحه، وتعد المسؤولية الاجتماعية أولى الخطوات نحو تشكيل ثقافة تهتم بالآخر وبالمحيط وبالتالي بالتنمية والتنمية المستدامة، فالمقاول يمكن ان يكون سبب في نقل المعارف والأفكار التي تخدم هذه التنمية لمحيطه الداخلي (الاسرة والعمال، وممولين وحتى الزبائن)، ومن ثم تنتقل لباقي المجتمع بالتدريج، وقد استفدنا منهجيا من هذه الدراسة وكذا من مختلف التعاريف التي وردت فيها حول التنشئة بمختلف مصادرها، ومؤسسات دعم ومرافقة المقاولاتية.

- الدراسات الأجنبية:

David Littlewood & Daniel Holt ،How Social Entreprises Can contribute to The Sustainable Développement goals (SDGS)²².

من خلال ما جاء به تقرير الأمم المتحدة العام 2015 فيما يخص اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، سعت هذه الدراسة الى الإجابة عن الإشكالية المتعلقة بماهية الطرق التي تسمح للمؤسسات الاجتماعية من المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟ ومن اجل ذلك طرحت الدراسة جملة من المفاهيم عن المؤسسات الاجتماعية، كما وضعت إطار مفاهيمي متكامل حول اهداف التنمية المستدامة، مما مكن الباحثين من تحديد المجالات التي يمكن ان تكون ميدان بحث مستقبلا، خاصة وأنها تدعم رؤيتهم بمجموعة من الامثلة العالمية توضح كيفية مساهمة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة.

توصلت الدراسة الى بعض النتائج الهامة نذكر منها:

²² **David Littlewood & Daniel Holt** ،How Social Entreprises Can contribute to The Sustainable Développement goals (SDGS) Aconceptual 2018.

- المؤسسات الاجتماعية يمكن ان تكون عوامل مهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا لابد على صانعي القرار السياسي الاعتراف بوضوح بالدور الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية انطلاقا من القطاع الذي تنتمي اليه، دون التركيز المطلق على القطاعين العام والخاص.

- يعد الأثر المتعدد الابعاد للأنشطة والممارسات التي تؤديها المؤسسات الاجتماعية والمنعكس على المجتمع، مساهمة إيجابية لها، وهي تدخل في اغلب الأحيان في إطار الاستراتيجية الأساسية العامة للدولة.

- المؤسسات الاجتماعية والتنمية المستدامة مواضيع تمثل ظواهر مكتملة النضوج وجاهزة للدراسات الاكاديمية التابعة لمختلفة التخصصات.

أحاطت هذه الدراسة بأهداف التنمية المستدامة بشكل كبير، وبرزت دور المؤسسات الاجتماعية في تحقيق هذه الأخيرة، وهذا ساعدنا على تحديد إطار عملنا على متغير التنمية المستدامة، وشكلت لنا حقل وصل ربطت التنمية المستدامة مع المؤسسات الاجتماعية (مقاولاتية) ودور هذه الأخيرة في تطورها.

ركزت الدراسة على الجانب السياسي والتشريعي الذي تقوم به الدولة من اجل دفع ديناميكية المؤسسات الاجتماعية للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واغفلت دور العوامل الثقافية والاجتماعية فالكمل عبارة عن انساق فرعية متسندة بنيوينا ومتكاملة وظيفيا، ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر.

Amir Rahdari & Sahar Sepasi & Mohammad Moradi, Achieving Sustainability through Schumpeterian Social Entrepreneurship: The Role of Social Enterprises²³

جاءت إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من المنظور الشمبتييري للمقاولاتية التي يعتبرها محرك للتنمية، وذلك من خلال دراسة المقاولاتية الاجتماعية ودورها باعتبارها تهتم بأحد اركان التنمية المستدامة حيث تناولت الدراسة عدة مفاهيم ذات صلة مباشرة بالإشكالية مثل المشاريع والمسؤولية الاجتماعية، المواطنة المؤسسية، التنمية المستدامة، بغرض وضع إطار شامل حول المقاولاتية الاجتماعية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وجاءت نتائج هذه الدراسة كالآتي:

تتميز المقاولاتية الاجتماعية بكونها مشاريع مستدامة تهدف لتحقيق قيم مشتركة اقتصادية، اجتماعية وبيئية على صعيد عدة مستويات، الأول هو الفردي والذي يسعى لحشد الافراد المقاولون للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية والبيئة عن طريق ميزة الابتكار، اما المستوى الثاني فيتعلق بالمؤسسة

²³ Aziz Bouslikhane, **Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université de Nancy 2, 2011

حيث تظهر قدرتها على الاستدامة من خلال تحقيق التوازن بين الأداءين الاقتصادي والاجتماعي البيئي، وعلى المستوى الكلي المقاولاتية الاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، فعملها يأثر في تشكيل وانسجام وتكامل الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المستدامة، كما انها تهئ لفضاء مفاهيمي تتقاطع فيه المصطلحات ذات الصلة مثل المسؤولية والابتكار الاجتماعيين الى التنمية المستدامة محور الحديث، بطريقة عملية مدروسة، مما يجعل مساهمة المقاولاتية الاجتماعية لا يستهان بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استعرضنا أعلاه عدة دراسات سابقة ذات صلة بموضوع دراستنا الحالية، منها دراسات عربية وأجنبية، حيث نجد فيها ما يتوافق مع دراستنا إلى حد ما، أي في نقاط معينة لا سيما من حيث أن عناوين بعض الدراسات حملت نفس متغيري دراستنا، مع الإشارة إلى وجود تمايز في المحتوى والمضمون يعزى لاختلاف المكان والزمان خصوصا فيما يتعلق بمجتمع وعينة الدراسة، وكذا وجهات النظر وطريقة المعالجة التي على أساسها تم البحث والتحليل، ونجد دراسات جمعت بين متغيرين من متغيرات دراستنا المقاولاتية والتنمية المستدامة، وقد تكون دراستنا تتميز عنهم بكونها جمعت بين المقول ومؤسسته وإمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما نجد ان دراستنا تشابهت مع بعض الدراسات فيما يخص المقاربة المستخدمة، كما لاحظنا أن الدراسات أعلاه قد اعتمدت على أساليب بحثية مختلفة، غير أن المنهجين الوصفي والتحليلي كانا هما الغالبين عليها، ويرجع السبب في ذلك ربما إلى تناسب هذين المنهجين مع الأهداف المسطرة لتلك الدراسات من طرف الباحثين، والرامية أساسا إلى الوصف والربط ثم تحديد نوعية الأثر وحدود العلاقة بين متغيرات دراساتهم، وتشاركت دراسة بدرابي سفيان وشعلال فروجة مع دراستنا في هذه النقطة، وقد جاءت هذه الدراسة لتكون امتدادا للدراسات السابقة في هذا المجال ومحاولة لإضافة جديدة في الجانبين النظري والتطبيقي؛ وبناءً على ذلك فقد اختلفت الأهداف التي سعت إليها كل دراسة من الدراسات السابقة عن أهداف بحثنا الحالي، إما بسبب الاختلاف في الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة الحالية أو بسبب الاختلاف في مجتمع الدراسة، وهذا بدوره يؤدي إلى الاختلاف بنسب متفاوتة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج البحث الحالي.

وقد استفدنا من الجهود البحثية السابقة في دراستنا هذه في عدة مواطن أهمها:

أفادتنا الدراسات السابقة في تحديد المنهجية التي تقوم عليها خطوات بحثنا، كما استطعنا من خلال الاطلاع على هذه الدراسة ترصين وإثراء الجانب النظري بمختلف المفاهيم والتعريفات التي بنيت عليها دراستنا.

كما ساعدتنا بشكل كبير على وضع دليل المقابلة وبناء أسئلة الاستمارة وهي الأدوات التي استغلت في جمع المعطيات الخاصة بموضوع البحث، كما تعرفنا على أهم طرق وأدوات المعالجة الإحصائية وتحليلها.

هذه اهم النقاط التي يمكن جملها فيما يخص الدراسات السابقة ودورها في تحديد توجه دراستنا واثراءها للجانب النظري وتأطير الجانب الميداني.

1. تحديد الإشكالية:

اغلب الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها معظم دول العالم عامة والثالث خاصة في فترة الثمانينيات استدعت ضرورة إعادة النظر في الاقتصاد الموجه الذي تسييره الدول من خلال القطاع العام، وهنا كان لابد من تغيير التوجه الاقتصادي، وذلك استنادا الي فلسفة التحول الاقتصادي التي وردت في العديد من اسهامات المفكرين والعلماء أمثال **كارل ماركس**، **جوزيف شومبيتر**،... وغيرهما ممن اهتموا بالمجال الاقتصادي، ونلاحظ هذا التحول من خلال جملة من التغيرات الأساسية والعميقة التي تظهر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية لمجتمع ما، وتتطلب هذه العملية الانتقالية عدة مراحل تتم في وقت معين من اجل ضمان التكيف الاقتصادي والاجتماعي بشكل تدريجي مع الاوضاع الجديدة التي تطرا على بناهم العامة وانساقهم الفرعية، وهو يتمظهر في الانتقال من نموذج الاقتصاد الإداري **Managérial economy** القائم على المؤسسات والصناعات الكبيرة الحجم، إلى نموذج الاقتصاد الريادي أو المقاولاتي **Entrepreneurial economy** ، وفي هذا الصدد نستشعر أول الأمر أنّ هناك تركيز واضح من قبل الاقتصاديين في دراساتهم العلمية للمقاولاتية باعتبارها من المفاهيم الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي لكن هذا لم يدم طويلا، ليمتد هذا الاهتمام بها ليصل إلى علوم أخرى كعلوم التسيير و الإدارة و الاجتماع، وهذا الأخير هو ما يهمننا لكونه مجال تخصصنا، فقد اوجد مقاربات عديدة لهذا الفعل ليتجاوز به البعد الاقتصادي انطلاقا من سوسيولوجيا الرواد **كدور كايم** و**ماكس فيبر** في اهتماماتهم بسوسيولوجيا العمل وصولا إلى سوسيولوجيا التنظيمات، في ما سماه **ميشال فودريا** "نظريات العقلانية المحدودة والفاعل الاستراتيجي" وهناك من يعرفه باسم **حقل التحليل التنظيمي** وصولا في الأخير إلى سوسيولوجيا المقولة.

الجزائر كغيرها من الدول هي الأخرى مستها هذه التغيرات وبما انها تصبوا الى التطور ووجهت اهتمامها الى البناء السوسيو-اقتصادي منذ المراحل الأولى للاستقلال لتدارك الفراغ الذي تركه المستعمر بعد مغادرة اطاراته لمختلف المؤسسات التي كانت تديرها، وهو ما سبب توقف هذه الاخيرة عن العمل، فأطلقت الدولة العنان للتسيير الذاتي كإجراء طارئ مستغلة في ذلك الإطارات الجزائرية التي تكونت في المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية، لينتقل بعد مدة التسيير الي الدولة التي نصبت نفسها المقاول الوحيد، لتتبنى بعدها السياسة الاشتراكية وتطبق بنودها على كافة الميادين وهو ما همش القطاع الخاص واطعن اخر مؤسساته التي كانت مازالت تنشط ولو بشكل ضعيف.

اما المقاولاتية بشكلها الحالي فقد برزت في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتي ترجمت الى حد ما نية السلطات العمومية في رفع التحدي من اجل تغيير النماذج الاشتراكية التي سيطرت على تسيير المؤسسات، ولهذا طفت الي السطح الرغبة في تحويل هذا المجتمع الي النموذج الذي يعتبر المؤسسة الحرة والقيم الفردية مفاتيح النجاح، مع رفض فكرة هيمنة القطاع العمومي في تسيير الاقتصاد²⁴، فقد كانت الجزائر من الدول النامية التي انتهجت نموذج اقتصادي يركز على المؤسسات الكبيرة من اجل تحقيق التنمية من خلال معالجة مظاهر التخلف التي ميزت هذه الدول في ستينيات، لكن هذا الوضع تغير مما بدد دور الدولة في المجال الاقتصادي، لنسجل حركة وتحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص، لتبرز للوجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة بدل المؤسسات الضخمة التي تعرضت لأزمات شتى، حاولت الحكومة احتواءها لكنها فشلت وافضت بها في الأخير الي الافلاس مما استدعى تفكيكها وخصخصتها (حسب برنامج صندوق النقد الدولي بالنسبة للجزائر)، ومع التطور الاقتصادي وضمن سياق التحولات الراهنة ظهر نوع اخر من المؤسسات تهتم بالمشاريع الأكثر حداثة، منصوية تحت مسمى المقاولاتية والتي تتميز بالإبداع والابتكار وتتسم بالمرونة، التي اكسبتها القدرة على مواجهة الأزمات عكس المؤسسات العملاقة القائمة على التخطيط المركزي، مما جعل المقاولاتية المرشح الأول حاليا لدفع عجلة التنمية وإخراج الاقتصاد من الوضعية التي يتخبط فيها، فقد أثبتت المقاولاتية جدارتها كاستراتيجية هامة في تحقيق مشهد النمو الاقتصادي وخلق الثروة والفرص الاستثمارية، وهذا ما يعكس على باقي الميادين وما يهمننا هو المجال الاجتماعي الذي يعد مسرح للعديد من الظواهر التي اختلفت أسباب ظهورها، فالمقاولاتية هي الأخرى من الأسباب التي أحدثت تغيرات مجتمعية هامة، كرفع المستويات الاجتماعية للأفراد (المعيشية، الصحية، التعليمية والبيئية..) من جهة، وخلق مشاكل عديدة من جهة أخرى، خاصة وان عدد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر عاما تلو الآخر فقد احصت الجزائر في نهاية شهر جوان من سنة 2022 أكثر من 1.320.664 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المستوى الوطني بزيادة قدرها 4,45% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، منها 56,19% مكونة من اشخاص معنويين، 43,79% ملك للأشخاص طبيعيين، وقد وفرت هذه المؤسسات ازيد من 3.220.661 منصب شغل قار حسب وزارة الصناعة،²⁵ ليرتفع العدد نهاية نوفمبر من سنة 2024 الي 1.655.656 مؤسسة وهو يعبر عن زيادة قدرها 15,4%، وهو ما يعكس ديناميكية اقتصادية هامة يرافقها تطور ملحوظ في القطاع الخاص في الجزائر.

تعد الجزائر واحد من بين الدول التي لجأت إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والمقاولاتية خاصة مع الإشارة إلي أنها فتحت أبواب خاصة في الجامعات لما يعرف حاليا بدور المقاولاتية التي

²⁴ حدرباش بشير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

²⁵ <https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1>.

تحتضن وتعرف بالمؤسسات الناشئة (Startup)، وهذا من أجل إعادة تهيئة الساحة الاقتصادية وإنعاشها وتنويع الدخل الوطني بدل الاعتماد على الريع البترولي وحده، ولهذا سعت الحكومة إلي وضع برامج وسياسات إلي جانب إنشاء هيئات عمومية مرافقة وداعمة قصد تحسين المناخ والمبادرات الإبداعية لهذه المشاريع المقاولاتية، والتي يقوم دورها على توفير كل سبل النجاح وتمهيد الطريق أمام هذه المؤسسات الناشئة التي يعول عليها في انعاش الاقتصاد وتجديد نسيجه وإعادة التوازن للسوق، وتحقيق التنمية التي تحدث عنها جوزيف شومبتر (Joseph Schumpeter) ويشيد بدور المقاولاتية في تحقيقها بحيث يقول: «يجب القيام بالاستثمار ويتطلب هذا الأمر نوعاً من الأشخاص هو المقاول لكي يحرك ويدفع الأشياء للأمام»²⁶ فالتنمية في رؤية شومبتر مرتبطة بالمقاولاتية، ويشار إليها كوظيفة تقوم بالعمل على التجديد والابتكار وتعمل على تحديث جميع عناصر الإنتاج والعمل.

ورغم هذا لم يوفى مفهوم المقاولاتية حقه من الدراسة والاهتمام، سواء في الجزائر أو حتى في بعض البلدان الأوروبية، وقد تركزت اغلب الدراسات التي أجريت عليه في البلدان الأنجلو سكسونية بشكل خاص، لیتجه الاهتمام لصاحب الفعل المقاولاتي ومؤسس المقولة والذي أصبح الشغل الشاغل للمفكرين على اختلاف مشاربهم خاصة السوسيولوجيين منهم، وبما ان المقاولاتية تركز في الأصل على الفرد الذي لا بد من ان يتمتع بخصائص تدعم المسار المقاولاتي، وفي هذا الصدد يقول Fayolle ان المقاول هو: «الفرد المقبل على المستقبل والذي يعيش حالة عدم اليقين، يقدم منتجات جديدة او خدمات جديدة ويباشر في عمل يحتوي على مخاطرة»²⁷، أما في الجزائر فلم يحصل المقاول ذلك الاهتمام اللازم من قبل الباحثين، ولا من طرف الهيئات الرسمية الحكومية، فكانت المحاولات الأولى محتشمة وجاءت المبادرة من قبل علماء الاقتصاد والتسيير، اولا ليتبع خطاهم علماء الاجتماع، وهنا نذكر بعض الدراسات عن المقاول الجزائري والتي ذكرناها انفا في الدراسة السابقة، مثل دراسة بيار بورديو (P Bourdieu)، وجون بيناف (J. Pennef)، وكذا دراستي جيلالي اليابس واحمد هني، والتي حاولت كل منها تشخيص الفرد المقاول في الجزائر واصوله وتوجهاته، إضافة الي محاولة تحديد سيرورة تشكل النماذج التي تعبر عن المقاول الجزائري.

وبما ان موضوعنا يدور حول المقاول، مؤسسته والتنمية المستدامة كان لا بد من التعرّيج على مفهوم التنمية المستدامة، وهي تلك التي تسعى إلى تحقيق نمو المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وكذا تلبية حاجات وطموحات أفراد بصورة عادلة ومستمرة دون الإخلال بالنظام البيئي العام والتي تعد مطلبا ملحا بسبب

²⁶ Thierry Verstraete, Bertrand sa porta, **création d'entreprise et entrepreneuriat**, édition de l'adreg, janvier 2006, (<http://www.adreg.net>), p24

²⁷ محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 26.

ما يعيشه العالم من مشاكل عديدة خاصة في المجال البيئي، وفي ظل هذه المعطيات الجديدة برز مفهوم آخر للتنمية، وهو ما يعرف في الأدبيات التنموية بـ "التنمية المستدامة"، هذه الأخيرة استحوذت على الراي العام فعقدت لها المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، كقمة الأمم المتحدة المنعقد بنيويورك سنة 2015، والتي اتفق خلالها على 17 هدفا ترمي إلى إرساء وتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في شكل خطة أو برنامج عمل يمتد إلى غاية سنة 2030، هذه وغيرها سعت لسن ما يمكن من تشريعات تضمن تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة في المحافظة على الموارد الطبيعية، حتى أصبحت عنوانا بارزا لكثير من السياسات والاستراتيجيات في القطاعين العام والخاص، والمراد من هذا النوع من التنمية هو إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطرق العمل انطلاقا من المحلي الى الوطني وصولا المستوى الدولي.

فالتنمية المستدامة تعد مفهوم معياري يعكس مجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم المجتمع وتشكل المخيال الجمعي، ومنه فالجزء الأهم والمطلوب تعديله أو تغييره لتحقيق التنمية المستدامة هو أيضا مجموعة ضمنية أو صريحة من القيم والمرتكزات التي يجب على الافراد ومنهم المقاولين (موضوع دراستنا) التمتع بها باعتبارهم المحرك الرئيسي للمقاولاتية ومن ورائها التنمية المستدامة، وكون المقاولاتية أحد الانساق الفرعية التي تؤدي وظائف هامة ضمن البني الاقتصادية والاجتماعية خاصة.

وبما ان التنمية المستدامة تنسم بالحلول المرنة للقضايا المؤثرة في الاستنزاف البشري للموارد الطبيعية وزياد التلوث نتيجة الأنشطة الصناعية والبشرية المختلفة، والتي ساهمت في التغيرات المباشرة وغير المباشرة على البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي ومظاهر استمرار الحياة بنمطها الطبيعي، مما أثر على العديد من القضايا التي أصبحت تشكل هاجسا على المجتمعات وخاصة دول العالم الثالث، والتي أجبرت المنظمات الدولية على الشروع في تطوير المفاهيم الخاصة بالتنمية وحماية الموارد والحفاظ عليها بما يساهم في التنوع البشري للأنشطة ويعزز تطوير الموارد وكفيتها للأجيال القادمة.

ومن خلال الدراسات (بن حكوم علي، منيش عبد الرزاق، David Littlewood & Daniel Holt، ...) التي نوهت كلها بالأهمية التي تحظى بها المقاولاتية في الوقت الراهن، فقد زاد الاهتمام بالمقاولاتية لدورها اقتصادي في البداية، ليتوجه في العقود الأخيرة الى دورها الاجتماعي والبيئي...، لتتركز الأنظار بعدها على دورها الأساسي في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستمرة في الزمان والمكان، وهي ما أطلق عليها اسم التنمية المستدامة.

وفي دراستنا هذه سنحاول التطرق لمعالجة مفارقة أساسية ظهرت لنا من خلال البحث النظري والاطلاع الميداني على ما حققته المقاولاتية، وتمثل في التناقض الموجود في الواقع بين العدد الكبير من المؤسسات المقاولاتية الناشطة في مختلف الميادين والمنتشرة عبر كل ربوع الوطن، والتي تعتبر فاعل

أساسي يعول عليه بقوة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الا ان الواقع مغاير تماما للمنطق، وذلك ما يظهر من خلال الكثير من المؤشرات حول مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص التي تنشط في مجال المقاولاتية في الحراك الاقتصادي والابتكار وهو ما تدعمه العديد من التقارير الوطنية، حيث غلبت المؤسسات الكلاسيكية (بناء واشغال عمومية، تجارة، وخدمات...) على المؤسسات كثيفة العلم، وقد سجل ان 50% من هذه المؤسسات تعلن افلاسها سنويا، وهذا ما ينعكس سلبا على تحقيق اهداف مشروع التنمية المستدامة في اغلب الميادين (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية...) فرغم كل ما تسخره الدولة من موارد مالية وإجراءات قانونية لصالح المقاولاتية للقيام بخلق مجتمع جزائري مستدام، كما هو الحال في باقي الدول الغربية، والتي كانت المؤسسات المقاولاتية المحرك الرئيسي في تثبيت وتطوير وتحقيق مشروع التنمية المستدامة بها.

ومن خلال ما سبق حاولنا بلورة الإشكالية في السؤال التالي:

- هل يعد نموذج الفاعل المقاولاتي الجزائري في علاقته مع مؤسسته المقاولاتية، قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بإيجاده للوسائل التي تتوافق مع هذه الاخيرة وتخدمها؟
- . الفرضيات:**

كنتيجة لبحثنا النظري والاستطلاع الميداني، الذي أتاح لنا مقابلة عدد من المقاولين سجلنا معهم حوار في إطار مقابلات حرة، الغرض منها التعمق في السؤال العام الذي طرح سلفا، كما سمحت لنا هذه الأخيرة ببناء الإشكالية وصياغة الفرضيات، ووضع المنهجية لدراسة الى جانب اختيار تقنيات البحث المناسبة لموضوعنا، دون ان نغفل دور الدراسات السابقة في ذلك فقد كانت بمثابة المنارة التي وضحت لنا معالم الطريق الى اهداف الدراسة المسطرة.

كما تم عملية تحديد خصائص العينة المستهدفة، ومنه صياغة الفرضيات التالية كنوع من الإجابة المؤقتة للسؤال المطروح في الإشكالية:

الفرضية الرئيسية:

- نموذج الفاعل المقاولاتي في مستوى اختياره لأسلوب استثماري في شكله المقاولاتي الذي تبنته الجزائر منذ بداية الثمانينيات، يظهر أن شروط نجاحه لم تكتمل بعد، خاصة فيما يتعلق بالجانب العقلاني والمؤسساتي بخصوص مساهمته في خلق الوسائل التي تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضيات الفرعية:

- الأولى: تحقيق التنمية المستدامة مرهون بإرادة المقاول ورؤيته الاستراتيجية لما يود بلوغه من اهداف تصب في تطوير مقاولته وتحصيل الارباح، التي هي في الحقيقة جزءاً لا يتجزأ حالياً من اهداف أي مؤسسة تسعى لتحقيق الاستمرارية والاستدامة.

- **الثانية:** المقال الذي يتسم بالمرونة في تسير مؤسسته والعقلانية في استغلال موارده ومكتسباته، ويسعى للابتكار والابداع في منتجاته وخدماته، يضمن لمؤسسته التأقلم والاستمرارية، وبالتالي المشاركة في تثبيت ركائز التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد كان اختيار الموضوع شيء معقد يحتاج لوقت طويل من اجل التنقيب والبحث في الظاهرة المختارة لاستخراج زاوية تكون محور بحثنا، وللأمانة الموضوع كان من اقتراح الأستاذة المشرفة على اطروحتي، وبعد الاطلاع والبحث فيه اكثر ادركنا الابعاد المتعدد له (اقتصادية، اجتماعية، بيئية،...) و من هنا بدأت اشكاليتنا بالتبلور شيئا فشيئا ليتكون لدينا هاجس دفعنا للبحث اكثر حول هذا الموضوع، خاصة اننا لاحظنا العلاقة التي تربط المقاولاتية بالتنمية المستدامة والتي اصبحت حديث الساعة وموضوع النقاش، فأردنا التعمق سوسيولوجيا في فهم وتفسير دور المقال الجزائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال العلاقة التي تربطه مع مؤسسته المقاولاتية، كما ان اختيارنا لميدان البحث (الغرب الجزائري) فتح امامنا الأبواب للوصول الي نماذج مختلفة ومتباينة من المقاولين، ويعتبر موضوع المقال والمقاولاتية والتنمية المستدامة من المواضيع المهمة، ويمكن القول إن اهتمامنا بهذا الموضوع دون غيره راجع لعدة أسباب منها:

أ-الموضوعية:

يعتبر موضوع المقال والمقاولاتية والتنمية المستدامة من الموضوعات القابلة للدراسة ميدانيا، من خلال تطبيق بعض الإجراءات المنهجية وأدوات جمع البيانات بغية الإجابة عن التساؤلات المطروحة، ومنه إخضاع الظاهرة للدراسة الكيفية والكمية باعتبارها موجودة فعلا، لاستخلاص النتائج.

✓ معرفة الخلفية النظرية لظاهرة المقاولاتية من وجهات نظر مختلفة.

✓ التعرف أكثر على أدوار المقال التي يقوم بها في مختلف الميادين، لكونه فاعل رئيسي في العملية التنموية.

✓ محاولة الكشف عن العلاقة بين المقال ومؤسسته واهداف التنمية المستدامة التي أصبحت مفروضة على الجزائر للحاق بركب التقدم والتطور.

ب-الذاتية:

✓ الرغبة في فهم وتفسير ما لاحظناه في بداية سنة 2022 عند اقبال الخواص من المقاولين المتعاقدين مع بلدية وهران والبالغ عددهم 120 مؤسسة، والتي كانت مهمتها رفع القمامة والسهل على نظافة المدينة ، على الاضراب كرد فعل على عدم دفع مستحقاتهم المالية التي تعود لأكثر من سنة حيث لازالت ملفات تسديد الديون قيد الدراسة ، ليتسبب توقفهم عن العمل لفترة وجيزة في كارثة بيئية خطيرة تمثلت في تشكل اكوام النفايات التي انتشرت في الشوارع واصبحت تعيق

حركة السيارات والمارة على حد سواء، ناهيك عن الروائح الكريهة التي ملأت الأجواء، إضافة لانتشار الحيوانات الضالة والحشرات مما شكل خطرا على الصحة العامة، فقد أصبحت بلدية وهران تضمن الحد الأدنى من الخدمات بتشغيل 25 شاحنة فقط عبر 18 مندوبية تجمع القمامة مرة واحدة يوميا وقد كانت قبل الاضراب تجمعها ثلاث مرات يوميا، مما اثار استياء المواطنين الذين عبروا عن تدمرهم من الوضعية المزرية التي الت اليها احيائهم، وهو ما استدعى اجتماع طارئ للجنة الولائية يترأسها الأمين العام للولاية ومدير الإدارة المحلية، الي جانب مدير البيئة ومدير التنظيم والشؤون العامة في لقاء مع ممثلي عمال النظافة، ليخرج بجملة من القرارات أهمها: اقالة المدير السابق للمؤسسة وتنصيب مدير اخر كان يشغل منصب تسيير ديوان الترقية والتسيير العقاري بإحدى الولايات الجزائرية، وما وقع بوهران سوى نموذج مصغر لما هو واقع في مختلف ولايات الجزائر عامة والغرب خاصة وكان اختيار وهران باعتبارها عاصمة الغرب الجزائري واكبر المدن التي شملتها دراستنا.

وكان ما وقع بوهران من الاحداث التي تستحق الوقوف عندها فهو يربط بين المقولة كمؤسسة فاعلة ودورها في حفظ البيئة من التلوث (في المثال الذي بين أيدينا) والذي يعتبر أحد اهم ابعاد التنمية المستدامة من جهة وغياب الحس المدني والحضاري في التعامل مع هذه النفايات من جهة اخرى، وأثر غياب المقولة على السير الحسن للمجتمع، خاصة وان الولاية كانت تستعد لاحتضان العاب البحر المتوسط.

✓ الفضول العلمي، وتنمية المعارف في نطاق التخصص المدروس، ألا وهو علم اجتماع التنظيم والعمل.

✓ الكشف عن النشاط المقاولاتي ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر.

✓ السعي للخروج بنتائج، تسهم في بناء استراتيجيات جديدة، وتكون في نفس الوقت بداية لدراسات أخرى في المستقبل.

وبما ان لكل دراسة او بحث أهمية خاصة حسب التخصص، والمقاربات التي يمكن ان تحتويه، ونسبة تأثيره كظاهرة متكررة في المجتمعات جعل من موضوع دراستنا الذي يدور حول المقاول والمقاولاتية والتنمية المستدامة، بمتغيرات التي تشكل حاليا مثلثا حيويا الامر الذي دفعنا لمحاول التعرف على نموذج المقاول الجزائري في علاقته مع مؤسسته المقاولاتية، وقدرته على تحقيق او مساهمة في اهداف التنمية المستدامة كمشروع استراتيجي تسعى دول العالم ومنها الجزائر لتحقيقه، مع الإشارة الي نقص الدراسات التي خاضت في الطرح السوسيولوجي لهذه المتغيرات الثلاث مما زاد من أهمية دراستنا.

- كما تظهر أهمية هذا الموضوع في كون المشاريع المقاولاتية حالياً أصبحت خياراً استراتيجياً للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، فالمؤسسات المقاولاتية حسب الكثير من المعطيات والدراسات لها دور هام في تطوير الاقتصاد الجزائري والخروج به من دائرة الركود البترولي.
- أهمية دور المقاولين الجدد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.
- إضافة إلى أهمية المكانة الاجتماعية التي حصلها المقاول في الآونة الأخيرة بفضل مجهوداته التنموية، حيث أصبح فاعلاً أساسياً في خلق الثروة ونهوض الجانب الاجتماعي بالتقليل من البطالة وتحسين المستوى المعيشي، لهذا فالتعرف على خصائصه، ظروف عمله، مشاريعه، قد يعطي صورة أوضح حول هذه الفئة الخاصة.
- تعد التنمية المستدامة اليوم بمثابة خارطة طريق للنهوض بالمجتمعات واحداث نقلة نوعية في حياة البشرية وبقية الكائنات الحية وبالتالي النظام البيئي برمته.
- الاهتمام العالمي والوطني بمشروع التنمية المستدامة كآفاق مستقبلية.
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية استراتيجيات المقاولاتية في تجسيد التنمية المستدامة كحل للعديد من المشاكل.
- وبما انه من الواجب على الباحث قبل شروعه في أي دراسة ان يضع مجموعة من الأهداف نصب عينيه للوصول اليها في تنمة بحثه، وضعنا بعض الأهداف التي وسعينا الى تحقيقها منها:
- ✓ التعمق في دراسة ظاهرة المقاولاتية وعلاقتها بالتنمية المستدامة ودور المقاول باعتباره المحرك الرئيسي للعملية المقاولاتية واللاعب الأهم في العملية التنموية عامة ومستدامة خاصة.
- ✓ دراسة نموذج المقاول في الجزائر، وأهمية تشكل هذه النخبة الاقتصادية المستفيدة من التوجهات والسياسات الحكومية المتعاقبة، والتي ترمي في المقام الأول الى تشجيع روح المبادرة وانشاء مؤسسات خاصة، الشيء الذي قد يؤدي الى تغيير مؤسساتي هدفه بناء واقع اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي مغاير.
- ✓ الكشف عن العلاقة التي تربط بين المقاول ومؤسسته في إطار اجتماعي واقتصادي معين.

. تحديد مفاهيم:

للشروع في البحث لابد أولاً من تحديد المفاهيم التي تلعب دوراً هاماً وأساسياً في فهم الموضوع وغاياته: «فالمفهوم عنصر لا غنى عنه في أي بحث، فهو ليس مجرد مساعدة للإدراك، بل هو طريقة للابتكار ينظم الواقع من خلال الاحتفاظ بالخصائص المميزة للظواهر، ويعتبر الفرز الأول في وسط الكم النوعي من الانطباعات التي تهاجم الباحث»²⁸

²⁸ Grawitz Madeleine, *Méthodes Des Sciences Sociales*, 11^{ém}.Ed , Paris : Dalloz ,2001, p 384-385.

ولذلك ينبغي تحديد مفاهيم الدراسة قصد ايضاح المعاني والدلالات، والتعريف بالإطار الفكري والاجرائى الذي نتحدث على ضوءه من الناحية السوسيولوجية، باعتبار ان هناك مصطلحات او مفاهيم ترمز الي أكثر من قصد، ولذلك يتعين على الباحث ان يأطر مفاهيمه بدقة حتى يستطيع توجيه القارئ الي أفكار بعينها، وها نحن نستعرض اهم المفاهيم التي جاءت في دراستنا المقال والمقاولاتية والتنمية المستدامة:

1. المقال:

احتل المقال حيزا هاما في مختلف التحاليل نظرا لتعدد اوصافه ومميزاته ناهيك عن ادواره، فالكثير من الباحثين يعتبر المقاولاتية حقل او ملعب للمقال، حتى على مستوى الأطروحات الكلاسيكية لها اعتبر المقال محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفاعل الرئيسي فيها، ويؤكد الكثير من المهتمين بهذا الصدد ان هناك صعوبة واضحة في تحديد تعريف موحد وعالمي متفق عليه لمفهوم المقال والمقاولاتية، ولهذا سوف نحاول اخذ اهم التعريفات التي جاءت بحقيهما ونبدأ بجون باتيست ساي (1803 Say.J.B) الذي يعتبر من السابقين الذين بثوا في هذا المفهوم إذ اعتبر المقال: «المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة»²⁹، كما يرى **Cantillon, Mill** ان المقال هو المالك لرأس مال وهو المسؤول وصاحب القرارات الأساسية بصفته المعني بالمخاطرة، هؤلاء يصنفون الأخذ بالمخاطر على انه النشاط الرئيسي للمقال، وفي نفس الخط الذي اتبعه ماكس فيبر، يعتبر **Schumpeter Joseph** أن المقال هو شخص ليس مرتبط فقط بحسابات عقلانية بالنسبة للهدف وإنما أيضا بالعقلانية بالنسبة للقيم (الأخلاق)، لكن في ظل التغيرات التي شملت الجانب الاجتماعي والتكنولوجي يتعمق في تحديد طبيعة هذا المقال فيقول انه المبدع **L'innovateur** في ظل ديناميكية النظام الرأسمالي، فأطروحته تركزت حول التساؤل الرئيسي: من هو محرك الديناميكية الرأسمالية؟، فيجيب إنه المقال المبدع الذي جعل الاقتصاد ينتقل من حالة ثبات إلى حالة ديناميكية، ذلك من خلال المنتجات والخدمات الجديدة التي هي نتاج خلق للمؤسسات والأنشطة المبتكرة التي هي عمليا ترتبط بالإبداع، غير أن المقال ليس بالشخص الخيالي، وإنما هو عبارة عن شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد، ومبدع"، فهو الذي: «يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية، يبتكر الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يأخذ القرارات الصحيحة والعقلانية لحل المشاكل كما انه يحب التسيير، و يحارب الروتين ويقف في وجه المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق المعلومة الهامة»³⁰.

²⁹ Azzedine Tounés, **L'intention entrepreneuriale**, thèse doctorat, faculté de droit, des SC économiques et de gestion, université de Rouen, France, 2003, p 71.

³⁰ صندرة صايبي، سيرة انشاء المؤسسة: أساليب المرافقة، دار المقاولاتية، قسنطينة، 2008، ص 08.

ويؤكد شومبيتر أن: «شخصية المقاول ليست مدفوعة فقط بكسب الربح **l'appât du gain** ولكن أيضا بمنطق العقلانية في القيمة التي تدفعه بالاستمرار لتجاوز نفسه، وإعادة تأكيد صورته كمقاول ديناميكي في الواقع، يمكن أن يؤدي تباطؤ نجاحه إلى تشويه صورته داخل الشركة»³¹ أي يمكن القول بعبارة أخرى، ان تحقيق الأرباح هو عملية عقلانية تجسد دور المقاول ومؤسسته في خلق القيمة بفضل نشاطه المتجدد والمستمر للحفاظ على صورته ومكانته داخل مقاولته ومجتمعه معا.

فالمقاول على مستوى الافراد هو شخص لديه قدرة التقييم واقتناص الفرص ولو بركب المخاطر، اما على مستوى المؤسسات فهو الذي يقدم المنتجات الجديدة من خلال عمليتي الابتكار والابداع والمخاطرة. اما **ماكس فيبر**: «فيرى ان سيرورة المؤسسة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول، والذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية والمستعدة للمخاطرة من خلال روح المبادرة، وتقديس العمل واعتماد مبدا الربح»³².

التعريف الاجرائي:

المقاول هو شخص طموح لديه أفكار إبداعية ومبتكرة، يحاول تجسيدها من خلال انشاء مقاولته الخاصة يسيرها بما يتوافق مع رؤيته، معتمدا في ذلك على رصيده الفكري والميداني عن نشاط مقاولته وعلاقاته الاجتماعية، وهذا بغية الوصول للربح المادي والمكانة التي يسعى لتحصيلها سواء في السوق او المجتمع.

2. المقاولاتية:

هي ظاهرة موجودة منذ عصور، وقد حملت في ثناياها رموز ومعاني كثيرة تغيرت وتطورت عبر الزمان والمكان، ومع ذلك لازال من الصعب إعطاء مفهوم موحد يجمع عليه الكل او الأغلبية، فحسب دراسة قام بها **غارتنر (Gartner)** والتي كان الهدف منها جمع الآراء المختلفة حول مفهوم المقاولاتية، توصل الي أنّ هذا المفهوم لم يحصل إجماعا من طرف المتخصصين، ويمكن ان نقول ان هذا المفهوم عرف حسب اتجاهين رئيسيين، الأول ركز على خصائص المقاول، اما الثاني ففضل الاهتمام بنتائج أفعالهم، ووفقا لـ **لينيدار (Peneder)**³³ يرجع سبب التنوع الدلالي لمفهوم المقاولاتية بشكل أساسي إلى طبيعته، المتعددة التخصصات وإلى استعمالاته في مختلف الميادين (الاقتصاد، الإدارة والتسيير، علم الاجتماع، علم النفس،... إلخ) فالباحثون في علوم التسيير يهتمون أكثر بالسيرورة والتصور الذي يقوم عليه النشاط المقاولاتي،

³¹ Pascal Bailly, **la relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter**, 2005, p 03.

<http://www.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/telecharger/EDS/JA%20Schumpeter.pdf>

³² الزهرة عياوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولات وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، علم اجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015، ص28.

³³ ستي زكية، إشكالية النمو بالمؤسسة الخاصة، دراسة سوسيولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2014-2015، ص 19.

بينما الاقتصاديون فيركزون أساسا على الطريقة التي يعمل بها النظام الاقتصادي، ثم بالدور الوظيفي للنشاط المقاولاتي، بينما علماء الاجتماع فهم يدرسون التضمين الاجتماعي والتنظيمي للسلوك المقاولاتي. وقد عرفت المقاولاتية انطلاقا من الفعل المقاولاتي المنجز من طرف المحرك أو الفاعل الأساسي وهو المقاول، كما عرفت على انها السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد ذو قيمة في السوق، وبين لاثنين هناك مسار طويل محفوف بالمغامرة لجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هي التجديد سواء على مستوى المنتج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتتطوي المقاولاتية على مبدأ هام هو الإبداع. من خلال ما سبق نجد انه لا يمكن تعريف المقاولاتية بدون العناصر الثلاثة المتمثلة في المقاولاتية (الفعل)، المقاول (الفاعل)، والمقولة (المنظمة)، هذه العناصر هي ما تعكس ابعاد هذا المفهوم حسب

Verstraet³⁴:

- **البعد المعرفي:** وهو تصور المقاول عن المقاولاتية، الذي يجب ان يتميز بفكر استراتيجي ينتج عنه اكتساب الفرد لقدرات التحليل التي تمكنه من رد الفعل السريع اتجاه الاحداث وهو ما يسمح له بالتعرف على الفرص واقتناصها، ويعود ذلك للمستوى التعليمي للمقاول ولتجاربه السابقة التي اكسبته الخبرة اللازمة، ليكون على استعداد لكل التغيرات التي قد تحصل.
- **البعد التنسيقي:** الناتج عن الفعل المقاولاتي، والذي يقود المقاول للحصول على مكانة تحدد موقعه مقابل العديد من المتعاملين الاقتصاديين الذين ينتمون لمختلف الطبقات الاجتماعية، وهو ما يمكنه من التحكم في الشكل المؤسساتي.
- **البعد الهيكلي:** يهتم هذا العنصر بالإدماج المقاولاتي، الذي يضع المقاول ومؤسسته في ارتباط قوي مع المنظومة الاقتصادية ومكوناتها، وتحديد المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة ومنشاتها.

وانطلاقا مما سبق سوف نحاول ان نعطي اهم التعاريف التي جاءت بحقها، والتي يمكن ان تتناول مختلف الزوايا وتغطي كل الجوانب.

المقاولاتية: «هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار وتنظيم، وإعادة تنظيم الأليات الاقتصادية والاجتماعية، من اجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطر وتقبل الفشل، انه مسار يعمل على خلق شيء مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الاخطار المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي

³⁴ مراد مهدي، المقاولاتية البية للتنوع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الازمة الراهنة، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017/06/30، ص337

وشخصي»³⁵ وبالتالي هي سلوك يفضي الى ضم مجموعة مختلفة من العناصر المادية والبشرية في اطار منظم ومبتكر، يتصف بنوع من المخاطرة المحسوبة، للوصول الى تحقيق اهداف مالية اقتصادية ونفسية اجتماعية، عن طريق إضفاء قيمة مضافة الى المشروع المقاولاتي القائم.

جهة اخرى تعرف على أنها: «الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و أشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بحد ذاتها، إذ أنه عمل اجتماعي بحث على حد قول (Marcel Mauss - 1923) (1924)، أما Fayolle فقد حددها على أنها: «حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة متميزة بتقبل التغيير والأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي»³⁶.

التعريف الاجرائي:

المقاولاتية هي نتيجة جمع عوامل مادية، معنوية وبشرية من طرف الفاعل (المقاول) الذي يسعى لخلق مؤسسة تمارس نشاط معين، يحقق له الاهداف ويدر عليه الأرباح المالية، ويضمن له المكان الاجتماعية بما يقدمه من سلع وخدمات، تقوم على تلبية حاجات المستهلك ضمن نطاق مادي ومعنوي محدد.

3. التنمية المستدامة:

اصبح من المعروف ان الانسان يأثر بقوة على الأنظمة المختلفة بنشاطه المستمر والغير مسؤول، وهذا ما تسبب في مشاكل بيئية لا حصر لها منها (الامطار الحمضية، التصحر، الانحباس الحراري، التلوث الكيميائي والنووي، فقدان التنوع البيولوجي، تدهور حالة البحار والمحيطات،... الخ) ويعود ذلك أساسا الى النشاط المكثف للمؤسسات، خاصة الصناعية منها، ومن هنا ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية الذي يعتبر ركن أساسي في التنمية المستدامة، والتي أصبحت المؤسسة منوطة بها حيث تقع على عاتقها مسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع، ورغم التكلفة الإضافية لها الا ان هذا لا ينفي تمكنها من خلق ميزة تنافسية على المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما يزيد من قيمة السلع والخدمات المقدمة للزبائن مع إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة، مع العلم ان مفهوم التنمية المستدامة لا يزال محل نقاش وجدال واسع، وتحديده يعد امرا صعبا تبعا لاختلاف الاتجاهات والمدارس والهيئات المهمة بها.

فهناك من يقول ان التنمية المستدامة: «هي تلبية احتياجات الافراد بالحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها وذلك من خلال الاستخدام المستدام للمواد الطبيعية جنبا الى جنب مع النمو

³⁵ علي عزوز، حسناء قاسم، أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص56.

³⁶ بدراوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص34.

الاقتصادي وانسجام الاجتماعي»³⁷ أي الاستعمال الرشيد للثروات الطبيعية في النمو الاقتصادي بما يتناسب مع حاجة المجتمعات.

ويرى البعض الآخر: «إنها نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو كروية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد»³⁸، فهي محاولة إيجاد أسلوب حياة عالمي جديد يتوافق التطور الصناعي والاقتصادي.

وقد أشار المبدأ الرابع في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة: «لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها»³⁹، رغم تشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضراً ومستقبلاً، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية بعد اقتصادي، بعد اجتماعي وآخر بيئي.

تعريف التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة: «تعنى تبني استراتيجيات أعمال ونشاطات، من شأنها أن توفق ما بين حاجيات مؤسسة والأطراف ذات المصالح اليوم، وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد البشرية التي تحتاجها في المستقبل»⁴⁰ فهي عملية توازن بين مصالح كل الأطراف بمعنية المؤسسة.

كما تعرف على أنها: «الاستراتيجيات التي تستجيب للضغوطات الخارجية المتنامية للمؤسسة لشغل أدوار فعالة في حل القضايا العامة، وتتمثل هذه القضايا أساساً في الفقر واللاعادلة الاجتماعية، سوء التغذية، والتغير المناخي، تلوث البيئة ونُدرة الموارد»⁴¹.

إذ يعتبر: «أن التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة،

37 عبد الله البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2015، ص 98.
38 فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 101.
39 حسين العلم، إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة: نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 29، ص 13.

⁴⁰ international institute for sustainable development, **Business Strategies for Sustainable Development**, from:

www.iisd.org/publications

⁴¹ مقيطع حمزة، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين – طوطال وسوناطراك-، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 10.

وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطاً محورياً بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسسي⁴²

من خلال تعاريف السابقة، يمكن أن نخرج باستنتاج مفاده أن التنمية المستدامة تقوم على الجوانب البيئية كدعامة رئيسية في سيرورتها، كما تؤكد على ضرورة الحفاظ على الموارد البيئية للإحالة دون استنزافها واستغلالها بإفراط، ما قد ينتج عنه أضرار وخيمة على الأجيال اللاحقة.

التعريف الإجرائي:

بعدما ما مررنا عليه من تعاريف لا بد من صياغة تعريف يوضح تصورنا لهذا المفهوم انطلاقاً من إشكاليتنا المطروحة، والمرتبطة بكل من المقول كمحرك والمقاولاتية كعملية مستمرة والتنمية كهدف مسطر ليكون تعريفنا لها كما يلي:

هي عمل المؤسسات (المقاولاتية) على تحقيق زيادة متوازنة وتراكمية ومستمرة عبر الزمن والمكان، للاكتساب القدرة على تلبية حاجات الأفراد، بمعنية المقول الذي يحمل مسؤولية متعددة الأطراف، وذلك دون المساس أو إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

4. الفاعل:

أن مفهوم الفاعل هو في صميم تحليل «Crozier» حيث يقول: «إنه يلعب دوراً أساسياً في نظرية التحليل الاستراتيجي، إن الفاعل هو أساس النظام فهو يدخل في تفاعل في نظام يساعده على تنظيم لعبة، من أجل حل المشاكل الملموسة للعمل اليومي ... أن الفاعلون هم **les régulations** وبناء الأنظمة، الذين ينشئون النظام ويعملون من خلال شبكة من العلاقات، حيث يتفاوضون ويتبادلون ويتخذون القرارات، هذه العلاقات تعمل على حل المشاكل الملموسة في حياة المنظمة حيث يتم إنشاؤها وصيانتها وفقاً لمصالح الأفراد والقيود البيئية»⁴³

التعريف الإجرائي: الفاعل هو الشخص الذي يتحمل مسؤولية القيام بعمل معين، للوصول لهدف محدد أو تحقيق غاية معينة، بأساليب مختلف حسب ما يحمله من قيم وتوجهات.

⁴² حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي (وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 99.

⁴³ Bernoux Philippe, **la sociologie des organisations**, Collection Points Essais, Editions du SEUIL, 5^e Edition, 1985, p 13.

5. الفعل المقاولاتي:

هو مجموعة نشاطات وعمليات ترتبط بالمقولة وتشمل تنظيم وتخطيط وتنفيذ المشاريع بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية، الي جانب التعامل مع الأطراف الفاعلة لضمان جودة العمل والتقيد باللوائح الرسمية لهذا التنظيم، كما ان للفعل المقاولاتي منطق ثلاثي يرتبط طرفه الأول بالعقلانية الاقتصادية وثانية بمرجعياته المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والاطر السوسيو-ثقافية، والثالثة تلك التي تعود للبعد الفردي والحاجة للإنجاز.

6. العقلانية:

لقد تطور مفهوم العقلانية على مر التاريخ وتعاقب المراحل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد عرفه قاموس **Larousse** على انها تمثل الأشياء التي يتم استنتاجها بالتفكير وتكون موافقة للمنطق، العقل، والفطرة السليمة، كما انها تتناقض والحدس.

يعرفها **Simon** بقوله: «العقلانية عمليا تعني قدرة الافراد على التصرف بعقلانية، لكونهم يستطيعون في غالب الوقت تفسير القرارات التي يتخذونها»⁴⁴

يعرفها **ميتشيل دينكن (Mitchell Dinken)** بقوله: «هي ذلك التفكير والسلوك الواعي الذي يتفق مع أحكام المنطق والمعرفة التجريبية والذي يتسم بأهدافه المتناسكة والمتزنة التي يمكن تحقيقها»⁴⁵

يعرفها **ريمون بودون (Ramone. B) وفرانسوا بوريكو (François Bourricot)** بقولهم: «إذ تعني تكيف الوسائل مع الغايات، أما الاقتصادي الحديث فيعرف من جهة السلوك العقلاني بصفته اختيار الفرد للفعل الذي يفضل من بين كل الأفعال التي توفر له إمكانية انجازها».⁴⁶

جاء معجم مصطلحات علم الاجتماع على لسان **جيل فيريول (Gilles Fériol)** ان «العقلانية باقترانها مع فكرة المؤسسة انما تشير الي التأسيس والمنهجية والتنقيف وقد استعمل هذا المصطلح لدى العديد من علماء الاجتماع أمثال **ماكس فيبر وايميل دوركايم**، مشيرين بذلك الي مفاهيم التنظيم الشامل للمجتمع وتقسيم المهام وغيرها من النظريات الاجتماعية في هذا السياق»⁴⁷، في هذا التعريف تظهر أهمية العقلانية في تأسيس المنظمات وتقسيم المهام لضمان مجتمع ممنهج وذو تنظيم شامل.

التعريف الاجرائي: هي طريقة او نمط التفكير المفضي الي سلوك وممارسة عقلانية ومنطقية، تؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة، في أقصر وقت واقل تكلفة ممكنة.

⁴⁴ Simon, Herbert A, **Rationality in political behavior**, Carnegie Mellon University, 1991, p01.

⁴⁵ ميتشيل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1986، ص 37.

⁴⁶ ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، ص 380.

⁴⁷ جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة انسام محمد الاسعد، مراجعة بسام بركة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط01، 2011، ص112.

7. المؤسساتية:

تشير الي الهيكل والتنظيم الداخلي للمؤسسة او المنظمة، بما في ذلك السياسات والإجراءات والقواعد التي تحكمها، إضافة الي القيم والثقافة التنظيمية، مما يكسبها القدرة على تحسين المستوى الاجتماعي بمختلف جوانبه، من خلال توفير العدالة والمساواة، كما انها تعتبر البنية التي تتم فيها عملية تحويل مبادئ او انماط سلوكية الي سياسات او ممارسات معيارية يتم تطبيقها في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، كلن حسب أهدافه المسطرة.

التعريف الاجرائي:

هي المنظمة التي يعتمد عليها في اصدار القرارات الحاسمة، والعمل بكل شفافية من اجل تحقيق الديمقراطية ومؤسسية.

8. الابتكار:

ويذهب شومبيتر (Schumpeter) الى القول بان المجهودات التي يبذلها المقاولين في خلق تشكيلات جديدة لعوامل الإنتاج (الابتكارات)، هي ما يحقق النمو الاقتصادي الذي ينجر عنه تغيير ديناميكي، وهو ما اعتبره جوهر الدور الابتكاري⁴⁸، وما جاءت به نظريته "التدمير الخلاق"، التي تؤكد على ضرورة ترك القديم وانتقال لما هو جديد بطريقة هادئة ومستمرة، بمعنى اخر هي عملية تنفيذ مجموعة جديدة من العناصر والمنتجات التي تتحدى أنماط التنظيم والإنتاج القديمة⁴⁹، ولا يقصد بها التدمير بمعناه السلبي بل الإيجابي لهذا اطلق عليه لفظ الخلاق، باعتباره تعاقب لعمليتي الهدم والبناء ليكون البديل اكثر صلابة ومتانة، وحداثة ليوافق المستجدات محاكيا بذلك طبيعة الحياة البشرية، وبهذا يتم دفع الأنماط التقليدية للزوال وتعويضها بكل ما هو حديث ومبتكر في مجال الصناعات مما يحسن عمل المنظمات ويسرع في تطورها، من خلال تجديد نشاطها وتحسين مناخ عملها، مع التركيز على كل ما هو خلاق ومبدع.

وتعريف اخر: "يعتبر الابتكار حالة ذهنية للإيجاد أفكار جديدة للمنتج، ويمثل عملية حيوية مستمرة ومهيكله ومنظمة بكل مراحلها من الفكرة الي التسويق منتجاتها، وهي كذلك قدرة المؤسسة للاستماع لعملائها وللإستجابة لتوقعاتهم".

⁴⁸ Schumpeter Joseph - جوزيف شومبيتر (1883 - 1950)، اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي كرس من خلال نظرية الشهيرة- التدمير الخلاق "الدور الابتكار في العملية المقاولاتية"، يلقب بالأب الروحي للمقاولاتية.

⁴⁹ زكرياء مطلق الدوري، الهدم الخلاق وإمكانية اعتماده كنموذج ابداعي في المنظمات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 51، جامعة بغداد، 2008، ص 06.

التعريف الاجرائي

الابتكار هو عملية التطبيق الإيجابي للأفكار على أرض الواقع، سواء كانت طرق إنتاجية علمية أو تكنولوجية، تنظيمية، مالية أو تجارية تسويقية، والتي تأهل المؤسسة لطرح منتجات جديدة أو محسنة وخدمات قيمة في السوق.

. المرحلة الاستكشافية:

كانت هذه المرحلة هي الخطوة التالية بعد اختيارنا لموضوع دراستنا، وجاءت بهدف جمع معلومات تخص هذه الظاهرة عامة وموضوعنا خاصة، وبعد تحديدنا للمفاهيم الرئيسية لدراستنا، جاءت مرحلة الزيارات الميدانية للمؤسسات التي وقع اختيارنا عليها لأنها تخدم توجهات موضوعنا، وباعتبار أن طبيعة دراستنا كيفية بالدرجة الأولى، فاستغلينا هذه الزيارات للقيام بملاحظات (ملاحظة كانت إحدى التقنيات المساعدة في بحثنا) بغرض تكوين فكرة عن واقع هذه المؤسسات، واعداد شبكة ملاحظات نستعين بها في تحليل الدراسة وكذا تصميم دليل المقابلة، وبعد عدة زيارات تم انجاز دليل المقابلة الأولى للنزول إلى الميدان حيث قمنا بإجراء ثلاثة مقابلات استكشافية مع مقاولين من ولايتي عين تموشنت وسيدي بلعباس، يعملون في قطاعات (الصناعة والخدمات)، حيث فتحنا لهم المجال للتحدث بحرية عن نشاطهم ومسارهم المقاولاتي، وقد استغلينا ما حصلنا عليه رفقة ما طالعناه في بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات.

. الاقتراب النظري للدراسة:

الخلفية النظرية هي من أهم المحطات البحثية التي يجب على الدارس النزول بها، مهما كان تخصصه أو مجال بحثه، خاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لأن لها خصوصية تتطلب بعض الأساليب والتقنيات المعينة، التي تسمح لنا باستضاح الرؤية والتحكم الجيد في ظواهرها ومتغيراتها التي تتميز بالتعقيد باعتبار أن الإنسان هو محركها بكل ما يحمله من تغيرات في جوانبه الاجتماعية والسيكولوجية التي تحدد معالم شخصيته، لهذا كان لابد من وضع أطر وقواعد منهجية علمية من أجل بحث أصيل يضيف قيمة علمية وعملية لترسانة البحوث الأكاديمية.

فالنظرية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تفسير وتحليل أي بحث حول ظاهرة معينة لكونها مرجعية معرفية تعود لمدارس ونظريات ونماذج معرفية توجه البحث وتكسبه الصبغة الشرعية، كما تبنى تناسق وانسجام الدراسة وتتحكم في وضع الفرضيات وتفسير النتائج سوسيولوجيا، كما تحدد مدخله النظري والمنهجي، وهي تظهر جليا من العنوان إلى الاستنتاج، وفي دراستنا هذه اخترنا الاعتماد على النظرية البنائية الوظيفية التي تعد من أهم التيارات الفكرية في علم الاجتماع، وتعتبر هذه النظرية أن المجتمع عبارة أنظمة معقدة تتكون من نسق عامة يتشكل بدوره من انساق فرعية، تتألف هي الأخرى من أفعال محددة ومنظمة تشكلها متغيرات وأبعاد مترابطة بنائيا ومتساندة وظيفيا، وهذا ما يعبر عن المقاولاتية باعتبارها نسقا سوسيو-اقتصادي مفتوحا وديناميكي أي متغير وليس ساكن، فالمقاولاتية عملية هدم وبناء

مستمر كما قال شومبيتر تتجدد بفضل الابتكار وحركة السوق النشطة التي يتزايد فيها الطلب بشكل مستمر على منتجات جديدة، إضافة الى انها تربط بين مجموعة انساق اقتصادية واجتماعية ضخمة تشكل شبكة من قيم العمل، توفير اليد العاملة وامتصاص البطالة، تحقيق التنمية والتنمية المستدامة حالياً، كما انه يوجد تكامل بين المقاولاتية ومنظمات العمل المقاولاتي الداعمة والتي تتمثل في أجهزة المرافقة، كلها تشكل جزء من البناء الكلي الذي يمثل بدوره مجموعة علاقات ثابتة نسبياً كما يقول **تالكوت بارسونز (Talcott Parsons)**.

وكانت بداية ظهور البنائية الوظيفية مع الدراسات الأولى لعلم الانسان، وبشكل خاص ما تعلق بالثقافة او ما يصطلح عليه بالأنثروبولوجيا الثقافية، ليعرف فيما بعد هذا الاتجاه بالنزعة البنائية الوظيفية للمجتمع والثقافة، والتي تدرس وتحلل الجانب الشكلي والبنائي أي الصور والعلاقات العامة دون اعتبار للاختلافات النوعية بين افراد هذا النسق، وهو ما ظهر جلياً في دراسات كل من **اميل دوركايم (Emile Durkheim)**، و**هربرت سبينسر (Herber Spencer)**، وقد ظهرت وتبلورت هذه النظرية على يد مجموعة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين ينتمون بشكل خاص للمجتمعات الرأسمالية، المهمة بتحليل النظم والبناءات الاجتماعية وتحديد ادورها الوظيفية بغية توجيهها من اجل الحفاظ على استقرار النظام الكلي، واستمرار في تطويره، وهو ما جسده أفكار اوجست كونت والعديد من من عاصره من علماء الاجتماع الامريكان الذين يمثلون الجيل الثاني من رواد علم الاجتماع الرأسماليين أمثال **روبرت ميرتون**، وقد بقيت آرائهم ممتدة الى نهاية سبعينيات القرن الماضي⁵⁰، والنظرية عبارة عن نسق من المعارف القابلة للتعميم، تفسر الجوانب المختلفة للواقع هذا عامة اما بخصوص النظرية البنائية الوظيفية، فهي عرفت على انها طريقة تنظيمية يتم بواسطتها تداخل وتفاعل الوظائف التي تؤديها الأجزاء المكونة للظاهرة الاجتماعية ككل، من اجل حفظ توازنها وتماسكها، لأنه أي خلل على مستوى الأجزاء يؤدي اختلال توازن الظاهرة ككل، فالبنائية تحدد عناصر التنظيم والعلاقات التي تربط فيما بينها، اما الوظيفية فتحدد الأدوار التي يؤديها كل عنصر في اطار علاقته بالتنظيم، أي مساهمة كل عنصر في النشاط الاجتماعي الكلي او العام مما يدفع الى التوازن في هيئة شكل متكامل وثابت، ولهذا تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من اهم وجهات النظر الواقعية، فهي تركز على المؤسسة باعتبارها شبكة علاقات اجتماعية ومسرح لمختلف الفاعلين، فالمؤسسات المقاولاتية جزء من التركيبة الأكبر وهي المجتمع، وتعتبر وظيفة المقاول أساسية في تنسيق عوامل الإنتاج وتسيير وتقسيم العمل، مما يحقق نوع من التوازن بين أجزاء النسق الاجتماعي.

⁵⁰ عبد الرحمان، محمد عبد الله، النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 146.

الإجراءات المنهجية المعتمدة:

1. المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من الدراسة، فقد كان لابد من تحديد أسلوب الدراسة وطبيعة المنهج، فكل موضوع كما هو معروف منهجيا سيتطلب إتباع طريقة وتقنية معينة من أجل بحث موضوعي، اخره الحصول على نتائج موثوقة.

وكما جاء على لسان **Angers Maurice** : «المنهج هو مجموعة من الممارسات والاجراءات التي يتم تنفيذها للحصول على نتائج علمية»⁵¹، ولهذا وقع اختيارنا انطلاقا من ضرورة علمية تتعلق بطبيعة البحث السوسيولوجي، على المنهج الميداني الذي يجمع بين الأسلوب الوصفي التحليلي الأكثر ملائمة للبحوث في العلوم الاجتماعية، والمناسب لطبيعة البيانات الأولية التي تم جمعها ميدانيا، ولأننا نحتاج في هذا البحث إلى توليفة أكثر كفاءة في كشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها، ووصفها والتعبير عنها، وكشف خباياها ارتأينا انه من الأفضل المزج بين المقاربتين الكيفية والكمية للخروج بنتائج أكثر دقة ومصداقية، وذلك لتميز العلوم الاجتماعية بتوافر المادة النصية والخطاب المستجمع من عمليات التحقيق الميدانية، وهذا ما يساعدنا على محاولة خلق قيمة مضافة لهذا البحث.

2. تقنيات جمع المعلومات:

لغرض جمع المعلومات المفيدة التي تلبي أهدافنا البحثية تحتم علينا استعمال تقنيات مناسبة، لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات، والتي تناسب طبيعة موضوعنا استخدمنا أدوات بحث مختلفة، فكانت المقابلة نصف الموجهة أساسية في بحثنا وجاءت الاستمارة والملاحظة المباشرة كتقنيات مكملة او مساعدة، الي جانب استعمال المصادر الرسمية من اجل الحصول على الاحصائيات، كما افادنا جدا الاطلاع على البحوث والدراسات العلمية السابقة المتمثلة في الكتب والاطروحات والمجلات المختصة، كلها كانت نبغ لا ينضب من البيانات والمعلومات، والأفكار التي ساعدت في بناء دراستنا، وسوف نعدد هذه التقنيات كالتالي:

أ. المقابلة:

هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الافراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، ولمن يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكاتهم من خلال خصوصية كل حالة،⁵² مع إدراك المستجوبين في سياق كل افعالهم وحركاتهم، وتسمح المقابلة للباحث بالحصول على معلومات معرفية مباشرة (شفهية) حول المفاهيم المستعملة من قبل المقاولين في حالتنا وتعرف على

⁵¹ ANGERS Maurice, *Initiation pratique à la méthodologie des sciences sociales et humaines*, Edition CHC,

Québec, 1996, p.58.

⁵² مورييس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص197.

تصوراتهم للوضعية الراهنة ولنشاطهم، كما انها تمكننا من ملاحظة ردود افعالهم بما انها وجه لوجه، فهي تسمح لنا بتسجيل مواقفهم إزاء بعض القضايا المعروضة امامهم كحالة المقاولاتية في جزائر، التشريعات، وقضية التنمية المستدامة وتتيح لنا الى جانب ذلك بتدخلات عرضية بغرض إعادة توجيه المحادثة بما يخدم اهدافنا البحثية.

فالمقابلة: «أولاً وقبل كل شيء هي تفاعل لفظي بين شخصين أو أكثر، لغرض تقاسم معرفة ذات خبرة حول الموضوع المراد دراسته»⁵³.

فكانت المقابلة النصف موجهة (*entretien semi directif*) هي الاختيار الرئيسي، لأنها الأداة الانسب لموضوع بحثنا حيث تسمح لنا بطرح أسئلة محددة تتعلق بموضوعنا، وحتى إعادة صياغتها بما يتناسب مع اهدافنا، وتترك في نفس الوقت مساحة كافية من حرية التعبير للمستجوب من اجل الحديث عن خبراته ومهاراته وإخراج ما في جعبته من معلومات، وهو يجعل الحوار أكثر مرونة مما يتيح لنا اكتشاف المزيد والتعمق أكثر في الموضوع.

تحليل المحتوى :

لا يمكن بطبيعة الحال استخدام المقابلة الفردية او الجماعية بدون اردافها بتحليل محتوى متعمق للتعليقات التي تم جمعها من المقاولين شركاء البحث، الذين تمت مقابلتهم، وهو ما أكدّه جون كلود كوفمان (*Jean Claude Kaufmann*) في كتابه المقابلة الفهمية الصادر سنة 2011 ، الذي جاء فيه ان: "المقابلة تجرى من خلال ديناميكية عكسية، ينطلق الباحث بكل نشاط في الأسئلة من أجل إثارة المبحوث، وتعتمد على تحليل المحتوى لتحليل البيانات"⁵⁴.

ج. الاستبيان:

كانت الأداة المساعدة الي جانب المقابلة النصف الموجهة وتم اختيارها، للحصول على المزيد من المعطيات حول متغيرات الدراسة خاصة متغير التنمية المستدامة من طرف عينة العمال المتواجدين على مستوى المؤسسات المقاولاتية التي زرناها وأجرينا مقابلة مع مالكيها (المقاولين) ، وقد تم تصميم هذا الاستبيان بالاعتماد على مؤشرات التي تحملها متغيرات الدراسة الأساسية، لتتنوع الأسئلة ما بين مغلقة ونصف مفتوحة، وهي تعد بمثابة الوسيلة المناسبة لجمع البيانات اللازمة واضفاء المزيد من المصداقية على البحث، وذلك بعد إجراء الاختبارات الضرورية المتعلقة بالتحقق من صدق وثبات الأداة.

⁵³ Savoie Zajc (L), *L'entretien semi-dirigé*, In sous la direction de GAUTHIER (B), Recherche sociale, de la Problématique à la collecte des données. 5 éme édition. Edition presse de l'université de Québec, Québec, 2009. P 342.

⁵⁴ Jean Claude Kaufmann, *L'entretien Compréhensif*, Armand Colin, Paris, 2011, P (18, 19).

د. الملاحظة المباشرة:

تعد الملاحظة من اهم الوسائل التي يلجأ اليها الباحثين السوسيولوجيين، لغرض جمع المعلومات والحقائق من الحقل موضوع الدراسة، وهي لا تقل أهمية عن المقابلة او دراسة الحالة في تقصي الحقائق عن المبحوثين، كما انها تتمتع بفوائد كثيرة غير متاحة في الوسائل الأخرى، حيث لا يمكن لأي باحث عدم الاستعانة بها، لان فضول الباحث لا يتشكل الا بما يلاحظه من ظواهر تجعله يرغب في تفصيلها والبحث عنها وتفسير غموضها، وبالتالي الاجابة عن جميع الأسئلة التي قد تنتابه في تلك اللحظة.

وهي مهمة كونها: «تفسح المجال للباحث لملاحظة الأجواء الطبيعية غير المتصنعة لمجتمع البحث، حيث ان المبحوثين لا يعرفون ان سلوكهم وعلاقتهم وتفاعلاتهم وظروفهم اليومية هي تحت الدراسة والملاحظة والفحص لذا يكون تصرفهم طبيعيا وتكون علاقتهم وتفاعلهم سليما وبعيدا عن التصنع والتكلف»⁵⁵.

ان ملاحظة المبحوثين في الفضاءات التي ينشطون فيها بشكل طبيعي يجعلنا كباحثين نحصل على معطيات قد تغير مجرى البحث ان تم التركيز عليها وتحليلها بشكل مناسب، فالملاحظة مهمة لانها تعتبر اول خطوة في طريق البحث.

وبما انها واحدة من أهم التقنيات المساعدة التي يمكن الاستفادة منها في جمع المعلومات، استغلينا فرصة اللقاءات الشخصية المتكررة مع المقاولين لرصد ردود افعالهم وتعبيراتهم الحركية، وإماءاتهم، كما استطعنا معاينة المؤسسات المقاولاتية عن كثب واطلاع على ظروف العمل، وتتبع العمال اثناء أدائهم لمهامهم وتفاعلهم مع بعض ومع عملهم، او اثناء تقديم الخدمات، كما تمت ملاحظة الآلات والمعدات المستعملة لتحديد ما اذا كان هناك اهتمام بالتنمية المستدامة من خلال توفر عوامل السلامة، التحديث التكنولوجي للآلات المستخدمة او لطرق التسيير والإنتاج، الحفاظ على البيئة... الخ.

وبالتالي كانت ملاحظتنا للمؤسسة بشكل عام موقعها، ترتيب المكاتب وضع الآلات، البيئة المحيطة، النظافة، كما ركزنا ملاحظتنا على بيئة العمل التي ينشط فيها العمال، وكل هذا كان له فائدة وأثر جيد على مسار عملنا، وكان هذا عملا بما نصت عليه **نادية عيشور سعيد** في كتابها للمنهجية⁵⁶

⁵⁵ Swedner .H, **Observation as Method of social research**, its paper Submitted to the 2nd Unesco Seminar on Social Research Methodology, Denmark, 1968, P2.

⁵⁶ نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 284.

. مجتمع البحث:

عرف موريس أنجريس مجتمع البحث على أنه: "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي"⁵⁷، فمن خلال هذا المنطلق يمكن استنتاج مجتمع البحث الذي يتناسب وطبيعة الموضوع ومتغيراته، فكان مجتمع المقاولين بعدد من ولايات الغرب الجزائري وكذا العمال الذين يشتغلون داخل مقاولاتهم هم هدف الدراسة التي نجريها، وهو ما يعني أن عينة البحث هي عينة نمطية والتي يقصد بها حسب (موريس أنجريس) أنها عبارة عن سحب عينة من مجتمع بحث بانتقاء عناصر مثالية في هذا المجتمع⁵⁸، ولهذا تم اختيار المقاولين الذين أجرينا معهم المقابلة من بين مجموعة كبيرة قصدية، لانهم تتوفر فيهم الشروط التي حددناها سلفا (مؤسسة مقاولاتية يفوق عدد سنوات نشاطها 5 سنوات، يعتمد مالكيها على تكنولوجيا حديثة، لهم اهتمام بالابتكار والابداع، عندهم رغبة في التوسع والاستمرارية، لديهم نوع من العقلانية في التسيير، لهم اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بصفة عامة...) وهذه الشروط تأكدنا من وجودها أو أغلبها على الأقل في الشركاء البحث من المقاولين عند اجراء المقابلات الاستكشافية.

. عينة البحث:

لقد قمنا بتتبع الخطوات العلمية الموصي بها في اختيار عينة الدراسة الممثلة للمجتمع المستهدف، وفي هذا البحث كان مجتمع المقاولين الناشطين هو المراد والذين تم اختيارهم بالاعتماد العينة المتنوعة (قصدية وتبعثها عينة كرة الثلج) كحل لصعوبة الوصول الي المقاولين لغياب الاحصائيات الرسمية الدقيقة، فقد وجدنا ان بعض المقاولات وهمية لا وجود لها على أرض الواقع من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها، كما ان هذه العينة تتماشى مع استخدامنا للمقاربتين الكيفية والكمية، حيث استعملنا تقنية الاستمارة باعتبارها تقنية مساعدة كما ذكرنا انفا مع العينة الثانية وهي العمال المنتمين الي مؤسسات هؤلاء المقاولين لغرض التعرف على مدى تكيفهم مع رؤى المقاول، وفهمهم للأهداف المقولة وخطط التنمية المستدامة، وبشكل ادق التأكد من المعلومات التي حصلناها من المقاول، وكانت المعاينة عن طريق العينة العشوائية البسيطة لحصولنا على قوائمهم الاسمية للعمال من مؤسساتهم، فيما كانت العينة الحصصية هي المتبعة في اختيار التمثيل المناسب لكل مؤسسة.

اما خلال العمل الميداني فقمنا بالتنقل المستمر بين المؤسسات المقاولاتية من اجل اجراء المقابلات الشخصية مع شركاء البحث من المقاولين، وكانت البداية بالمقابلات الاستطلاعية من اجل تحديد الأهداف وضبط دليل المقابلة والبرنامج النهائي للمقابلات، التي كانت مرتين في الأسبوع بمعدل ساعة ونصف

⁵⁷ أنجريس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص 298.

⁵⁸ موريس أنجريس، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(90 د) لكل مقابلة، حيث أجرينا ثلاثة مقابلات مع كل مبحوث وهو ما يعادل أربع ساعات ونصف، يمكن أن تزيد أو تنقص حسب ظروف ووقت المبحوث (المقاول).

أما الاستثمارات فقد تم توزيعها على عينة مكونة من 150 عامل في مختلف المؤسسات المقاولاتية التي زرناها والتي مثلت 20% من مجموع العمال الكلي للمؤسسات الثلاثة عشر (13) ميدان البحث، وقد استرجعنا منها 143 استمارة، وبعد التمهيد استبعدنا 07 استمارات أخرى لعدم استيفائها للشروط المطلوبة، ليصبح العدد النهائي للاستمارات هو 136 استمارة من مجموع 150 استمارة موزعة.

. تعريف بمجال الدراسة:

الحد الموضوعي: انحصرت هذه الدراسة على تناول موضوع المقاول والمقاولاتية، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة تبعا لأهداف خطة الأمم المتحدة 2030، حسب نموذج ورؤى الجزائرية لها.

الحد المكاني: كانت الدراسة على مستوى الغرب الجزائري ونظرا لشاسعة هذا المجال فقد اخترنا بعض الولايات فقط لتمثل الغرب منها: سيدي بلعباس، وهران، عين تموشنت، معسكر، وتلمسان، الشلف، وأخيرا مستغانم، بحيث تكون عينة متنوعة النشاط والمكان حيث انتمت هذه المؤسسات الى عدة قطاعات منها الصناعي والخدماتي والفلاحي، وقد سجلنا في هذا الإطار صعوبات جمة في التنقل خاصة، لأن أغلب المقاولين مقراتهم في المناطق الصناعية المتواجد خارج المدن المذكورة، لدواعي أمنية وصحية كما هو معروف، مما حتم علينا التنقل عدة مرات من أجل إتمام مقابلة واحدة مع كل مقاول، مع التنكير أن بعض المؤسسات كانت في مناطق نائية خارج المدن والمناطق الصناعية منها مؤسسة الصناعات الغذائية التحويلية (خارج منطقة الحناية).

الحد البشري: تم اختيار 20 مبحوث (مقاولين) للإجراء المقابلات النهائية وبعد التصفية أصبح العدد 13 مبحوث ما بين ذكور (11) وإناث (02)، ويرجع سبب تناقص العدد الى صعوبة إيجاد وضبط موعد مع المقاولين لكثرة انشغالاتهم وتنقلاتهم المستمرة، ورفض بعضهم الآخر استقبالنا لعدة مرات وهو ما أوقف المقابلات قبل اتمامها، أو عدم الرد على اتصالاتنا الهاتفية المتكرر بهم، والسبب الثاني المتمثل في الوصول لتشبع الذي نتج عنه التكرارات في الإجابات.

أما العينة الثانية فهي من فئة العمال الذين ينتمون الى هذه المؤسسات المقاولاتية، وقد بلغ عددهم 150 عامل، التي اجابت لنا على مجموعة الاوراق الاستبيان.

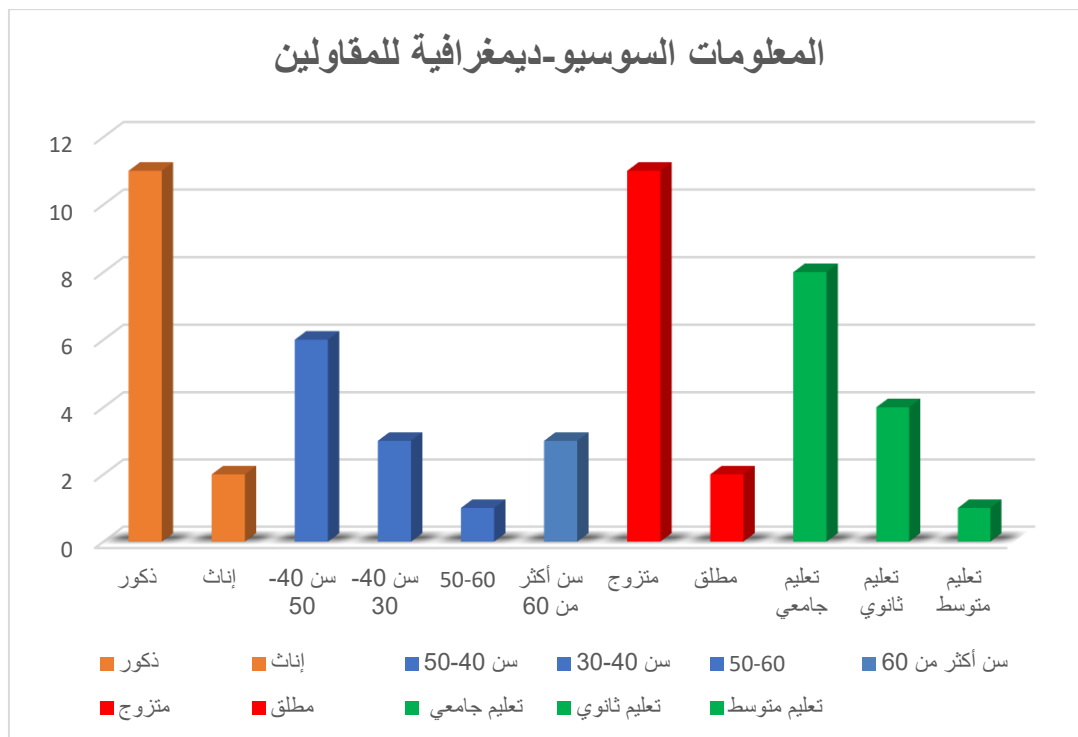
3. مميزات وخصائص المبحوثين:

- المقاولين:

لقد كانت عينة المقاولين التي اخترناها متنوعة، خاصة من حيث مكان الإقامة، السن وعدد سنوات الخبرة، وعمر المشروع او بداية انطلاقته، دون ان ننسى النشاط الممارسة (لمزيد من معلومات يرجى اطلاع على الجدول في ملحق رقم 01).

ومن خلال استغلالنا للمعلومات التي تحصلنا عليها اعدنا الرسومات البيانية التالية، نحاول استعرضها مع الشرح.

الشكل رقم (01): يبين المعلومات السوسيو-ديمغرافية للمبحوثين (المقاولين).



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها من المقاولين باستعمال برنامج

.Excel

1- متغير الجنس:

يستعمل متغير الجنس في الدراسات السوسيوولوجية باعتباره متغير هام يدخل في تحليل وتفسير العديد من الجوانب التي تخص القضايا والظواهر المدروسة، وقد اعتمدنا عليه في هذه الدراسة لتحديد نوع المقاولين الجزائريين، فمن خلال الشكل السابق نلاحظ ان اغلب شركاء البحث من المقاولين الذكور (11) وهو ما يظهره التحليل الاحصائي واقلية من مفردات البحث من المقاولات الاناث (02) ويرجع ذلك الي طبيعة هذه الانشطة الممارسة التي تتسم بالطابع الذكوري، حيث لا تزال حكرا على الرجال نظرا

لخصوصية المجتمع الجزائري ونظراته المتحفظة لخروج المرأة للعمل عامة وللعمل مقاولاتي خاصة، مع العلم ان اغلب المؤسسات المقاولاتية العائلية تورث لذكور دون الاناث الا في حالات استثنائية جدا، فالعنصر الانثوي لا زال يلج عالم المقاولاتية بوتيرة بطيئة تسير تغيرات القوالب النمطية لثقافة تقليدية جزائرية السائدة.

2- متغير العمر:

في الجزء الثاني من الشكل والذي يظهر باللون الأزرق يعبر عن متغير السن لدى عينة بحثنا من المقاولين والتي فيها 06 افراد يتراوح سنهم بين 40-50 سنة وهؤلاء يعتبرون من المقاولين الجدد الذين لديهم مؤهلات عالية وأفكار تجديدية ولديهم نضج فكري مقاولاتي، تليها فئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 30-40 سنة وعددهم 03 وهم من الشباب الذين استفادوا في اغلبهم من مؤسسات الدعم التي وضعتها الدولة لتطوير المقاولاتية، ونفس العدد (03) سجلناها عند من هم اكثر 60 سنة وهم فئة المخضرمين الذين عايشوا فترة التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه الي الاقتصاد الحر، وهم مقاولون كانوا إطارا وعمال في القطاع العام، وهم يملكون الخبرة المهنية والتجربة الواسعة ويعود اختيارهم للعمل المقاولاتي الي عوامل اقتصادية كالتصريح التعسفي والبطالة التقنية، التقاعد النسبي وغيرها والتي جاءت نتيجة الاصلاحات الهيكلية التي طالت مؤسسات القطاع العام، لكن يبقى عدد هذه الفئة ضعيف لأنه يصعب عليها إقامة مشروع مقاولاتي او تسييره، او قد تكون بالفعل وصلت لأهدافها في العمل الحر وتقاعدت، لتمرر المشروع للآخر افراد الاسرة لمتابعة المسيرة في المجال المقاولاتي، واخر فئة هم من تتراوح أعمارهم ما بين 50-60 سنة وكانت مفردة واحدة (01)، مع العلم ان متغير السن له دور هام في التوجه المقاولاتي لدى فئة الاناث والذي تراوحت اعمارهن في هذه الدراسة ما بين 30-40، لان هذه المرحلة العمرية تتميز بالحركية والنشاط والقدرة على الابداع والاستعداد للمخاطرة، كما انها مرحلة تسمح لهن بالاستفادة من الدعم المالي من مؤسسات الدولة المخصصة لهذا الغرض، بهدف انشاء مؤسساتهن الخاصة.

3- متغير الحالة المدنية:

نمر للجزء الثالث من الشكل الذي هو باللون الأحمر والذي تظهر فيه الحالة المدنية للمقاولين شركاء البحث والتي أظهرت ان الأغلبية (11) متزوجون مع العلم انهم كلهم ذكور، وهذا يدل على تحملهم للمسؤولية الاسرية ومن بعدها التنظيمية في المؤسسة، وهو ما يجعلهم مستقرين اجتماعيين ويدفعهم للعمل اكثر والنجاح من اجل تحقيق ذاتهم كما ذكروا وتأمين مستقبل عائلاتهم، التي يحصلون منها على الدعم المالي والمعنوي كما سيظهر لاحق في التحليلات، وحالتي الطلاق التي شكلت اقلية (02) كانت لدى النساء، وفي حالتنا هذه شكل الطلاق حافز قوي لتوجه هاته النساء الي العمل المقاولاتي من اجل ضمان الاستقلالية وتوفير العيش الكريم لأبنائهن كما جاء في تصريحاتهن.

ونستخلص ان جميع فئات المجتمع يمكن ان تلج النسق المقاولاتي الذي يفتح الأبواب لكل من لديه الرغبة والعزيمة لتحسين وضعه واشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية.

4- متغير المستوى التعليمي:

الجزء الأخير وهو المستوى التعليمي يظهر باللون الأخضر، ونسجل ان الأغلبية (08) من المقاولين لديهم مستوى جامعي من مختلف الفئات العمرية، وهو ما يفسر نوع التسيير الجيد في الغالب، وسمّة الابداع والتطوير في منتجاتهم، ويظهر هنا دور الجامعة في غرس روح المبادرة وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وتشجيعهم على خلق مناصب شغل ذاتية لتجنب البطالة بسبب قلة عروض العمل في سوق العمل، والتي ترجع لوجود مشكلة في علاقة الجامعة الجزائرية مع محيطها السوسيو-اقتصادي، فمخرجاتها من الطلبة تعد بالآلاف سنويا، والذين يحملون شهادات في مختلف التخصصات لكن بالمقابل تعجز مؤسسات الدولة والقطاع الخاص باعتبارهما بناء يستقبل هذه المدخلات عن استيعابها هذا العدد العائل من المتخرجين الباحثين عن عمل، وهذا لغياب التنسيق والتخطيط بين الجامعة وسوق العمل لتحديد احتياجات هذا الأخير من مخرجات الجامعة، وهو ما دفع الشباب لتوجه الى المنظمات الرسمية التي تشجع على الفعل المقاولاتي.

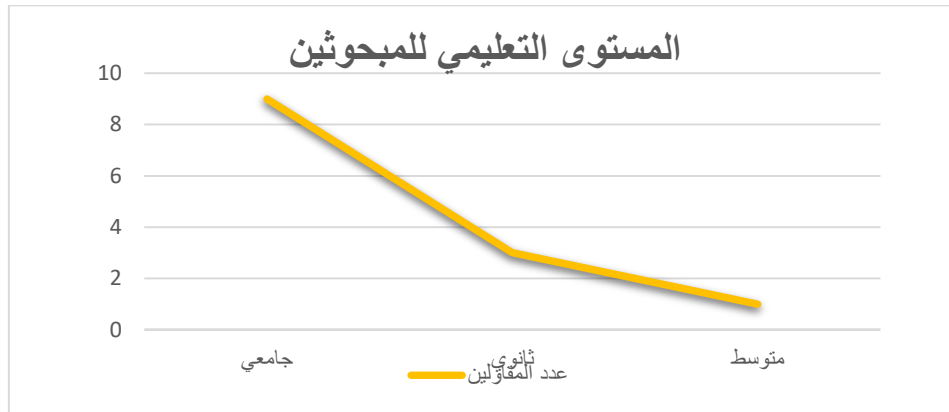
ويعد المستوى التعليمي العالي النقطة نوه اليها الكثير من الباحثين باعتباره ميزة المقاولين الجزائريين الجدد، وهي ما تفرقهم عن المقاول الكلاسيكي، يختلفون فيه عن المقاول الكلاسيكي، بحيازتهم على مستويات تعليمية عالية⁵⁹، وهو يتفق مع ما خلصت اليه دراسة بويغقوب التي ذكرنها في الدراسات السابقة، حيث وجد ان المقاولين الجدد يختلفون عن سابقيهم بحداثة سنهم نسبيا ومستوياتهم العلمية الجيدة التي اهلتهم اليها حملهم لشهادات جامعية او مهنية مرتفعة، وهو ما اعتبره الباحث احد أسباب القطيعة مع نماذج المقاولين في سنوات السبعينيات⁶⁰، واقلية (04) كانت لديهم مستوى الثانوي فأقل يكون توجههم للإنشاء مشاريعهم الخاصة لأنهم يجدون صعوبة في الحصول على مناصب عمل لدى الوظيفة العمومي والتي تتطلب في اغلبها شروط خاصة أهمها الشهادات العليا، فقاموا بأخذ دورات تكوينية تأهلهم للحصول على الدعم المالي والمرافقة الميدانية في خلق مشاريعهم الحرة، اما الفئة الأخير (01) من من لديهم تعليم متوسط كما يظهره المنحنى البياني الموالي، وهم في الاغلب ممن تركوا مقاعد الدراسة باكرا ليلتحقوا بالعمل المقاولاتي العائلي الذي خصص لهم مناصب رغم حداثة سنهم، من اجل تلقي تراث وتقاليد العمل العائلية واكتساب الخبرة واخذ التجربة عن الإباء والافراد الأكبر سنا من العائلة.

⁵⁹ GILLET Anne, Les femmes créateurs de petites et moyennes entreprises en Algérie : motivations, parcours socioprofessionnels et stratégies d'existences, Documents de travail, CNAM-GRIOT, décembre 2002, p 10.

⁶⁰ Bouyakoub (A), les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimension transnationale, in les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, n40, 2eme trimestre, 1997, p 89.

وبالتالي فإن امتلاك المقاولون الجدد لمستويات تعليمية عالية مقارنة بالمقاولين القدامى، يأهلهم لتنمية وتطوير الفكر المقاولاتي وجعله ينتشر أكثر بين مختلف البنى الاجتماعية، كونه طريق لتحسين الوظائف الاقتصادية.

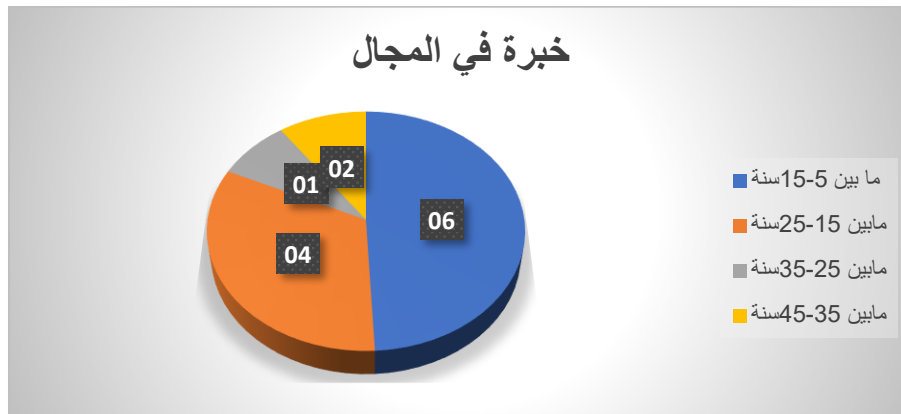
الشكل رقم (02): يمثل المستوى التعليمي للمقاولين.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات حول المبجوثين.

5- متغير الخبرة:

الشكل رقم (03): يظهر درجة الخبرة لدى المقاولين محل الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات المتحصل عليها من المقاولين باستعمال برنامج

.Excel

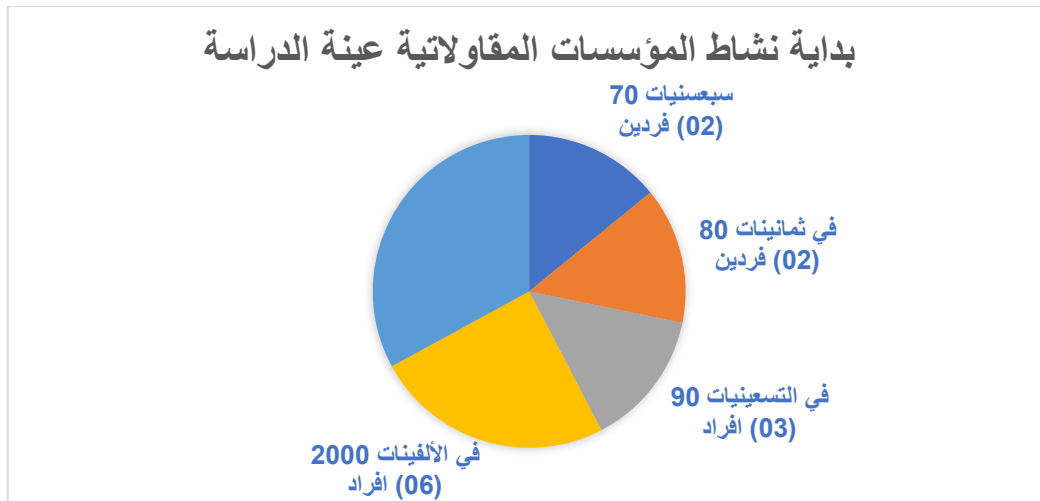
في هذا الشكل نلاحظ ان ستة (06) من المبجوثين المقاولين يتمتعون بخبرة تتراوح ما بين 5 و15 سنة، واغلبهم شباب واجه مشاكل تعود لنقص التجربة والخبرة المنجزة عنها، فعدم الدراية الكافية بالإدارة وطرق التسيير وقلة المعرفة بالمحاسبة وحيثيات السوق وغيرها من الأمور، جعلهم يعانون من مشاكل

عدة فيما يخص التسيير والمنافسة وحتى البيروقراطية في المؤسسات الداعمة والبنوك، مما عرقل جهودهم إزاء تطوير مشاريعهم المقاولاتية خاصة في بداياتهم العملية.

اما سنوات الخبرة التي تراوحت ما بين 15 و25 سنة توفرت عند اربعة (04) فهم مقاولين يتمتعون بالخبرة التي اكتسبها اكثرهم من عملهم السابق في مؤسسات عمومية او خاصة (مؤسساتهم العائلية، قبل ان يستقل بعضهم بمؤسسته الخاصة) كونهم كانوا إطارات بها، اما الفئة الثالثة فقد تمتعت بخبرة طويلة نوعا ما كانت ما بين 25-35 سنة قد امتلكها فرد واحد (01) من شركاء البحث من المقاولين، و اخر فئة هم فردين (02) من المبحوثين وكانت خبرتهم تفوق 35 سنة، وهذين الفئتين حازت على اكبر نسبة خبرة كونهم مخضرمين انشأت مؤسساتهم سنوات السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي، وهي في اغلب مؤسسات عائلية توارثوها أبا عن جد، وتعود خبرتهم ما سبق وذكرنا لدخولهم عامل الشغل في سن مبكرة وهو ما ساعدهم على فهم خبايا الإدارة والمحاسبة واكسبهم حنكة في التسيير، ومكنهم من فهم لعبة المنافسة والتحرك في السوق، "وهؤلاء الافراد لديهم خبرة طويلة في مجال الاعمال لأنهم عايشوا حالات مهنية مختلفة، وقد شارك بعضهم بالفعل في انشاء مؤسسات، ولذلك فهم يدركون جيدا الصعوبات الكامنة في العملية، ولديهم قيادة جيدة لبعض اعمال البروز، انهم أناس حكيمن اتجاه المغامرة التي تنتظرهم"⁶¹.

6- متغير بداية النشاط:

الشكل رقم (04): يمثل بداية نشاط كل مؤسسة.



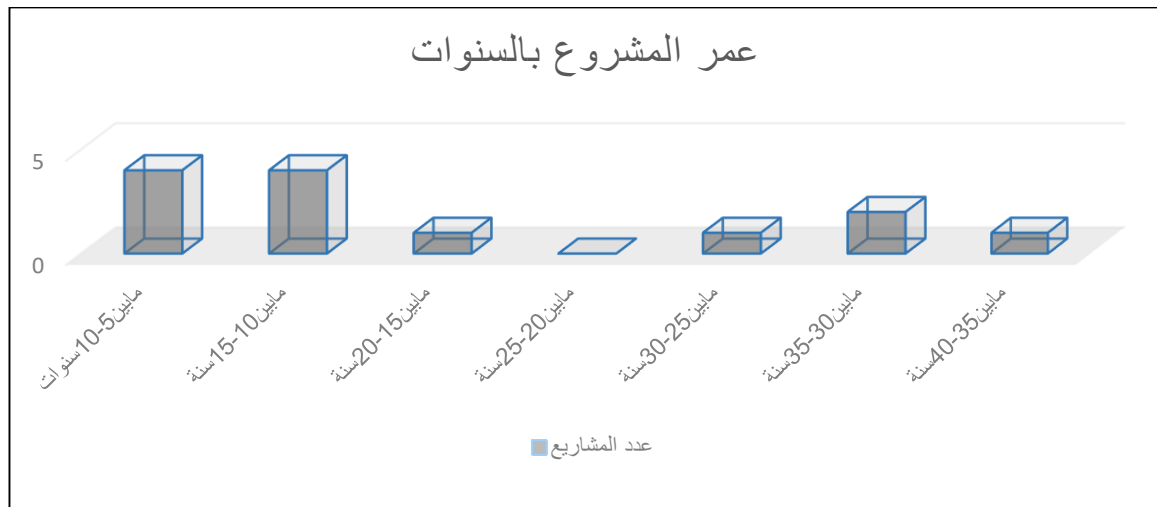
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات البحث.

⁶¹ Moreau Régis, *l'émergence organisationnelle : Le cas des Entreprises de Nouvelle Technologie*, thèse de Doctorat, soutenu à l'université de Nantes, thèse dirigée par Monsieur Guy Minguet, Octobre 2004, p 259.

يبين لنا هذا الشكل بداية نشاط المؤسسات المقاولاتية موضوع الدراسة، حيث سجلنا اقلية (02) كانت بدايتها في السبعينيات وهذه الفترة كانت حساسة فيما يخص القطاع الخاص حيث تعرض لتهميش لكون الدولة كانت هي المقاول الوحيد، ونفس العدد من العينة (02) كانت انطلاقتها في مجال المقاولاتية في الثمانينيات وهي الفترة التي عرفت الانفتاح على السوق وسجلت بداية تحيين للمنظومة القانونية والتشريعية التي تخص القطاع الخاص، فقد كانت مرحلة تمهيدية للتحويل الاقتصادي وتطبيق الاشتراكية لدخول اقتصاد السوق وفتح المجال امام التجارة الدولية، اما فترة التسعينيات فكان المؤسسات التي انشأت خلالها تمثل ثلاث (03) مؤسسات من المجموع العام، وهي الفترة الحقيقية لعودة القطاع الخاص الي الساحة الاقتصادية وقد ترافقت مع ازمة سياسية وامنية خطيرة شهدت تخريب الالاف من مؤسسات القطاع العام، وتسريح المئات من العمال، مما زاد التوجه نحو القطاع الخاص، العدد الاكبر سجل في الالفينيات بأغلبية قدرها ستة (06) ونفسر بانتشار الفكر المقاولاتي بين الشباب الباحث عن عمل، وتوفر المؤسسات المرافقة والداعمة للعمل المقاولاتي.

7- متغير عمر المشروع:

الشكل رقم (05): يمثل عمر المشروع.



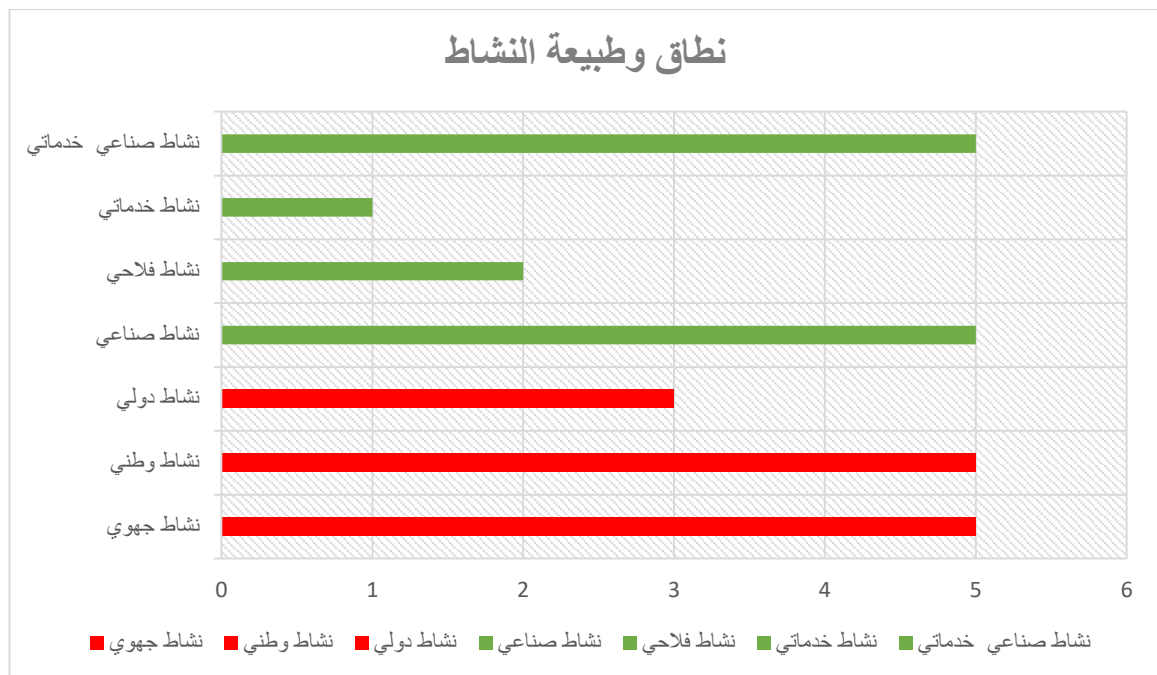
المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات البحث.

لقد اخترنا المؤسسات التي يفوق عمرها 05 سنوات لان هذه الأخير تكون قد تجاوزت الصعوبات التي تكون في بداية كل مشروع، وبالتالي تكون قد تموقت واستطاعت ان تجد لها مكانة في السوق من خلال منتجاتها او خدماتها المقدمة لتلبية حاجات المجتمع، وكان عدد المؤسسات التي يتراوح عمرها من بين 05 و15 هو 04 وهو نفس عدد (04) المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين 10 و15 سنة وهذا يدل على حداثة المشروع نسبيا، وهي تمثل اغلبية من عينتنا وهذا يدل على تحسن المناخ الاستثماري خاصة

مع استحداث مجموعة القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة في نهاية الثمانينات وحتى الفينات، الي جانب خلقها للمؤسسات المرافقة والداعمة المختلفة التي سهلت الحصول على القروض والدعم المالي عامة والاستشاري خاصة، تليها المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين 25 و30 سنة وهي مؤسسات قديمة نوعا ما بلغ عددها (02)، استفادت هي أخرى من قوانين الاستثمار سنوات التسعينيات، لتأتي المؤسسات التي تراوحت اعمارها ما بين 15 و20 سنة، 25 و30 سنة، 35 و40 سنة، وهي مؤسسات مخضمة عايشت مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة الخاصة وعددها ثلاث (03) (مؤسسة في كل فترة)، ويدل عمرها طويل نسبية على قوة منافستها وجودة منتجاتها الذي اكسبها حصة سوقية مكنتها من الصمود والاستمرارية، فالبعد الزمني للمؤسسة يرتبط بمتانتها ومدى استدامتها، فكلما طالت مدة عملها قاومت الاضطرابات وزاد نجاحها وهو ما يعرف بالاستدامة التنظيمية، وهي قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات الداخلية والخارجية خلال مسارها التاريخي، الحفاظ على جوهرها.

8- متغيري نطاق وطبيعة نشاطه.

الشكل رقم (06): يمثل نطاق وطبيعة النشاط لكل مؤسسة.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا لمعطيات البحث.

يمثل الشكل أعلاه طبيعة النشاط الذي تمارسه كل مؤسسة، ونطاق اشتغالها او الاسواق الذي تغطيها منتجاتها، ونلاحظ ان 05 مؤسسات من مجموع 13 وهي التي تظهر باللون الأخضر تمارس نشاط مزدوج صناعي خدماتي وهو ما يمثل ما عدده خمسة (05) مؤسسات، وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع وتقديم خدمات التوصيل والتركيب وكذا خدمات مع بعد البيع، كما ان من بين هذه المؤسسات ما تشتمل على اكثر

من فرع مثل قروب **حسناوي** وقروب **شيالي**، وهي تمتلك مؤسسات مستقلة صناعية وأخرى مختصة بتقديم الخدمات، كمؤسسة التكوين والتدريب الأمني التابعة قروب شيالي، وسجلنا مؤسستين (02) تنشطان في مجال الفلاحة تتمثل في المستثمرة الفلاحية المختصة في انتاج التفاح، ومؤسسة الصناعات التحويلية الغذائية التي تتواجد بمدينة تلمسان، والتي تنتج الخروب وتعمل على تحويله الي كاكاو، وهي مؤسسة مزدوجة النشاط، كما سجلنا خمسة (05) مؤسسات مرة أخرى تمارس النشاط الصناعي الصرف، واخر مؤسسة (01) تنشط في المجال الخدماتي، وهذا التنوع في الأنشطة انما يدل على الابداع المقاولين في اختيار ما يتناسب مع قدراتهم وتوجهاتهم بالنسبة للعمل الحر، وهو ما يخدم الاقتصاد ويوفر مستلزمات المجتمع التي يطلبها افراده وهذا التنوع يعمل على تحقيق احد مبادئ التنمية المستدامة.

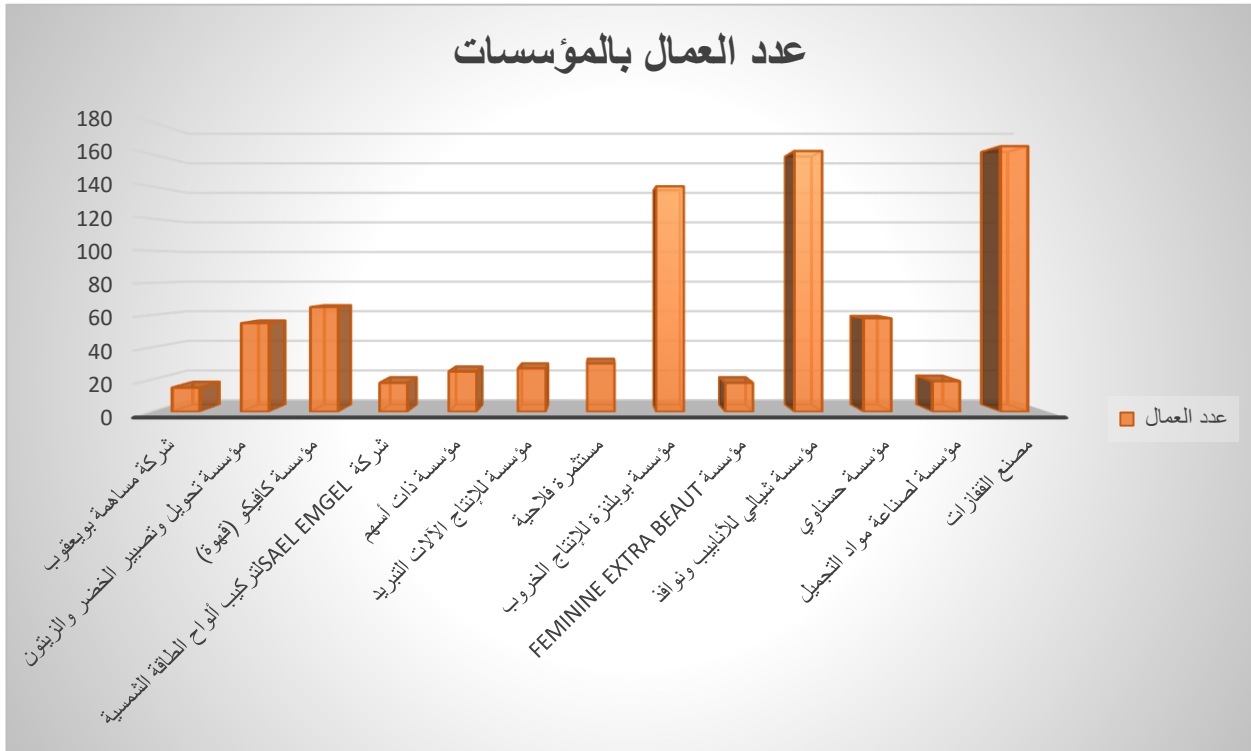
اما بالنسبة لنطاق النشاط الذي يظهر باللون الأحمر فنلاحظ ان خمسة (05) مؤسسات من العينة تسوق منتجاتها او تباع خدماتها في الأسواق الجهوية، وهذا يعود اما لطلب الكبير على منتجاتها في هذه الأسواق او عجز قنوات التوزيع لديها، وضعفها امام المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية، اما المؤسسات الخمسة (05) الأخرى فهي توزع منتجاتها على المستوى الوطني مما يدل على جودة منتجاتها وقوتها امام المنافسة، وهو ما فتح لها الأبواب، وفي أخير سجلنا وجود 03 مؤسسات وسعت نطاق نشاطها ليتجاوز حدود الوطن ويغزوا الأسواق العالمية، وهنا لابد من ان نذكر مؤسسة الصناعات التحويلية الغذائية التي توزع منتجاتها الطبيعية المصنوعة من الخروب في خمسة قارات وعلى مستوى 35 سوقا عالميا، ومؤسسة شيالي التي تصدر منتجاتها من الانابيب وكل المستلزمات الزراعية للعديد من الدول الافريقية، وهذا يدل على قوة الابتكار والنوعية الجيدة التي اكسبها القدرة على المنافسة والتحدي من اجل التطور والاستدامة.

- عينة العمال:

وهكذا تكون الدراسة قد اشتملت على عينتين الاولى متنوعة تتكون من المقاولين، والعينة الثانية حصصية تتكون من العمال الذين يشتغلون عند هؤلاء المقاولين، وقد استعانا بهذه العينة من اجل جمع معلومات أكثر عن متغير التنمية المستدامة بما ان هؤلاء موجودون في مواقع العمل ولهم احتكاك مباشر مع عناصر الإنتاج، كما انهم يشهدون على كل التغيرات التي تطرأ على المؤسسة، فكان التعرف على وجهات نظرهم ميدانيا امر مهم بالنسبة لنا، وقد بلغت هذه العينة 150 عامل أي 20% من المجموع الكلي للعمال.

الشكل الموالي يوضح عدد العمال في كل مؤسسة من المؤسسات المقاولاتية التي أجريت عليها الدراسة، ووزعت الاستثمارات على عمالها.

الشكل رقم (07): يمثل عدد العمال في كل مؤسسة من مؤسسات عينة الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من المعطيات المحصل عليها من كل مؤسسة من مؤسسات موضوع الدراسة.

نلاحظ في الشكل السابق تباين عدد العمال من مؤسسة الي أخرى، وذلك تبعا لحجم كل مؤسسة ونوع نشاطها إضافة الي عمرها ونطاق نشاطها في السوق، كل ما ذكرناه هي عناصر تأثر وتتحكم في عدد العمال الذين تشغلهم كل مؤسسة، كما ان عددهم يعكس مدى قوة انتاج وتطور هذه المؤسسة، والمكانة التي تحتلها في السوق، فهناك علاقة طردية كلما كانت المؤسسة في حالة جيد كلما زاد عدد عمالها، نتحدث هنا عن القطاع الخاص.

الحد الزمني : في الجانب النظري امتدت الدراسة من البدايات الاولى لظهور مصطلحي المداول والمقاولاتية عالميا ووطنيا، اما فيما يخص التنمية المستدامة فكانت مع انعقاد ما عرف بقمة الأرض سنة 1992، الذي وضعت فيه الخطة الجديدة للأمم المتحدة 2030 المصادق عليها دوليا سنة 2015 هذا في الجانب النظري، اما الجانب التطبيقي فكانت عملية وضع دليل المقابلة نصف الموجهة وتحكيمها، الي جانب بناء الاستبيان وتأكد من ثباته وصدقه هو الآخر، ليتم النزول الى الميدان وتحديد الرزنامة الزمنية للعمل الميداني بـ 11 شهرا وذلك بداية من شهر ديسمبر من سنة 2023 الي شهر نوفمبر 2024 مع العلم اننا لم نحسب مدة الانقطاعات المتكررة بسبب العطل او سفر المقاولين لمدن أخرى او لخارج الوطن بداعي الشغل او الاستجمام.

هيكـل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول متكاملة وظيفيا، يبدأ كل فصل بمقدمة ويذيل بخاتمة، وقد تم ترتيبها على النحو التالي :

-المقدمة العامة: تناولنا فيها الإطار المنهجي والنظري العام للدراسة، من خلاله حاولنا استعراض الدراسات السابقة و ابراز الإشكالية والفرضيات مع تحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ومن ثم بينا المقاربة النظرية والمنهجية لهذا البحث.

-الفصل الاول: خصصناه للأدبيات النظرية الخاصة بموضوع دراستنا، وعنوان بـ " الإرث السوسيولوجي للمقاولاتية"، وهنا تناولنا مسار التطور التاريخي للمقولة الي جانب النظريات والاتجاهات المفسرة للفكر المقاولاتي، ثم توجهنا للاستعراض الخطوات الأساسية للإنشاء مؤسسة مقاولاتية، واهم لآليات المرافقة التي انشأتها الدولة لتكون تحت تصرف المستثمرين خاصة منهم الشباب الي جانب التحديثات الرقمية لتسهيل عملهم، كما تطرقنا لكل من دور الابتكار والابداع في تطور المقاولاتية، وتوجهنا بعدها للمقاول واهم نظريات التي اخذته بالدراسة.

-الفصل الثاني: انطوي تحت عنوان " نموذج الفاعل المقاولاتي الجزائري" استعرضنا في هذا الفصل المقاول كمحرك لسيرورة العملية المقاولاتية واهم الأدوار التي تقع مهمة تأديتها على عاتقه، تكلمنا عن المقاول والثقافة المقاولاتية التي أصبحت تدرس بالجامعات، بعدما استحدثت دور المقاولاتية في كل جامعة على مستوى الوطن، ثم جاء البحث في الفعل المقاولاتي في الجزائر بين التوجهات والممارسة الفعلية، واهم العناصر المؤثر في توجه وسلوك المقاول، العقلانية في المؤسسات المقاولاتية كانت احدى المحطات التي بحثنا فيها.

-الفصل الثالث: جاء بعنوان "المقاول ومشروع التنمية المستدامة في الجزائر"، حولنا البحث في تطور معنى التنمية المستدامة عبر التاريخ، تحديد مبادئها وابعاد الرؤى العالمية للتنمية المستدامة (البرنامج الدولي 2030)، استراتيجيات التنمية المستدامة وسبل تحقيقها في الجزائر، كما تطرقنا في هذا الفصل الي أدوار المقاولاتية في مساهمة التنمية المستدامة، كما عرجنا على عنصر بعنوان الربط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة في السياق الجزائري، ثم تناولنا المقاول الجزائري ودوره في تحقيق شروط الاستدامة، لنعدد في أخير نماذج المقاولين الجزائريين حسب ادوارهم في التنمية المستدامة.

-الفصل الرابع: اخر فصل هو "التنمية المستدامة واهداف المقاولاتية" خصصناه للاستعراض اهم التحليلات والنتائج التي حصلنا عليها من الاستبيان الذي اجابت عليه العينة الثانية (فئة العمال)، وكانت

البداية مع التعريف بالمبجوثين وخصائصهم السوسيو-مهنية، ثم عرض تحليلات، لنختم في الأخير بخاتمة عامة.

- صعوبات البحث:

- لقد وجهنا صعوبات جمة خلال هذه الدراسة وذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:
- ✓ سجلنا نقصاً فادحاً للكتب في المكتبات الجزائرية حول موضوع المقاولاتية، خاصة باللغة العربية منها ووجدنا أن معظم المراجع كانت باللغة الفرنسية أو الإنجليزية وهذا وضعنا امام معضلة الترجمة الصحيحة، كما سجلنا غياب دراسات معمقة وحديثة حول المقاول الجزائري.
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية الموثوقة والدقيقة التي تخص هذا الموضوع، بسبب عدم تعاون بعض الجهات المختصة، والتي تعد مصدر لمثل هذه الإحصائية، حيث قبلت طلباتنا بالرفض من المسؤولين بحجة أن هذه المعلومات سرية ولا يمكن تقديمها الأمر الذي جعل البحث أكثر تحدياً.
- ✓ صعوبة أخرى واجهتنا كانت في الجانب الميداني، وتكمن في صعوبة إيجاد مقاولين لغرض الدراسة والبحث، ففي البداية حاولنا إجراء اتصالات معهم، لكن نقص الثقة لدى بعضهم جعلتهم يترددون في مقبلتنا مما نتج قلة التعاون والتفاعل خاصة في تحديد مواعيد مع مقاولين والتي كانت تأجل أو تلغي في اغلب الاوقات للانشغالهم دائمة، وتنقلهم المستمر مما اضطرنا في بحث متواصل عن بدائل لهم.
- ✓ صعوبة التنقل لمقر عمل بعض المقاولين في مناطق الصناعية، لعدم توفر وسائل المواصلات او ارتفاع تكلفتها.
- ✓ رفض بعض المقاولين للتسجيل الصوتي، مما أدى بنا إلى أخذ المعلومات بطريقة يدوية سريعة.

الفصل الأول

الإرث النظري السوسيولوجي
للإشكالية المقاولاتية

مقدمة الفصل:

1. سوسيولوجيا المقاولاتية بين التنظيرات العالمية والخصوصية المحلية.

- 1.1. التطور التاريخي للمقاولاتية العالمية.
- 1.2. النظريات والاتجاهات المفسرة للفكر المقاولاتي.
- 1.3. نظرية تكوين الحدث المقاولاتي.
- 1.4. تصنيفات المقاولاتية.
- 1.5. البيئة المقاولاتية المحفزة.

2. القطاع الخاص وظروف تكوينه في الجزائر.

- 2.1. التطور التاريخي للمقاولاتية الجزائرية.
- 2.2. المقاولاتية والمؤسسات النمطية.
- 2.3. خطوات انشاء (خلق وانشاء مؤسسة).
- 2.4. اليات تشجيع ومرافقة المؤسسات المقاولاتية.
- 2.5. معوقات المؤسسات المقاولاتية.
- 2.6. أدوار المقاولاتية وأثرها على المجتمع.
- 2.7. مميزات المقاولاتية الجزائرية.

3. خاتمة الفصل

• مقدمة الفصل:

المقاولاتية موضوع بحث له من التعقيدات ما يحشد جموعا من العلماء والباحثين من شتى الميادين والتخصصات، فعلم الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإدارة وغيرها كلها شاركت في فك الخيوط المتشابكة لهذه الظاهرة وذلك لأهميتها المتزايدة، فأصبح الباحثون كأفراد والحكومات كجماعات، يتسابقون لدراسة المقاولاتية ومقاول، فهذه الأخيرة دورها لا يكمن في زيادة الإنتاج فقط، بل يتعداه ليصبح عامل اساسي في تجديد النسيج الاقتصادي ككل بتنشيط السوق وإعادة تنافسيته من خلال ما تقدمه المقاولاتية من ابتكارات وإبداعات، فالمقاولاتية هي سيرة عمليات تفضي في الأخير الى تأسيس وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمثل في الوقت الراهن القاطرة الرئيسية للاقتصاد المعاصر، ولهذا تسعى الدول لبناء قاعدة متينة تضمن تطور واستمرارية هذه القاطرة في السير دون ان تعيق طريقها اية صعوبات، وهذا ما يلزمنا فهم الديناميكية والحركية التي تحدد وتؤطر الممارسة المقاولاتية، والتي هي غير مستقر بسبب اختلافها من مجتمع إلى آخر.

وبما ان مفهوم المقاولاتية استمر في التوسع خلال السنوات الأخيرة ليأخذ بعدا جديدا غير إنشاء المؤسسات، وهو الانضمام الى المشروع المجتمعي القائم في إطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تأخذ في الحسبان جل الاعتبارات المنوطة بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، فان عديد الدول بادرت الى وضع سياسات حكومية قائمة على أساس تشجيع الفكر المقاولاتي بتوفير البيئة الملائمة وسن القوانين والإجراءات، تعميم التعليم والتكوين المقاولاتي في المدارس والجامعات، تسخير هيئات الدعم المتخصصة وحاضنات الاعمال.

1- سوسيولوجيا المقاولاتية بين التنظيرات العالمية والخصوصية المحلية.

1.1 التطور التاريخي لمفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية هذه الظاهرة المعقدة التي شغلت العديد من المفكرين والعلماء على مر العصور، فنظرت لها عدة مدارس فكرية من مختلف التيارات، واجمعت على تباين خلفياتها على أهمية هذه الظاهرة وصعوبة التحكم فيها لأن محركها المحوري هو الانسان، وبما ان النصف الثاني من القرن العشرين حمل معه تطورات علمية وتكنولوجية هامة، ساهمت في إعادة تشكيل وتنظيم الاقتصاد، الذي سوف نتطرق الى احدى جزئياته والمتمثلة في المقاولاتية حيث نعدد اهم المحطات التي مرت بها لتصبح على الشكل التي هي عليه، وإن كانت المحاولات المتكررة لسبر أغوارها لا تنحصر في استقصاء تاريخي لكلمة معينة او مسار محدد او حتى نظرية مشرعة، بل تتعداه الى الاشكال الموجود في المفهوم ذاته، أي على صعيد الاشتغال المفاهيمي، وهنا يمكننا الجزم ان ظهور المقاولاتية كان مرهون بال رأسمالية وخلق الثروة مثل ما جاء به ماكس فيبر، اما عالم الاجتماع سانسليو (R.Sainsaulieu) يقول في احدى فقرات كتابه:

"Lrsquo;Entreprise crsquo;est une affaire de socieacute;teacute;" ان المقاولاتية ليست مجرد نصوص وقواعد قانونية، وليست كذلك مناهج وهياكل رسمية، بل انها تتشكل من روابط اجتماعية معقدة واصيلة⁶²، فالمقولة تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه فاعلون اجتماعيون كرد فعل منهم على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة، ومن هنا سنحاول تتبع مسارها التاريخي من البداية وفي ابسط اشكالها الى اليوم وهي في اعقد شكلا لها: وهي في اعقد شكلا لها:

1- النشاط المقاولاتي والحرف البسيطة:

أولى اشكال المقاولاتية المعروفة هي الإنتاج الاسري ذو الطابع الاقتصادي، في هذه المرحلة كانت خدمة الأرض ورعي الماشية هي ابرز النشاطات الموجهة لتلبية حاجيات الافراد اليومية، وقد استعملت فيها الآت بسيطة بساطة المعيشة آنذاك، والملاحظ ان هذا النمط المقاولاتي البسيط تميزه قوة العلاقات الاجتماعية المتأتية عن روابط الدم او الانتماء القبلي، وهو ما افرز ممارسات حتمية كالتعاون والتكافل وغيرها، وكانت الحرف تورث بصفتها تقليد عائلي مقدس له اسراره وتقنياته، وقد انحصرت في صناعة الجلود والنسيج، الخشب وغيرها... لتتطور فيما مع الوقت وتتشكل في هيئة وحدات حرفية أكثر تنظيماً.⁶³

2- ترقية الحرف البسيطة الى مقاولات حرفية:

تزايد عدد المقاولين الحرفيين وممارستهم لنفس الحرفة جعلهم يفكرون في التجمع في ورشات لتكثيف جهودهم في مواجهة الطلبات المتزايدة للسوق على منتجاتهم، وفي نفس الوقت التخفيف من أعباء تكاليف المواد الأولية، ولهذا وجدت ورشات يتراسها مقاول من اكبر حرفيين سنا وخبرة ليشرف على مجموعة من أصحاب هذه الحرفة، ومجموعة أخرى من طالبي التعلم واكتساب حرفة، وما يميز هذه الورشات هو التنظيم وتقسيم العمل بشكل هرمي متسلسل من المعلم مرورا بالصانع الى المرافق وصولا الى اصغر فرد وهو المتلمذ حسب التعبير الماركسي، ويجدر بنا الإشارة الى ان هذا النمط من المقاولات الحرفية كان لايزال متشعبا بالعلاقات المهنية الاجتماعية ذات الطابع الاسري، لكن هذا لم يدم طويلا بسبب تزايد عدد العمال وتطور الورشات واتساعها واستفادتهم من النظام التدريبي.

3- المقاولاتية والاقتصاد الحرفي المنزلي:

عرفت المقاولاتية في هذه المرحلة توسعا بفضل ظهور طبقة التجار الرأسمالية التي لجأت للمجموعات الحرفية والأسر بالمنازل من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات وإعادة

⁶² بدراوي سفيان، ثقافة المقولة لدى الشباب الجزائري المقاول، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم وعمل، جامعة بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص 40.

⁶³ حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، طبعة 03، دار النهضة العربية، 1980، ص 65.

تسويقها، مقابل تزويد هذه الأسر بالمواد الأولية للإنتاج سلع معينة، كانت لها سوق مزدهرة وهو ما ساهم في تحسين دخل هذه الأسر خاصة الريفية منها التي يمولها التاجر ويفرض عليها شروط معينة وهو ما جعل المقاولاتية المنزلية خاضعة لنفوذ رأسمالي في إطار علاقة نفعية، وقد اعتبر هذا النمط من المقاولاتية كهمة وصل بين النظام الحرفي الجماعي والنظام الرأسمالي الصناعي.

4- المانيفاكتوري والنشاط المقاولاتي:

ان تطور فئة التجار الرأسماليين وسيطرتهم على الأسواق إضافة الى بروز عدة تغييرات تراكمت تمهيدا لدخول مرحلة جديدة من مراحل تطور المقاولاتية عرفت بالمانيفاكتورية التي يتم فيها تجميع عدد من الحرفيين في مكان واحد لتسهيل عمليتي الإنتاج والمراقبة عن قرب، عكس ما كان يتم في الاقتصاد المنزلي، وتتميز هذه المرحلة عن المقاولاتية الحرفية بفصل العملية الإنتاجية عن البيع وبتزامن هذا مع تطور وسائل النقل والاتصالات مما سمح باكتشاف أسواق جديدة، وهذه المرحلة هي بداية ظهور المصانع في أشكالها البدائية البسيطة، وكانت تضم بين جنباتها شكلين أساسيين من المقاولاتية⁶⁴ الأولى تضم تجمع حرفيين لنفس الحرفة، أما الثانية في تجمع لمجموعات من الحرفيين يمارسون حرف مختلفة الهدف من تجمعهم هو التعاون على إنتاج سلعة بمواصفات معينة، وأهم ما ميز هذه المرحلة ببساطة التقنية ورغم ذلك تعد منعرجا حاسما في تكوين المقاول وكتابة تاريخ المقاولاتية.

5- المقاولاتية والثورة الصناعية (الفكر المقاولاتي):

ان التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي مس المجتمعات الأوروبية بفضل الثورة الصناعية التي ساهمت في تطور النظام الرأسمالي القائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتصنيع الآلي، الذي أفضى بدوره لظهور الوحدات الإنتاجية التي تحولت فيما بعد الى مؤسسات مقاولاتية صناعية كنمط جديد من مؤسسات يسيرها المقاول المالك المبادر والمخاطر بطرق عقلانية، ورغم ان هذه المؤسسات هي نواة الرأسمالية الا انها لم تحظى بالاهتمام الأكاديمي الذي توجه لدراسة السوق بدلا عنها باعتبارها ترتبط بإنتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها او فشلها على المحيط الذي تنشط فيه⁶⁵، ووقد عرفت النظرية الكلاسيكية هي الأخرى على أساس علاقتها بالسوق حيث تشتري المواد الأولية (مدخلات) وتحولها لسلع تبيعها (مخرجات)، وبالنسبة للمقاول اختصره قانون العرض والطلب باعتباره مجرد عونا يعمل على تنسيق الأسواق، لكن هذا لم يدم طويلا لتزداد قوة الثورة الصناعية تأثيرا وتفتح الافاق امام المقاولاتية لتتشق طريقها بكل حرية نحو المنافسة، لتنمو البرجوازية ويتطور مركز المقاول (البرجوازي) معها ليتمتع بامتيازات تسيير تجارته بنفسه الى جانب دعم الدولة له ويتمظهر ذلك في

⁶⁴ Karl Marx, **Le Capitale**, tr. en français par Julien Borchardt 1919, Québec, éd. MacIntosh, 2002, p247.

⁶⁵ دباح نادية، واقع المقاولاتية في الجزائر وإفريقيا، ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 20.

الشكل الليبرالي القائم على حرية المبادرة الفردية، وهو ما سمح له بتنمية رأسماله خاصة في ظل تطور العلوم وتراجع الرؤى الميتافيزيقية⁶⁶ التي سيطرت في العصور الوسطى، كما ان التصنيع كان له اثر بالغ في إعادة هيكلة المجتمع وتشجيع روح المقاولاتية.

6- المقاولاتية في مواجهة المؤسسات الكبرى:

الفترة الممتدة من 1930 الى 1975 شاهدة على سيطرة ومكانة المؤسسات الكبرى التي كانت تركز على الرأسمالي الصناعي والتطور التكنولوجي حيث كان السباق محمومًا حول من يمتلك أفضل الآلات الإنتاجية تطورا لضمان البقاء والاستمرارية في جو يسوده التنافس القوي، حيث ازبح صغار المقاولين لعجزهم عن تطوير انتاجهم او اساليبه امام المؤسسات الكبرى التي قامت بابتلاعهم بعد اعلان افلاسهم، وتميزت هذه الأخيرة بالتقنية المعقدة والعدد الكبير من الوظائف والمهام المتخصصة، إضافة الى اعتماد الكثير من الدول عليها في تنمية الاقتصاد وترقية المجتمعات، مما ساهم في تهميش دور المقاولات الصغيرة، ورغم ذلك استمرت في العمل بفضل مرونتها ودورها كحاجز في صد الصدمات الناتجة عن الازمات الاقتصادية، ولهذا رأى الكثير من الباحثين ان المبادرات الفردية للمقاولات يمكن ان تلعب دورا هاما في خلق الثروة وانشاء مناصب شغل لتخفيف من البطالة حسب دروكر (Drucker)، ليستمر تطور المؤسسات المقاولاتية وتشكل جزءا هام من النسيج الاقتصادي والنسق الاجتماعي العام.

وقد ترافق تطور المقاولاتية مع تراكم الكتابات حولها بفعل الاهتمام الذي حصلت عليه من المنظرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفيما يأتي نستعرض اهم المحطات العلمية التي درست المقاولاتية وحاولت إعطاء تفسير لها:

-كانت البداية سنة 1948 بشكل أكثر رسمية في هارفرد حيث أعلن عن تأسيس مركز البحوث التاريخية للمقولة، وكان يستهدف اهم من يمارس المقاولاتية وتتوفر فيه شروط الخبرة والاتقان للان الفكر المقاولاتي كان محدود الانتشار في تلك الفترة⁶⁷.

-مع ازدهار الفكر المقاولاتي في بداية سنوات السبعينات حيث كانت الدراسات تبحث في طرق تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنقاذها من الازمة الاقتصادية التي مرت بها في تلك الفترة مما يسبب ارتفاع معدلات البطالة، مما استدعى إعادة هيكلتها، ومن الاعمال التي نشرت آنذاك كتاب "المقولة والتنمية الاقتصادية" لصاحبه كيلبي (Kilby) سنة 1971 والذي تناول فيه اهم اراء رواد المقولة أمثال شومبيتر (Schmpter) وهايك (Hagen)، ماكيلاند (McClelland).

⁶⁶ عبد الكريم القنبيعي الإدريسي، نسق المقولة في بنية سوسيولوجيا التنظيمات والشغل، مقارنة سوسيو تنظيمية، مجلة العلوم الإنسانية المغرب، 2002، ص 103.

⁶⁷ Bruyat Christian, "Création D'entreprise Contributions Epistémologiques Et Modalisation". France : thèse de doctorat ,1993.. Op.Cit.P32

وبعد مدة ينعقد أول مؤتمر دولي حول ريادة الأعمال المقاولاتية، وتنمية المؤسسات سنة 1975 جمع مختلف المهتمين بالقطاع من باحثين وحرفيين ونقاد، لتتولى المؤتمرات منها: بايلور 1980، ثم مؤتمر بابسون سنة 1981 الذي دار حول البحوث العلمية التي درست الفعل المقاولاتي، أما في سنة 1982 فقد خرجت للعلن منشورات تحت عنوان "الموسوعة المقاولاتية" لكل من فيسبر (Vesper) وسكستون (Sexton Kent) وقد كانت عبارة عن تجميع لجل الأعمال العلمية التي أقيمت بين سنة 1981 و1982. صدور جريدة الأعمال اليومية سنة 1985 والتي اعتبرت أول ظهور أكاديمي مكرس في الميدان، لينشر في العام الموالي كل من سميلور (Smilor) وسكستون (Sexton) كتاب "الفن وعلوم المقاولاتية" الذي حاول جعل الاقتصاد فن⁶⁸.

كانت أول محاضرة أوروبية للمعهد الدولي للدراسات العليا في الإدارة (L'eiasm) ببروكسل سنة 1987 تحت عنوان البحوث العلمية التي أجريت على الأعمال، وهي عبارة عن ورشة سنوية تتم بالاشتراك مع المجلس الأوروبي للشركات الصغيرة (L'escsb)، ليتم انشاء المؤسسة الأوروبية للبحث عن الأعمال المقاولاتية سنة 1988 من قبل L'efer و L'escsb التي جاءت بمقترح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدعيم ازدهار الفعل المقاولاتي.

لتزدهر الكتابات والمعارف حول المقاولاتية بشكل كبير بسبب انتشارها وأهميتها العالمية.

2. اهم المقاربات والاتجاهات المفسرة لظاهرة المقاولاتية:

امتداد ظاهرة المقاولاتية لفترة زمنية طويلة تجاوزت 250 سنة الى جانب اختلاف المدارس الفكرية وتباين خلفياتها أسهم في تشعب مفهوم المقاولاتية وعدم ضبطه والعجز عن إيجاد تعريف موحد لها، ويمكن القول ان أولى المدارس الفكرية التي اهتمت تعود جذورها للعلوم الاقتصادية لكونها اهتمت بدور المقاول في التنمية الاقتصادية، لتنظم باقي العلوم وتقاسمها الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة، فكان الانتقال من علماء الاقتصاد الى المفكرين في علم الاجتماع والنفس الى المختصين بالإدارة على اتباع منهج فكري مختلف، حيث اقدم كل فريق منهم على وضع مقارنة تلخص وجهة نظره في تفسير الظاهرة المقاولاتية، التي يمكن ان نحصرها في ثلاثة اتجاهات رئيسية ساهمت كلها في تطور افكر المقاولاتي عبر التاريخ:

✓ مقاربات نظرت لظاهرة المقاولاتية:

وضعت تصورات رئيسية للمقاولاتية من اجل وضع إطار عام يحدد المفهوم ويظهر اركان هذه العملية تبعا لمحاورها الأساسية والمتمثلة في انشاء مؤسسة او منظمة، خلق القيمة، الفرصة وأخيرا الابتكار، نتعرض لهذه البرديغمات فيما يلي:

⁶⁸ Christian Bruyat, *Création D'entreprise Contributions Epistémologiques Et Modalisation*, France : thèse de doctorat, 1993, p32.

1.2 المقاولاتية باعتبارها ظاهرة تنظيمية:

البروز التنظيمي لهذا المفهوم جاء به **William Gartner** في بداية تسعينيات القرن الماضي، والذي يرى ان المقاولاتية هي مجموعة مراحل متسلسلة تؤدي الى انشاء منظمة جديدة، ويهتم الباحث بالكيفية التي يبني بها المشروع ويصير واقعا، باستعمال الخبرة والمؤهلات... وغيرها من العوامل التي تضافرت لخلق منظمة جديدة، والتي تستلزم البحث والتقصي عن العمليات والأنشطة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بإنشاء مؤسسة، وبذلك يعتبر المقاولاتية "عملية انشاء منظمة جديدة، بمعنى اخر هي تلك الظاهرة التي تشمل مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية وبشرية... الخ وتجسيدها في مشروع واحد"⁶⁹، ومنه هي مجموعة مراحل تبدأ فرصة تنبع منها فكرة ثم تتجسد بعمل المقاول على استغلال الموارد المختلفة، في اطار مشروع منظم ومهيكل للوصول الى منتجات وخدمات تلبي حاجات مجتمعية.

تحدث **دولنجر (Dollinger)** على المقاولاتية على انها: "بعث مؤسسة اقتصادية إبداعية للحصول على النمو وتحقيق الأرباح مع مراعاة المخاطرة والمجازفة"⁷⁰، ويقول يونغ جايس ان المقاولاتية هي سيرورة إدارة الموارد البشرية والمادية بهدف انتاج او تطوير منتجات وخدمات تلبي حاجات الافراد، وبالتالي هي عملية تنظيم الموارد بهدف انشاء مؤسسة وتطورها لتلبية الحاجات، ويفقههم الراي غارتنر (**Gartner**) بقوله المختصر "ان المقاولاتية تنحصر في انشاء المؤسسات الجديدة"⁷¹

و قد اتجه المفكرون وفقا لهذا المدخل إلى تعريف المقاولاتية بانها جملة الاعمال التي يعتمد المقاول للقيام بها بحيث، يجند الموارد المختلفة وينسقها من أجل تجسيد فكرة في شكل مؤسسة أو مشروع منظم ومهيكل، يساير التغيير من خلال قدرته على إنشاء أنشطة مقاولاتية جديدة فهو يقوم بعملية تحويل فكرة الى كيان حقيقي، ونخلص مما سبق ان هؤلاء المنظرين حصروا الفعل المقاولاتي في انشاء مؤسسة تهدف بشكل أساسي لتحقيق المكاسب المادية، وهم يتشاركون الفكرة مع اخرين أمثال **دروكر (Drucker)** و **شومبيتر (Shumpeter)** ولكن الدراسات اللاحقة تؤكد على ان هذه الفكرة هي جزء من المقاولاتية وليست المقاولاتية كلها.

لأنه ليس من الضروري ان يكون تجميع الفرصة او القيام بابتكار خلق مؤسسة جديدة، بل يكفي ان تكون هناك مؤسسة قائمة بذاتها.

⁶⁹ نوال براهمي، وفاء رايس، دور التكنولوجيا في تنمية الحس المقاولاتي، الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة 2010، ص 04.

⁷⁰ M.E KRUGER, **Entrepreneurship theory and practice**, university of Pretoria ETD, South Africa, 2004, p 34.

⁷¹ Hammouda, N. E., & Lassassi, M, **Essai sur le potentiel entrepreneurial en Algérie economic research forum**, IRMC karthala, 2007, p57.

2.2. المقاولاتية واقتناص الفرص:

تعرف المقاولاتية بكونها نشاط يتعلق باقتناص الفرص واستغلالها، وقد أصبحت مطلع تسعينيات تعرف على أنها سيرة تحويل الفرص الى مشروع قائم، ينفذها افراد لهم صفات مميزة من اجل خلق قيمة للمؤسسة والمجتمع، من رواد هذا الاتجاه **Venkataraman et Shane** حيث عرفا المقاولاتية على انها: " العملية التي يتم خلالها اكتشاف وتنمين الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية"⁷²، فهي بهذا مجموعة عمليات تحمل في طياتها مفهوم الخلق او الانشاء ولا نعني هنا بالضرورة خلق منظمة او مؤسسة فقط بل يتعداه الى إيجاد طرق جديدة للإنتاج، خلق قيمة، خلق منتج او خدمة حديثة، خلق أسواق جديدة، وقد جمل الباحثان هذه العمليات تحت مفهوم خلق النشاط، الذي هو جزء من البحث في موضوع المقاولاتية، وقد وضحا ان خلق النشاط هو نتاج سيرة عمليات تبدأ بالتعرف على الفرص واستكشافها ومن ثم استغلالها (**the existence, Discovery, Exploitation of the Entrepreneurial**)، ويتكون البحث في هذا المجال من ثلاث مراحل هي:

دراسة مصادر الفرص: " ان سيرة اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص ودراسة الافراد (المقاولون) الذين يقومون بهذه العمليات، ويشير المنظور الاقتصادي الى الفرص المقاولاتية على انها خلل في السوق او عدم توازن يمكن استغلاله من خلال إعادة السوق الى حالة توازن"⁷³.

ولقد عرفت الفرص من قبل **شومبيتر (Schumpeter)** وهو أكثر تداولاً على ان الفرص المقاولاتية: "هي ذلك المزيج او التوليفة جديدة لعوامل الإنتاج تتجلى في ادخال منتج جديد، طريقة انتاج جديدة، استغلال سوق جديدة، الاستيلاء على مصدر جديد للإمداد، وأخيراً شكل جديد لمنظمة صناعية"⁷⁴، فهي بمثابة ثغرة في سوق تعطي مكتشفها ميزة تنافسية إذا ما أحسن تحليلها والاستفادة منها، فيمكن اعتبار قيام المشاريع المقاولاتية رهن وجود الفرص واكتشافها، وهناك حسب **Hill و Gartner** شكلين للفرص المقاولاتية:

1- النظرة الموضوعية (اكتشاف الفرص): وهذا يعني ان الفرص موجودة بالفعل في البيئة كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن ندرة المعلومة أو عدم حيازة التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة، وما على المقاولين الا تسخير معارفهم وخبراتهم للاكتشافها.

⁷²E.M. Laviolette et C. Loue, **Les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un référentiel**, Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME, L'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25- 27 octobre, 2006, p03.

⁷³ Cassandra Denise Crute, **Leading entrepreneurially: Understanding how community college leaders identify with and relate to entrepreneurial leadership**, PhD theses, College of Education at Mercer University, Atlanta, 2010, p31.

⁷⁴ ليلي بن عيسى، سولاف رحال، **اليقظة المقاولاتية للمؤسسات الناشئة: بين مفهوم تحديد الفرصة واليقظة الاستراتيجية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 15، العدد 02، 2021، ص 170.

2- النظرة الذاتية (صناعة الفرص): والقصد هنا ان المقاولين هم من يصنعون الفرص من خلال أفكارهم الاستثمارية والابتكارات والاكتشافات، التي تولد معارف جديدة تتمظهر في شكل سلوكيات ينعكس تأثيرها على البيئة.

وبالتالي فالمقاولاتية هنا هي السيرورة التي يتبعها فرد او مجموعة من الافراد مستخدمين كل الجهود والمهارات بشكل منظم للوصول لتحديد الفرص وقنصها لتحقيق قيمة ببث المشروع وتنميته لكسب الأرباح من خلال توظيف الابداع، في تلبية حاجات ورغبات الزبائن، وقد ذهب الباحثون في هذا المدخل إلى تعريفها بأنها: " العملية التي من خلالها يتم اكتشاف الفرص وتنميتها ومن ثم استغلالها بالطرق التي تتيح خلق المنتجات والخدمات المستقبلية والتي تسمح بتوليد الأفكار المبدعة، وبتفسير آخر هي التنقيب عن الموارد الغير مثمرة واكتشافها وتحويلها إلى منتجات ملموسة أو غير ملموسة واستغلالها كمورد مضمن في السوق المستهدف"⁷⁵.

يأخذ على هذه المقاربة انها ركزت على نقطة بداية المشروع المقاولاتي ممثلة في وجود الفرص، لكن ما جاء به فايول ياكّد على ان الفرص تظهر وتبنى خلال عملية خلق النشاط وهي لا تقتصر على البداية فقط، ففهم ظاهرة المقاولاتية يركز على سيرورة خلق النشاط وتحليل الوضعية المقاولاتية والوقوف على جميع المراحل التي تمر بها.

3.2. المقاولاتية وازدواجية الثنائية (فرد/ خلق القيمة):

هذا المدخل يبرز العلاقة بين الفرد وخلق القيمة، حيث اعتبرت هذه الأخير الحلقة الرئيسية التي من خلالها يتم تحديد طرق الإنتاج، الأهداف، مجال النشاط، وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة التي ينتج عنها رضا المقاولين والعملاء ومختلف الفاعلين والافراد الذين لديهم الرغبة في خلق القيمة المضافة للمجتمع الذي ينشطون فيه، ويعتبر فايول: " المقاول فاعلا أساسيا في السيرورة التي تؤدي به الي اكتشاف واستغلال الفرصة، وتحويلها الي مشروع يخلق قيمة مضافة "⁷⁶.

وينطلق هذا النموذج من منظورين، الأول من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق القيمة، أما الثاني فيعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر عليه وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه"⁷⁷.

⁷⁵ فاطمة الزهراء عزيزي، استراتيجية الاتصال بالجامعة لنشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اعلام واتصال، كلية علوم الاتصال السمعي البصري، جامعة قسنطينة 3، 2022-2023، ص 88.

⁷⁶ أمينة بن زاررة، تسويق المشروع المقاولاتي للمؤسسات حديثة النشأة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 16.

⁷⁷ Miliani Mosbah Nesrine, **Structure, fonctionnement et évolution des Equipes entrepreneuriales : unemodélisation systémique dans une perspective d'accompagnement la création d'entreprises**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Bretagne occidentale, décembre 2015, p 14.

والسيرورة التي تهدف لإنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها مالية، نفسية، اجتماعية، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.

ومنه نخلص الى ان ظاهرة المقاولاتية تؤدي لخلق مؤسسة يقودها فرد (مقاول) او مجموعة افراد تمارس نشاطها من خلال جمع الموارد اللازمة ودمجها في إطار مهيكّل عبر سلسلة عمليات ديناميكية، ما يحقق لنا الفرصة المقتنصة، لخلق قيمة تتمظهر في خدمة او منتج او غيرها، لتكوين الثروة بفضل افراد واجهوا المخاطر ووظفوا كل خبراتهم وابداعاتهم ووقتهم لتلبية حاجات المجتمع ومصلحتهم الخاصة. اغفلت هذه المقاربة اتساع العمل المقاولاتي، فخلق القيمة يكون في اخر المطاف كنتيجة لسلسلة أنشطة تقوم بها مؤسسة مكتملة الأركان، ولتدرك هذه الفجوة جعلت القيمة في كل مراحل النشاط وهو ما يسمى سلسلة القيمة، وعمادها الابتكار.

4.2. المقاولاتية من منظور الابتكار:

يعتبر شومبيتر **Schumpeter** في نظريته الهدم الخلاق ان الابتكار هو أساس العملية المقاولاتية يعرفه: " بأنه النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه"⁷⁸، وفي هذا السياق نجد أن البحوث حول الابتكار حددت مفهوم له جانبان واحد ضيق يرتبط بالجوانب التكنولوجية وهو ما يحصر صور المقاولاتية واخر أكثر شمولية، حيث يترافق الابتكار مع كل مراحل العملية المقاولاتية، وهو قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من اجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة وأيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة.

فالنظام الرأسمالي عند شومبيتر يقوم على الديناميكية (نظام تطوري) وهو ما ينتج عنه نماذج اقتصادية متجددة، وفي تحليله لها يرى ان هذه الديناميكية الاقتصادية ليست نتيجة عوامل خارجية وانما نتاج عوامل داخلية يولدها الاقتصاد بنفسه، فالتنمية الاقتصادية في رايه هي قطيعة يوجد بها الابتكار المتمظهر في خمس حالات:⁷⁹ تتمثل في صناعة منتجات جديدة، او ابتكار طرق انتاج مستحدثة، فتح سوق جديد او قطاع صناعي حديث، اكتشاف مصادر للمواد الأولية، او خلق تنظيم حديث (انشاء حالة احتكار مثلا).

ومن هنا يمكن القول ان شومبيتر (**Schumpeter**) اعتبر الابتكار العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية، فالتركيبات الابتكارية الجديدة يتم تنفيذها تحت اشراف شخصية محورية وهي المقاول، وهو

⁷⁸ عوادي مصطفى، دور إدارة الابتكار في تحسين مستوى الابتكار والابداع في الدول والمؤسسات العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد 03، العدد 08، ص 244.

⁷⁹ ستي زكية، إشكالية النمو في المؤسسة الخاصة -دراسة سوسيولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع وديمقراطية، جامعة الجزائر 02 – أبو القاسم سعد الله، 2014-2015، ص 62.

ما دعاه في نظريته العامل الداخلي "Facteur endogène" في النظام الاقتصادي، وقد ايده في ذلك فرنسوا بيرو (François Perroux) ورأى هو الآخر ان الابتكار هو ما يخرج الاقتصاد من دائرة الركود وحالة السكون وينقله الى حالة الحراك والتنمية الاقتصادية.

وصلنا في اخر هذا العنصر الى ان هذه المناظير المتباينة هي في الحقيقة مكملات لبعضها البعض في تعريف المقاولاتية، وهكذا يمكن ان نقول ان المقاولاتية: "هي مجموعة النشاطات التي يتم من خلالها انشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي باستغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من اجل تجسيد فكرة مبدعة، وبالتالي خلق القيمة"⁸⁰.

والجدول الموالي يجمع اغلب النظريات من مختلف الحقب الزمنية التي تناولت بالدراسة ظاهرة المقاولاتية:

⁸⁰ زايد مراد، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 06-07-08 أفريل 2010، ص 07.

الجدول رقم (02): يمثل التطور التاريخي للفكر المقاولاتي.⁸¹

خلال القرنين الماضيين، المقاربة الوظيفية: اهتم علماء الاقتصاد بالمقاولاتية من خلال دراسة دور المقاول في التنمية الاقتصادية والإجابة على السؤال: ماذا؟	
شومبيتر (Schumpeter) 1928	جوهر المقاولاتية يرتبط باكتشاف واستغلال فرص جديدة في مجال إنشاء المؤسسات، وهذا بإيجاد توليفات جديدة لاستغلال الموارد.
بنروز (Penrose) 1963	المقاولاتية هي تحديد الفرص المتاحة في النظام الاقتصادي.
ليبينشتين (Leibenstein) 1979-1968	المقاولاتية هي مجموع الأنشطة اللازمة لإنشاء المؤسسات في أسواق غير مشبعة من المنتجات والخدمات.
ابتداء من أوائل الخمسينات، المقاربة الفردية: اهتم علماء النفس وعلماء الاجتماع بدراسة خصائص المقاول من خلال الإجابة على السؤالين: من؟ ولماذا؟	
رونسترد (Ronstrad) 1984	المقاولاتية هي مسار ديناميكي يهدف لخلق قيمة حيث يقوم المقاول بتحمل المخاطر وتخصيص الوقت لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة، وهذه المنتجات والخدمات لا تكون بالضرورة جديدة في السوق، إنما يمنحها المقاول قيمة أكبر عن طريق تخصيص الكفاءات والموارد الضرورية لذلك.
تولوز (Toulouse) 1988	المقاولاتية هي القدرة على إدراك فرص للقيام بأعمال جديدة أو القيام بالأعمال الموجودة بشكل مختلف
تيمونز (Timmons) 1994	المقاولاتية هي حالة ذهنية ومعرفية تقود الشخص إلى اتباع سلوكيات والقيام بنشاطات تساعد على اكتشاف واستغلال فرص الأعمال
دانجو (Danjou) 2000	المقاولاتية هي السلوك الذي ينتهجه فرد يتمتع بحوافز، سمات شخصية وقدرات ومهارات خاصة.
ابتداء من التسعينات، المقاربة التي تهتم بالمسارات: اهتم علماء التسيير بدراسة كيفية إنشاء المؤسسات من خلال الإجابة على السؤال: كيف؟	
غارتنر (Gartner) 1985-1988	المقاولاتية هي ظاهرة تعنى بإنشاء وتنظيم نشاطات جديدة.

⁸¹ Fayolle et al, Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique. Agence internationale de management stratégique, 2009, p 04 -05.

المقاولاتية هي مسار يشمل جميع الوظائف والأنشطة المرتبطة باكتشاف فرص الأعمال وإنشاء المؤسسات لاستغلال هذه الفرص.	بيغراف وهوفر (Bygrave et Hofer) 1991
المقاولاتية هي مسار يشمل اكتشاف الأفكار. التقييم الذاتي للمقاول واتخاذ إجراءات ضرورية في الحاضر والمستقبل.	CUNNINGHAM et LISCHERON (1991)
المقاولاتية هي الدراسة العلمية لكيفية اكتشاف فرص إنتاج منتجات وخدمات مستقبلية وتقييمها واستغلالها، إضافة إلى دراسة شخصية المقاول ونتائج استغلال الفرص المتاحة.	VENKATARAMAN (1997)
المقاولاتية هي دراسة مصادر الفرص المقاولاتية، مسار اكتشافها، تقييمها وتنفيذها ودراسة خصائص الأفراد الذين قاموا باكتشافها، تقييمها وتنفيذها.	SHANE et VENKATARAMAN (2000)
المقاولاتية هي مجال دراسة يشمل العديد من العلوم فهي تكامل بين المقاربة الوظيفية، الفردية ومقاربة المسارات.	

Source. (Fayolle et al., 2009, pp. 4-5)

3. أهم الاتجاهات المفسرة المقاولاتية:

ساهم علم الاجتماع كغيره من العلوم الأخرى في تفسير ظاهرة المقاولاتية، فقد وجد فيها المادة الدسمة التي تستحق الاهتمام والدراسة، وقد تعددت تفسيراته لها بتعدد وجهات نظر رواده ومفكره، باعتبارها إحدى أنساقه الفرعية التي لعبت دوراً هاماً في الاقتصاد كما أنها أثرت في وظائفه الاجتماعية وحتى في بناء الثقافة، ويمكن القول أن التطور التاريخي لتحليل المقاولاتية سوسيولوجياً ركز في بدايته على الاهتمام بالمقاول كشخص يشكل المحور الرئيس في النشاط المقاولاتي، ثم انتقل التركيز إلى العوامل الخارجية كمسبب حقيقي في الفعل المقاولاتي ومؤثر مباشر فيه، في حين اهتم الرأي الأخير بالشروط الاجتماعية المتحركة في خلق المؤسسة بالتركيز على الفرد، المؤسسة، البيئة، حيث أن هذا التنظيم (المقولة) يتشكل وفقاً لتفاعل عناصر مشتركة مقصودة وليست آلية ومهما تعددت زوايا التحليل تبقى المقولة موضوع يحتاج منا تسخير الجهود وتوحيد المفاهيم من أجل بلوغ أقصى استفادة ممكنة لدعم مجتمعنا وتنميته، وفي ما يلي سوف نستعرض أهم الاتجاهات التي تناولت سوسيولوجيا المقاولاتية:

1.3. الاتجاه الأول:

المقاول ذلك الفرد الذي أخذ المبادرة وغامرة بمواجهة المخاطر من أجل إنشاء مؤسسته الخاصة، وهنا كان يطرح هذا الاتجاه تساؤل مهم حول ماهية المقاول وماهي أهم محدداته السوسيولوجية التي جعلته يعمل على خلق مؤسسة مقاولاتية خاصة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وضعت فرضية كانت نقطة انطلاق وهي أن المقاولون مجموعة أفراد يتميزون عن بقية المجتمع بسمات خاصة ينفردون بها دون غيرهم، وتحديدًا يساعدنا على تمييز الفئات التي تمتلك القدرة على الخلق والابداع، لكن هذا الاتجاه لم يقدم أدلة ومبررات كافية لشرعية مقولته بأن

هناك ميزات خاصة بالمقاول دون غيره من افراد المجتمع، فالتحليل الذي يركز على العوامل الفطرية والاستعدادات النفسية ليس مقنع بما فيه الكفاية، «لان المقاول هو الآخر ابن بيئته الاجتماعية وثقافية فبقدر فردانية سلوكه لا يمكن ان نفصله عن مستويات الفعل الاجتماعي»⁸².

2.3. الاتجاه الثاني:

يرى هذا الاتجاه ان سياق او المسار هو العامل الأساسي في تفسير تنوع خلق المؤسسات المقاولاتية، ليجت هذا الاتجاه في اهم العوامل البيئة التي يتأثر بها مسار حياة المؤسسة المقاولاتية، ولتتسع دائر البحث وتنتقل من المستوى الجزى الى المستوى الكلي حيث نتكلم عن البنيات السوسيو-اقتصادية، صيغت في هذا الشأن الفرضية التي تعتقد ان مجموعة من الاليات المجتمعية والاقتصادية والسياسية هي من يؤثر على قوة التوجه المقاولاتي، وان عدد المؤسسات المنشأة في ظروف اقتصادية ودرجة تطور ووعي المجتمع الى جانب قوانينه وثقافته وغيرها من العوامل، هي من تدفع او تكبح عمليات خلق المؤسسات، ويأخذ على هذا الاتجاه تغييبه لدور الفرد والأسباب التي دفعت به ليكون مقاولا، فقد ركزة بقوة على أهمية العوامل الخارجية كقوى منفردة وسببية للظاهرة⁸³.

هذا التباين في البرديغمات يعكس لنا اختلاف المدارس وتوجهات النظر التي تخص المقاول ومؤسسته فرغم أهمية كلاهما الا ان كل طرف من الاتجاهات يرجح طرف ويهمش الآخر، ولهذا يوجد لبس في تحليل كلاهما وهنا يأتي الاتجاه الثالث الذي حاول تجاوز هذا التناقض العلمي الكلاسيكي بينهما.

3.3. الاتجاه الثالث:

سعى هذا الاتجاه إيجاد بديل يحل الخلاف حول موضوع المقاول والمقاولاتية وهذا بغرض إيجاد تفسير منطقي ومقنع لدور المقاول ومسار انشاء المؤسسة وتأثيرها على المجتمع، لذلك جمع بين الفرد والمؤسسة والبيئة، بالبحث في اهم العوامل الاجتماعية التي يمكن ان تحكم انشاء المؤسسة وتسطر استمراريتها مستقبلا من خلال تحديد شكل هيكلها وطرق تنظيمها واستراتيجيتها لتطور والنمو على المدى البعيد.

فافتراض ان هناك عوامل اجتماعية مشروطة تسمح بخلق مؤسسات مقاولاتية، والقصد ان أي مؤسسة جديدة ما هي الا تفاعل مجموعة عوامل تسهم بشكل فعال في ظهورها سواء تعلق الامر بالفرد او الجماعة المؤسسة، والبيئة فهي بالمختصر ليس نتيجة الية او حتى عفوية للظروف الاقتصادية المشجعة، كما انها

⁸² وديعة حبه، قراءة سوسيولوجية للمقاولاتية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022، ص 46.

⁸³ بدراوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 43

ليست من العمل الوحيد "لخالق الفطرة"، فكل مؤسسة جديدة تترك الأثر في وظائفها الاجتماعية والتسييرية والاستراتيجية والثقافية.⁸⁴

4. نظرية تكوين الحدث المقاولاتي ل Sokol و Shapero :

هذا النموذج يركز على فكرة جوهرية هي ان الفرد قبل ان يتخذ أي قرار مصيري مثل انشاء مؤسسة خاصة، يجب ان يمر بحدث ما يكسر الروتين المعتاد، وينقسم قسم هذا النموذج لمجموعتين تحددان قرار انشاء مؤسسة:

- ✓ إدراك الرغبة: ازدياد عدد المؤسسات الجديدة يفضي للاهتمام المجتمع بالإبداع والاستقلالية الذاتية الى جانب المخاطرة، حيث تكون العوامل الاجتماعية والثقافية تؤثر بشكل كبير على الافراد.
- ✓ إدراك إمكانية الإنجاز: يعي الفرد امكانيته لإنجاز من خلال ادراكه لكل أنواع الدعم المتوفر والذي يمكن استغلاله في تحقيق فكرته، فوجود الدعم المالي يؤثر مباشرة على توجه الفرد للعمل المقاولاتي، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمخدرات خاصة او مساهمة العائلة، ومن خلال افراد المجموعة.⁸⁵

إبعاد المقاولاتية:

من اجل فهم ظاهرة المقاولاتية لابد من التعرف أولا على مميزاتها وابعادها، وحسب دراسة العديد من العلماء ومنظرين تم تحديد خمسة ابعاد رئيسية لهذه الظاهرة، التي يمكن من خلالها تفسيرها وتفسير سلوك المقاول وتحديد صفاته يمكن ان نعرضها كما يلي:

1. **الاستقلالية:** هذا البعد هو الأهم بين باقي الابعاد بالنسبة لظاهرة المقاولاتية، والرغبة الملحة الى القيام بنشاط مستقل هو ما يعطى الفرصة للمقاول بتجسيد أفكاره على ارض الواقع بالأسلوب الذي يراه مناسب، دون وجود اعتراضات من أحد، فالاستقلالية تمنح حرية العمل للمقاول للاظهار ما لديه من ابداع ومهارة تمكنه من فرصة انتاج الجديد، إضافة الى اتاحة الوقت الكافي لتمكين الافراد من تحديد الفرص واكتشافها واستثمرها وتنميتها.⁸⁶

هذا ما جاء على لسان **المبحوثة رقم 09** " انا خرجت نخدم وبنيت

المشروع نتاعي باه نحقق الاستقلالية مادية وحتى معنوية علبالك وحدة مطلقة

⁸⁴ Moreau (R), "L'émergence organisationnelle: le cas des entreprise de nouvelle technologie", Thèse de doctorat en sociologie, faculté des lettres et sciences humaines, Université de Nante, France, 2004, p12.

⁸⁵ الزهرة العباوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولاتية وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2012، ص 57.

⁸⁶ ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، دراسة ميدانية لوكالات السياحة بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة 01، 2019-2020، ص 61.

تكون مقيدة أكثر من غيرها، درك حققت مرادي وراني نخدم ونتنقل من بليدة
لوهزان بحرية وقاع أفكار نتاعي راني نجسد فيهم وحدة بوحدة".

نرى ان المبحوثة او شريكة البحث قد تكلمت عن رغبتها الملحة في تحقيق الاستقلالية الذاتية والمالية،
من اجل التحكم أكثر في متغيرات بيئتها، وهو ما يشير اليه شابيرو (Shapiro) في نموذج لسيرورة
انشاء مؤسسة فيما يخص المتغير النفسي الذي يؤكد خلاله على أهمية عنصر الاستقلالية في السلوك
المقاولاتي.

2. **الإبداعية:** تعتبر سمة رئيسية في المقاولاتية فهي تمثل مهارات وقدرات الافراد او الجماعات على
اقتناص الفرص واستغلالها، وكيفية تسخير المعلومات في اتخاذ القرارات التي من شأنها ان تحقق
الأهداف وتساهم في إيجاد الحلول للمشاكل العالقة، الإبداعية تجعل الفرد لديه قابلية للأفكار الجديد
التي تحدث نوعا من التغيير فيكون أكثر ابداعا وابتكارا من غيره فهو يغامر بطرح السلع والخدمات
الغير مألوفة، لتكيف مع التطور السريع الذي تشهده بيئة الاعمال في الوقت الراهن⁸⁷.

المبحوث رقم 10: "حنا مهتمين بزاف بموضوع الابداع وعندنا مهندسين

وتقنيين مختصين في هذا الجانب، وعندنا اتفاقيات مع مراكز بحث وتطوير

منها اتفاقية مع شركة ايطالية نخدموا لشولديار"

المبحوث رقم 09: "انا نشوف ابداع حاجة ضرورية فالمؤسسة خاص العامل

ولا المسير وحتى المدير يكون عندهم حس الابداع، لي قادر يوصلهم لحاجات

ترفع المؤسسة".

نستخلص من تصريحين ان هناك الاهتمام المتزايد حسب المبحوث بالإبداع الذي يلعب دور كبير في
تطور واستدامة المؤسسة المقاولاتية، فحسب مايكل بورتر (Michel Porter) فان الابداع والابتكار من
مقومات نجاح المؤسسة التي تعتمد على مدخلات إبداعية وبالتالي مخرجاتها تكون أكثر ابداعا وطلبا في
السوق.

3. **الاستباقية:** تمثل يقظة المقاول وحكمته في الوصول الى تحديد الفرصة المناسب في المكان والزمان،
قبل حتى ان يدركها الاخرين، من خلال استخدام مهاراته في استشراف السوق وتحديد حاجيات
الافراد لتبليتها بأفضل الطرق، كما انه يخلق قيمة مضافة من خلال توقع المشاكل المستقبلية وتحويلها
لفرص يمكن اغتنامها والاستفادة منها بشكل غير مسبوق، فتفطن المقاول لما يحدث في المجتمع من

⁸⁷ حامد كاظم متعب، جواد محسن راضي، الريادة وأثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة إختبارية لآراء عينة من القيادات الجامعية في جامعة
القادسية، جامعة القادسية، العراق، يناير 2010، ص 236.

شأنه ان يوفر له فرص يعجز منافسيه عن رؤيتها او بلوغها وهو ما يحقق له الاستباقية وبالتالي الربح⁸⁸.

نفس المبحوث رقم 10 يقول: " المؤسسة نتاعنا كانت سباقه في انتاج أنواع من الانابيب المتنوعة خاص المستعملة في شبكات الري وحنا نبيعوها ونركبها ثاني والتحكم في عملية الري يكون بجهاز الكتروني استعملنا فيه تقنية متطورة تحافظ لنا على الماء وتوزعه بالتساوي على كل المساحة المزروعة على حساب الرطوبة والرياح وكل العوامل الجوية، ورننا درك نصدر لنزاف (للكثير من) دول افريقية"

من خلال ما قاله المبحوث حول استباقية المؤسسة في انتاج أنواع مختلفة من الانابيب والأجهزة المستعملة في ري المساحات الزراعية الكبيرة وهو ما لاحظناه خلال زيارتنا لموقع المؤسسة (يمكن اطلاع على الصور المنتجات في الملاحق)، كيف ساعد هذا الامر المؤسسة في الحصول على مكانة دولية في هذا المجال.

وكما جاء في دراسة مسحية لبلال خلف السكرانة فان الاستباقية التي تعني ادخال تقنيات جديدة او ابتكار منتجات جديدة تجعل من المنتج أو الخدمة متميز بشكل مختلف عن الآخرين، وهو يجعل المؤسسات تحقق الميزة التنافسية، وتكسب الأفضلية من خلال منتجاتها ابتكارية التي يصعب تقليدها بسهولة⁸⁹.

4. **المخاطرة:** هي ركن أساسي للمقاولاتية وصفة لا بد منها عند المقاول الشومبيتر في تعبر عن رغبة هذا الأخير في الحصول على الفرص والاستفادة منها رغم عدم تأكده منها، وهو بهذا يغامر في تجربة شيء جديد وغامض دون تردد او خوف من الفشل، لكن بشرط عدم التهور بل بعقلانية وبطرق مدروسة فهو هنا ليس بصدد المقامر إذا صح المعنى، لتحقيق العائد، فكلما زادت المخاطرة زادت عوائدها⁹⁰.

البحوث رقم 06: " حنا نهار بدينا هذي الخدمة رسكينا لخطر باه تخدم لبياس هنا روحك وبأدوات بسيطة مهيش ساهلة، ناس هنا معندهاش ثقة فالمنتوج المحلي.... بصح مع الوقت جربوا وشافوا منتج مليح يقدر ينافس الأجنبي وهذا شجعنا باه نزيدوا نخدموا منتجات محلية 100% في المستقبل ان شاء الله "

⁸⁸ بو عافية بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁸⁹ بلال خلف السكرانة، استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة مسحية على شركات الاتصالات الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17، 2008، ص 89.

⁹⁰ حامد كاظم متعب، جواد محسن راضي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

يوضح المبحوث هنا أهمية المخاطرة في تطوير المنتجات وبالتالي المؤسسة ككل، وهو ما يؤكد عليه ريتشارد كونتيون (Richard cantillon) فهو يوضح لنا أن المقاول هو شخص يمتلك خاصيتين أساسيتين: التجديد وتحمل الأخطار⁹¹.

5. **التنافسية:** أول ما يميز بيئة الاعمال هو وجود المنافسة، وهو ما يجعل المقاول امام سباق، الفائز فيه هو من يحقق أكبر حصة سوقية يستطيع من خلالها توزيع منتجاته وخدماته بشكل يرضى الزبائن، وهو ما يحقق له التحكم والسيطرة على العرض والطلب وبالتالي الاستمرارية والتطور لتحقيق المكانة والاهداف المسطرة⁹².

المبحوث رقم 10: "منافسة في سوق قاوية، لكن مع منتجات الجديدة (كل ما يخص عمليات الري والزراعة بتقنيات متطورة) لي خدمنا عليها ودات (اخذت مكانة) بلاصة في السوق الوطنية، وزيد فتحنا أسواق فالخارج في افريقيا ونص انتاجنا رنا نصدروه".

المبحوث هنا يتكلم عن بيئة الاعمال المليئة بالمنافسين، والتي تفرض على المقاول بذل كل الجهود من اجل مجارات المنافسة في خضم معركة دائمة من اجل الحصول على مكانة تضمن من خلالها المؤسسة استمراريته التنافسية في السوق.

مع العلم ان الدول في إطار الإصلاحات الاقتصادية، وضعت فرع جديد من قانون المنافسة⁹³، الذي صدر بموجب الأمر رقم 95-06⁹⁴ الذي اعترف ضمنا بمبدأ حرية المبادرة قبل أن يكرسها فيما بعد صراحة دستور 1996 في المادة رقم 43⁹⁵ التي تنص على حرية الاستثمار والتجارة، لتحسن بذلك الدول مناخ الاعمال وتمنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة.

المبحوث رقم 08: "سوق محلية فيها منافسة لابس بيها، بصح مع منتجات طبيعية نتاعنا المستخرجة من نبتة الخروب ولي كنا من أوائل في انتاجها سمحتنا باه نكتسح سوق، وكان عندنا اهداف أكبر هي اننا نوسع اسوقنا ونصدر منتج نتاعنا، ومع العمل الجاد وصلنا لتصدير منتجاتنا ولي واه عليها

⁹¹ إسحاق رحمانى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁹² بوعافية ابوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁹³ فريزة قواعراب، ردع الممارسات المقيدة للمنافسة في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة رقم 16، 2007-2008، ص01.

⁹⁴ وهراني ايمان، دور مجلس المنافسة في ضبط حرية المنافسة لتحقيق التناسق التجاري، اصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، 15-16 جويلية 2020، ص 461.

⁹⁵ دستور 28 نوفمبر 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-483 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 افريل 2002، المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.

طلب كبير لأنها بيور(طبيعية) وتاني حصلنا على العديد من شهادات الايزو للجودة وهذا خلنا نافس أكبر شركات منتج للكاكاو في العالم".

يشير شريك البحث هنا الي قوة التجديد والابتكار في المنتج التي تفتح أبواب السوق وتدحر المنافسة، وكيف يمكن للمنتجات الطبيعية خاصة التي تتماشى مع معايير التنمية المستدامة ان تنافس المنتجات العالمية، وهذا يعني منافسة أقل وأسواق أكثر".

6. **اقتناص الفرص:** من اهم صفات المقاول اليقظة وتحديد الفرص واستغلالها، وهو ما يجعل المقاولاتية تخطوا خطوات عملاقة نحو النجاح الذي قد يكون غير متوقع، تحمله ظروف او سباب قد تكون غير ظاهرة لكن المقاول بفطنته وسرعة اتخاذ لقرارات قد يكتشف الفرص المخبأة وراءها لتشكل له فرصة يمكن ان يقفز بمؤسسته من خلالها نحو التقدم.

المبحوث رقم 13: "بدينا العمل في مجال صناعة المستلزمات طبية منذ 2016، وكانت خدمة تتمشى بشوية، لكن ما ازمة كورونا كانت الفرصة لي للانطلاق نتاع الصح، يقولوا مصيبة قوم عند قوما فوائد، وحنا محبسناش الخدمة بالعكس درنا كل إجراءات الوقاية وبدنا نخدموا في ليقونات طبية (قفزات طبية) لي كان طلب زاد عليها بزاف، حتى مقديناش نوجدو هذوا لدموند بسبت نقص الخدمة، وهنا خممنا نوسع مشروع ونزيد نخدم عمال جدد، وزاد انتاج ودرك رنا نوزعوا لكل جهات الوطن، من قبل كنا نخدموا تموشنت وما جاورها فقط"

يتحدث المبحوث هنا عن أسباب انطلاقته القوية وتطور مشروعه، اين تظهر لنا فطنته وسرعة اتخاذه للقرارات التي تتم عن تجربة وخبرة طويلة، اهله الي تحديد الفرصة واستغلالها رغم الظروف الصعبة التي كانت تهدد مشروعه وحتى حياته (ازمة كوفيد -19)، الا ان تخطيطه واستراتيجيته في العمل والوقاية واهتمامه بكافة التفاصيل والإجراءات بدقة وموضوعية، مكنته من تحقيق النجاح والقفز بمشروعه الي الامام دون الخوف من الفشل أي المخاطرة ولكن بذكاء.

. تصنيفات المقاولاتية:

عرفت المقاولاتية اهتماما كبير من قبل مختلف التيارات والمدارس الفكرية، وكل واحد منها عرفها حسب خلفيته ونفس الامر بالنسبة لتصنيفها، فقد صنفنا حسب عدة عناصر نذكر منها:⁹⁶

⁹⁶ نوال براهيم، بن فراري عيلة، أثر خصائص المقاول في نية الطلبة المقاولين، الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية عند الشباب، جامعة بسكرة، 25/24/23 افريل 2013، ص7.

أ - **التصنيف حسب القطاعات:** يركز هذا الأخير على المعيار الاقتصادي، وهو يضم مجموعة من المقاولات فالقطاع الأول يشمل الزراعة والصيد البحري، أما القطاع الثاني يضم الصناعة والبناء أما القطاع الثالث فهو الخدماتي ونجد فيه التجارة النقل والمواصلات وغيرها.

وفي دراستنا هذه حاولنا ان ننوع في القطاعات التي كنت هدف لنا، فكانت 08 مؤسسات تنتمي للقطاع الصناعي باعتباره أكثر القطاعات التي يبرز فيها دور المقاولاتية في التنمية المستدامة، وكانت مؤسستين من القطاع الفلاحي، وأخيرتين تعود للقطاع الخدماتي.

جدول رقم (02): يوضح توزيع المؤسسات حسب القطاعات ونشاطاتها في الجزائر⁹⁷

أنواع المؤسسات تبعا للطاقع الاقتصادي	النشاط الاقتصادي	Activité économique	Type d'entreprises par caractère Economique
مؤسسات الفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	Agriculture et pêche	Entreprises d'agriculture et de la pêche
مؤسسات الخدمات ذات صلة بالصناعة	المياه والطاقة	Eau et énergie	Sociétés de Services Liées à L'industrie
	المحروقات	Hydrocarbures	
	خدمات الأشغال البترولية	Services pétroliers	
مؤسسات الصناعة الثقيلة الاستخراجية	المناجم والمحاجر	Mines et carrières	Entreprises d'industrie lourde extractive
	الحديد والصلب	ISMME	
	مواد البناء	Matériaux de construction	
مؤسسة البناء والأشغال العمومية	البناء والأشغال العمومية	Bâtiment et travaux publics	Entreprise du Bâtiment et Travaux Publics
مؤسسات الصناعة التحويلية الخفيفة	كيمياء -مطاط-بلاستيك	Chimie, caoutchouc Plastique	Entreprises d'industrie mam facturière légère
	الصناعة الغذائية	Industrie agroalimentaire	
	صناعة النسيج	Textile IND	
	صناعة الجلد	Industrie du cuir	
	صناعة الخشب والفلين والورق	Bois et papier	
	صناعة مختلفة	Industries diverses	
مؤسسات خدماتية مالية وتجارية	النقل والمواصلات	Transport et communication	Les entreprises financières et Commerciales
	التجارة	Commerce	
	الفندقة والاطعام	Hôtellerie et restauration	
	خدمات والمؤسسات	Services entreprises	
	خدمات للعائلات	Services fournis aux ménages	
	مؤسسات مالية	Etablissements financières	
	أعمال عقارية	Affaires immobilières	
	خدمات المرافق الجماعية	Services d'utilité collectivité	

المصدر: محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة.

⁹⁷ زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2017، ص 27.

ب-التصنيف حسب الحجم: يعتمد هذا التصنيف على حجم المقاولاتية الكلي وعليه يمكن ان نميز

بين الاصناف المقاولاتية التالية:98

-المقاولات الصغيرة جدا (المصغرة): وهي التي تشغل أربعة عمال على الأكثر.

- المقاولات المتوسطة: وهي التي تشغل من 29 الى 199 عامل.

- المقاولات الكبرى: وهي التي تضمن تشغيل أكثر من 199 عامل دائم.

ج-التصنيف حسب الملكية: يقوم هذا التصنيف على أساس الجهة المالكة لأصول هذه المؤسسة

المقاولاتية، ومنه نعدد الأصناف التالية:

-المقاولاتية الخاصة: وهي ذات ملكية خاصة تعود أصولها سواء للأفراد او عائلات او مجموعات.

-المقاولاتية العامة او العمومية: وهي التي يملكها القطاع العام (الدولة).

-المقاولاتية شبه العمومية: وهي التي يتشارك أسهمها القطاعين العام والخاص بنسبة تكاد تكون متفاوتة.

فيما يخص الحجم فقد اختلفت المؤسسات قيد الدراسة من صغيرة الي مؤسسة متوسطة الي مؤسسات

كبيرة تشغل المئات من العمال ولتوضيح ذلك وضعنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح بيانات المؤسسات التي شكلت عينة الدراسة.

الرقم المؤسسة	الموقع	عدد عملها
01	المنطقة الصناعية سيدي بلعباس	15
02	المنطقة الصناعية معسكر	20 دائم و 35 موسمي
03	المنطقة الصناعية معسكر	65
04	سيدي بلعباس	18
05	المنطقة الصناعية معسكر	25
06	المنطقة الصناعية معسكر	27
07	عين تموشنت	30
08	الحناية ولاية تلمسان	140
09	ولاية وهران	18
10	منطقة صناعية سيدي بلعباس	162
11	المنطقة الصناعية سيدي بلعباس	58
12	سيدي بلعباس	19
13	المنطقة الصناعية عين تموشنت	165

98 محمد هيكمل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص47

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات كل مؤسسة.

الجدول أعلاه يوضح عدد ومواقع المؤسسات التي اخذت منها عينات الدراسة، سواء ملاكها من المقاولين الذين أجريت معهم المقابلة، او العمال الذين مثلوا العينة التي استخدمنا معها الاستمارة كأداة مساعدة.

. خصائص المقاولاتية:

- من المعلوم أن المقاولاتية تتميز بخلق مؤسسات غير نمطية تنفرد بكونها تعتمد على الابداع والابتكار في عملها من اجل التجديد الدائم، إضافة الى هذا لها عدة خصائص أخرى منها:⁹⁹
- تتميز المؤسسات المقاولاتية بالفردانية النسبية، والمقصود المبادرة الفردية التي تمكن المقاول فيما بعد من التسيير بشكل مباشر ومستقل، وهو ما يمنح مساحة حرة للمقاول يجسد فيها أفكاره على ارض الواقع.
- المخاطرة والمقاولاتية شيان متلازمان، لأن هذه الأخيرة تأتي تتسم بالابتكار، وبمعدلات عوائد مرتفعة، في حالة قبول المنتج في السوق، وهذا كله يستلزم المبادرة من اجل اقتناص الفرصة وفتح السباق للمنافسة.
- تتميز المقاولاتية بإمكانية كبيرة للنمو فهي تملك المؤهلات المساعدة على ذلك (المرونة، التأقلم السريع، الحجم الصغيرة، الابتكار، قوة العلاقة بالمجتمع، انخفاض احتياجاتها من الطاقة، والهيكل التنظيمي المتوازن، الاستقلالية الإدارية والمالية، تميزها بإمكانية التدريب الذاتي لعمالها، الخ...)، ان استعملت هذه الميزات بشكل ذكي ومبدع طبعاً¹⁰⁰.
- من خواص المقاولاتية المساهمة في زيادة متوسط دخل الافراد وهو ما قد يغير في هياكل الاعمال وحتى بنيات المجتمع برمته.
- العمل الذاتي او الحر من اهم ما توفره المقاولاتية، وهذا ما يسمح بتكون الثروة لدى الافراد بزيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يؤدي الى تحقيق نوع من العدالة في التوزيع.
- تمثل المقاولاتية وسيلة هامة لاقتناص الفرص السوقية التي لم يدركها الآخرون، وذلك لامتلاكها القدرات اللازمة لذلك.
- تحتل المقاولاتية المراتب الاولى في تطوير الاقتصاد باعتبارها جزءا من عوامل اتخاذ القرار واستغلال الموارد بطرق عقلانية.
- تساهم المقاولاتية في تحقيق الأرباح للأفراد وارتفاع الدخل الخام للدول، وتحسين الوضع المعيشي للمجتمعات، وتطوير الثقافة وبالتالي أسلوب العيش للشعوب.

⁹⁹ توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

¹⁰⁰ حامد كريم، الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري - دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 27، جامعة الكوفة، العراق، 2013، ص 97.

- التأكيد على استثمار الوقت في ممارسة العمل القيادي، الذي يساعد على تنظيم العمل وضبط المخرجات بما يتلاءم مع متطلبات السوق والمجتمع.
- المقاولاتية تمثل استراتيجية متميزة للنهوض بالاقتصاد والمجتمع، والاستثمار في المواهب والقدرات المتوفرة.
- سهولة اتخاذ القرارات بسبب قلة المستويات الهرمية الذي يمكن ارجاعه هو الآخر للحد المحدود للعمال في المؤسسات المقاولاتية (ليست مؤسسات اجتماعية كما هو الحال في مؤسسات الدولة العمومية في وقت مضى على الأقل)، وهذا الامر يساعد على استقرار اليد العاملة.

. أهداف المقاولاتية:

- لقد ضمنت المقاولاتية خططها واستراتيجياتها جملة من الأهداف المحددة، التي تسعى إلى تحقيقها من أجل رفع مستوى التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وكذا المستدامة ونذكر أبرزها فيما يأتي¹⁰¹:
- ✓ تثمين روح المبادرة الفردية، واستثمار أموال وطاقات الشباب المبتكر في مشاريع تنموية.
- ✓ جذب أو استقطاب الشباب الى العمل الحر، لتغطية عجز الدولة عن توفير مناصب قارة للشباب خاصة، والشعب عامة، فالأعمال المقاولاتية من شأنها ان تساهم في تخفيف من حد البطالة وتحسين المستوى المعيشي.
- ✓ تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح هدف أساسي في قائمة المقاولاتية وهو الامر الذي أشار اليه العديد من المنظرين أمثال شومبتر، فيبر، دروكر وغيرهم.
- ✓ محاولة تغيير اتجاهات المجتمع وتحسين افكاره حول العمل الحر وغرس ثقافة المبادرة في مختلف مجالاته.
- ✓ تعمل المقاولاتية على تجسيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مواجهة الازمات والتقلبات الاقتصادية التي تنعكس سلبيًا على بنيات المجتمع.
- ✓ تعد المقاولاتية منبر اشعاع للثقافة المقاولاتية خاصة في الأوساط العلمية.
- ✓ اعتماد المقاولاتية على الاختراعات والابتكارات من شأنه تحفيز وتطوير المجال التكنولوجي والعلمي.
- ✓ المقاولاتية فرصة لبروز المواهب عن طريق طرح إبداعاتها الفكرية في مجالات مختلفة.
- ✓ مواجهة المخاطر من أجل الاستثمار وتوفير متطلبات السوق والمجتمع.
- ✓ تساهم المقاولاتية في تطوير وتحرير المنتج المحلي من قيود المنافسة ليصبح بمواصفات عالمية تتيح له فرصة التصدير وذلك بمعالجتها للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

¹⁰¹ مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2009، ص32.

بالاستعانة بما تقوم به هذه المؤسسات من أبحاث وابتكارات وإدخال قيم جديدة للمجتمع من خلال تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.

✓ نشر القيم الإيجابية في المجتمع.

. أهمية المقاولاتية:

تقوم المقاولاتية بأداء ادوار في غاية الأهمية في اقتصاديات الدول، فوفقا لغرينز وفيرمولين (grigns and vermulin) لا يمكن الفصل بين كلمة المقاولاتية والازدهار الاقتصادي¹⁰²، فقد أصبح في الأعوام الأخير النمو الاقتصادي، مرتبط بما تقدمه المقاولاتية من تجدد في الإدارة، والتسويق وحتى في وضع الاستراتيجيات، ومن هذا المنطلق نحاول حصر الأهمية في النقاط التالية:¹⁰³

✓ اعتماد المقاولاتية على الابداع يساهم في تغيير المجتمع وتحديثه بطرق أسرع، تجعله يتأقلم مع التحولات العالمية ويواكب مسار التنمية المستدامة.

✓ للمقاولاتية دور هام في خلق الوظائف، والحد من البطالة، من خلال دفع المؤسسة الى التطور والتجديد باستمرار، سواء بإنشاء مشاريع جديدة او تطوير أساليب الإنتاج، او توسيع دائرة النشاط وخلق منتجات جديدة، فمنذ بداية السبعينات تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في مجال المقاولاتية كمساهم فعال في توفير مناصب الشغل.

✓ إن المقاولين يشكلون المحرك الرئيسي لعملية الابتكار، من خلال اقتناص الفرص وتطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة، ودعم التنمية المحلية والمستدامة.

✓ تعد المقاولاتية وسيلة للإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم أو تقاعدوا.

✓ تزايد الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأتي من مساهمة المشاريع المقاولاتية لتزايد النشاط التجاري الذي يسيره المقاول المغامر، حسب دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال، وقد بلغ الناتج الداخلي الخام 1560.2 مليار دينار جزائري في 2001، أي ما يعادل 48.5% من مجموع مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة، ليرتفع سنة 2020 الي 10001.3 مليار دينار جزائري ما يعادل 87.35% من المجموع العام (انظر للملحق رقم 01)، وهذا راجع للارتفاع الاستثمار وتوظيف الابتكار.

¹⁰² بوبريت ثنية، مخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي الجزائري، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادره موارد بشرية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018-2019، ص 25.

¹⁰³ سيد أحمد يوسف، تأثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2018، ص 19.

-المقاوالاتية هي وسيلة للإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبة الزبائن وتخلق الولاء للمؤسسة، وتسعى إلى خلق الثروة وإنشاء أسواق جديدة¹⁰⁴.

- تساهم المقاوالاتية في إتاحة الفرصة للأفراد لتطبيق أفكارهم وتحقيق مشاريعهم بكل استقلالية، مما يقلل من هجرة الادمغة وأصحاب المهارات والحرف.

- قدرة المقاوالاتية على النمو والانتشار ساهم في تغيير ثقافة المجتمع وجعله يتبنى ثقافة المقاوالاتية كنوع من التحديث الاقتصادي والاجتماعي.

. البيئة المقاوالاتية المحفزة:

من المعروف ان أي فرد يحاول انشاء مؤسسة لابد له من توفر مناخ مناسب يساعده على خلق وتطوير هذه الاخيرة بحيث تنمو وتوسع نشاطها وحصص أسواقها، وبالخصوص في مرحلة الاعداد والانطلاق، يتكون هذا المناخ من عدة عناصر نعددها فيما يلي:

- **ثقافة المجتمع:** لكل مجتمع ثقافة يعتنقها ويعمل بقواعدها، وهي هنا تعد الباعث الأساسي في تحفيز الفاعلين المقاولين على خوض المغامرة والانطلاق في تحقيق مشاريعهم المقاوالاتية الخاصة، حتى وان كانت تجربتهم مهددة بالفشل او فشلت بالفعل فان ثقافة المجتمع تستطيع ان تكون داعم لهم ليستفيدوا من التجربة ويحققوا النجاح، فالثقافة التي تنادي بالاستقلالية والمبادرة هي نفسها التي تتحاشى العمل لدى الآخرين ولدى الحكومة بل تفضل العمل المقاوالاتي الحر وهو ما سوف يقوى النسيج الاقتصادي بمكونات مؤسساتية مقاوالاتية.

المبحوث رقم 04:" المجالسة (الاختلاط بكبار السن والجلوس مع أصحاب

الحرف والتجربة) امر كبير عندنا وهي لي تنقلك وتعلمك بزاف صوالح

(الكثير من الأمور) انا خدمت مع الاب نتاعي من لي كان عمري 17 سنة

لخطر هو ثاني كان خدام في نفس مجال وانا منه تعلمت ومن عمال وصحابه

لي خدموا معاه، تقدر تقول تثققت على يدهم في هذا مهنة، وانا درك راني

نجالس اولادي ونعلمهم واش تعلمت من التزام والانضباط لي هو بداية النجاح

في الحياة".

المبحوث هنا عبر عما اكتسبه من ثقافة من خلال العمل مع والده ومجالسة أصحابه من من لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة بعمل والده، وتحدث عن أهمية نقل الثقافة من جيل الي جيل وهو ما يحاول فعله مع أبنائه وكأنه يعيد انتاج الثقافة التي اخذها من جيل ابيه.

¹⁰⁴ أحمد محمد بكري موسى، منظومة ريادة الأعمال بجامعة كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة –، مجلة كلية التربية، المجلد 37، العدد 178، جزء الثاني، جامعة الازهر، مصر، أبريل 2018، ص 593.

وهنا نرى أهمية ثقافة المجتمع في تطبيع افراده وجعلهم يتشاركون أمور تجعلهم ينخرطون في فئات متجانسة تشكل مجتمع متماسك الانساق ومتكامل الوظائف، وهو ما أشار اليه الباحث محمد بشير في دراسته التي استخلص منها ان صناع القرار أخفقوا بمحاولة تغيير أدوار الجزائريين من كونهم ريفيين يشتغلون في الزراعة الي حضريين فهذه النظرة الأحادية كانت في غير محلها، لأنها همشت ثقافة المجتمع الجزائري، فمحاولة اقضاء العناصر الثقافية التي تتجسد في العادات والتقاليد الاجتماعية، واستبدالها بعناصر أخرى مستوردة تتمثل في الثقافة الصناعية، هو ما سبب بروز الصدام والمقاومة داخل النسق المؤسساتي الكلي، كما ان محمد بشير يعتبر ان: "المجتمع الجزائري هو مجتمع تأطره القيم الدينية والعائلية الثابتة، واللامتغيرة حتى وان دخلت عليها بعض المستجدات التي تفرضها متطلبات العصر"¹⁰⁵.

-البيئة القانونية والتنظيمية: يعد وجود بيئة مشبعة بالنظم القانونية والتنظيمية المرنة أكبر محفز على التوجه للعمل المقاولاتي، فهذا الأخير لابد له من شروط خاصة تجعله ينمو ويتطور بسرعة وسلاسة ليمتد ويتوسع فيحقق الثروة والقيمة المضافة، فهذه الشروط مطلوبة خاصة في مرحلة التخطيط والانطلاقة الأولية.

جاء في تصريح المبحوث رقم 11 حول هذه النقطة: "حنا كانت بداية عمل مؤسستنا في 1974 وبن كانت حالة صعبة بالنسبة للقطاع الخاص، وفي ثمانينات خرجت قوانين تشجع استثمار وتحفز الخواص على العمل، وهذه تشريعات وقوانين سهلت لنا أمور بزاف، ودخلنا خدام آخرين وكبرت شركة وتوسع نشاطها و1984 زدنا فتحنا محطة تكسير الحصى، ومع وقت زادوا الفروع نتاعنا حتى رجعنا مجمع فيها مؤسسات عدة"

من خلال تصريح المبحوث نرى أهمية القوانين التي جاءت كتشجيع للاستثمار الخاص، تمهيدا لدخول اقتصاد السوق وفتح المجال امام التجارة الدولية، وهو ما شكل فرص امام المقاولين الخواص للانطلاق بمشاريعهم والاستفادة من القوانين والتسهيلات التي قدمتها الدولة لهم.

-البنى التحتية أساس المقاولاتية: البنى التحتية قاعدة هامة في كل المجتمعات التي تسعى لتطور والازدهار، والمشاريع المقاولاتية احدى الانساق التي تحتاج بنية تحتية صلبة لتكون أساسا لقيامها، وهي تشمل توفير النقل والمواصلات بمختلف اشكالها (البرية، البحرية، والجوية)، وسائل الاتصال الحديثة، شبكة الانترنت التي أضحت عنصر لا غنى عنه للمشاريع الاقتصادية خاصة في وجود قنوات التوزيع وتسويق مما يساعد على ازدهار هذه المشاريع، الخدمات القانونية والمالية ومحاسبية امر ضروري

¹⁰⁵ محمد بشير، الثقافة والتسيير في الجزائر بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 86.

وحازم، المنظومة التعليمية التي من شأنها تخريج كوادر تدعم العمل المقاولاتي بالابتكار، فتحويل الأشخاص العاديين الى مقولين مهمة يضطلع بها التعليم والتكوين من اجل غرس روح المبادرة لديهم، واحتضان الأفكار المبتكرة لدعمها وتجسيدها في الواقع، وقبل هذا وذاك لابد من ربط التعليم بسوق العمل حتى يكون هناك تنسيق في تحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات التي يجب على الجامعات التكفل بتأطيرها والحرص على كفاءتها وجودة رصيدها التعليمي.

. دور الابتكار والابداع في المؤسسات المقاولاتية:

يعد شومبيتر اول من تطرق للابتكار في مجال المقاولاتية، حيث اعتقد ان هذا الأخير هو محرك عملية الهدم والبناء، من اجل التجديد ولضمان البقاء والاستمرارية حيث يقول: " ان الابتكار هو النتيجة الناجمة عن انشاء أسلوب جديد في الإنتاج والتغيير في مختلف مكونات المنتج وكيفية تصميمه"¹⁰⁶ فالابتكار هو تجسيد فكرة جديدة تعطي قيمة مضافة، ويكون ذلك اما بحل مشكلة او خلق فرصة جديدة تكون سببا في تطوير وتغيير مخرجات المؤسسة وادائها من جهة ويلبي حاجات الزبائن وينال رضاهم، كما يساعد على تحريك دواليب التنمية الاقتصادية مما يساهم في تحسين الحياة الاجتماعية من جهة ثانية. فالمؤسسة التي تسعى للنجاح لابد لها من ان تدرج الابتكار ضمن نشاطات وحداتها وبناء استراتيجياتها حسب مايكل بورتر (Michel porter) وهذا عن طريق ادخال تكنولوجيا حديثة وجعل عملياتها مبتكرة ومتجددة.

لقد اظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية ان الابتكار هو عملية استراتيجية كفيلة بإحداث ثورة في مجال الإنتاج والخدمات من خلال إعادة تصميم بيئة العمل وإدخال تعديلات على المنتج او خلق اخر جديد باستعمال المواد والأدوات الموجودة أصلا، وبالتالي هو يعطي دفعة قوية نحو النمو والازدهار، لهذا تتجه حاليا معظم اقتصاديات الدول نحو تشجيع الاعمال الابتكارية (Invention) لأنها تعد المحرك الرئيسي للنشاط المقاولاتي، وهي تعمل على تطوير عدة مواطن في المؤسسة منها:

1.تحسين التنظيم الإداري في المؤسسة: يعمل الابتكار على تعزيز العمل الجماعي في المؤسسة، العمل على هيئة فرق، كما انه يشكل حافز قوي للمبادرات وإظهار القدرات الإبداعية، ويساهم في نشر الديمقراطية والمشاركة في تحمل المسؤولية.

¹⁰⁶ عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، دار حامد، عمان، 2011، ص 36.

2. **تقوية التنافسية المؤسسية:** يجعل الابتكار المؤسسة تكتسب مكانة في السوق بفضل شدة منافستها بفضل جودة منتجاتها وانخفاض أسعارها تبع لخفض تكاليف انتاجها، كما تظهر هذه المنافسة في سرعة تلبية حاجات السوق بطرح منتجات جديدة بين الحين والآخر.

يقول **المبحوث رقم 08** في هذا الشأن: " ان الابتكار والبحوث المستمر خلطنا ننتج مواد غذائية بيو Bio (طبيعية) ولي بيها نافسنا دول عندها خبرة فالمجال ودينا(حصلنا) مكانة كبيرة في السوق وتمكنت شركتنا من اكتساح 35 سوق عالمي في خمس قارات زيادة على السوق المحلية طبعاً، ونافسنا أكبر منتجات وتحصلنا على شهادات للجودة ونوعية (iso) 9001، 22000، (Bio)، Fssc 22000، وشهادة HACCP للصناعات الغذائية".¹⁰⁷

يشيد المبحوث بالقوة التي اعطاها الابتكار لمؤسسته والتي جعلت منها منافس عنيد استطاع الاستحواذ على مكانة كبيرة في أسواق عالمية تحكمها جودة المنتج وسعره، وهذا يبين ان المنتج الجزائري قادر تجاوز الصعوبات مما على يمكنه من مغادرة الأسواق المحلية نحو أخرى عالمية إذا ما وجد الرعاية وتشجيع المقاولين على الابتكار والتجديد.

3. **خلق منتجات وخدمات جديدة:** يمهد الابتكار لخلق منتجات وخدمات تكون لحل لمشاكل اجتماعية وهو ما يعرف بنموذج القيمة المشتركة حيث يعمل المقاول على الاستثمار في مشاكل المجتمع وتحويلها الى منتجات وخدمات تساهم بحل هذه المشاكل، وبهذا يكون قد استغل فرصة لتحقيق الربح.

المبحوث رقم 08: " بدينا انتاج مادة خروب الخام في 1994 وتصديرها، وبعدها في 2008 قررنا نستخدم هذي المادة في انتاج مسحوق خروب بديل الكاكاو (كاروما) وابتكرنا عدة منتجات طبيعية أخرى كالمكملات الغذائية، وكان هذا بعد بحوث درناها في مركز البحث والتطور لي تابع لشركتنا (R and D) الخاص بمجال الصناعات التحويلية الغذائية، وعندنا عدة اتفاقيات في مجال البحث مع معاهد جزائرية واجنبية مختلفة، منها معهد بتلمسان وآخر بالعاصمة، ومعهد فرنسي يسيره كفاءة جزائرية مقيم في فرنسا، وكل التقنيات لي نخدموا بيها في عملية الإنتاج طورتها سواعد جزائرية منهم مهندسين وتقنيين متخرجين من جامعات ومعاهد جزائرية، حنا عرفنا نستغلوا ابتكارات لي يقدموها شباب نتاعنا وانا نشجعوهم وبيهم تطور شركتنا وبلادنا".

¹⁰⁷ انظر للملحق رقم 02 للمزيد من المعلومات.

يؤكد المبحوث على دور البحث والابتكار في تطوير المنتجات، وتجديدها أو خلق أخرى مبتكرة لتلبية حاجات السوق اعتمادا على مواد أولية محلية، وكله بفضل البحوث والتقنيات المبتكرة، التي من شأنها ان تأخذ بيد المؤسسة من الحضيض الي القمة، لأنها تمنحها فرصة الاسبقية في انتاج او استعمال أسلوب انتاجي جديد يوفر الجهد والوقت ويضمن النوعية والجودة، كما يشير الي استغلال الثروة البشرية الشابة بما تحمله من قدرات إبداعية لتحسين تطور المؤسسة.

3. دور التعليم المقاولاتي في غرس الثقافة المقاولاتية لدى مجتمع الطلاب:

أ. التعليم المقاولاتي:

التعليم المقاولاتي حسب بن الشيخ يشمل جميع إجراءات التحسيس والتكوين والمرافقة للطلاب، وهو ما يساهم في تطوير المتغيرات السلوكية والثقافية، وبالتالي يشير هذا المنظور الي متغيرات ثلاث (الحالة الذهنية، السلوكيات، والمواقف)، وبعدين واحد فردي والآخر جماعي¹⁰⁸.

فالتعليم المقاولاتي يعد أحد اهم المفاتيح التي تمكن الافراد العاديين من خارج نطاق المقاولاتية من اكتساب رصيد معرفي يخولهم لتحرير أفكارهم وتطويرها لتصبح مشروع قائم بذاته، بحيث توفر لهم المرافقة والتدريب من جهات عديدة ومتخصصة، تحفزهم على الابتكار واكتساب روح المبادرة وتحمل المخاطرة، التي تمثل المبادئ الأولى والاساسية لبناء ثقافة مقاولاتية تكون عوناً لهم في طريقهم لعالم الاعمال والمقاولاتية.

وقد تم تعريف التعليم المقاولاتي حسب بيان مشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونيسكو سنة 2006 كان بعنوان " نحو ثقافة ريادية " ان التعليم المقاولاتي: " ينظر اليه بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف الي تعزيز وتغذية المواهب والابداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة للاستخدامات الشخصية والسلوكية والاتجاهاتية وتلك المتعلقة بالتخطيط للمسارات المهنية "¹⁰⁹.

كما ان التعليم المقاولاتي له جانب أوسع واشمل حيث انه يسعى الي بناء الثقة بالنفس وتعزيز احترام الذات، من خلال تنمية المواهب الفردية الإبداعية، ودفع الفرد لبناء مهاراته واكتساب القيم المناسبة التي تساعد الطلبة على توسيع افقهم ورفع من سقف طموحاتهم فيما يخص التعليم وما يأتي بعده من فرص. ومن خلال ما سبق نتضح لنا أكثر أهمية الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في غرس روح المبادرة، مما ينتج لنا مقاولين مبدعين ومبتكرين وهو ما يمهد لإنشاء قاعدة للاقتصاد المعرفة، كما ان التعليم

¹⁰⁸ بن الشيخ بوبكر الصديق، محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017، ص 282.

¹⁰⁹ نوي طه حسين، دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة - مناطق الجنوب نموذجاً، مداخلة ضمن ملتقى وطني، المركز الجامعي تندوف، يوم 11/04/2016، ص 05.

المقاولاتي يزيد ويثمن الأصول المعرفية لدي الافراد والطلبة، ويرفع من المهارات الابتكارية لدي العاملين في المؤسسات مما يمكنهم من زيادة المبيعات مقارنة مع غيرهم ممن لم يستفيدوا من هذا النوع من التعليم، وهو في ذات الوقت يحفز الرغبة في التوجه للممارسة العمل المقاولاتي مما يخفف من البطالة.

ب. استراتيجيات الجامعة لترقية المقاولاتية:

تعتبر الجامعة مؤسسة هامة لتلقين الطلبة الكفاءات العلمية في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية من تهيئة الأجيال المستقبلية للمهن المقاولاتية لتفادي عجز الدولة عن توفير مناصب العمل، خاصة وان المهن الحديثة تتطلب الكفاءة العلمية والتقنية المتطورة، وفي الجزائر تسعى الجامعة الي القيام بدورها في تطوير المقاولاتية بنشر الثقافة المقاولاتية وتشجيع روح المبادرة الفردية عن طريق التكوينات التي تقام على هامش البرنامج الدراسي في دور المقاولاتية التي تضمها العديد من الجامعات الجزائرية حاليا، والتي تحاول صقل المواهب وإخراج الأفكار الابتكارية الي النور عن طريق تجسيدها على ارض الواقع واعطائها العناية والمتابعة اللازمة

المبحوث رقم 01: " مهم بزاف شباب راهم يعرفوا واش معناها مقاول وكفاه

تقدر تبني مؤسسة مقاولاتية، في السنوات الأخيرة راهم حاليين دور مقاولاتية

وين يقرؤا ويعرضوا تجارب نتاع مقاولين، وانا عرضوني شحال من مرة

ورحت ودرت محاضرة وين حكيت على تجربة نتاعي وصعوبات وكفاه

تجاوزتها وقدرت نستقل في عملي وندير مؤسسة خاصة، ونظن ان تجربتي

فادتهم والحمد لله".

من خلال حديث المبحوث نستنتج اهمية دور انظمة التعليم والتكوين في المدارس والجامعات، الذي يزود الطلبة بأساسيات حول المقاولاتية التي قد تفتح لهم الأبواب واسعة لولوج هذا العالم، فقد أجريت دراسة في اربع مناطق متباينة في فرنسا اشارت الي ان التعليم والتكوين في مجال المقاولاتية يسمح للفرد باكتساب القدرات والمعارف الضرورية الأكثر تأثيرا في تنفيذ مشروعه، فالتعليم المقاولاتي ينمي رغبة في التوجه المقاولاتي ويثمن الصورة الديناميكية للنشاط المقاولاتي الذي يمنح للمقاول فرصة العمل الحر، من جهة اخرى اهتمت فئة من الباحثين بالعلاقة بين مستوى التعليم وأداء المؤسسة، فكلما زاد ارتفاع التكنولوجيا في المؤسسة احتاجت لمقاول اكثر تكوينا، وله قاعدة تقنية او تجارية وتكون هذه المؤسسات اكثر استعدادا للنمو والتطور.

كنتيجة يمكننا القول ان النظام التعليمي الذي يهتم بعنصر المقاولاتية من شأنه ان يرفع من نسبة الوعي لدي الطلبة بأهمية العمل الحر المقاولاتي، وذلك بتوضيح الصور العامة، وجلب معارف وقدرات تساعد الأفراد على أخذ أحسن القرارات، إعداد مشاريع متماسكة وخلق مؤسسات لها إمكانية عالية للنمو والتطور،

وكما أشار ويتر (Witter Wulghe)¹¹⁰ فإن "العديد من الخصائص المقاولاتية ليست بالضرورة فطرية لكن يمكن أن تكون مكتسبة."

4. اهم خطوات انشاء مؤسسة اقتصادية (création d'entreprise):

من المهم بما كان ان نقوم بتعريف المؤسسة قبل الخوض في تفاصيل انشائها، فنجد ان تالكوت بارسونز (Parsons Talcott) أحد رواد النظرية البنائية الوظيفية يعرف المؤسسة على انها: "مجموعة مركبة من الأنماط التنظيمية الملائمة للتحليل كوحدة بنائية في النسق الاجتماعي، كما يصفها بانها مجموعة من الأدوار الثابتة بصورة مستقرة"¹¹¹.

وهنا نرى ان تالكوت ينظر الي المؤسسة على انها أحد الانساق الفرعية المكونة للنسق الكلي، وهي نسق مفتوح يأثر ويتأثر بالبيئة الخارجية.

ويمكن تعريفها بأنها أي هيكل تنظيمي يقوم بنشاط اقتصادي، بهدف إنتاج السلع والخدمات، أو كليهما معاً، وتبادلها مع اقتصاديين آخرين، بشرط أن يتوفر لهذه المؤسسة رأسمالها الخاص، وأن تعمل في إطار قانوني واجتماعي محدد، ضمن ظروف اقتصادية تختلف باختلاف حجمها ونشاطها، وكذلك تبعاً لاختلاف المكان والزمان الموجودة فيهما، مع العلم انه يترتب عن انشاء مؤسسة جديدة عدة مسارات تختلف من فرد لأخر، فعملية انشاء مؤسسة هي: "عبارة عن مسار ينتهجه الفرد في محاولة منه لتحقيق ذاته، من خلال تجميع الموارد اللازمة في اطار نسق تنظمي معين"¹¹²

خلق مؤسسة جديدة:¹¹³

تختلف وتتعدد اشكال انشاء مؤسسة مقاولاتية وذلك تبعاً لطبيعة المشروع وصاحبه (المقاول) وسوف نبرز اهم هذه الاشكال فيما يلي:

1.4. المؤسسات ذات النشاط الجديد Ex-nihilo:

هنا يعمل المقاول على خلق نشاط انتاجي او خدماتي بطرق وأساليب إنتاجية جديدة ومبتكرة، أي انشاء مقولة من العدم، وهو الخيار الأكثر شيوعاً لأنه يفتح المجال واسع امام المقاول ليختار بحرية ميدان نشاطه ونوع منتجاته، كما يمكنه اختيار الموقع الذي يراه مناسباً ومنه يمكن ان نقول ان المقاول يقوم باقتناص الفرص وإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل

¹¹⁰ فوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة ميدانية-، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص 42.

¹¹¹ عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع: النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الجزء 02، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 32.

¹¹² سندرة صايبي، سيرة إنشاء المؤسسات وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، جامعة علي منجلي، قسنطينة، 2009، ص 10.

¹¹³ Oscar Sparks, M entrepreneurship small kisiness and new ventre creation pearson education, Canada, 2010, p71.

المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية) بشكل عقلائي يسمح له بتحقيق أهدافه المالية والاجتماعية وتلبية حاجته للإنجاز.

تقول الباحثة رقم 09: " كملت دراسة نتاعي بجامعة بوزريعة ومن بعد درت تكوين في التمريض بحكم حبي لهذه المهنة، ومن بعد اتجهت لمجال التجميل وعملت عدة دورات تكوينية ومن تم قررت انه يكون عندي مؤسسة نتاعي، وكان امر صعب جدا من كل الجهات أوراق مع إدارة تمويل تجهيزات مكان العمل عمال، كلش كان لزمه تخطيط، وفي الحقيقة لقيت مساعدة كبيرة خاصة من العائلة دعمتني ماديا ومعنويا باه نكون عمل حر ونعتمد على نفسي ونكون مستقلة ونربي بنتي كما نحب"

نستقي من حديث الباحثة صعوبة خلق مؤسسة من العدم، خاصة ان كان راس المال غير متوفر بالكامل، زيادة على البيروقراطية التي اشتكى منها اغلب المبحوثين وهم بصدد انشاء مؤسساتهم او حتى تجديد النشاطات او توسيعها في حالة المؤسسات العائلية الموروثة، فالتخطيط المسبق لكل التفاصيل امر مهم من اجل بداية قوية لمؤسسة فتيحة.

المبحوث رقم 02: " انا خدمت مع الوالد وتم بديت نخم كفاه ندير فابريكة (مؤسسة) وحدي وتقريب واحد ستة (06) سنين وانا نخطط ونجري باه ديت تير(موقع) وريقلت قاع لورق وبديت مشروع في الجديد في 2011".

نستنتج من إجابة المبحوث أهمية التخطيط واخذ الوقت الكافي لدراسة الموضوع والتحضير الجيد له، فخلق مؤسسة من العدم ليس بالأمر الهين حسب اغلب المبحوثين سواء من الناحية التمويلية او الإدارية وحتى الاجتماعية والعلاقاتية دون ان ننسى حالة السوق واهم عنصر وهو المستهلك.

2.4. انشاء مؤسسة مقاوله عن طريق التفريغ:114

تتم عملية انشاء مؤسسة عن طريق التفريغ بتشجيع مجموعة من العمال لدى المؤسسة الام في فترة الازدهار على انشاء مؤسسة خاصة تتكفل المؤسسة الام بدعمها ومرافقتها عبر كافة مراحل الانشاء عن طريق منحها كافة القروض التي تحتاجها كخطوة لوجستية ومالية أولى، كما تقوم مؤسسة بالدور الإعلامي حيث تطلع العمال المعندين بكافة المعلومات والإجراءات القانونية اللازمة لخلق مؤسسة مع منحهم تدريبات في الإدارة والتسيير وكذا المحاسبة من اجل ضمان الاستعداد التام لتسيير الحسن للمؤسسة، وتدعمهم بالاستشارات التقنية والفنية وتوفر لهم إمكانية استغلال شبكة التوزيع الخاصة بها، وهذا يقلل من أسباب الفشل ويعزز فرص النجاح.

114 اسحاق خرشي، المقاولاتية، البحث عن الفكرة-انشاء المؤسسة-المرافقة المقاولاتية، دار النشر الفادوك، الجزائر، 2021، ص91.

3.4. انشاء مؤسسة عن طريق الحصول على حق الامتياز:

من اهم الخيارات التي تمكن المقاول من انشاء مؤسسته هو الحصول على حق الامتياز، والمقصود من هذا الأخير هو ان تقوم الشركة المانحة ببيع ترخيص يمكن الشاري (المقاول) من انتاج وتوزيع وبيع منتجات وخدمات ملك للشركة المانحة، كما يخول حق الامتياز الانتفاع من اسم الشركة المانحة وعلامتها التجارية الاصلية وحتى من سمعتها في السوق وبين منافسين وممولين والزبائن، هو بذلك اتفاق تجاري بين مؤسستين مستقلتين ماليا وقانونيا، يدفع بموجبه المقاول مبلغ معين يتفق عليه.

3.5. شراء مؤسسة موجودة وإعادة بعثها¹¹⁵:

شراء مؤسسة قائمة بذاتها هو أحد الخيارات التي تضمن للمقاول امتلاك مؤسسته الخاصة، بطريقة أسهل نوعا ما بالمقارنة مع الخيار الأول (خلق مؤسسة من العدم)، وذلك لمعرفة نوع النشاط والمنتجات، الي جانب وجود قاعدة بيانية للموردين وأخرى للعملاء، فضلا عن وجود عمال مؤهلين ولهم خبرة في المجال ويعرفون كل تفاصيل العملية الإنتاجية مما يسهل الاندماج في خطط العمل المستقبلية، رغم ان تكلفة هذا النوع من المؤسسات مكلف الا انه يبقى الأفضل.

5. اليات تشجيع ودعم المقاولاتية في الجزائر:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنضوية تحت مسمى المقاولاتية بالهشاشة وضعف الموارد المالية، والبشرية التي تسمح لها بالتطور وتجديد تكنولوجيتها لمسايرة التحولات المتلاحقة، مع التنويه اننا نتحدث هنا عن مؤسسات الدول السائرة في طريق النمو بشكل خاص، وهذا ما اجبر هذه الأخيرة على تعدها بالرعاية والعناية الخاصة، من خلال خلق الظروف المناسبة منها نسج شبكات لدعم والمرافقة من صورها حاضرات الاعمال وغيرها من الأجهزة وذلك لتقوية البني المكونة للمجتمع، بدعم مكونات النسيج الاقتصادي، فالجزائر مع نهاية الثمانينيات وضعت العديد من القوانين الهادفة الى تشجيع الخصوصية والعمل الحر، وهو ما دفع بالسلطات الى خلق العديد من الهيئات الدعم والمرافقة لمراقبة عملية انشاء المؤسسات، نذكر فيما يلي اهم هذه الأجهزة او الهيئات:

1.5. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):¹¹⁶

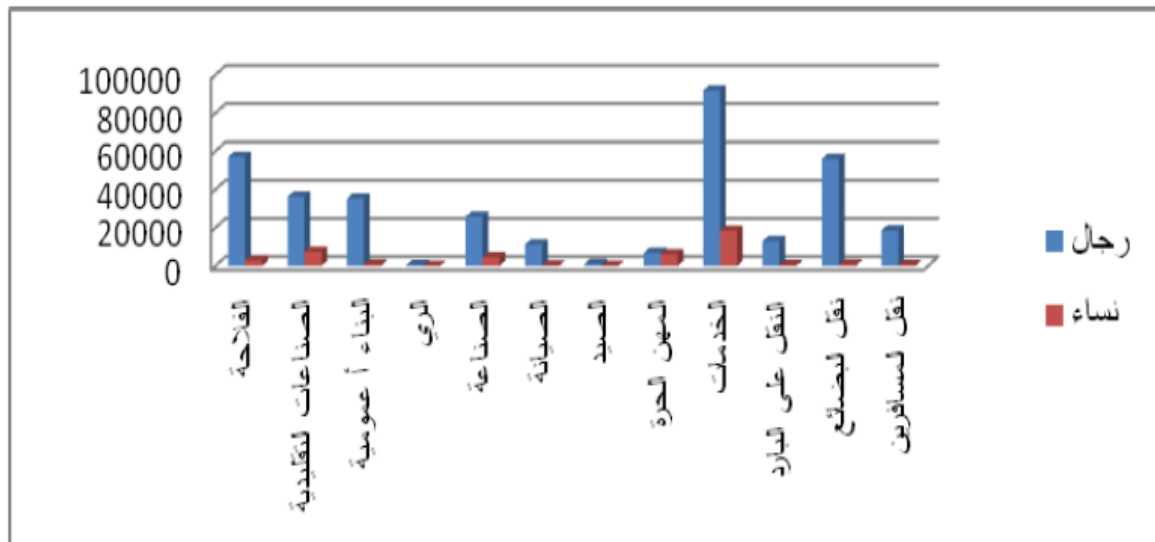
هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، انشاءت سنة 1996 بموجب الرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 1996/09/08، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية مما يجعلها غير مركزية القرار، وبشرت عملها في 1997 وقد منحت شهادة التاهيل لاكثر من 14918 مشروع في سنة

¹¹⁵ محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص 80.

¹¹⁶ نور الدين طواهرية، عبد الحق القينعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تحفيز المقاولاتية والمقولة النسوية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 02 خاص، 2024، ص 283.

نفسها وهو ما يعبر عن روح المقاولاتية والمبادرة لدى الشباب الجزائري، وقد تم تغيير اسمها من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الاسم الحالي بموجب المرسوم رقم 329/20 مؤرخ في 2020/11/22 المعدل والمتمم لمرسوم 1996، والذي جدد كذلك القانون الأساسي لها، تنتشر فروعها على مستوى 61 ولاية جزائرية تختص بتأدية كل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات مع تسهيل عملية تنفيذ المشاريع، والتي تتخذ عدة أشكال منها إنشاء مؤسسة جديدة، توسيع نطاق قدرات الإنتاج، إعادة هيكلة وتاهيل المؤسسات التي تواجه مشاكل، وأهم مميزات التي توفرها الوكالة هي استفادة المقاول من تخفيض الرسوم الجمركية التي تخص المعدات والتجهيزات المستوردة، تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على المواد التي تدخل في الاستثمار، كلها هذا من أجل ترقية ونشر الفكر المقاولاتي في الجزائر.

شكل رقم (09): يبين عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة Anade حسب الجنس وقطاع النشاط
:117(2022)



المصدر: من اعداد الطالبة حسب معطيات

Ministère de l'industrie, "Bulletin d'information Statistique de la PME : Données de l'année 2021", N°40 , Edition Mars 2022, P31

2.5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في جويلية من سنة 1994، يساهم الصندوق بالتنسيق مع المؤسسات المالية بتقديم تعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية التي نص عليها في قانون التأمين على البطالة بغرض إعادة ادماجهم في الحياة المهنية كما يقوم بدعم وتمويل مشاريع العمل الحر التي تتكفل بها مراكز خاصة (C.A.T.I)، وهذا بمرافقة المقاولين عبر كل مراحل إنشاء مؤسساتهم وتزويدهم بكل خدمات الاعلام والتوجيه الممكنة، وذلك لترقية التشغيل كما يهتم بالدراسات

¹¹⁷ Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME, Données de l'année 2021, p 31.

المتعلقة بلاشكال الغير نموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه، والتكفل بالدراسات التقنو-اقتصادية للمشاريع الجديدة¹¹⁸.

وقد أدخلت تعديلات على هذا الجهاز سنة 2004 من أجل ضمان فعالية أكبر في دعم انشاء المؤسسات لفائدة البطالين باعانات مالية وتخفيض معدل الفائدة على القروض الممنوحة، وتوفير تكوين تحويلي يسمح لهؤلاء برفع مستواهم واكتساب مؤهلات جديدة تساعد على رفع قدراتهم وحظوظهم في إيجاد عمل، من خلا تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى في إطار اتفاقيات بين الصندوق ومراكز التكوين المهني.

2.6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

استحدثت الدولة هذه الوكالة طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹¹⁹، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة فيما اوكانت مهمة الاشراف والمتابعة لنشاطاتها للوزير المكلف بالتشغيل، وقد اعتبرت أداة فعالة لمحاربة التهميش الاجتماعي والفقر، والتي لا تستطيع الاستفادة من قروض بنكية من أجل مساعدتها على استحداث مناصب شغل ذاتية تتمثل في أنشطة اقتصادية صغيرة (عمل منزلي او نشاط حرفي وخدماتي، نشاطات تقليدية..)، كاجراء لتحفيز الروح المقاولاتية ودعم المبادرات الفردية، وهي تستهدف العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 سنة، بتقديم قرض بدون فوائد للاقتناء عتاد صغير ومواد أولية لبدية نشاط معين، كما تقدم لهم النصح والتوجيه من خلال انجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، وترافقهم في عملية التسيير كما يمكن ان تتوسط لهم عند بعض المؤسسات لتقديم تسهيلات إدارية ومالية لتنفيذ مشاريعهم، تقدم لهم فرصة المشاركة في الصالونات والمعارض مما يعزز خبرة المقاولين المشاركين ويسرع في اندماجهم في الشبكات الاقتصادية وربط علاقات اجتماعية مهنية تكون راسمال إضافي.

2.7. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME):

هذه الوكالة ذات طابع اداري مستقل ماليا وتتمتع بالشخصية المعنوية ظهرت للوجود بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، تعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تضطلع بتأدية المهام التالية¹²⁰:
-تنفيذ ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بدفع الأعباء المالية للدراسة التشخيصية والاستثمارات المعنوية والمادية لكل مؤسسة وفق نسب معينة، تصل الي 100% أي في حدود

¹¹⁸ المادة 05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، 07 جويلية 1994، ص 7.

¹¹⁹ الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

¹²⁰ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017-2018، ص 288.

600.000 دج لتمويل التشخيص الاستراتيجي الشامل، وتمول الاستثمارات المعنوية بنسبة 100%، اما الاستثمارات المادية فتمول بنسبة 20 %.

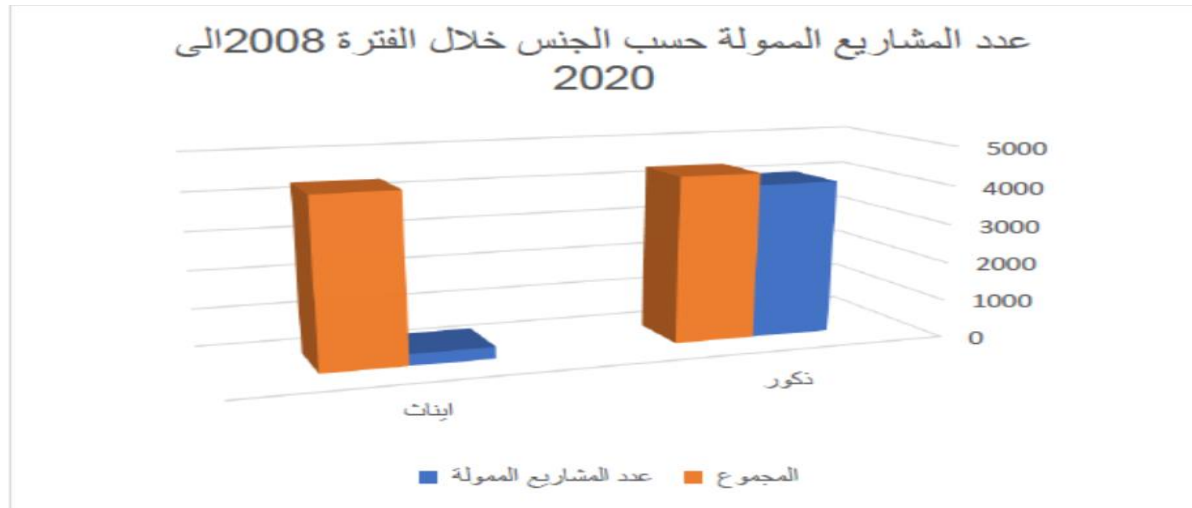
- المهمة الثانية تتمثل في العمل على ترقية الابتكار التكنولوجي بجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

-ترقية الخبرة والإرشاد الموجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل إرساء قواعد المشروع وضمان مكانة سوقية له تسمح له بمواجهة المنافسة.

-تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة، لتوجيهها حسب متطلبات التنمية التي تخطط لها الدولة.

-إجراء دراسات القطاعات وتتبع الأوضاع بشكل دوري، لتحديد النقائص والعمل على اكمالها.

الشكل رقم (10): يوضح عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة 2008-2020 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسط (AND-PME)¹²¹.



المصدر: ورده سعابدية، تاهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2.8. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):¹²²

هي عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بكل من الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت بموجب القانون رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، في شكل شبك وحيد غير مركزي ينتشر عبر 58 ولاية عبر القطر الجزائري، وللوكالة الصلاحية التامة للقيام بكل الاجراءات التأسيسية

¹²¹ ورده سعابدية، تاهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر، مذكرة دكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023-2024، ص 66.

¹²² صرامة عبد الوحيد، الابداع في المؤسسات الصغيرة والمصغرة ودوره في الرفع من قدرتها التنافسية، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، 2012، ص 89.

للمؤسسات من أجل تسهيل عملية الاستثمار، والتي تتخذ عدة أشكال منها إنشاء مؤسسة جديدة أو إعادة تأهيل أو هيكلة مؤسسة، المساهمة في عملية الخصخصة الكلية أو الجزئية للمؤسسات العمومية، المساهمة في رأسمال الشركة أو مساعدة في توسيع قدراتها الإنتاجية، وقد سجلت الوكالة سنة 2010 ما يعادل 67.808 مشروع استثماري في هيئة مؤسسة من مختلف الأحجام بتكلفة بلغت قيمتها 6.728.763 مليون دينار جزائري، ترتب عنها إيجاد أكثر من 940.832 منصب عمل.

2.9. صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

هو هيئة ضمان تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تتخذ شكل شركة ذات أسهم انشأت سنة 2004 بغرض تغطية المخاطر المالية الناجمة عن عدم تسديد قروض الاستثمار التي تدفعها البنوك والمؤسسات المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية لخلق وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقدم الصندوق الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولين بحيث لا تتجاوز قيمة 500 مليون دج.

2.10. الصندوق الوطني للاستثمار:

تم تأسيسه بموجب احكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي قدره مليار دينار جزائري لكل ولاية، هدف دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك او المشاركة في رأسمالها في حدود 05 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 49% من رأسمال المؤسسة، كما يهدف لمنح قروض طويلة الاجل بشروط تتماشى مع نمط المشاريع الممولة، إضافة الى دعم المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة.

2.11. حاضنات الاعمال والمشاتل المقاولاتية في الجزائر:

انتشار روح المقاولاتية في السنوات الماضية سمح بانشاء مؤسسات خاصة لعبت دورا هاما في استراتيجيات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تهدف الى تقوية المهارات الإبداعية والابتكارية، التي من شأنها خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية، وقد تمثلت في حاضنات الاعمال والمشاتل، التي اعتمدتها الدولة كالية لتقديم كل التسهيلات للاصحاب المشاريع الناشئة، وجاء هذا التوجه كخطوة أساسية لتنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهذا لا يتم الا عن طريق تشجيع الافراد من أصحاب الأفكار الابتكارية، وفي المقابل كان لابد من وضع وتسطير اطر قانونية والتنظيمية اللازمة لخلق هذه المؤسسات المرافقة.

1. حاضنات الاعمال:¹²³

فالاولى كان اول ظهور لها في الولايات المتحدة الامريكية ثم اوربا في أوائل الثمانينات، وقد عرفتھا الجمعية الامريكية **NBIA**: " بانھا هیئات تهدف الى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الاعمال الجدد من خلال توفير الوسائل والدعم والخبرة اللازمة لتجاوز صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس" اما المشرع الجزائري فعرفھا حسب ما جاء بالمرسوم التنفيذي رقم **78-03** المؤرخ في **24** ذو الحجة **1423** الموافق ل **25** فيفري **2003** المتضمن القانون الأساسي للمشاتل المؤسسات: " هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية"¹²⁴، وهي تتخذ أحد الاشكال الاتية:

✚ **الحاضنة:** هيكل يعمل على التكفل بدعم ومرافقة خاصة للاصحاب المشاريع في القطاع الخدماتي.
✚ **ورشة الربط:** هي أخرى تعتبر هيكل دعم لكنها تتكفل بفئة حاملي المشاريع المنتمين الى قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

✚ **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يعمل على التكفل بحاملي المشاريع الاكاديمية (مجال البحث).
نعود للمشرع الجزائري الذي يعرف أنواع واشكال حاضنات الاعمال والهيئات العامة والمنظمات التي تديرھا، يمكن ان تكون حاضنة الاعمال عامة اوخاصة، صناعية او تجارية هادفة او غير هادفة للربح، يقدر عدد المؤسسات الصغيرة المحتضنة من قبلھا ما بين **20** و **50** مؤسسة، وهي تشكل علاقة طردية فكلما زاد عددها تعقدت الإدارة لكن يرتفع مردود الحاضنة.¹²⁵
أدركت الجزائر كغيرھا من الدول مكانة القطاع الخاص والمقاولاتية في ازدهار وتطور الاقتصاد لذلك اهتمت بوضع هياكل من شأنھا تهيات المناخ الملائم لترعرع هذه المؤسسات ولهذا السبب توجد عدة حاضنات ومشاتل للاعمال تنتشر عبر مختلف نواحي البلاد، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله¹²⁶، وهي تجربة رائدة في مجال حاضنات الاعمال أنشئت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عام **2009** تحت اشراف وزارة البريد والمواصلات، وتعتبر هيكل يهدف لدعم الابتكار تركّز مجهودھا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

¹²³ بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والتحديات-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 235.

¹²⁴ Ouhejjou Omar, SOSSI ALAOUI Fatima Zohra, **Pépinières d'entreprises et Développement local cas de l'incubateur de Technopark – Casablanca**, Institut des Études Africaines.

¹²⁵ شريفة بوشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة **Startups** -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، العدد 02، المجلد 2018،04، ص 428.

¹²⁶ بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 243.

2. المنظمات المالية والمهنية:

أ- **الجمعيات المالية:** اوجدت لهدف أساسي يتمثل في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال وضع برنامج وطني يمكن هذه الأخيرة من الارتقاء والتطور، من بين اهم هذه الجمعيات نذكر:

- الجمعية الجزائرية الأوروبية، جمعية الخدمات المالية والاستثمار¹²⁷.
- الجمعيات المهنية: أسست بموجب القانون رقم 31-90 لسنة 1991، والذي مهد للانشاء المجلس الأعلى لارباب العمل الجزائريين، واتحاد الصناعيين والمنتجين الجزائريين، الاتحاد العام للمستخدمين الجزائريين¹²⁸.
- الغرفة الوطنية للتجارة: يمكن القول انها عبارة عن مركز معلومات، ومكان للاجتماع العملاء الاقتصاديين والأجانب لتداول وعقد الصفقات.

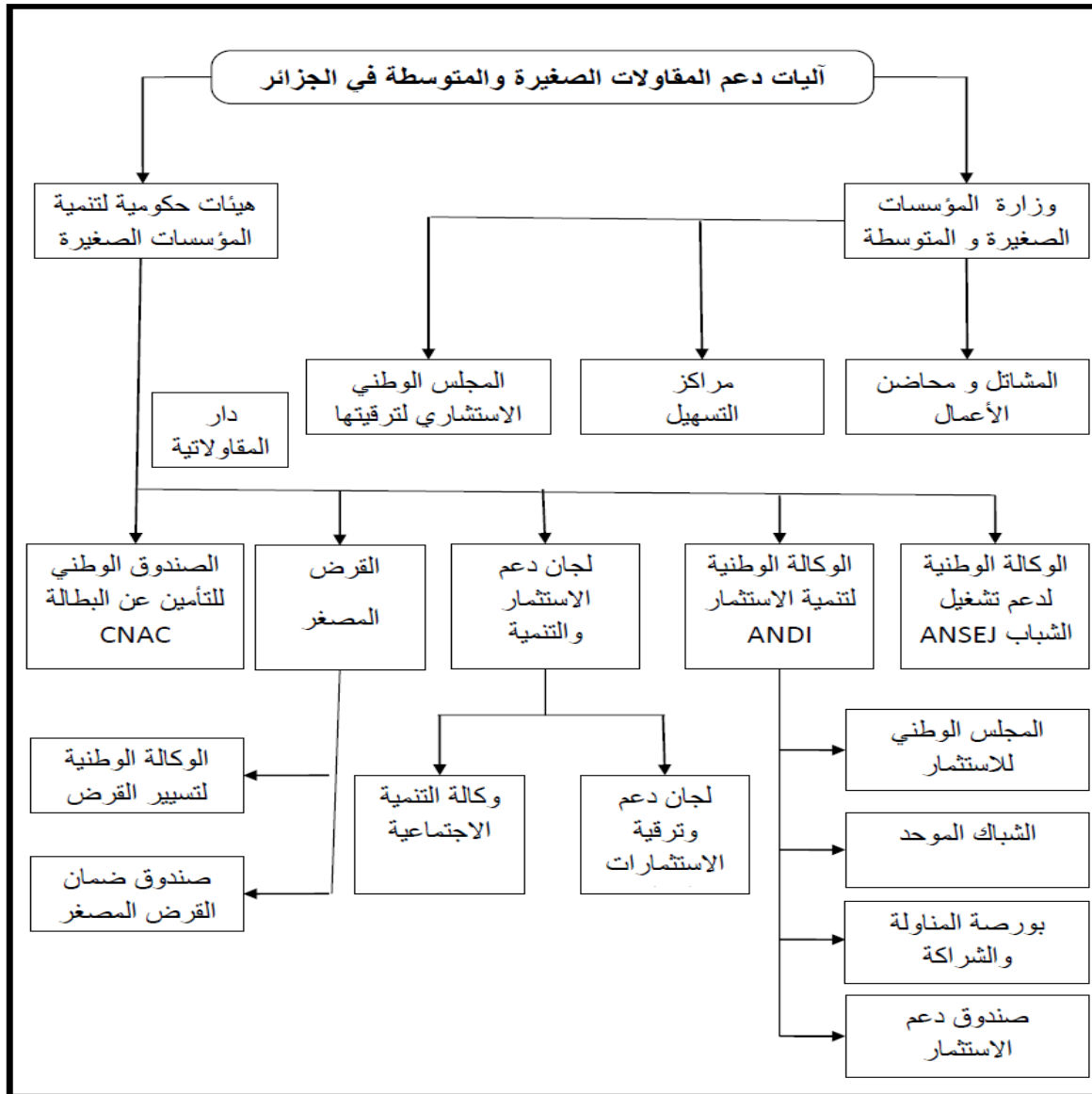
ب- **القوانين والتشريعات:** ادراك الحكومة للاهمية دور القطاع الخاص في اخراج البلاد من التبعية والازمة الاقتصادية الاجتماعية التي خلفتها سنوات التسعينيات وخاصة الازمة الأمنية في العشرية السوداء، أقدمت في 2001 على اصدار قانون تطوير الاستثمار الذي تم بموجبه انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار، وصندوق دعم الاستثمار مع العديد من المزايا لتشجيع هذا القطاع وإعطائه دفعة قوية، ليتبعه صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي حدد بموجبه الاطار القانوني لهذه الأخيرة، اوصي بانشاء المشاتل ومراكز التسهيل، انشاء صندوق ضمان القروض، لتتقل هذه التشريعات المبادرات الخاصة المتمثلة في القطاع الخاص الي مستوى اعلى كخطوة أولى لترقية النشاط المقاولاتي في الجزائر.

ولتوضيح وتبسيط الصورة عن دور مؤسسات الدعم والمراقبة نضع الجدول التالي:

¹²⁷ تير زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2009، ص 49.

¹²⁸ Juani Leila, **Entrepreneurship and creativity in Institutions**, Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management (MJEIM), Volume 3, numéro 1, p 84.

الشكل رقم (11): اهم الاليات التي وضعتها الدولة لدعم المقاولاتية¹²⁹



المصدر: سالمي عبد الجبار، تأثير المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر.

3. التنشئة الاجتماعية والتوجه المقاولاتي:

هي سلسلة عمليات يتم بموجبها تحقيق نمو الطفل وتاكيد من نضجه العقلي والعاطفي والاجتماعي، وهنا يأتي دور الاسرة التي تعد الفاعل الأساسي في هذه العملية، فالطفل منذ لحظاته الأولى في هذا العالم يحتاج الى من يتعهد بالرعاية والتربية، والاسرة هي من توفر له الحضان والملمجا لتلقنه اللغة والمبادئ

¹²⁹ سالمي عبد الجبار، تأثير المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 204.

العقيدة والتقاليد، القيم والعادات التي يعتنقها مجتمعه لتجعل منه كائن اجتماعي بعد ان كان مجرد كائن بشري، فلا بد لهذا الفرد من اكتساب وتوارث ثقافة مجتمعه من اجل ضمان اندماجه وسط جماعته، قبيلته، ومجتمعه، وهنا الاسرة تكون قد اعادت انتاج افردتها للحفاظ على مورثاتها المتنوعة.

فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تفاعلية تبدأ في المجتمع ويعيشها الفرد منذ ولادته الى يوم رحيله أي طول حياته، تكسبه المعارف، قيم مجتمعه وتساهم في تشكيل وصقل شخصيته، من اجل بناء علاقات اجتماعية وجسور تواصل مع افراد مجتمعه الآخرين، وحصوله على أدوار اجتماعية تحيله للمساهمة في تطوير مجتمعه، وهذا ما يظهر تأثيره في مختلف جوانب حياته (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية...)، وليست الاسرة وحدها من تؤدي هذه الوظيفة بل تشاركها مع المؤسسات التعليمية والدينية والسياسية، وكذا جماعة الرفاق ووسائل الاعلام، ويضمن المجتمع ان افراده ينشؤون على شاكلته بكل تناقضاته وتفرعاته ولكن بدرجات متفاوتة حسب موقع كل فرد وانتمائه، مصالحه ومدى اندماجه في المؤسسات السالفة الذكر، وهذا ما يعيد تشكيل تفاعلات اجتماعية تسمح للافراد ببناء وتطوير انفسهم ليتكيفوا مع ظروفهم ويؤدوا وظائفه في هذا البناء الاجتماعي المتجدد.

تظهر فاعلية التنشئة الاجتماعية عند فئة المقاولين في دور الاسرهم نقل تراثهم المقاولاتي إليهم او حتى دعمهم ماديا ومعنويا لولوج عالم المقاولاتية ان لم تكن هذه الاسرة من من تملك تراثا مقاولاتيا، فيما تعمل باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية حاليا خاصة الجامعية التي تضم كلن منها دور مقاولات لتعليم وتنشر الثقافة المقاولاتية بين الشباب الجامعي.

المبحوث رقم 02: "انا تربيت وسط فابريكا (مصنع تصبير الزيتون) نتاع

أخي لخطر هو تاني مقاول في نفس المجال، لي خدم فيه الجد والأب نتاعنا

من قبلنا، فالمشروع نتاعي هو امتداد لمشروع الاب بطريقة جديدة يعني فكرة

قديمة وطورتها، سما عايلة لي كبرنا وتربينا فيها عندها فكر مقاولاتي

وشجعتنا باه نستقلوا بمؤسساتنا ونعتمدوا على روحنا (انفسنا) بالخبرة لي

كتسبناها من عند لكبار".

يشير المبحوث الي أهمية التنشئة الاجتماعية في تطور وانتشار الفكر والثقافة المقاولاتية في المجتمع، وللأسرة الدور الأكبر في ذلك، فهي من تغرس روح المبادرة وتعمل المسؤولية لدى الطفل وتكسب الشاب الخبرة والمهارات الكافية ليتمكن من استقلال بعمله الحر.

اميل دوركايم في هذا الشأن يرى ان التنشئة الاجتماعية لها دورين اساسيين¹³⁰:

¹³⁰ M. GRANOVETTER, **Economic action and social structure: The problem of embeddedness**, American Journal of Sociology, Vol. 91, November 1985, p. 481; p. 51

الاول: مرتبط بعملية الضبط الاجتماعي التي تفرض رقابة اجتماعية على الأفراد والتي تتأثر بالمجتمع وبعامل الجنس في العديد من جوانبها.

الثاني: فهو الضبط المعرفي الذي لجعل الفرد يتعلم انماط الفكر والمهارات، ليكتسب راسمال ثقافي وعلمي حسب معالم المجتمع الذي ينتمي اليه.

ويعتبر ان هذان العاملان لهما دور مهم في تمكين الافراد من الاندماج والمحافظة على التوازن الاجتماعي.

3.5. التنشئة الاجتماعية ومجتمع المعرفة:

ان التطور التكنولوجي المتسارع والتدفق المعلوماتي الهائل، والاتصالات العالية كلها أمور احدثتها موجة العولمة التي اجتاحت العالم وغيرت من ملامحه، لتمس معطياتها اركان التنشئة الاجتماعية باعتبارها وظيفة أساسية للأسرة، وهذا ما جعل اساليبها تتغير استجابة للنظم المعرفية الذكية ذات الكثافة العالية، فاصبحت مؤسسات التنشئة الاجتماعية مطالبة بترقية هذه الأخيرة لتكون اكثر كفاءة في بناء قدرات وصل مهارات الأجيال القادمة، لمسايرة المستجدات والتحديات التي فرضها التقدم العلمي والتقني، لتكون بذلك هذه الموارد البشرية على استعداد للاستيعاب وتوظيف معطيان مجتمع المعرفة وتقنياته الرقمية المتطورة، وبما اننا نتكلم هما عن تنشئة الاجتماعية لفئة معينة ومتميزة بقدراتها الاستثنائية على الابداع والابتكار الذي هو احد ميزات مجتمع المعرفة، فئة المقاولين الذين يستجوبون اكثر من غيرهم للمستجدات التكنولوجية التي يعتمد عليها نشاطهم المقاولاتي سعيا منهم لتلبية حاجات مجتمعاتهم والمساهمة في تطويرها اقتصاديا واجتماعيا.

. أدوار المقاولاتية وأثرها على المجتمع:

تلعب المؤسسات عامة ومقاولاتية خاصة دورا مهما في زيادة توسع وتمدد النسيج الاقتصادي، مما يعزز طاقة الاقتصاد ويساهم في ازدهاره، وهو ما ينعكس على تماسك البنى الاجتماعية يجعلها أكثر استقرارا بفضل التقليل من البطالة وتحسين المستوى التعليمي والتكويني لأفراد المجتمع، أي تحسين المستوى المعيشي بصفة عامة، فالمؤسسات المقاولاتية يعدها البعض رهان يقف عليه مستقبل الأجيال القادمة فدورها في هيكلة وتجديد المحيط الاقتصادي بخلق المؤسسات حديثة مبنية على أفكار ابتكارية تجعل هذه الأخيرة تغزو السوق وتسيطر عليه، وهذا بكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبرى عن طريق فتح باب المنافسة التي تقوم على جودة المنتجات المبتكرة من جهة، ومرونتها التي أهلتها للحفاظ على مكانتها بالاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا ما وضعها في المقدمة لقيادة اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

للمقاولاتية العديد من الادوار تؤديها على عدة مستويات مختلفة منها الاقتصادية واجتماعية، الثقافية وحتى البيئية وسياسية سوف نذكرها باختصار فيما يلي:

1- المقاولاتية وأثرها على تطور البنية الاقتصادية: 131

- تعد إعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق المشاريع الاستثمارية من اهم ما تقوم به المقاولاتية خاصة وان هذه الأخير تركز على عنصري الابداع وابتكار وهو ما يخلق ثورة في حركية السوق بتلبية حاجات عملائه.
 - النشاط المقاولاتي يكرس يحافظ على استمرارية المنافسة في السوق وكسر النمط الاحتكاري الذي تطبقه المؤسسات الكبرى لسيطرة على الأسواق.
 - ان مرونة المقاولاتية واستجابتها السريعة للمتغيرات المحيطة بها، جعلها تلعب دورا هاما تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وتماسك بنيات نسيجه في وجه الازمات.
 - تزايد الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأتي من المشاريع المقاولاتية لتزايد النشاط التجاري الذي يحركه المقاول المغامر، حسب دراسة المرصد العالمي لريادة الأعمال.
 - قيام المؤسسات المقاولاتية بدور المكمل للمؤسسات الصناعية الكبرى، فهي تقوم باعمال تعتبر مكلفة لهذه الأخيرة، فهي تعتبر المؤسسات المقاولاتية كفروع ثانوية لها وهو ما يعزز التكامل الصناعي بينها.
 - تساهم المؤسسات المقاولاتية بتنمية المواهب والابتكارات، فهي تعتبر مسرحا هاما لتاصيل روح المقاولاتية الفردية والجماعية، وذلك باستحداث أنشطة اقتصادية وخدماتية مبتكرة لم تعرف من قبل، او تقوم باعادة احياء ما اندثر منها عبر الزمن كالصناعات التقليدية.
- ## 2- المقاولاتية وانعكاساتها على المجتمع: 132
- المساهمة في التخفيف من وطأة البطالة هو من اهم ادوار المقاولاتية الاجتماعية، وهو ما حد من الهجرة الداخلية والخارجية من الأرياف الي المدن من اجل البحث عن عمل خاصة في فترة الاستقرار الأمني الذي عاشته البلاد في العشرية السوداء اين فقد الالاف مناصب عملهم إثر التخريب الذي طال مؤسسات الدولة، فكات المؤسسات المقاولاتية أحد الحلول التي وفرت العمل وبالتالي ضمنت الاستقرار لهذه الاسرة.
 - تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على إعادة توزيع الثروة بين الافراد وفي مختلف الأقاليم الجغرافية.

¹³¹ توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 05.

¹³² إبراهيم توهامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، أفريل 2008، ص 12.

- تأتي المساهمة في ترقية المرأة في أولويات المقاولاتية التي تمكن هذه الأخيرة من إبراز امكانياتها من خلال فتح افاق مهنية جديدة امامها تتعدى الاعمال المنزلية، وهو ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد كون المرأة قوة عاملة لا يستهان بها.
- زيادة المسؤولية الاجتماعية من خلال ابتكار منتجات وخدمات تحافظ على البيئة وتلبي متطلبات المجتمع وهذا ما يحقق التنمية المستدامة موضوع حديثنا اليوم.
- المساهمة في الدعم الاجتماعي من خلال محاربة الآفات الاجتماعية، ودعم الصحة والارتقاء بالتعليم والرياضة وبالتالي تنمية المناطق النائية.

3. مميزات المقاولاتية الجزائرية:

- للقطاع الخاص الجزائري (المقاولاتية) عدة أمور تميزه عن باقي المقاولات في العالم وذلك حسب عدة دراسات أجريت في هذا المجال نذكر منها مايلي:
- ❖ **الطابع العائلي:** اغلب المؤسسات المقاولاتية التي انشأت قبل الفينيات القرن الماضي كانت تعود ملكياتها لعائلات معينة حيث المالك هو الجد او الاب ويتوارثها الأبناء من بعدهم، ويتميز هذا النمط بالحفاظ على الروابط الاجتماعية العائلية، ويكون المصدر اول للتمويل هو العائلة كما ان اتخاذ القرارات يكون جماعي بالتشاور مع باقي افرادها الذين هم في الحقيقة عمال في مقاولاتهم، كما ان هذه المؤسسة تتمتع في الغالب براسمال اجتماعي غني تشكل بفضل الشبكة الاجتماعية للعائلة.
- لاحظنا ان اغلب المؤسسات التي كانت ميدانا لدراستنا ملكيتها ذات طابع عائلي او تعود لمقاول ورثها من الاب، وهناك مؤسسات يتشارك الأبناء الورثة في إدارة فروعها.
- ❖ **الطابع القانوني للمؤسسة المقاولاتية الجزائرية:** تختلف اشكالها القانونية حسب احجامها ونوع نشاطها والطريقة التي تسيير بها، مع العلم ان المؤسسة في الأصل تحتكم الي العرف العائلي المتوارث عبر الأجيال، قبل القانون التشريعي الذي وضعته الدولة.

4. انتشار روح المقاولاتية وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹³³:

ان مواجهة الشباب لواقع البطالة جعلهم يبحثون عن حلول أخرى من اجل الحصول على عمل فكانت المبادرات الفردية للعمل الحر الذي نتج عنه انتشار وتشبع الشباب بروح المقاولاتية، التي انجر عنها ظهور عدد كبير من المؤسسات الخاصة، احصتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد بلغ عددها سنة 2020 أكثر من 1.230.844 مؤسسة تنشط في مختلف المجالات والتي وفرت عددا من المناصب بمتوسط ثلاث عمال لكل مؤسسة مقاولاتية.

¹³³ لفقيه حمزة، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعرييج -، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016-2017، ص 25، 26.

- ✓ الإدارة: تكون الإدارة في المؤسسات الخاصة الجزائرية واضحة المنهج وتتميز بنوع من الاستقلالية وإن كانت تعاني في بعض الأحيان من ضعف في الأنماط التنظيمية.
- ✓ الكفاءة: يتميز القطاع الخاص بالكفاءة، فالإدارة في المؤسسات المقاولاتية لا تنفصل عن الملكية، وهو ما يجعل مقياس الكفاءة مطلوب بشدة لحرص المقاول المالك على مصالحه الخاصة وعلى مؤسسته التي يسعى لتطويرها بفضل كفاءات وأفكار عمالها الإبداعية.

. معوقات المقاولاتية في الجزائر:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالشأن المقاولاتي حيث حاولت فهم وتفسير هذه الظاهرة المتميزة، نذكر منها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تطويرها، توصل هذا التقرير الى اهم المعوقات التي تقف امام نمو هذه المؤسسات الخاصة في الجزائر، حيث ارجع السبب الرئيسي الى غياب المناخ المناسب والبيئة القانونية ومؤسسية الملائمة للاحتضان المرحلة الانتقالية التي شهدتها الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وهذا ما تسبب في حالة من اللانظام والفوضى المؤسسية ما انجر عنه انبثاق الاقتصاد اللارسمي والذي قدر ب 30 % من النشاط العام حسب ذات التقرير، والذي لا زالت تبعاته حتى يومنا هذا، ومنه فالمقاولاتية مرت ولا زالت تمر بالكثير من الصعوبات والعراقيل خاصة المؤسسات الحديثة النشأة منها نذكر من الصعوبات:

- **مشاكل التمويل:**¹³⁴ تواجه المؤسسات المقاولاتية صعوبة في الحصول على التمويل لمشاريعها بسبب بطيء وتيرة معالجة ملفات القروض والعمليات المصرفية في البنوك الجزائرية التي تعرف بالبيروقراطية ومحسوبية وانتشار الفساد والرشوة، وامتناعها أحيانا عن تمويل هذه المؤسسات لنقص او غياب الضمانات الكافية التي تطلبها مقابل التمويل خاصة إذا كانت مؤسسات إنتاجية، فهي تفضل تمويل الأنشطة التجارية (استيراد والتصدير) وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تعاني من اجل تامين الأموال الكافية لنشاطاتها رغم الإجراءات الداعمة والمشجعة لمثل هذه الاستثمارات، ونسجل ضعف التكيف المالي وتعقده لمؤسسات الدولة المالية مع النظام الاقتصادي الجديد.

فهذا الصدد رصدنا افادة المبحوثة رقم 09: "في بداية نتاعي كان خاصني

راسمال ولهذا رحلت لمؤسسات الدولة (لونساج) باه ناخذ قرض، فلول لقيت

صعوبات مكنت نعرف حتى واحد ولا كفاه ندير المعاملات الإدارية لي فيها

بزاف مشاكل وبيروقراطية وكاين ناس طلبت مني رشوة بها تخدملي أوراق

¹³⁴ شاهد إلياس ودفور عبد النعيم، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01، العدد 02، 2017/06/30، ص 26.

معينة خاصة بالعتاد لي خرجته باش نخدم بيه، حتى تعرفت بواحد خدام تم هو
لي عاوني وراني (وضح لي طرق الاستفادة من القرض) قاع طرق وفتالي
بعد معانات ديت قرض، وثاني عابيتي هي لي عاونتني ماديا (تمويل)
ومعنويا"

نلاحظ الصعوبات التي وجهتها المبحوثة في تمويل مشروعاتها، مما دفعها لقصد الوكالة الوطنية لونساج
للاستفادة من قرض لكنها اصطدمت بالبيروقراطية، لكن وجود راسمال اجتماعي ساعدها على تجاوز
الصعوبات والتمكن من تحصيل تمويل مالي لتحقيق مشروعها على أرض الواقع، فالمؤسسات المصرفية
والبنوك تشكل مصدر مهم للحصول على راسمال من أجل إطلاق مشروع لكن ثقل المعاملات الإدارية
والرشوة والمعرفة بلغة العامية هي من يحرم الكثير من المقاولين من الحصول على الدعم المالي الكافي.
وحسب مهند موسى وعبد الرحمن محمد فإن إساءة استخدام الوظيفة من أجل الكسب الخاص والقيام
بأعمال تخالف القانون وأصول العمل هي ما يضيع حقوق البعض ويمنعها للبعض الآخر دون وجه حق،
ولهذا تنتشر ممارسات مثل الوساطة والرشوة وتباطؤ في إنجازات المعاملات وهي الأفعال التي ينتج عنها
الفساد¹³⁵

وهذا ياتر بشكل سلبي على مستويات التقدم السياسي والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي فالفساد يقوض
المؤسسات ويحد من تطورها، كما أنه يعيد توزيع الثروة والسلطة لغير مستحقيها، وبالتالي هو يشل كل
أنواع التنمية.

• **المقاول والعقار الصناعي:** يعاني المقاولين من صعوبة الحصول على العقار أو العقار الصناعي في
المناطق الصناعية المنتشرة عبر أغلب الولايات، فمنح الدولة لرخصة الحصول على أرض من أجل
استثمار تأخذ وقتا طويلا، لأن هذه الأراضي تتبع لمصالح مختلفة منها ما هو ملك للبلدية وأخرى
خاصة، كما أن هناك مشاكل أخرى يتمثل في قلة الأراضي مخصصة للنشاط الصناعي بسبب استيلاء
عليها من جهات أخرى مع العلم أن المضاربة على العقار الصناعي جعلته نادر ولا يستطيع المقاولون
الصغار الحصول عليه مما يعرقل قيام مؤسساتهم وهو ما أشار له العديد من المبحوثين (مقاولين).

مبحوث رقم 06: "أول حاجة خمنا فيها هي الأرض لنبنوا عليها مشروع

نتاعنا ورحنا حطينا دوسي في الولاية وبعد مدة عطونا أرض أو عقار

صناعي في لآزون وبنينا مؤسسة نتاعنا "

هذا المبحوث وضح أنه لم يجد صعوبة في الحصول على العقار الصناعي، وبمجرد وضع ملفه الإداري
تمكن من الاستفادة من العقار، لكن لاحظنا أن نفس الإجابة من أربع (04) مبحوثين آخرين لنفس السؤال

¹³⁵ مهند محمد موسى، عبد الرحمن محمد، دور الحكامة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، دراسة ميدانية، جامعة الاسراء، ص 135.

كان انهم لم يجدوا صعوبة، لكن السبب الحقيقي هو ان اجابتهم كان فيها نوع من التحفظ مرعاة للمصالح التي تجمعهم مع الوسيط الذي كان بيني وبينهم، لئلا يمسؤول هام في الولاية وكان أي انتقاد في نظرهم للإدارة قد يسبب نوع من الحساسية بينهم، لهذا نفوا أي وجود للبيروقراطية في إدارات هذه الولاية.

مبحوث آخر رقم 01: "هبلونا على العقار الصناعي انا كنت في منظمة ارباب

العمل وهذا كان اول انشغال لنا بصح ناس متهدرش على حقها، وانا طلعت

حتى للعاصمة وضربت عليه والحمد لله، ديت واحد هنا في بلعباس وبين درك

راه مشروع نتاعي"

غياب وندرة العقار الصناعي بسبب المزايدة عليه في السوق سبب معانات المقاولين في حصول على رخص للحصول عليه لاطلاق مشاريعهم وهو من اهم الأسباب التي تأخر وتعرقل المشاريع خاصة الصناعية منه، وهذا المشكل يبقى مطروح ومحل نزاع بين عدة جهات، لتباين ملكية العقار الصناعي ما بين البلدية الولاية او حتى لجهات خاصة، وسجلنا نفس المشكل عند اغلب المقاولين محل الدراسة باستثناء ثلاثة منهم بولاية معسكر وتبين فيما بعد ان اجابتهم بهذا الشأن وكذا عن سؤال البيروقراطية كانت متحفظة وفيها نوع من المراوغة للان الوسيط بيني كباحثة وبينهم كان مسؤول كبير بالولاية وهو من يتولى هذه الأمور لذا تجنبنا للمشاكل معه كانت اجابتهم تساير مصالحهم معه.

• مواجهة النظامين الجمركي والضريبي:¹³⁶

ان اغلب الدولة التي سارت على النهج الاشتراكي ومنها الجزائر تعاني من مشاكل في المنظومة التشريعية الجبائية والثغرات التي تحملها، مما سبب نوع من التهرب الجبائي وذلك لهشاشة وعدم كفاءة نظام الجمع الجبائي الذي تتبعه السلطات الموكلة بهذه المهمة، وهو ما انعكس سلبا على المؤسسات المقاولاتية التي تصرح بعوائدها، وهذا يعتبر من اكبر المعوقات التي تقف امام المقاولين في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، إضافة الي ان التغير المستمر في قيمة الضرائب والتعقيد الذي يلف نظام فرض الضرائب بحد ذاته يشكل ضغط على المؤسسات خاصة المبتدأة منها، دون ان ننسى ظاهرة الفساد التي انتشرت في الإدارات وزادت من معانات المقاولين.

فارتفاع نسبة الضرائب والاقطاعات الضريبية الجزافية يعيق النشاطات الإنتاجية بالخصوص، ويفتح الباب امام تنامي الأنشطة الموازية التي تنهرب ضريبيا، فغياب الحسابات الرسمية لاغلب المؤسسات يدفع الدولة لفرض ضرائب جزافية اغلبها مبالغ فيه وهو ما يسبب توقف المؤسسات عن العمل نهائيا بسبب أنهاك الضرائب لها.

¹³⁶ برحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء، دور المقاول الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عرض تجربة مؤسسة polybe، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، ص 286.

استفادة المؤسسات الكبرى من استثناءات ضريبية ودعم دولة لها فيما يخص الرسم الجمركي خاصة في المناطق الحضرية وهو ما ورتب المؤسسات المقاولاتية الصغيرة.

المبحوث رقم 05: "حنا ندفعوا ضرائب وورقيننا وخدمتنا مريقلة (وضعيتنا وكل مستندنا رسمية وقانونية)، ورننا غير في بلاصتنا ندوروا، وناس لي تتهرب متدفع لا ضرائب لا حتى حاجة راهم داروا دراهم وكبروا مشاريع نتاعهم، وكاين ناس معروفين يدوا من خيرات لبلاد ومايصرفوا حتى دورا عليها (يقصد الجزائر) واغلب املاكهم وثروتهم في الخارج"

نشاط القطاع الغير رسمي أنهك المقاولين أمثال هذا المبحوث الذين يعملون بشكل رسمي ويتقيدون بالقانون ودفع الضرائب التي تترتب عليهم، وهذا لغياب تشريعات تنظم وتحكم هذا القطاع اللارسمي الذي تتداول فيه ثروة هامة ولا تستفيد منها الدولة، ولهذا جاءت منصة المقاول الذاتي كاحدى الحلول التي يمكن ان تقلل وتضبط المقاولين الذين يشتغلون في الظل.

المبحوث رقم 03 يقول في هذا الشأن: "فتالي نتاع التسعينات كانت الحالة مليحة وسوق مفتوح للجميع، ناس كانت تخدم وتحترم القانون، ودرك عيانوا هذوا الجدد لي يجيك يقول ندي سلعة بلا فاتورة باغي يربح على ظهري، ومشكل كاين لي بيعولهم بلا فاتورة هذوا صاحب دراهم لي حاكمين السوق، وحنا لي نخدموا قانون رنا نعانوا".

يوضح المبحوث معاناة المقاولين مع المنافسين في السوق السوداء او الذين يشتغلون في اللارسمي ولا يحترمون قوانين السوق والمنافسة، مما جعل المقاولون خاصة القدامى منهم يواجهون صعوبات في تصريف منتجاتهم.

المبحوث رقم 06: "حنا نجيبوا مواد أولية من عند مورد وهو يجيبها من الخارج (الصين) وبيعها غالية، قالك انا نخلص جمارك وتتقاضي بزاف، أيا حنا نصنعوها هنا ونبيعوها، تكلفة تكون كبيرة وهذا درلنا مشكل في البيع لخطر كاين ناس تبيع نفس المنتج بسعر اقل (صاحب سوق سوداء) خاص في معسكر حتى خممنا نحلوا في وهران ونبيعوا منتج نتاعنا تم لخطر مدينة كبيرة ويقصدوها من كل الولايات، بصح كون دولة تخلينا نستوردوا وحدنا نستفادوا كثر ونطوروا منتج بتكلفة اقل"

فالنظام الجبائي في الجزائر يتعلق بالطريقة التي يتم بها اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق

الاقتصادي الجديد، أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية البعيدة عن التطبيقات والأعراف الدولية.¹³⁷

- **ضعف البنية التحتية والقيود المؤسسية (البيروقراطية):** يشكل نقص البنية التحتية عائق كبير أمام مقاولاتية، فغياب الدعم له أثر سلبي عليها في ظل الإرث الاشتراكي الذي لا زال يخيم على المعاملات والممارسات الإدارية البيروقراطية.

المبحث من مقابلة رقم 03: "هذي البلاد ما فيها حتى حاجة تصلح لا طرق

لا إدارات لا مؤسسات، ويقولك مكش تخدم، ياخويا عانوني وفرولي تمويل

دراهم، ارض، سهلي معاملات إدارية، ومن بعد حاسبني"

الممارسات البيروقراطية تعد من أهم العوائق التي يوجهها المقاولون حسب أغلب من أجرينا مقابلات معهم، فبطئ سير المعاملات وثقل الملفات المطلوبة والسعي بين المكاتب لي اخذ موافقة او مصادقة على أوراق، إضافة الى الفساد وطلب الرشوة، كلها عوامل تضعف من إرادة العمل لدى المقاول وتاخر من القيام المشاريع وتعطل التنمية بصفة عام، لهذا اقدمت الدولة كغيرها من دول العالم على اعتماد الرقمنة وإدخال الأنظمة الرقمية الى ادارتها من اجل التسريع في المعاملات الإدارية والتقليل من التحايل والفساد الإداري والقضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية، لكن الجائر في هذا الجانب لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب حسب العديد من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن.

- **تزايد سطوة القطاع الغير رسمي:**¹³⁸ انتشار المؤسسات التي تنهرب من الضرائب وتنشط في ظل القطاع الغير الرسمي أثقل كاهل المؤسسات الرسمية التي أصبحت تميل بدورها الى الجنب نحو هذا القطاع.

المبحث رقم 03: "وين تروح تلقى واحد حل مؤسسة ويخدم ومعهده حتى

علاقة مع دولة، لا أوراق لا التزامات لا والو، ويوقفك في سوق ينافس فيك

انت منتج نتاعك صراف عليه 2000 دج يدخل لسوق ب 2090 دج وهو

يجيبك منتج صارف عليه 1000 دج (لا يوجد ضرائب) يدخل لسوق ب

1800 دج، أيا قولي شكون يشري عليك، حطمومنا ودولة تتفرج"

¹³⁷ عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17/18 افريل 2006، ص 07.

¹³⁸ Bureau international du Travail (BIT), **Economie informelle, travail non déclaré et administration du travail**, Département du dialogue social, la législation et l'administration du travail, Document n° 9 , Genève Juin 2005,p6.

المنافسة الشرسة التي يوجهها القطاع الاقتصادي الرسمي في الجزائر من الافراد الذين يعملون في السوق الموازية يسبب خسارة فادحة للدولة والمقاوليين مما يدفع بالكثير منهم الي اعلان الإفلاس او التهرب من الدفع الجبائي للضرائب، وهو ما يضر بالاقتصاد وياخر تحقيق البرامج التنموية. ويمكن ارجاع تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي الي أسباب أهمها عجز القانون الإداري وقصوره عن منح الحرية للنقابات مما أثر سلبا على المنظمات العمالية.

ضعف الحكم الراشد الذي يسند اليه مهمة تسيير التوازنات الأساسية على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، مع فشل الإرادة السياسية على كل المستويات، خاصة الاقتصادية منها فتجاهل الاحتجاجات العمالية بسبب ضياع مناصب الشغل في القطاع العام دون خلق بديلها في القطاع الخاص، هو ما يدفع بالكثير من الأفراد إلى العمل في القطاع غير الرسمي.

هناك سبب اخر وهو النمو الديمغرافي المتسارع والذي فاقم من معدلات الفقر والبطالة، إضافة للتوزيع الغير عادل لفوائد العولمة، التي تعتبر الي جانب التجارة الخارجية أسبابا رئيسية في تشجيع الافراد لتوجه للاقتصاد الغير رسمي وامتهان الاعمال الغير مصرح بها، لان بعض المؤسسات اضطرت تحت ضغط المنافسة الي تسريح عمالها او تخفيض اجورهم والسبب في ذلك تزايد الواردات والمنافسة قوية لشركات العالمية.

البرامج التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) لاعادة هيكلة المؤسسات العامة في إطار الإصلاحات الاقتصادية كانت لها اثار سلبية انعكست على سوق العمل وسببت ظهور القطاع الغير رسمي.

زيادة معدل الضرائب يدفع الافراد لتهرب منها بكل الطرق واهمها عدم التصريح بالعمل أصلا، او اللجوء الي الغش الضريبي.

• **مشاكل التسويق والمنافسة:** غياب الدراسات عن السوق واحتياجاته التي تجعل هذه المؤسسات تسقط في فخ ضعف الكفاءة التسويقية لعدم المعرفة الكافية بالأسواق المحلية المتوفرة، ضف الى ذلك ارتفاع تكاليف النقل للأسواق الخارجية ووجود منافسة شرسة من طرف المنتج الأجنبي الذي يقابله انعدام الدعم والتشجيع من طرف الدولة والمواطن للمنتج المحلي.

المبحوث رقم 07: "في بداية نشاطنا كان انتاج وفير لدرجة ملقينا من

نبيعوه، لخطر سعره شوية غالي لان نوعية جيدة، وخسرنا فيه بصح مع

الوقت عرفنا سوق ولقينا ناس تشري علينا ومنهم فنادق فخمة في العاصمة،

درك رها سلعة تتباع بالكونطرا قبل لا توجد الحمد لله".

مشاكل التسويق عند المقاولين كبيرة، فغياب او محدودية بعض الأسواق او حتى تشبعها جعل المقاول عاجز عن تصريف منتجاته مما يضطره أحيانا لتخفيض السعر او حتى التخلص من المنتج للحفاظ على

سعره في السوق بنية الاحتكار، خاصة المنتجات الفلاحية، والسومية، وهذا لغياب الرقابة ووجود المضاربة التي تساهم في عدم استقرار الأسواق، وهو ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية لافراد المجتمع الذين ينتمون اغلبهم الي الطبقة المتوسطة او الادنى منها.

. الثقافة المقاولاتية كاحد اهم مقومات المؤسسات الخاصة في مجال المقاولاتية:

لا بد لنا قبل الخوض في هذا العنصر من إعطاء تعريف للثقافة المقاولاتية ليتسنى لنا شرح أهميتها بالنسبة لمختلف البنيات الاجتماعية المتصلة بالمؤسسات المقاولاتية سواء بطريق مباشر او غير مباشر، كونها أحد مكونات النسيج الاقتصادي واحد أبرز المؤثرات في النظم او البنى الاجتماعية.

تعد الثقافة عامة تصورا ذو نظام رمزي ينعكس بعمق على السلوك الفردي والجماعي للبشر، وإذا اسقطنا ذلك على الديناميكية المقاولاتية بحيث أن الثقافة المقاولاتية التي يمارس ضمن اطارها الرمزي والأخلاقي و... الخ، المقاولون نشاطهم متاثرين بالتقسيم الاجتماعي للمهن والعمل والدين، وحسب وزن مختلف المؤسسات المجتمعية، وقيم التضامن السائدة والمنافسة وكل ما له علاقة بتأثير الوسط¹³⁹.

كما تقول قزال ان الثقافة المقاولاتية: "هي مجموعة المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم والموارد، المعارف وحتى الخبرات، وتفاعلها، لتشكل مخرجات تتمثل في السلوكيات، الصورة، الاستراتيجيات، فهي مجموعة القيم والمبادئ الخاصة بالمقاول والتي تصبغ مساره المقاولاتي من الفكرة الى التجسيد"¹⁴⁰.

بالعودة الى نظرية سلوك المقاول يتبين لنا ان المقاولاتية تبدو بشكل ما ظاهرة ذات ثقافات متعددة وجهوية، تحكمها العادات والحاجات الخاصة بكل منطقة، وهي التي تبنى على أساسها سلوكيات المقاولين، استيعابهم واندماجهم الذي يخولهم التفسير، وهذا ما ينعكس على شكل وطبيعة تصرفات المقاولين في انشاء مؤسساتهم المقاولاتية، ومع الغزو الثقافي وانتشار الاعلام الالكتروني، أصبح من المعروف التأثير القوي للمقاولين الكبار، قد يتعدى أحيانا حدود منطقهم المحلية وبلدانهم، وهو ما يؤهلهم لربط علاقات مع مقاولين محليين، يعكسون بشكل واضح ثقافة بيئتهم التي تربوا فيها، وهو يشكل عوامل مساعدة لنشر الثقافة الجهوية التي طوروها بأنفسهم.

فالمقاولاتية في خلاصة الحديث هي نسق يضم مجموعة انساق فرعية تتفاعل فيما بينها لتشكل ثقافة خاصة تقوم على المعطيات الاقتصادية والقانونية في كلا جوانبها الشكلية والغير شكلية، التي تظهر من خلال النظام الداخلي الذي يرسم حدود ممارسات الافراد ويضبط توجهاتهم ويؤطر سلوكياتهم، إضافة الي

¹³⁹ JULIEN (P.A), MACHADO (H.V) et MARCHAESNAY (M): « Pour une théorie entrepreneuriale tenant compte des différences culturelles », 10eme congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME : interdisciplinarité de la recherche en entrepreneuriat et de la recherche en PME, université Montesquieu Bordeaux, 27-29 octobre 2010, p04.

¹⁴⁰ قزال أحلام، عيسى بهدي، دراسة تحليلية لاثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار مؤسسة الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد02، 2019، ص 48.

جوانب أخرى تضم المتغيرات التكنولوجية والتقنية، فهنا نتحدث عن الوجه الإنساني الثقافي المتمثل في العادات والقيم والقواعد ومختلف الطقوس الممارسة، وأيضاً تتجسد في الروابط والعلاقات الاجتماعية والجوانب النفسية التي تتأسس عليها ذات المقاولاتية، من تحفيز واشباع نفسي متعلق بالترقية والاستجابة لمتطلبات العمال والأفراد¹⁴¹.

وهنا لابد من الحديث عن وظائف هذه الثقافة المقاولاتية التي تسعى لارساء قواعد الفكر المقاولاتي الذي يمهد لانتشار المؤسسات المقاولاتية مما يعزز النسيج الاقتصادي ويقوي البنية الاجتماعية، وفي هذا الشأن نتطرق إلى رأي كل من سكريسن (Scrensen) وبيدرسون (Pederson) اللذان يتفقان على أن لثقافة المقاولاتية عدة وظائف نلخصها في التالي:

- ✓ تعمل الثقافة المقاولاتية بمختلف معاييرها كأداة لدفع المجتمع نحو التغيير والحدثة.
 - ✓ تساهم بترقية سلوكيات الأفراد وتحسينها باعتبارها تمتلك قوة التأثير والضغط.
 - ✓ تساعد الثقافة المقاولاتية في تفسير التعقيدات في التنظيم لإعطاء تفسيرات منطقية للواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش.
 - ✓ تشجع التوجه المقاولاتي لدى الأفراد الذي من شأنه أن يحد من البطالة ويحسن أوضاع المجتمع ويخفف من الآفات الاجتماعية الناتجة عن الظروف الاجتماعية المتردية.
 - ✓ توفر إطاراً مرجعياً يمكن الأفراد من اتخاذ القرارات وتتبع المسار المقاولاتي الذي يؤدي لفهم الأنشطة المقاولاتية واتجاهاتها.
- من جهة أخرى يرى (Jean MarieToulouse) أنه يوجد خمسة مؤشرات تدل على وجود ثقافة مقاولاتية ناضجة في مجتمع معين وهي:¹⁴²

- (1) تتميز النشاطات المقاولاتية أي إعطاء قيمة معتبرة لممارسة الأعمال في تدرج القيم في المجتمع.
- (2) تتميز الإبداعات الفردية والجماعية وجعل المقاولين الأساس في مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع.
- (3) تتميز وتعزيز المثابرة والتجديد في هياكل وبنى المقاولاتية بالأفكار الإبداعية.
- (4) التكيف مع المحيط الذي يحوي مزيج بين الأمن والمخاطرة في الآن واحد.
- (5) إيجاد الحلول المناسبة لإشكالية التناوب بين الاستقرار والتغيير الذي تسببه النشاطات المقاولاتية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة.

¹⁴¹ عزيزي فاطمة الزهراء، المرجع السابق نفسه، ص 103.

¹⁴² Jean-MarieToulouse, **la culture entrepreneuriale**, Rapport de recherche présenté lors du Colloque du 10 eme anniversaire de la Fondation de l'entrepreneurship tenu les 24 et 25 janvier 1990 à Montréal : 90-03-02, Mars 1990, p 75.

2. أهمية السلوك والروح المقاولاتية:

تعتبر المؤسسة المقاولاتية حيزا خصبا تبرز فيه ممارسات هي نتاج سلوك فردي مرتبط مباشرة بالاعمال، وهو حالة ذهنية او فكرية تعرف بروح المقاولاتية عند الافراد، اما بالنسبة للمؤسسة عامة فتعرف بثقافة المقاولاتية، هذا يعني: "مجموعة القيم كالمبادرة، الأخذ لأخطار، الإبداع وكل ما تعلق بانجاز الأهداف، هذا يحيل أيضا إلى بعض المواقف والاتجاهات مثل: المسؤولية والرغبة في التغيير"¹⁴³. انشاء مؤسسة يتطلب فردا او جماعة لهم استعداد للمخاطرة والفتنة في انتهاز الفرص، وسرعة البديهة في اتخاذ القرارات، السلوك المقاولاتي او الفعل المقاولاتي هو نتيجة لروح المقاولاتية وقد اختلف العلماء في تحديد العوامل التي تفسر السلوك المقاولاتي، فوجد **ماكس فيبر (max weber)** الذي أشار الي المنظومة القيمية على انها أساس تفسير سلوك المقاولين، وهو سلوك مرتبط بالاستقلالية وامتلاك السلطة، اما **تيمون (timon)** فتوصل في دراسته الي ان: "الافراد الذين تابعوا تكوينات تهدف لتنمية الذات، قد قاموا بانشاء مؤسساتهم الخاصة بمعدل اكبر من باقي الافراد"¹⁴⁴.

ماك ليلاند (maque liland) هو الاخر اهتم بسلوك المقاول بخلفية سيكولوجية، وقال الرغبة في تملك السلطة هي من أبرز صفات المقاول حيث حاول تفسير تطور رفاهية مجتمع ما بعاملين أساسيين فقط هما الرغبة في تحقيق الذات والرغبة في تملك السلطة، لكن يعتبر من الصعب تفسير السلوكيات من خلال عامل أو عاملين فقط سواء، وهنا نجد أن كارل ماركس ركز على دور الأيديولوجيات، في حين ركز **ماكس و بير تاووني (max and tawni)** على الأيديولوجية الدينية والعقائدية، أما **بيدو وفاشي (bido and vachy)** ركزا على الأيديولوجية الليبرالية، وقد اكد **ماك ليلاند** ان الانسان ما هو الا منتج اجتماعي ، وهو ما يحيلنا الا ان الافراد يتجهون الي محاولة إعادة تشكيل نماذج خاص بهم، وبالتالي فان السلوك المقاولاتي يجعل من المقاولين نماذج تحاكي من طرف باقي الافراد ليتخذوا فيما بعد المقاولاتية كمسار مهني لهم.

3. التطور التاريخي للمقاولاتية الجزائرية (التأسيس والنشأة):

عرفت المؤسسة الجزائرية عدة مراحل من التطور، ويمكن القول انها مرت بمرحلتين أساسيتين فيما يخص انشاء المؤسسات، الأولى كانت بعد الاستقلال في فترة ما بين 1962 الى 1970 وكان ذلك في إطار السياسة التنموية للاقتصاد التي تبنتها الدولة، وكانت تركز على المؤسسات العمومية التي تركها الاوربيين وفي إطار التوجه الاشتراكي، اما المؤسسات الخاصة التي عانت التهميش على قتلها

¹⁴³ بدر اوي سفيان، المرجع السابق نفسه، ص 36.

¹⁴⁴ صندرة سايبى، مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 218.

وضعف عتادها فقد رخص لها بالنشاط في حيز ضيق وتحت رقابة شديدة، وقد تم تمييزها عم المؤسسات العمومية استنادا الى الملكية والحجم وعدد العمال.

المرحلة الثانية من الثمانينيات الى يومنا هذا وجاءت هذه الأخيرة نتيجة تحول التوجه الفكري الاديولوجي الجزائري ودخولها تدريجيا في مصاف اقتصاد السوق وكان هدفها هو ترقية المؤسسات الخاصة عامة والمقاولاتية خاصة ومن المعلوم ان المؤسسة الاقتصادية في الجزائر تأثرت جدا بالاحداث السياسية والاقتصادية المتوالية منذ الاستقلال وبالأخص نهاية الثمانينيات وفيما يلي سوف نعرض على اهم المراحل التي مرت عليها تطور المؤسسة الخاصة في الجزائر:

1.3. القطاع الخاص الجزائري في المرحلة الكولونيالية قبل الاستقلال:

القطاع الخاص في هذه المرحلة الاستعمارية واجه صعوبات بسبب ضعف البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري في ظل انعدام قاعدة صناعية، لأن الجزائر كانت مصدر للمواد الأولية فقط ولم يهتم المعمر ببناء أي مصانع او منشآت صناعية عليها، فهو خلق عمدا حالة من التاخر التنموي واللاتوازن في البنية التحتية للاقتصاد، واقتصر وجود القطاع الخاص على الفلاحة والحرف التقليدية في المناطق الريفية، وقد تميزت هذه المرحلة بتفكك النظم الاجتماعية الجزائرية الداعمة لأي نشاط اقتصادي، وهو ما ادي الى انخفاض الرأسمال الخاص الذي تركز اغلبه في التجارة وبعض الحرف التقليدية البسيطة مما انعكس على القطاع الصناعي الذي ضم قلة من المقاولين الجزائريين الذي بلغ عددهم آنذاك 1554 مقاول صناعي (المهاجرون الأندلسيون المطرودون جماعيا من إسبانيا لهم الفضل في انتشار المقاولاتية تجارية وصناعية لأن معظمهم اشتغل بالتجارة والصناعة في العهد العثماني 1610) مقابل 5466 صناعي اوروبي، وهو ما يظهر الهيمنة الاستعمارية على القطاعات الحساسة وتهميش الجانب الجزائري، وهو ما يظهر بوضوح هدف المستعمر بربطه للاقتصاد الجزائري كمكمل يخدم الاقتصاد الفرنسي الراسمالي، وهو ما خلف قطاع خاص غير مكتمل النمو وغير متجانس.

2. القطاع الخاص ابان مرحلة إعادة البناء الاجتماعي (1962-1966):

أ- القطاع الخاص في الجزائر بين التهميش والهشاشة:

هروب الملاك الاوربيين بعد الاستقلال جعل المؤسسات التي كانوا يسيرونها تتوقف عن العمل، مما اضطر السلطات الجزائرية الى تشكيل لجان خاصة مكونة من عمال شغلوا مناصب في هذه المؤسسات وتم انتخابهم ليتولوا التسيير الذاتي لها وعلى رأس كل مؤسسة مدير معين من الادارة¹⁴⁵، ليأتي ميثاق

¹⁴⁵ GHARBI (S), Les PME/ PMI en Algérie : état des lieux, In document de travail du Laboratoire de recherche sur l'industrie et innovation, Université de littoral cote d'opale N 238, Mars 2011, PP 12.

طرابلس جوان 1962 ويكون بمثابة الخطوة الأولى لأرساء التنظيم الاقتصادي بوضع نموذج تنموي فلاحى بامتياز، لتلبية حاجة المجتمع في انتظار تأسيس قاعدة صناعية تتماشى مع طبيعة المجتمع الزراعية هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت 300 مؤسسة تخضع لتسيير الذاتي الذي كان خيارا حتميا لا مناص منه، حاول العمال خلالها تسيير مؤسساتهم في ظروف قاسية، عمقها هشاشة القطاع الخاص، «فالتسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية يعبر عن تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون، والتي تم تأميمها حسب مبادئ وقرارات 22 مارس 1963 التي تضمنت الإستقلال الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، الإستقلال الإداري، تحديد أجره العامل مقابل الأرباح»¹⁴⁶.

كانت هذه فترة انتقالية أولى فيها الاهتمام بالقطاع العام في إطار ما يعرف بالاقتصاد الموجه وهو الخيار الذي تبنته الجزائر ضمن سياسة معادية كل ما يمت للمستعمر بصلته أي الرأسمالية فكان النظام الاشتراكي هو السائد مما ساعد على زيادة تهميش القطاع الخاص وهذا أكد عليه قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات الخاصة وتشجيع انشاء المؤسسات عن طرق الامتيازات، وكان موجها بالأساس الى المستثمرين الأجانب لتحفيزهم على توسيع مشاريعهم او إقامة أخرى جديدة، واسندت مهمة منح الامتيازات للمجلس الوطني للاستثمار، وقد ذكر في جزئية في المادة 23 من هذا القانون القطاع الخاص ونصت على: «القطاع الخاص الوطنى بإمكانه المساهمة مع الدولة في انشاء المؤسسات»، وقد حاولت الحكومة الفتية معالجة واحتواء حالة اللا استقرار التي خلفها رحيل المستعمر بهذه القوانين والإجراءات الا ان الوضع تازم أكثر بتنامي الهجرة الريفية وارتفاع نسبة البطالة بعودة المهاجرين الجزائريين من الدول الجوار، وقد وصلت نسبة البطالة حسب محمد لوكيل¹⁴⁷ الى 02 مليون بطل سنة 1963.

اهمال القطاع الخاص وحرمانه من امتيازات الاستثمار، وفتحها امام العنصر الاجنبي بغرض جلب العملة الصعبة لتلبية الاحتياجات الوطنية الأساسية، لم يأتي ثماره لأن هذا الأخير لم يقبل على الاستثمار في الجزائر كما كان مخطط له بسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة وقلة التجربة، وتسيير البيروقراطي دون ان ننسى الممارسات اللارسمية وحالة الفوضى التي سادت آنذاك، مما جعل الفرصة سانحة امام رجال الاعمال والمقاولين الذين لجأ اليهم أصحاب السلطة من اجل تدارك الوضع وإيجاد البديل، وهو ما فتح الباب امام هذه الفئة لتقوية مكانتها وكسب النفوذ.

¹⁴⁶ خالد حامد، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيواقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 148.

¹⁴⁷ - محمد سعيد لوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات الصناعية العمومية الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 180.

ب - بداية تشكل ملامح القطاع الخاص في الجزائر:

شهدت هذه المرحلة نوعا من الاضطرابات والتعقيد، لكن صدور قانون الاستثمار رقم 66-248 سنة 1966/06/15 كان بداية جديد القطاع الخاص في الجزائر حيث قام بتحديد نظام الاستثمار الوطني الخاص ونص على توسيعه من أجل تنمية اقتصادية شاملة، ليصبح القطاع الخاص مكتملا للقطاع العام بموجبه، لكنه وضع شروط كانت بمثابة قيود وعراقيل أمام تطور الفعل المقاولاتي الخاص (احتكار الدولة للقطاعات الحيوية)، والزامية الحصول على تصريحات للاستثمار من اللجنة الوطنية للاستثمار، مع محدودية العدد والإنتاج، إضافة إلى منع المقاولين من الاستيراد والتصدير، وهو ما شل فئة التجار الذين نشطوا في الفترة الاستعمارية وحد من مساهمة القطاع الخاص، إضافة إلى تركيز النشاط الاقتصادي بالمناطق الجغرافية الكبرى، خلق نوع من عدم التوازن في التنمية المحلية.

استحوذت في هذه الفترة المؤسسة العمومية على مكانة هامة من حيث الإنتاج وخلق مناصب العمل، إضافة إلى القيمة المضافة والمساهمة في التنمية الاقتصادية عامة، كما عملت الدولة على زيادة عدد المؤسسات الوطنية التي من المفترض أن تشكل قاعدة متينة لسياسة التصنيع التي تخطط لها، في حين وصل عدد المؤسسات الخاصة سنة 1966 إلى 263 مؤسسة وفرت 10200 منصب شغل¹⁴⁸، ويرى **جون بيناف** أن القانون الاستثماري كان بمثابة تاريخ ميلاد للمقاولات الخاصة في بعض المجالات في الفترة الممتدة من 1963 إلى 1965 حيث ظهرت للعلن أكثر من 18% من المؤسسات المقاولاتية الخاصة¹⁴⁹. فرغم تبني النظام الاشتراكي كاسلوب للتنمية إلا أن الأصوات بقيت تنادي بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص إلى جانب الدول الميسر الأول للاقتصاد، فهو بمثابة حتمية سوسيو-اقتصادية إذا ما أرادت الحكومة الوصول لتحقيق أهدافها التنموية في البلاد.

2.3. المرحلة ما بين 1967-1982:

أ. القطاع الخاص والشرعية الاقتصادية:

تعتبر هذه المرحلة بداية حقيقة للمؤسسات الخاصة فقد عرفت إصلاحات اقتصادية هامة، وكان التفكير في انتهاج نظام اقتصادي مخالف اعتمد فيه على الصناعات الثقيلة أو الصناعات المصنعة¹⁵⁰، فحدد دور القطاع الخاص واعطيت له الضمانات الشرعية، فبدأت رؤوس الأموال الخاصة بالتدفق بعد ما القى الرئيس هواري بومدين خطابه في 19 جوان من سنة 1967 والذي حث فيه على الإنتاج الخاص فيما فحواه: «

¹⁴⁸ مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000-14000، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 39.

¹⁴⁹ Peneff Jean, **Industriels Algériens**. Paris : C N R S, 1981, p 16.

¹⁵⁰ محمد زوزي، تجربة القطاع الخاص الجزائري و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010، ص 125.

يجب على الرأسمال الوطني ان يلعب دوره ويؤدي واجبه يجب ان ينتقل من الجمود وبناء المقاهي والحانات الى بناء المؤسسات الانتاجية».¹⁵¹

عرفت فترة نهاية الستينات ركود القطاع الخاص للاستمرار السيطرة الأيديولوجية الاشتراكية على الفكر الاقتصادي، وزيادة سطوة القطاع العام بإعلان الثورة الزراعية، وهذا الاقصاء للقطاع الخاص مثله قانون المالية لسنة 1971 الذي جاء في أحد بنوده "وقف كل اشكال الدعم والمساعدات الموجهة للقطاع الخاص باعتبار هذه المساعدات دعم للرأسمالية الاستغلالية"¹⁵²، إضافة لتحديد التجارة الخارجية فيما يخص الاستيراد والتصدير بنظام الرخصة العامة AGI الذي يهدف لتضييق على القطاع الخاص، ولizard الحصار على هذا الأخير جاء ميثاق 1976 الذي عكس تخوف الدولة من انتشار الفكر الاستغلالي للقطاع الخاص حسب منظورها المؤدلج اشتراكيًا، ومما جاء في احد بنود هذا الميثاق: "ضرورة الحفاظ على التوجه الاشتراكي وتجسيد نشاطات القطاع الخاص، بطريقة لا تسمح له ان يكسب قوة اقتصادية وتم حصره في بعض النشاطات كي لا يؤثر على مراكز اتخاذ القرار"¹⁵³ يشير الميثاق هنا لمحاولة الدولة السيطرة على القطاع الخاص والحد من أي فرصة لتطوره ، فهذا يعني المزيد من النفوذ والسلطة وبالتالي التدخل في اتخاذ القرارات التي قد تكون مصيرية خاصة في ظروف دولة فتية كالجزائر لا زالت تحاول إعادة بناء نفسها، ولتجنب الوقوع في هذا الامر ولأن القطاع الخاص شر لا بد منه كان عليها ايجاد طريقة لأكتشاف استغلاليته من عدمها، فعمدت الى التفريق بين القطاع الرأسمالي الخاص المستغل وغير المستغل(المقولاتية العائلية) عن طريق وضع معيارين هما حجم المؤسسة وعدد عمالها.

قام القطاع الخاص برفع التحدي والمخاطرة، لتوسيع قاعدته الاقتصادية بلجونه للصناعات الخفيفة وهذا ما يميز المقاولاتية، وهكذا استطاع هذا القطاع ان يزدهر وبلغ عدد المؤسسات الخاصة سنة 1972 إلى 3035 مؤسسة، ليرتفع عددها ويصل الى حدود 6070 مؤسسة سنة 1977، ليقتحم عتبة 10000 مؤسسة عام 1980¹⁵⁴.

ب. الاستراتيجية الاقتصادية لتشكيل القطاع الخاص:

تبنت الدولة استراتيجيات اقتصادية تمثلت في العمل بسياسة المخططات التنموية، أهمها المخطط الرباعي الذي سعى لتطوير الصناعة المحلية، ليليه المخطط الخماسي للفترة (1974-1978) الذي جاء بتطورات ملحوظة لفائدة القطاع الخاص بمبادرة من القطاع العام، وهذا من اجل احداث توازن جهوي الذي سبب غيابه اختلالا كبير في البنيات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الأرياف، ولهذا الغرض تم

¹⁵¹ رحمانى إسحاق، مرجع سبق ذكره، ص 110.

¹⁵² Derass Omar, « place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne », insaniyat 1/1997, p 63.

¹⁵³ اكرام مياي، الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر، 2012، ص 113.

¹⁵⁴ Djilali Liabes, Capital Prive Et Patrons D'industries En Algérie, Op, cit, P 249.

انشاء 594 مؤسسة خاصة مهمتها التعاون وتكامل مع القطاع العام، وهو ما يوضح التبعية والعيش في ظل القطاع العام الذي تكرسه السلطات، وفي محاولة لتطوير القطاع الخاص لنفسه، اقبل المقاولون على اخذ المبادرة والاستثمار في النشاطات قليلة التكنولوجيا والتي لا تحتاج لليد العاملة المؤهلة، كمجال الخدمات والتجارة، ليبقى القطاع الخاص حبيس توجيه الدولة رغم اكتسابه الشرعية في اطار الاستراتيجيات التنموية المطبقة التي تهدف لتوفيق بين الصناعات على المستويين الكلى والجزئي.

وبما ان الدولة كانت تملك حصرا حق المقاول، نصبت نفسها الرقيب والمسؤول عن انشاء وتسيير المؤسسات الخاصة، فحدثت أجهزة لضمان مراقبتها المستمرة فكانت الوزارة هي المسؤولة عن وضع القانون العام للعمال، والترخيص لعمليات الاستيراد، التحديد الاداري للأسعار وتوطين الحسابات في بنك موحد، ودولة هي من تتحمل مسؤولية او تبعات هذه العملية التسييرية.

ظهور الازمات الاقتصادية نهاية السبعينيات، وبروز القطاع الخاص بتنامي الطبقات الرأسمالية التي سعت للوصول الى السلطة، وهو ما ساهم في إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي طوقت هذا القطاع لسنوات عديدة.

ج- الاصلاحات الاقتصادية والافتتاح على اقتصاد السوق:

أدت صعوبة التحكم في العملية الانتقالية من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر الى خلق نوع من الفوضى المؤسسية، التي تشتغل وسط مناخ حامل للتناقضات والمجبرة على التعايش مع مكنيزات الاقتصاد المخطط وميكانزمات اقتصاد السوق في الوقت نفسه، وهو ما اوقعها في صعوبات دائمة عرقلت مسار نموها وتطورها الافقي والعمودي، هذا من جهة لكن اشتداد هذا الصراع بين الليبرالية والاشتراكية في بداية ثمانينيات فتح المجال امام توسع القطاع الخاص من جهة اخرى، وقد أوصى المؤتمر المنعقد في 1980 لـ FLN بضرورة ادراج القطاع الخاص في المخطط الوطني القادم، نظرا للمكانة التي حققها كمنتج ومشغل للاعداد هامة من العمال، وهذا ما شفع له بإصدار قانون 82-11 المؤرخ بتاريخ 21 اوت 1982¹⁵⁵، الذي ساهم في فك بعض القيود التي كانت مفروضة عليه، وهذا مثل انتصار وقفزة نوعية لهذا القطاع حيث سمح له هذا القانون بالحصول على عدة رخص استثمارية لنفس الشخص وهو ما كان غيرمقبول، كما ارتفع سقف الاستثمارات الممكنة للمقاول الى 30 مليون دينار جزائري، وإمكانية الحصول على قروض مالية من اجل عملية التوسع الإنتاجية اصبح حق مشروع، مع الاعفاء من الضرائب العامة لمدة تصل الى 05 سنوات، كل هذه الإجراءات جاءت كتحفيز للقطاع الخاص من اجل المساهمة في التنمية، حيث كان ينتظر منه جملة من النتائج نذكر منها:

¹⁵⁵ إسحاق رحمانى، مرجع سبق ذكره، ص 144.

-تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي لتلبية حاجات الافراد.

- اثبت انشاء المؤسسات الخاصة دوره المهم في خلق مناصب الشغل حيث بلغ عدد عمالها 11 ألف عامل سنة 1986، وينتظر هذا القانون تحقيق المزيد منها، وقد بلغ اجمالي المؤسسات التابعة للقطاع الخاص في فترة ثمانينيات 19.843 مؤسسة¹⁵⁶ وفرت عدد كبير من مناصب العمل الدائمة.

4. مرحلة ما بين 1982-1997:

أ. إعادة الهيكلة خطوة لصالح المقاولاتية:

لم يكن قانون 1982 كافيا رغم ما جاء به من امتيازات للقطاع الخاص، فكانت العراقيل تقف حائلا بينه وبين تحقيق أهدافه الخاصة والعامة، فضعف التمويل البنكي الذي لا يتعدى 30% من الاستثمار الكلي، وعدم تجاوز رؤوس الأموال المستثمر بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة 30 مليون دج، الى جانب منع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية كالمحروقات والنقل البحري والجوي، كلها هذا جعل الدول تفكر في صياغة جديد لقانون 1982، خاصة بعدما اعيدت هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى لمنحها مرونة وشفافية اكبر¹⁵⁷، لتقسم الى مؤسسات اصغر لا مركزية التسيير، وهذا ما أضاف الى حضيصة المؤسسات الخاصة 775 مؤسسة أخرى متخصصة بالإنتاج دون التسويق.

حمل قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/21 جملة من إجراءات المصححة للقانون السابق المتعلقة بتوجيه الاستثمار الخاص، والتي اكدت على فتح باب الاستثمار امام الخواص باستثناء القطاعات الاستراتيجية، وهنا يكون القطاع الخاص قد اجتاز الكثير من الحواجز وتراكت لديه التجارب التي من شأنها ان تسنده في طريق التطور، لياتي قانون استقلالية المؤسسات بعد ان فشلت الاستراتيجيات المعتمد من الدولة بخصوص المؤسسات الكبرى طول الفترة الممتدة من (1963-1988)، والتي زادت الازمة البترولية عام 1986 من تعقدها مما استدعى القيام بإصلاحات واسعة من اجل استدراك الإخفاقات الاقتصادية المتتالية، وذلك بمنح الاستقلالية للمؤسسات وتهيئة الأرضية للانتقال الى اقتصاد السوق، ولهذا الغرض تم اصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست اثاره بشكل إيجابي على القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)¹⁵⁸.

ويمكن القول ان هذه الفترة كنت لها ابعاد تشهد على وجود مشروع مجتمعي يتأكد تماسكه بشكل أكبر من خلال ممارسات الدولة، والظاهر ان في هذا المشروع تحتل المؤسسة الخاصة مكانة هامة بلا شك،

¹⁵⁶ Omar Derras, place de secteur privé industriel national dans l'économie algérienne, insaniyat, n 1, 1997, cit, p 174.

¹⁵⁷ Adouane. M, La performance économique. Pratiques algériennes. La réussite de l'échec. Suivi des concepts théoriques et des instruments modernes de mesure, Ed El Otmania, Alger, 2005, p 65.

¹⁵⁸ سعادية وردة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ليس فقط في التقسيم التقني للعمل العام والخاص، ولكن في تشكيل قوة العمل للطبقات الاجتماعية حسب قرامشي.

ب. التخلي عن الايديولوجية اشتراكية واعتناق الاقتصاد الحر:

هذه الفترة شهدت تغيرات هامة سياسية واقتصادية، فقد دخلت الجزائر عهد التعددية الحزبية كما تخلصت من رداء الايديولوجية الاشتراكية ودخلت في اقتصاد السوق الذي يركز على القطاع الخاص بشكل كبير، ليأتي القانون رقم 90-10 في 14/04/1990 الذي تناول الصرف والقرض والاستثمار الخاص، فكان اول قانون يقر بحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وانشأ بموجبه مجلس النقد والقرض الذي كلف باعتماد المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، والذي اعطى موافقة على 4000 مشروع، ليعقبه القانون التشريعي الخاص بتحرير التجارة الخارجية المؤرخ في 19/02/1991 تحت الرقم 91-37 وهو ما شجع على اقبال العديد من المقاولين على انشاء مؤسسات تساهم في التنمية الاجتماعية ليصل عددها الى 22.382 سنة 1992، في هذه الفترة تحصل الفعل الاقتصادي الخاص على الاستقلالية عن طريق فتح الأسواق للراسمال الخاص بموجب القانون رقم 93-12 الذي أكد على ترقية الاستثمار في سنة 1993 وضمان الحرية لكل المستثمرين في المادة 183 منه، وهذا في إطار معالجة الازمة الاقتصادية وتضمن هذا القانون ما يلي:

- يكفل القانون حرية الاستثمار، كما يساوي بين المتعاملين الخواص الأجانب والوطنيين، تقدم الدولة تحفيزات للمستثمرين الخواص تتمثل في تخفيضات جبائية وشبه جبائية، وتقدم لهم الدعم ومتابعة من اجل ترقية مشاريعهم عن طريق وكالات خاصة تركز اهتمامها على المنطق التي تطمح الدولة لتنميتها من خلاله¹⁵⁹، وللاضطلاع أكثر بمهمة ترقية المؤسسات تم انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، والتي كلفت بتهيئة المناخ لنمو وتطور هذه المؤسسات التي يعول عليها في تحقيق التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد، اما في السنة الموالية 1995 فقد تم اصدار الامر رقم 22-95 المؤرخ في 26/08/1995 الذي جاء من اجل خوصصة المؤسسات العمومية، ليلحق عدد كبير منها بالقطاع الخاص¹⁶⁰.

¹⁵⁹ الجريدة الرسمية، العدد 64، 10/10/1993، ص 03.

¹⁶⁰ حميد بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 06-07، ديسمبر 2017، ص 3-4.

12.5. مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق بداية من سنة 2000:

حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص إنجازات مرضية ما دفع الدولة لإصدار عدة مراسيم سنة 2001 مست كل أشكال التنمية وعلى رأسها تعزيز سياسة القطاع الخاص، ليأتي القانون التوجيهي طبقا للمرسوم رقم 18-01 المؤرخ ب 2001/12/12 لتنظيم الإطار القانوني والتشريعي الذي تنشط فيه المؤسسات الخاصة واليات دعمها وترقيتها، وقد ضمن تقديم تسهيلات إدارية في مرحلة انشاء المؤسسة وادرجها ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.

كان انشاء صندوق ضمان القروض المقدمة من طرف البنوك لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان رؤوس الأموال للاستثمار¹⁶¹، قد ساهم في بروز مؤسسات جديد او توسيع نشاط القائمة منها، كما انشاءت المجلس الوطني للاستثمار CNI من اجل تزويد القطاع الخاص بالمعلومات الصناعية والتجارية الاقتصادية وترقية الجانب التكنولوجي وهو ما كان يعوز القطاع الخاص في العقود المنصرمة، كما اكد هذا المرسوم على ضرورة تشجيع المنافسة وبث روح المقاولاتية لتنمية هذه المؤسسات، العمل على تبني سياسات تكوينية للموارد البشرية تشجع الابداع والابتكار، هذه المواد التشريعية أعطت دفعة قوية للقطاع الخاص عامة والمقاولاتية خاصة.

نذكر في هذا الإطار بعض اهم القوانين التي صدرت:

قانون الاستثمار الصادر في 2016/01/10 تحت الرقم 9-16 مهنته تنظيم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات.

القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قانون اخر من جملة القوانين الصادر كمساندة ودعم لهذه المؤسسات، وقد صدر في 2017/01/10، تحت رقم 02-17 ليؤكد هذا القانون على التوجيهات والارشادات التي من شأنها تعزيز النمو والاستدامة للمؤسسات، كما جاء هذا القانون لضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع أليات الدعم فيما يخص المرحلة التأسيسية، ويهدف القانون أيضاً إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المبتكرة، والحفاظ على استمرارها.
- تعزيز قدرات وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمقولة.
- تحسين معدلات الاندماج الوطني وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات.

¹⁶¹ عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والافاق - دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2011، ص 209.

12. تأثير جائحة كوفيد 19 على المسار المقاولاتي:

الانتشار السريع لوباء كوفيد 19 في بداية 2020، اجبر الدول المتضررة بقوة على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتفادي تفشي المرض القاتل، فكان من بينها الاغلاق الكلي لكل الأماكن التي تشهد ازدحام وتفاعل، مثل الأماكن العامة والمحلات التجارية الكبيرة، أماكن الترفيه دور العبادة وسينما، وكذا المصانع والشركات، كلها تقريبا أغلقت، وهذا ما حولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية لتسبب فقدان الملايين من الأشخاص لمناصب عملهم، وسجل هناك انعدام لفرص التوظيف في مجالات السياحة والطيران والبيع بالتجزئة والكثير من المجالات، فيما شهدت قطاعات أخرى ازدهارا واضحا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، خدمات التوصيل والنظافة، ومن هنا حاولت بعض الشركات المقاولاتية وخاصة الناشئة منها استغلال الفرصة، وإيجاد الحلول المناسبة للظروف المستجدة، لتتمكن من العمل وعرض خدماتها خاصة في مناطق الظل، كالمناطق الحدودية التي أضحت تشكل سوقا خصبا لهذه الأخيرة التي عرفت كيف تستفيد من الجائحة، وتمكنت من توسيع نشاطها ليظهر جيل جديد من المقاولين الذين حاولوا كسب الرهان الذي فرضته هذه المرحلة الحساسة في حياة البشرية.

الشكل البياني رقم (12): الشركات الأصغر تشهد تأثرا أكبر جراء كوفيد 19



المصدر: مركز التجارة الدولية، 2020، ص 12.

يظهر الشكل درجة تآثر المؤسسات جراء جائحة كورونا حسب حجمها، والملاحظ أن المؤسسات الأكثر تضررا هي الأصغر حجما.

. جائحة كورونا وانعكاساتها الإيجابية على المؤسسات الناشئة:

مع بداية انتشار فيروس كورونا في مارس من العام 2020 وتطبيق العزل العالمي وبدا ظهور نمط معيشي جديد، وهو القائم على التباعد الاجتماعي والوقاية الصحية والذي كان على الناس التأقلم معه لمدة

غير معروف قد تمتد لاشهر او حتى سنوات، والذي انعكس سلبا على قطاعات الاعمال مما عطل العجلة الاقتصادية والتنموية، فيما رآها اخرون فرصة ذهبية لقطاع المؤسسات الناشئة حيث حققت نمو وارباحا هائلة، وتوقع لها الاستمرار في الازدهار لكونها تمثل أساس العالم الجديد العالمي كما أطلق عليه.

ليتصدر العمل الحر الواجهة حيث توجه الموظفون العاطلون الي البحث عن فرص العمل، وهو ما اكدت عليه هايدن براون المديرية التنفيذية لمنصة " اب روورك" (Upwork) العالمية التي تختص في توفير الاعمال الحرة حيث شهدت تسجيل عدد هائل من الافراد مع بداية جائحة كورونا، وذلك لتوفير عمل للافراد الباحثين عنه من ناحية، وتلبية حاجة ارباب العمل من العمال من ناحية ثانية، وذلك من اجل العمل عن بعد في هذه الفترة الحرجة، وهذا بدل من تعيين عمال دائمين وبرواتب ثابتة، فالغلاق التام او الجزئي للكثير من المتاجر اجبر الناس على التوجه لشراء مستلزماتهم من المتاجر الالكترونية وشركات التي توفر خدمات التوصيل (بضائع، ادوية، طعام،...)، حيث سجلت أمريكا سنة 2020 انفاق ازيد من 34726 مليار دولار على المشتريات الالكترونية وذلك مقابل 266 مليار دولار في سنة 2019 أي بزيادة قدرها 30 % وهو رقم ضخم.

. أنواع الشركات التي ازدهرت في فترة وباء كوفيد 19 (COVID-19):

رغم انتشار الوباء الفتاك والذي سبب ازمة اقتصادية واطاح بالعديد من الشركات الكبرى، الا ان بعض من الشركات الناشئة استطاعت ان تحول هذه الازمة الي فرصة تحقق من خلال النجاح والتوسع بالرغم من تداعيات فيروس كورونا، ونذكر بعض الأمثلة عن هذه الشركات التي حققت أرباح ضخمة:

أ. المنصات الالكترونية التجارية:

سجلت منصات التسوق الرقمية ارتفاعا في طلباتها وتطور نشاطها في خدمات التوصيل من المؤسسة الي المستهلك كامازون (Amazon.com) التي اضطرت لتوظيف 100,000 عون خدمة جديد لتستطيع لتلبية الطلبات المتزايدة يوما بعد يوم، ونفس الامر مع شركة بالكويز (Bulkwhiz.com)، وسوق دوت كوم (Souq.com)، منصة نعان السعودية (Nana.sa)، وكلها وغيرها المزيد سجلت ارتفاعا حادا في طلباتها ومبيعاتها مما اضطرها لتوقيف عرض وتسويق المنتجات الغير ضرورية، وبعض الأحيان كانت تعجز عن تلبية طلب الطلبات التي تصلها بسبب نفاذ الكميات المتوفرة لديها.

نلاحظ ان الجائحة التي ضربت العالم سببت توقف العديد من شركات وبالتالي البطالة الجبرية للالاف العمال وهو ما انعكس سلبا على الواقع المعيشي اليومي لهم، لكن بعض المؤسسات استطاعت بحكمة وحكمة ملاكها من المقاولين من ان تتكيف مع هذه الازمة وتصنع منها النجاح، فزادت مبيعاتها وعدد موظفيها عن بعد، لتكون قد ساهمت في إيجاد متنفس للعديد من العائلات اجتماعيا والديناميكية اقتصاديا.

ب- مؤسسات صناعة الادوية ومستلزمات الطبية والوقائية:

بما ان الصحة هي الصلة المباشرة بكوفيد 19 (COVID-19)، فان شركات ومصانع الادوية كانت ملزمة بتجنيد كل طاقاتها من اجل البحث عن علاج لمحاربة هذا الفيروس، ولهذا نجد ان كبريات شركات المختصة في صناعة الادوية قد بادرت رفقة المختبرات والهيئات الصحية الي إقامة شراكة مع الحكومات من اجل التعاون وإيجاد لقاح لفيروس كورونا، كما ان الشركات المختصة في مجال تكنولوجيا الرعاية الصحية (خدمات التشخيص عن بعد، الوقاية من الامراض، ورعاية الشيخوخة...) قامت برفع طاقة اشتغالها الي اقصى حد من اجل مواجهة الطلبات المتزايدة على خدماتها، بسبب لجوء اغلب الدول لتطوير المنظومة الصحية وفتح مستشفيات جديدة اوزيادة الطاقة الاسعابية للموجود منها للاستقبال العدد الكبير من المصابين، ما زاد الطلب على مستلزمات الطبية لتجهيز هذه المستشفيات خاصة بأجهزة قياس الاوكسجين في الدم، ومكثفاته وغيرها من المستلزمات الضرورية، وكان لنا فرد من العينة يملك مصنع للقفزات الطبية، يقول ان الإنتاج في المصنع فترة الكورونا زاد بأربعة اضعاف، وهو ما جعل أرباحه تزداد ويزداد معها توسع مصنعه وعدد عماله الذي بلغ 367 بعدما كان لا يتجاوز 126 عامل في سنتي 2020-2021.

ت- جمع وتحليل البيانات:

عمدت الصين باعتبارها اكبر متضرر من الوباء كونها اول دول ظهر بها اضافة الي عدد سكانها الهائل، الي ابتكار طرق مختلفة لمحاولة السيطرة عليها، منها جمع بيانات المرضى وتعقب البؤر الموبوءة من اجل احتوائها وتحدد مناطق السلامة، بالاعتماد على نسب العدوى في المناطق المتباينة سكانيا، وقد استعانت في ذلك بشركات متعددة تختص بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وشركات أخرى مهتمة بتصميم وصناعة طائرات بدون طيار والتي استعملت في تحديد الأكثر الاماكن تضررا لتعقيمها، وفرض حظر التجوال، وكذا توصيل الامدادات الطبية وغيرها من السلع...الخ.

ث- المنصات الالكترونية للعمل عن بعد أصبحت الأكثر رواجاً:

سبب فرض التباعد الاجتماعي البحث عن طرق أخرى للاداء المهام وعقد الاجتماعات الخاصة بالعمل، وهو ما حرك ديناميكية العمل على الانترنت باستخدام منصات التواصل الاجتماعي مثل منصة زووم (Zoom) وسكايب (Skype) التي سمحت لبعض الموظفين بأداء أعمالهم المتراكمة بالتالي القيام بالمهم دون الخوف من الإصابة بالعدوى او نقلها للآخرين.

ج- شركات الخدماتية التي تعمل في التوصيل والصيانة:

ازدهر عمل هذا النوع من الشركات التي كيفة عملها مع الظروف التي فرضتها الكورونا، وذلك لتلبية حاجات الزبائن كتوصيل الطعام والأدوية، او حتى القيام بصيانة المنازل، او تقديم خدمة غسل الملابس،

وهذا طبع بمرعاة الوقاية الصحية وإجراءات السلامة القصوى، ونفس الامر بالنسبة لشركات تعقيم المنشآت السكنية والتجارية.

ح- التوجه للاستخدام التكنولوجي المالية الرقمية:

ان الخوف من زيارة المصارف والتي أغلقت جلها، والتردد في استعمال وتداول النقود خوفا من تنقل العدوى، دفع الافراد الي التوجه للاستخدام التكنولوجي المالية لدفع مقابل المشترياتهم، ومن هنا انتشرت هذه الخدمة وأضحت لها شعبية كبير وحلت معضلة التداول.

خ- المنصات التعليمية (Edtech):

عمدت بعض الشركات الي تاسيس منصات تعليمية عن بعد من اجل جعل الطلاب يواصلون تعليمهم الذي انقطعوا عنه بسبب اغلاق الجامعات والمدارس ومراكز التكوين، ما جعل أكثر من مليار ونصف متعلم من 180 دولة يلجؤون للمنصات التعليمية عن بعد مثل منصة الويب (Seesaw) وتطبيقات (Google Classroom)، فالتعليم الافتراضي أصبح البديل للاغلب الطلبة والمدرسين للاستمرار في تقديم الدروس.

وبالعودة الي مجريات الازمة الصحية لكورونا في الجزائر فقد ارتفع عدد المؤسسات الناشئة وهو ما بادرت الدولة الي تشجيعه باعتبار هذا النوع من المقاولات يساعد على حل الازمة، حيث "أكد الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ان 63 % من هذه المؤسسات استحدثت في الفترة ما بين 2020-2021 أي خلال جائحة كوفيد-19، وهو ما جعلها تحصل على التمويل وعلى الوسم".¹⁶²

ولقد فجرت هذه الازمة طاقة شبانية اظهرت قدرتها على الابداع والابتكارالذي ساعد السلطات في محاصرة والوباء، حيث نجد المبدع "محمد لطفي مخناش"، الذي قام رفقة فريق العمل المساهم بمشروعهم الناشئ بوضع وتطوير منصة رقمية على مستوى وزارة الصحة بالجزائر، ساهمت في مساعدة على اتخاذ إجراءات اللازمة، حيث صرح المبدع "محمد" "أن الشركة تضارب رقم أعمالها خلال أزمة كوفيد-19 حيث توسع نشاطها، وفتحت الرقمنة له آفاق لخلق الثروة، وتوفير مناصب الشغل لعدد من الشبا ب".¹⁶³

هذا بعض امثلة عن مقاولين برزوا في فترة عصبية واثبتوا وجودهم وطورا مؤسساتهم.

¹⁶² ليلي يعوني، أزمة الكوفيد-19 بين محرك وعائق للمقاولاتية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد، 01، 2023.
¹⁶³ سعيد باتول، الرقمنة والشركات الناشئة... سلاح الدولة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، <https://www.elhiwar.dz>، 183341 / 2020.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل استعرضنا تاريخ تطور المقاولاتية العالمية والجزائرية بكل ما تحمله هذه الأخيرة من خصائص ومميزات، كما ذكرنا أهم النظريات والاتجاهات المفسرة لظاهرة المقاولاتية، لننتقل إلى أهميتها في دفع عجلة الاقتصاد، كما تحدثنا عن أدوار المقاولاتية وأهم معوقات التي تعترضها، لنخرج إلى التعريف بأهم ما مرت به المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تطورات والتي امتدت على عدة مراحل، بداية بمرحلة لا استقرار والتسيير الذاتي كمحاولة للارجاع عجلة الاقتصاد للعمل بعد توقفها مع مغادرة المستعمر، وهي محاولة البحث عن ميكانيزمات داخلية لتتماشي مع وضع الدولة المستقلة حديثا، ثم مرحلة الدخول تحت مسؤولية الدولة والحكم المركزي لتطبيق شروط الاشتراكية، وبعد فشل هذا التوجه الأيديولوجي بحثت الدولة عن مخرج، للانقاذ للاقتصاد والمجتمع، ليكون القرار هو اللجوء للمؤسسات المالية الدولية من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة ليكون ذلك تمهيدا للولوج إلى مرحلة لا مركزية التنظيم وإبعاد الدولة عن التحكم التام في الاقتصاد كونها المقاول الوحيد وإعطاء هامش من الإستقلالية للخواص، لتدخل الجزائر الاقتصاد الحر وتفتح المجال أمام الاستثمار الخاص، لتعود وتبرز المقاولات الخاصة بقوة، تطرقنا هنا إلى أهم الآليات التي سخرتها الدولة لخدمة المقاولاتية وتهيئة المناخ لها من أجل التطور أكثر وتدعيم النسيج الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

الفصل الثاني

نموذج الفاعل المقاولاتي
الجزائري

مقدمة الفصل:

1. المقاول كمحرك لسيرورة العملية المقاوالاتية:
 - 1.1. النظريات الخاصة بالمقاول.
 - 2.1. خصائص وسمات المقاول.
 2. المراحل التاريخية لظهور المقاول الجزائري.
 - 1.2. نماذج المقاول الجزائري.
 - 2.2. الفعل المقاوالاتي.
 3. المقاول في ظل النظام الجديد فترة التسعينيات.
 - 1.3. أبرز العوامل المؤثرة في تشكل المقاول الجزائري.
 - 2.3. خصائص المقاول الجزائري.
 4. المقاول والثقافة المقاوالاتية في الجزائر.
 - 1.4. أهمية الفاعل المقاوالاتي الجزائري.
 - 2.4. علاقة المقاول بمؤسسته المقاوالاتية.
 5. السياسات الحكومية المتعلقة بعمل المقاول.
 - 1.5. التحديات التي تواجه المقاول الجزائري بصفته فاعل استراتيجي في الساحة الوطنية.
- خاتمة الفصل:

مقدمة الفصل:

من المعروف ان المجتمع الجزائري هو أحد المجتمعات النامية او السائرة في طريق النمو والتي تبذل جهدا جبارا في بناء قاعدة اقتصادية بدل الاعتماد على الريع البترولي، وقد كانت البداية مع التصنيع في سبعينيات القرن الماضي، لكن العملية فشلت بسبب وجود خلل واضح في نقل واستيعاب التكنولوجيا وتوطينها لان المجتمع الجزائري زراعي بامتياز ولم يكن مستعدا لخوض التجربة الصناعية المستوردة، ومع تسارع التطور الاقتصادي كانت الجزائر مجبرة على تغيير توجهها لتتبنى اقتصاد السوق وتفتح أبوابها للتجارة العالمية، مما دفعها لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل خلق ثقافة مؤسسية تساهم في تحديث مجتمع اقل ما يقال عنه انه تقليدي، ويكون المقاول هو من يقف في وجه هذا الأخير بصفته حامل للمشروع، ومطالب بدخول في صراع مع منظومة قيم تحكم مجالات متعددة، وباعتباره حديث العهد بهذا النشاط في صيغته المعاصرة، وما زاد من عمق المشاكل انه لم يجد أي نماذج يمكن اقتداء بها ومحاكاتها على غرار النماذج الاستعمارية التي تتميز بالمراجع الثقافية والقيم التنظيمية الراسخة او حتى تلك النماذج العائلية العريقة، وهو ما جعله يدور في حيز مغلق شكلته التنشئة الاجتماعية ما جعله يكتسب هوية نمطية ذات قالب موحد، تخوله تفاعل في مجتمع محلي مشبع بجملة من القيم الجامدة، ومن خلال كل هذه المتغيرات جاءت عديد الدراسات من اجل تحديد ملامح النموذج الجزائري للمقاول، باعتباره المحرك الرئيسي لهذا النسق المعقد وقائد لسيرورة العملية المقاولاتية، ومن هذا المنطلق نطرح السؤال التالي: ما هي اهم العوامل التي تحدد نموذج الفاعل المقاولاتي؟

وسوف نستعرض في هذا الفصل اهم ما جاء في تعريف المقاول وتطور ادواره وشخصيته عبر التاريخ، واهم الخصائص التي يتميز بها.

1. المقاول كمحرك لسيرورة العملية المقاولاتية:

. تطور مكانة ودور المقاول عبر التاريخ:

لقد شهد تعريف المقاول تطورا ملحوظا ترافق بشكل خاص مع النمو الاقتصادي، وأول تعريف ظهر بفرنسا في القرن السادس عشر ومعناه باشر والتزم او تعهد، وهو الشخص الذي يتحمل اعباء والمسؤولية، ثم تحول الي الفرد الجريء الذي يغامر ويخاطر اقتصاديا، وفي الأصل تعد كلمة مقاول "Entrepreneur" اشتقاق للفعل "Enreprendre".

وقد تم تعريف كلمة Entrepreneur من قبل القاموس العام للتجارة الصادر سنة 1723 بالعاصمة الفرنسية باريس بان: «المقاول كل شخص يبشر عملا او مشروعا ما، وبالمثال بدلا من القول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي»، وقد ترافق هذا التعريف مع ظهور العديد من المشاريع الخاصة في الزراعة والصناعة وبشكل كبير في التجارة، لان هذه الأخير كان تعد اهم وسيلة لتنمية الثروات بفضل الرواج التجاري الكبير آنذاك والذي كان يعود بالفائدة على الامة عامة، وهذا ما اكسب التجار المقاول مكانة هامة في المجتمع تجسد الفردانية على المستوى الفلسفي¹⁶⁴

اما بإنجلترا فقابل مصطلح Entrepreneur كلمة Undertaker او Adventurer وقد جاء تعريفهما على لسان J.Dictionary فقال: «ان المقاول هو الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة»¹⁶⁵، وهنا يؤكد على الزامية عنصر المخاطرة في شخصية المقاول، وفي العام 1730 برزة ثلة من العلماء المهتمين بدراسة المقاول في مقدمتهم "R.Cantillon" وقال عن المقاول انه: « هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللابقين البيئية» ، ثم يأتي كل من Turgot (1776)، و J.B Say (1829)، وهم من رواد المدرسة الفرنسية ، فالاول ميز بين الرأسمالي والمقاول أما الثاني فربط وظيفة المقاول بالتجديد والابتكار فالمقاول هو أساس التغيير، واكد ان المقاول الجيد تتوفر فيه ثلاث عناصر ، اولها امتلاك الكفاءة المناسبة للنشاط الذي يرغب في مزاولته، ثانيا ضرورة امتلاك راسمال يتناسب مع متطلبات التخطيط للاطلاق مشروع مؤسسة جديدة، ثالثا مجابهة المخاطر والصدف التي ترتبط بمؤسسته ونتائج اللاكادة المرتبطة بما سيحصل عليه من فوائد، وبالعودة الي اب المقاولاتية جوزيف شومبيتر (Schumpeter) فهو يرى تميز المقاول عن غيره بفضل يقظته فيقول انه: « المقاول هو مبتكر، يبحث عن أحسن طريقة إنتاجية ممكنة لكل الأوقات، فهو يرغب في تحسين مكانته الاجتماعية لأنه شخص تدفعه الرغبة في بناء ملكيته الخاصة، كما يرغب في الاثبات بأنه الأحسن لان له قدرات إداركية عالية».

¹⁶⁴ Beni Rasolono Romalaza Zafindravanoela, 2011, p 18.

¹⁶⁵ حمزة لفقير، مرجع سابق ذكره، ص 16.

اما المدرسة النمساوية نجد كل من تارد (Trade) وكينغ (1890 Knight)، يقول هذا الأخير في اعماله ان: «المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق»¹⁶⁶، لتتولى الاعمال التي اهتمت بالمقاول فكانت أهمها ما صدر عن شومبيتر (1934 Schompeter) فقال عن المقاول انه شخص مختلف عن الآخرين فريد من نوعه، فهو يبتكر ويجدد ويعمل على تحديث جميع عناصر الإنتاج والعمل والمال، ويرفع من مستويات الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، فيما يرى ماكس فيبر (Max veber) ان المقاول هو الفاعل المركزي الذي تدور حوله سيرورة وتنظيم المؤسسة، فهو يقدر العمل ويعتمد مبدأ الربح، وقد اهتم فيبر بدراسة الجوانب الاجتماعية للمقاول من خلال محاولة تحليل وفهم سلوكه، وبذلك هو على اتفاق فيما يخص هذا الموضوع مع نظيره شومبيتر.

فيما ذهب بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الي اعتماد اسلوبين رئيسيين لتعريف المقاول كل من وجهة نظرها وخلفياتها¹⁶⁷:

الأول وصفي: يعتمد هذا أسلوب على وصف المقاول، أي الحديث عن خصائصه المميزة وصفاته الخاصة التي اكتسبها نتاج التعليم او التجارب التي خاضها خلال حياته المهنية.

الثاني وظيفي: يوضح اعمال المقاول وظائفه، سلوكياته وطرق اشتغاله، مما يتيح المجال لتعريف وتحديد نوع المقاول انطلاقا من افعاله التي يمارسها داخل مؤسسته. والفرق بين الاسلوبين هو أن النظرة الوظيفية أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد والمثالية.

✓ المقاول في النمط القطاعي:

الفترة الممتدة من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر كان النظام الأوروبي بشكل عام والبريطاني بشكل خاص يقوم على اساس المقاطعات، يستغل في خدمتها العبيد من الرقيق الأسود او اقنان من الفلاحين، اما بالنسبة للاحرار فكانوا ينتقلون مابين العمل في الزراعة والاعمال الحرفية او العسكرية¹⁶⁸، وقد ساهم هذا النظام في تحديث وسائل الزراعة وحتى طرق الإنتاج، لكن سوء أوضاع هؤلاء العمال أدى الى قيام انتفاضة بدأها الفلاحين لينتشر لهيبها عبر كامل اوروبا القطاعية وينتقل الى بريطانيا، لتستغل البورجوازية هذا الوضع وتتحالف مع الاقنان والفلاحين ضد تعسف القطاعيين، لنجح الانقلاب ويزداد نفوذ البورجوازية المالكة لرؤوس الأموال والطبقة العاملة التي يقتصر عملها على الإنتاج باعتبارها مالكة لقوة

¹⁶⁶ عمر علاء الدين زيداني، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، القاهرة، مصر، 2008، ص 98.

¹⁶⁷ قواسمي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 162.

¹⁶⁸ الزهرة العياوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولات وعلاقتها باختيار النشاط المقاولاتي، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2014-2015، ص 19.

العمل، وهنا نرى تدرج المقاول من الاعمال البسيطة الفلاحية والحرفية العسكرية الى العمل المنظم والاستثمار الضخم تحت لواء البورجوازية.

✓ المقاول في النمط الرأسمالي:

الثورة الصناعية قلبت كل الموازين فبعدها كان المقاول لا يملك أدنى سلطة ومجرد مخاطر يقامر على الربح او الخسارة، أصبح في ظل النظام الرأسمالي الذي يقوم على الصناعة كما قال ماكس فيبر في تعريفه له ان: " الظاهرة الرأسمالية تعني النظام الذي يقوم على المقولة الصناعية، حيث الهدف هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بفضل التنظيم العقلاني للعمل والإنتاج، أي انه لقاء بين الرغبة في الربح والنظام العقلاني اللذان يشكلان هذه الظاهرة المنفردة والاصلية للرأسمالية الغربية"¹⁶⁹، ليطبق في الدول الاوربية الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي ينتمي للتيار النيوكلاسيكي، وقد اثر بشكل واضح على اقتصاديات الدول، وهو ما سمح ب بروز فئة المقاولين التي اكتسبت المكانة الاجتماعية بعدما أصبحت لها دور اقتصادي لا يستهان به في تعزيز التكامل الاقتصادي، وسرعت بدخول اقتصاد السوق بعد سقوط الأيديولوجية الاشتراكية، مما أحدث تغيرات هيكلية مست كل البنى الاقتصادية سياسية الاجتماعية وحتى الثقافية منها، فوجود المقاول وانشائه لمؤسسته الرأسمالية لم يأتي من فراغ كما انه تطور بشكل تدريجي تفاوت من بلد الى اخر حسب تاثير الوسائط السوسيو لوجية السائد في تلك المجتمعات.

1.1. المقاربات الخاصة بالمقاول:

لقد كان للمقاول اهتمام كبير من قبل العلماء والباحثين في مختلف الميادين، وقد حاول كل طرف وضع نظرية مقارنة لفهم ماهية المقاول ودوره وفيما يلي نحاول استعراض أهمها:

❖ المقاربة الوظيفية (L'approche fonctionnelle): ¹⁷⁰

سعت هذه المقاربة للإجابة عن سؤال مهم وهو ماذا؟ هدفها هو دراسة وظيفة المقاول، من اهم أنصارها ريتشارد غانتيلون (Richard Cantillon)، وجوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، وجون باتيست ساي (Jean Baptiste say)، فلاول يركز على اللاكادة ومخاطرة في المقاولاتية التي يتحملها المقاول في سبيل الإنتاج وتحقيق الربح، في محيط لا يضمن الوصول لنتائج مرضية، اما ساي فيعتبر المقاول مغامر بالدرجة الأولى لانه يستثمر أمواله، ويقوم بتنسيق الموارد للإنتاج السلع وبالتالي هو يقوم بخلق وتطوير نشاطات لحسابه الخاص¹⁷¹، ويوضح جوزيف شومبيتر وهو الاب الحقيقي لحقل المقاولاتية من خلال نظريته التطور الاقتصادي ان المقاول شخصية محورية في التنمية

¹⁶⁹ يعقوب الشبيحي، المقاول وتسيير المؤسسة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، جامعة تونس، 2002-2003، ص 78.
¹⁷⁰ شرقي وفاء، بشير محمد، ديناميكية التنمية المحلية: الإقليم والمقاولاتية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، اوت 2021، ص325.

¹⁷¹ Steiner, La théorie de l'entrepreneur chez Jean-Baptiste Say et la tradition Cantillon-Knight, l'actualité économique, 1997, P 611-627.

الاقتصادية، فهو يخاطر من أجل الابداع وخلق تركيبات انتاجية جديدة، فهو المبتكر ومسير والمغير الباحث عن الربح.

المقاول في هو أحد الاعوان الاقتصاديين حسب مختلف الادبيات الاقتصادية المشكلة لهذا البراديجم، فهو ينشأة مؤسسة ويقتنص الفرص لربح بكسره لحالة الجمود التي يسببها توازن حالي العرض والطلب في السوق، بفضل ما يقدمه من ابتكارات وأساليب إنتاجية جديدة مما يحدث نقلة نوعية تحرك عجلة الاقتصاد، إلا أن هذه المقاربة نظرت لظاهرة المقاولاتية من الزاوية الاقتصادية، خاصة ما تعلق بإنشاء المؤسسات، هذا النهج التقليدي اعتمد على العقلانية، ورغم ما قدمته هذه المقاربة من تفسيرات منطقية، إلا أنها أغفل الدور الذي تلعبه الثقافة والبيئة التي تحتويها، فهي باختصار لم تقم أي اعتبار للجوانب الغير كمية للفعل المقاولاتي، وهو ما جاءت مقاربات أخرى لتغطيه.

❖ المقاربة السلوكية:

ركزت هذه المقاربة على المقاول بالدرجة الأولى باعتباره الفاعل الرئيسي فعمد العديد من المختصين في السلوكيات إلى محاولة الإجابة على جملة من تساؤلات التي تتعلق بالمقاول الخصائص التي تميزه إضافة إلى طبيعة المقاولاتية، وذلك باستخدام مقاربة السمات الشخصية إلى جانب المقاربة النموذجية للوصول إلى أجوبة شافية.

المقاربة السلوكية تعتمد في تحليلاتها على الخصائص السيكولوجية للمقاول كالصفات الشخصية ومحفزات السلوك والدوافع، والبيئة الاجتماعية التي تسمح بتحديد المسارات الاجتماعية التي مر بها المقاول مع التأكيد على الأصول الاجتماعية لما لها من أهمية في تشكيل شخصية الفرد المقاول، هذا ما أكد عليه ماكس فيبر (Weber) باهتمامه بالنظام القيمي الذي له الفضل في إضفاء الشرعية على الأنشطة المقاولاتية، فهو في نظره شرط أساسي في التطور الرأسمالي، من جهة ثانية وفي نفس السياق نجد ماكلياند يطرح نظريته حول الإنجاز والتي حاول من خلالها تفسير سلوك المقاول من خلال حاجته للإنجاز والقوة ليحصرها في المربع الاقتصادي، ولم يهتم لكون المقاول هو نتاج بيئته، وبالتالي هذه الحاجة عنده تتمظهر في القيم الموجهة من الكل، ورغم هذا استبعد ماكلياند الخصائص متعددة الأبعاد عن النشاط المقاولاتي.

أصبح نموذج فايول (Fayolle) الموحد للمقاول لا يأتي أكله، بسبب ما تمر به المعرفة بالمقاولاتية من تجدد، حيث تطورت أنماطها وتعددت مما جعل بعض الباحثين يعتمدون التحليل النمطي للمقاولاتية، وتعتبر مدرسة التحليل النفسي ممثلة في كيتز (Ketzer)، وفريز (Vries) أول من أشار في سنة 1977 إلى أن السلوك المقاولاتي ما هو إلا نتاج للتجارب التي يعيشها الأفراد في المراحل المبكرة للطفولة في بيئة تتميز بالعدوانية، والمشاكل العاطفية والعائلية المتكررة، وهو ما يجعلهم يطورون أشكال مميزة من

الشخصيات، والتي تجد صعوبة في الخضوع للسلطة أو حتى العمل مع اشخاص كفريق واحد هو بالنسبة لهم مرفوض.

ويمكن ارجاع سلوك المقاول الى بعض العوامل المؤثرة التي ترتبط بالبيئة أو الوسط الذي ينتمي اليه، ونذكر هنا نظام القيم الاجتماعية الذي يعتبر أساسيا في تفسير الفعل المقاولاتي حسب فيبر (Weber) الذي اهتم به ونوه بدوره في إضفاء الشرعية وتشجيع النشاط المقاولاتي عماد الرسمالية، حيث "حدد نظام القيمة كعامل أساسي يستعمل لتفسير سلوك المقاولين، على انه سلوك قائم على أساس الاستقلالية و امتلاك السلطة، مما يميز دوره عن دور مدير المؤسسة".¹⁷²

❖ المقاربة العملياتية:

استمدت هذه المقاربة أسسها ومبادئها من نظريات التنظيم، فتوجه اهتمامها لدراسة أفعال وردود أفعال المقاول كمقاول أو فاعل في مجال المقاولاتية بدل دراسة سلوكه الخاص كفرد، ليتتبع أنصار هذه النظرية مسارات المقاولين واهم ما ينتج عن نشاطاتهم وأثرها على المجتمع.

ليقوم (Gaetner) في العام 1985 بتحديد أربعة ابعاد للمقاولاتية، تتمثل في اقتناص الفرص، انشاء مؤسسة، تنظيم، الافراد¹⁷³، وقال ان هذه الابعاد هي بمثابة المفاتيح للوصول لتحقيق الأهداف، وهي بمثابة مسار واضح لممارسات المقاول وهو التصور المرتبط بالظهور المقاولاتي الذي يعتبر المقولة ظاهرة تركز على انشاء وتنظيم مؤسسات جديدة، من جهته (Tounes) يرى ان المقاربة العملياتية تأخذ سابقتها كنقطة انطلاق مؤكدا على عدم الفصل بين المتغيرات السيكولوجية الاجتماعية، الاقتصادية وكذا التنظيمات التي تنشط بها¹⁷⁴.

هناك تصور آخر تبناه Venkatarman يتعلق بالفرص المقاولاتية (فرصة الاعمال) وهو يختلف عن تصور Gartner الذي يعني بالظهور التنظيمي الجديد، فهو يرى ان تركيز يجب ان يحاط بكيفية ظهور نشاطات اقتصادية جديدة، لان الكثير من الدراسات اقتصت بالبحث في العوامل الاجتماعية والبيئية والخصائص المميزة للفرد المقاول من اجل تفسير السلوك المقاولاتي، لان ظهور الأنشطة الابتكارية الجديدة مرهونة بالتفاعل الديناميكي لهذه العناصر التي تسهم بدورها في تفعيل المسار المقاولاتي.

فالمقاربة العملياتية جمعت كل الابعاد السوسيو-سيكولوجية للمقاول، فمهارته وصفاته الشخصية وبيئة نشأته، وثقافة محيطه وواقعه السياسي كلها عوامل تؤدي الى انشاء أو عدم انشاء مؤسسة واستدامتها أو العكس، هذه المقاربة انحصرت على تتبع مراحل المسار المقاولاتي، مع ان نظريات أخرى كانت لها

¹⁷² رحمانى إسحاق، المقالة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل -دراسة ميدانية للمقاولاتية الخاصة بولاية البويرة، أطروحة دكتوراه تخصص تنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 01، 2016-2017، ص 50.

¹⁷³ FAYOLLE (A), *Instiller l'esprit d'entreprendre dans les grandes entreprises et les organisations*, Revue Gérer et comprendre, n°72, France, juin 2003, p05.

¹⁷⁴ بوزيدي سعاد، تحليل نجاح المرأة المقولة في ظل القيود الاجتماعية والثقافية، حالة المؤسسة النسوية بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 12.

نظرة موسعة للمقاولاتية فاضافة للعوامل السابقة الذكر اهتمت بالجانب السوسيولوجي للظاهرة والمتمثل في العوامل التاريخية والاجتماعية وحتى الهيكلية والثقافية لكل مجتمع بعينه.

2.1. خصائص وسمات المقاول:

بالحديث عن جوزيف شومبيتر (Schumpeter) المنتسب للمدرسة النمساوية والذي يعد من المنظرين الاوائل للمقاول في النظرية الدور الاقتصادي، سيقودنا مباشر للحديث عن المقاول الذي يعتبره محرك للتنمية، فهو لا يراه مجرد مسير او ممول بل يعتقد انه مبدع ويعود الفضل له في التطور الاقتصادي، وفي هذا الإطار حدد مجموعة من السمات التي يجب توفرها في المقاول للاحداث ثورة في طرق الإنتاج المعتادة منها شخصيته الكارزمية التي تلم بأساليب الإدارة والتسيير القوية، فهو في نظره المحرك الباطني للتغيير في النظام الراسمالي، ومحور دورانه.

وحسب الباحث بابين (Papin)¹⁷⁵ هناك عدد كبير من صفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول وقد اتفق على تقسيمها الى ثلاث، منها ما يرتبط الجانب الشخصي للإنساني للفرد، ومنها ما يعود للجانب الإداري، واخير قسم يعكس سلوك الفرد المقاول، سنعدد البعض من الصفات الأساسية لدي أي مقاول:

➤ **الثقة بالنفس:** ان القدرات الفكرية والمهارات والمقومات الشخصية، تجعل الفرد يمتلك الوعي

والادراك بما يقوم به من خطوات نحو تحقيق مشروعه مهما كانت الصعاب، فعدم ايمان الشخص بإمكانياته ومؤهلاته قد يشكل عائق قوي امام تحقيق أهدافه.

➤ **الحاجة للإنجاز:** وهي تظهر في حب التفوق والسعي لرفع التحدي للقيام بأشياء تجعل الفرد يشعر

بالرضى، وهذه الحاجة تجعل المقاول يتحمل عبئ المسؤولية بمحض ارادته من اجل تجسيد مشاريعه، كما تجعله الحاجة للإنجاز يطور من نفسه ومؤسسته عن طريق الابتكار.

➤ **الاستقلالية:** هنا المقصود هو القدرة على اتخاذ القرارات وإدارة المؤسسة بحرية دون التعرض

للضغط من أي جهة كانت، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تحتاج لمساحة من الحرية حيث يمكن للفرد ان يقرر ما يراه مناسب للعمل او المشكلة الواقع.

➤ **الاستعداد والمخاطرة:** المقاول لابد من ان يتمتع بروح المخاطرة المحسوبة، من اجل اقتناص

الفرص والتخطيط المناسب وفق نظرة استشرافية للمستقبل.

إضافة الي التجديد والابداع، الشغف وحب العمل، الالتزام، حسن التسيير والتنظيم.

اما دالفت (Dalft)¹⁷⁶ فيرى ان المقاول يجب ان يتحكم في قراراته أي له تحكم ذاتي في العوامل

خاصة الخارجية منها حتى يقلل من تأثيرها السلبي عليه، وان يكون له نظرة استشرافية للمستقبل تجنبه

¹⁷⁵ حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عيداوي نوال، السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصة المقاولاتية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة بسكرة، 2020، ص 54.

¹⁷⁶ Siagh ahmed ramzi, **contribution du profil et des compétences entrepreneuriales à la réussite des petites et moyennes entreprises en Algérie**, thèse de doctorat, université Ouargla, 2014, p58.

الوقوع في الأخطاء ومواجهة الازمات المفاجئة، المقاول يكون له وعي تام بأهمية الوقت الذي يستغله في تجديد وابتكار ما يطور مشروعه، حسب هذا الباحث المغامرة جزء مهم من عمل المقاول لمواجهة اللاكادة التي تحيط بعالم المقاولاتية.

لقد وضعنا جدول اختصرنا من خلاله الميزات والخصائص التي يستحسن توافرها لدى المقاول حسب العديد من المفكرين الذين خاضوا في دراسة المقاول (ماكس فيبر، شومبيتر، شوبيرو...).

جدول رقم (07): يوضح اهم الخصائص والمميزات الخاصة بالمقاول¹⁷⁷.

الخصائص	المميزات
الثقة بالنفس	الاعتقاد (الإيمان) بقدراته الخاصة، مستقل، متفائل
إرادة التصميم	متصلب الرأي
التركيز على الأعمال لإتمامها وعلى النتائج	الانشغال بالنجاح، حركي طاقتي (حيوي)، الأخذ بالمبادرة
يستقبل المخاطرة	أخذ المخاطر المحسوبة، يحب التحدي
مؤهل للقيادة	مخاطب جيد، يتواصل مع الآخرين ، حريص مع الاقتراحات والانتقادات، يهتم بالعاملين، يركز على تطوير العاملين
الأصالة	مبتكر، مبدع، مرن ومنفتح الذهن، بارع، يتألق بسرعة وبسهولة.
يتوجه نحو المستقبل	حكيم ومتبصر، لديه رؤية مستقبلية، حدسي، بديهي

المصدر: صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية.

وبالتالي المقاول من خلال الجدول هو عبارة عن مزيج مركب من عدة صفات وخصائص مختلفة افضت في الأخير الي ظهور نموذج الفرد المقاول، الذي خولته هذه التركيبة انشاء مؤسسة واقتناص الفرص ومواجهة المخاطر، فروحه المثابرة والمغامرة وعقلانيته في التسيير حسب ساي (Say) هي من مهدت له الطريق ليصبح مقاولا كما ان قوة تحمل وشخصية كاريزماتية التي يتمتع بها المقاول حسب ماكس فيبر، اما الشدة والصلابة وحب الاستقلالية ونبذ التبعية صفات الحقها كولنز ومور بالمقاول، كل

¹⁷⁷ صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 560.

هذه الصفات او بعض منها على الأقل هو ما يسمح لنا بالتعرف على المقاول¹⁷⁸، كما يجب عليه ان يتقن بعض المهارات الضرورية لمشواره كمقاول، والتي تسمح له بالتمكن من عمله في التسيير وفي بناء العلاقات مع افراد المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة من عمال وعلماء وموردين و...، نذكر منها¹⁷⁹:

- **المهارات الإنسانية:** هي قدرة المقاول على التعامل والتكيف مع المحيطين به سواء اكانوا عمالا او ممولين او حتى منافسين لهمن اجل خدمة المشروع والمؤسسة بصفة عامة، فهذه العلاقات لابد من تبنى على الاحترام والتقدير التنمية المستمرة للمورد البشري داخل خارج المؤسسة.
- **المهارات الفكرية:** تتمثل في الرصيد المعرفي العلمي للمقاول فيما يخص الإدارة وتحليل المشاكل من اجل إيجاد حلول واتخاذ قرارات.

- **المهارات التقنية:** ونقصد بها الخبرة الفنية والمعرفة التقنية العالية بالنشاطات الإنتاجية، التسويقية، وكل ما يخص التخزين والتوزيع، وهذه المهارات تسهل إدارة المشروع باحترافية.
- **المهارات التفاعلية:** وهي كل المهارات التي تتعلق بالاتصال واستغلال ونقل المعلومات، وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات، مناقشة القرارات قبل إصدارها، اضافة الي قوة الاقناع، التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة للآخرين لإدارة النشاط
- **المهارات التحليلية:** أي القدرة على التفكير في المشكلة وأجزاؤها ووظائفها وكيفية ترابطها مع بعضها البعض، وهذا الإدراك في حد ذاته هو نتاج لتعقيدات العمل وكثرة مواجهة المشاكل التي تستدعي حولا مناسبة.

2. المراحل التاريخية لظهور المقاول في الجزائر:

➤ مرحلة ما قبل الاستقلال:

عرفت هذه الفترة تغيرات جذرية في المجتمع الجزائري، خاصة بالنسبة للمقاول الجزائري فحسب دراسة نشرت في 1989 لصاحبها محمد بوحيزة مدير المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة في بحثه حول التحول الاجتماعي في الجزائر في الفترة الممتدة من خمسينيات القرن الماضي الي غاية الثمانينيات، والتي تناول فيها اشكالية المقاول الجزائري من منظور تاريخي حيث قسم هذه الدراسة الي مرحلتين "ما قبل الاستعمار وما بعد الاستعمار"¹⁸⁰، تتبع خلالهما تطور المقاولاتية والمقاول باعتباره المحرك الأساسي لهذه الأخيرة، فدرس الجانب الاقتصادي كونه عامل أساسي في ظهور الفعل المقاولاتي،

¹⁷⁸ Louis jacques filion, **Le champ de l'entrepreneuriat : historique évolution tendances, revue internationale PME (économie et gestion de la PME)**, vole 10, n°02, l'Université du Québec, Canada, 1997, p 151.

¹⁷⁹ منصور رقية، خيرة أنفال، **دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوروبا، التجربة الفرنسية نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية الشبابية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص 60.**

¹⁸⁰ Boukhobza Mohamed, **Retures Et Transformation Sociales En Algérie**, Algérie : OP U, 1989, p 87.

وتوصل الي ان المرحلة الاولى كان المستعمر يسيير ثروات البلاد وبالتالي سيطر على المكانة الاقتصادية وتسبب في اختفاء المقاول الجزائري في ظل هيمنة نظيره المستعمر الذي ينتمي الي الطبقة البرجوازية¹⁸¹، وذكر ان المقاول في الفترة الاستعمارية بصفته رب عمل كان يعمل حرفيا او تاجرا... الخ، ورغم هذا برز عدد جد محدود من المقاولين الجزائريين أمثال **حمود بوعلام** الذي أقام مؤسسة **حمود بوعلام** في سنة 1878¹⁸² والتي اشتغلت بمجال صناعة المشروبات الغازية ونافست لجودة منتجاتها شركة كوكاكولا، الي جانب المقاول **تامازلي** الذي نشط في مجال الصناعات الغذائية، ويعود غموض تطور المقاول في هذه المرحلة الي ائتلاف المستعمر كل الأرشييف المتعلق بالمقاولاتية الجزائرية في تلك الحقبة.

➤ مرحلة ما بعد الاستقلال (الاشتراكية):

في هذه المرحلة حاولت الدولة الجزائرية حديثة العهد بالاستقلال ان تعيد تشيد البناء الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تنمية مجتمع العمل وهذا كان الخطوة الاولى لبداية ظهور الفعل المقاولاتي، بهدف سد الفراغ الذي خلفه هجران المستعمر للمؤسسات الاقتصادية، فجاء التسيير الذاتي ثم اعقبه تبني النهج الاشتراكي الذي فرض القوة الصناعية على مجتمع ريفي تقليدي، مما سبب انتفاضة ارباب العمل من أصحاب الحرف (الخياطيين)، كل هذا وغيره كان تمهيدا لتأسيس القطاع الخاص ثانية، وقد خلص بوخبزة الي ان فئة ارباب العمل يمارسون الفعل المقاولاتي، وتطورها هو ما افرز لنا نموذج الفاعل المقاولاتي الجزائري، وقد سجل ارتفاع عدد ارباب العمل من 120 ألف سنة 1954 الي ازيد من 241 ألف سنة 1980¹⁸³، لكن في هذه الفترة كان يعتبر المقاول على انه شخص انتهازي ينتمي لطبقة برجوازية مستغلة، ولهذا قامت الدولة بحصر قطاع المقاولاتية الخاص، وهو ما خلق نوع من الضبابية حول الصورة الواقعية للمقاول الجزائري¹⁸⁴.

واعتبارا مما سبق نلاحظ ان المقاول في الجزائر همش بطرق عدة، فقد حصرته الدولة في إطار اقتصادي ضيق لتستطيع التحكم فيه، فقد وضعت ادارتها أسعار ثابتة لمنتجاته، وهذا ليسهل عليها احتكار السوق وقمع المنافسة، كما عانى من البيروقراطية على مستوى البنوك والإدارات، هذا على المستوى الاقتصادي والسياسي اما على المستوى الاجتماعي فقد أدى انعدام الوعي وضعف الرصيد المعرفي والثقافي لدى الافراد الي تعثر تطور المقاول وتراجع مكانته.

¹⁸¹ Henni Mustapha, **Les Entrepreneurs De TPE**, Thèse De Magister, Oran, Algérie, 2012, P38.

¹⁸² Benachenhou, A, **les entrepreneurs Algériens**, Alger : Alpha Design, 2007, p 25.

¹⁸³ رحمانى إسحاق، جاب الله طيب، **سوسيولوجيا المقاول في الجزائر من المداخل الكبرى الي الدراسات المعاصرة**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 01، العدد 03، 2014، ص 121.

¹⁸⁴ Dahmani. A, **l'Algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980- 1979**, Paris : l'Harmattan, 1999, p 62.

➤ **مرحلة دخول اقتصاد السوق:**

تميزت هذه المرحلة بعودة قوية للقطاع الخاص بفضل تحسن المناخ الاقتصادي وبروز المنافسة، كما جاء في أحد أعمال البروفسور **بلعطاف** سنة 1997 والتي تحدث فيها عن الدور الحسام للمقاول الجزائري في تطور القطاع الخاص، أما جون بيناف من جانبه فيرى أن المقاول الجزائري تعود أصوله للتجار والحرفيين الذين مارسوا نشاطهم إبان الفترة الاستعمارية، وهم يتميزون بالذهنية المقولة العائلية التي تعتبر عندهم راسمال اجتماعي ومادي بفضل قوة الروابط العائلية.

فيما اعتبر **الجيلالي اليابس** المقاول الجزائري الذي سماه البرجوازي الصناعي مسيرا متميز باستعماله " **لسياسة التوافقية في إدارة الموارد البشرية لمؤسسته**" كادماج العامل الديني في تسييره، إضافة إلى أن هذا المقاول يمزج بين الحديث والتقليدي في أسلوب تسييره لمقاولاته فالأول هو استعمال التكنولوجيا في العمل المقاولاتي، أما التقليدي فيتمظهر في كل البناءات التقليدية والثقافية القبلية، والبنية الدينية التي لها تأثير بالغ في سلوكه.

وتوصل **الجيلالي** إلى أن نموذج المقاول الجزائري يختلف تماما عن المقاول لدى **شومبيتر**، فالجزائري بوجوده الاجتماعي والاقتصادي ينتج فعلا مقاولاتيا، يعتمد على العائلة كرأسمال اجتماعي ومادي¹⁸⁵.

أما الباحث **أحمد بويقوب** فقد جاء في دراسته أن مقاول تطور وأن فترة الإصلاحات الاقتصادية أفرزت لنا نموذج جديد من مقاولين جعلتهم خصائصهم في قطيعة مع سلفهم من المقاولين، فالظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية مكنتهم من ولوج عالم المقاولاتية، باختلاف أصولهم الاجتماعية ومستوياتهم التعليمية العالية، وفتحت لهم الباب واسعا لممارسة أي نشاط يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار أصبحت الدولة تستهدف المقاول باعتباره فاعل أساسي في خطط التنمية الاقتصادية المستقبلية التي تنوى وضعها في ظل التوجه الجديد للاقتصاد، وهو ما جعل المشرع يخلق هيئات مختلفة تهدف لدعم المقاول على غرار وكالة **ANSEJ**.¹⁸⁶

¹⁸⁵ Liabes Djilali, **Qu'Est Qu'Entreprendre ? Elément Pour Une Sociologie Des Espaces Productifs**, (Alger : Cread, N11, 3ém, Tr, 1987), P 31- 42.

¹⁸⁶ Madoui, M, **Entreprise et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration**, Paris , Karthalla, 2012, p 58.

1.2. نماذج للمقاول الجزائري:

بالنظر الى المراحل التي مرت بها المقاولاتية في طريق تطورها والتي اثرت في الفاعل الرئيسي حيث شكلت شخصية المقاول وصقلت مواهبه لتعطي نماذج مختلف كل منها تآثر بالظروف التي نشأ فيها، سوف نذكر فيما يأتي اهم هذه النماذج والتصنيفات:

في سنة 1967 وضع اول تصنيف للمقاول الذي انقسم بدوره الى قسمين الأول اعتمد فيه على السمات الشخصية للمقاول والثاني على السمات السيكولوجية هي أساس بنائه وتم من خلاله صنفين هما:

- ✓ **المقاول الانتهازي:** يملك مستوى تعليمي جيد وله خبرة متنوعة في مجال الاعمال، فهو ضليع بالاعمال الإدارية وكل العمليات التي تتم من خلالها، مبتكر وليس نمطي، أي انه لا يحبذ ان يستمر في الاعمال العائلية الموروثة، فهو يجنح للمخاطرة من اجل النمو التطور.
- ✓ **المقاول الحرفي:** له مستوى اقل من سابقه فيما يخص التعليم، لكنه يتمتع بكفاء تقنية فهذا النشاط يمارسه عن حب وقناعة كما له استعداد لتوارث الحرفة من عائلته وتوريثه بدوره للابنائ، لتفادي فقدان مهنة العائلة وسيطرة على مؤسسته، وهو يخاف التطور لذلك يحتفظ بمستوى واحد لمؤسسته فيما يتعلق بنمو والمنافسة وجميع الأنشطة الأخرى.

اما في سنة 1975 قامت **جاكلين لوفر (Jacqueline Laufer)** ¹⁸⁷ بدراسة (1950-1970) كان من نتائجها تصنيف المقاول على أساس العلاقة بين شخصية المقاول ونمو المؤسسة الى:

- **المقاول المبدع او المدير:** هذا النوع تكون في مدرسة او جامعة عريقة، واكتسب الخبرة وله تاريخ مهني حافل في احدى المؤسسات الكبرى، دخوله هذا المجال كان بدافع الحاجة للانجاز وتحقيق الذات، واكتساب السلطة والاستقلالية ما يدفعه لانشاء مؤسسته الخاصة، وفي المجمل هذه الاهداف تدور حول التطوير والابداع.
- **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:** يسعى هذا النوع من المقاولين الى تحقيق النمو بقوة، والبحث عن السلطة بالموازنة بين الملكية والنمو.
- **المقاول الساعي وراء الفعالية:** الهدف الرئيسي لهذا النوع هو الاستقلالية، وللمحافظة عليه يمكن ان لا ينمي مؤسسته، لان دافعه الأساسي هو تحصيل السلطة.
- **المقاول الحرفي:** هو الآخر دافعه لخلق مؤسسته الخاصة هو حاجته الى الاستقلالية، ليأتي بعدها هدف البقاء والاستمرارية دون السعي وراء النمو، لان الاستقلالية عنده أولى من النمو.

¹⁸⁷ Alain Fayolle, *Entrepreneuriat –apprendre à entreprendre-*, Dunod, Paris, 2012, p 78.

2.2. الفعل المقاولاتي:

يقول المختصين أمثال شومبيتر ان تحقيق التنمية بكل اشكالها تعتمد على ادوات محددة، من أهمها الفعل المقاولاتي وذلك من خلال معالجة ابرز المشكلات الاجتماعية، وتخفيف من ظاهرة البطالة بتوفير فرص العمل ومساهمة في زيادة الدخل الفردي مما يرفع من الناتج القومي إضافة لتلبية الحاجات المجتمعية، ورغم أهميته في تقوية البنيات الاجتماعية الا ان هذا الفعل السوسيوي- اقتصادي عاني التهميش في الجزائر ، بسبب التوجه الايديولوجي الفكري الذي احكم سيطرته في مراحل سابقة، وكانت البدايات الأولى للفعل المقاولاتي من الميدان الفلاحي والحرف التقليدية وبعض الصناعات اiban الحقبة الاستعمارية، لهذا سوف نحاول تتبع اهم مسارات هذا الفعل في الجزائر:

أ. الفعل المقاولاتي في الجزائر:

راهننت الجزائر على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية المجتمعية، لذلك فتحت الأبواب على مصرعها اما المستثمرين الخواص وهذا ما ثمن المكانة السوسيوي-مهنية لهؤلاء المقاولين التي عرفت المد والجزر منذ المرحلة الاستعمارية (كولونيلية) اين كانت البنية الاجتماعية تعيش التفكك والانهار، لتحدد ملامحها أكثر في الفترة التي تلت الاستقلال اين حاولت الجزائر إعادة بناء اقتصادها وتشكيل بنيتها المجتمعية.

1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي سببت ظهور الفعل المقاولاتي في الجزائر:

قبل الشروع في موضوعنا لا بد من إعطاء لمحة عن ظروف نشأة أظهور المقاولين باعتبارهم فئة اجتماعية فاعلة، الى جانب التكوين الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي للفعل المقاولاتي، ونستحضر هنا السوسيولوجي سفير ناجي¹⁸⁸ الذي حاول تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفترة الكولونيلية في الجزائر التي عطلت عجلة النمو، وتميزت باغتصاب كلي للأراضي الزراعية خاصة الخصبة منها، حيث استغل الشعب في خدمة الأرض التي كانت ملكه في وقت ما لتذهب خيراتها للمستعمر وهو ما ساهمة في تقوية الراسمالية الصناعية والتجارية في الجزائر، هذا الاستغلال الجائر للفلاحين القرويين الذين عاشوا أوضاع مزرية دفعتهم الى الهجرة مما سبب نزوح ريفي كبير نتج عنه قطع للعلاقات الاجتماعية الاسرية، ما أدى الى انهيار البنى الاجتماعية التقليدية التي تحكمها العادات والتقليد في اطار القبيلة.

¹⁸⁸ Nadji Safir, *Essai D'analyse Sociologique, Emploi, Industrialisation Et Développement*, Tome2, Algérie : OPU .Enal, 1985, p 21.

2. ظروف ولادة المقاول الجزائري ورسوخ الفعل المقاولاتي:

مر تشكل المقاول الجزائري بعدة مراحل ليصل الى صورته الحالية، وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية التي كانت الجزائر مسرحا لها طيلة عقود من الزمن، عرف خلالها المجتمع الجزائري تغيرات عميقة اعادت تشكيل الطبقات المكونة له بداية من المجتمع الفلاحي الى الحرفي ومع مرور الوقت ظهرت لنا فئة المقاولين الذين لعبوا دورا فاعلا بفضل استراتيجياتهم والسلطة التي مارسوها ضمن نسق تنظيمي معين ساهم في تطوير الفعل المقاولاتي بفضل خصائصه التي نحاول فك خيوطها من خلال استعراض الدراسات التي تناولت المقاول الجزائري:

- بيار بورديو (pierre Bourdieu) ورؤيته للمقاول الجزائري:¹⁸⁹

سبق وان تحدثنا عن بورديو عالم الاجتماعي الفرنسي الذي كان من المنظرين البارزين الذين اهتموا بدراسة سوسيو-اقتصادية للمجتمع الجزائري والتي ترتبط أولها علاقة بالفعل المقاولاتي حيث كانت نظريته للمقاول ترتكز على الفعل، ففي مؤلفه "العمل والعمال الجزائريين" وصف بورديو الانتقال الاقتصادي الجزائري من نمط الإنتاج التقليدي الى الأسلوب الرأسمالي الذي جاء به المستعمر وفرضه على الجزائر، وقال في ذلك ان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ليس نتيجة للتطور الذاتي للفرد الجزائري، وانما هو تغيير من طرف المستعمر بفرض أسلوب يخدم المصالح الكولونيالية¹⁹⁰

في رأي بورديو الجزائري يستطيع اكتساب الكثير من السلوكيات الاقتصادية بسبب دمج البنيتين الاجتماعية والاقتصادية وهو بذلك اقرب لرجل الاقتصادي منه للمقاول، يقصد هنا الفرد العامل الذي يقول انه يملك تحويل ابداعي (Une transformation creatrice)¹⁹¹، اصله وراثي نابع من موقف عرفي في الاقتصاد التقليدي، وهنا يضع شرطين ليصبح الفرد مقاولا أولا لا بد من أن يكون له القدرة على القيادة، ثانية يجب عليه امتلاك الكفاءة التقنية، وهذا ما كان يفقده الجزائري المقاول (مقاول حسب معايير الجزائرية) في الفترة الاستعمارية بسبب غياب المؤسسات الاقتصادية لسيطرة النمط الكولونيالي على الجزائر.

وقد وجد ان هناك ثلاث أنواع من المقاولين:

➤ مقاولين من الطبقة الكادحة التي تعمل من اجل الحاجات الغذائية.

¹⁸⁹ بيار بورديو عالم اجتماع فرنسي بحث في العديد من القضايا السوسولوجية، وهو من المهتمين القلائل بالمجتمع الجزائري، تتبع تحولاته الاقتصادية والاجتماعية وقد ظهرت اهتماماته جلية في مؤلفات كثيرة منها علم الاجتماع الجزائري "La Sociologie De l'Algérie" والعمل والعمال الجزائريون «Travail Et Travailleurs Algériens» كما قدم عدة دراسات سوسيو-اقتصادية عن المجتمع الجزائري.

¹⁹⁰ Houria Talleb, *Ouverture économique et dynamique entrepreneuriale. essai de modélisations des déterminants territoriaux de la création de l'entreprise*, thèse de doctorat, université de tizi ousou, 2011, p40.

¹⁹¹ كمال بوقرة، إسحاق رحمان، المقالة الخاصة كآلية تنمية مجتمع العمل دراسة سوسيو-اقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمدة لخضر، الوادي، العدد 21، مارس 2017، ص 98.

➤ مقاولون متوسطون يمارسون نشاطا متنوعا لعدد من المهن الاجتماعية والاقتصادية ويملكون كفاءة في التسيير.

➤ مقاولون كانوا مسؤولين صغار عن العمل الزراعي.

وخلص بورديو في دراسته الي ان الفعل المقاولاتي الجزائري يتميز بطابعه العائلي ويعود ذلك الي توارث المهن والحرف التي تعتمد على تقنيات وخبرات بسيطة تنقل عبر التدريب مما غيب الابداع والابتكار، فالحرفي يكسبه حرفته من المقاول الذي ورثها من عائلته، وهنا العلاقات المهنية مبنية على عامل القرابة فهي عبارة عن نسق أسري.

لتنطور هذه الحرف وتتخذ شكل مقاولات تقليدية ثم مقاولات صناعية مع نهاية المرحلة الكولونيالية وفتح الباب امام القطاع الخاص، ويرجع بورديو غياب اسم المقاول عن الساحة الاقتصادية الكولونيالية الي:

✓ معظم المقاولين يرجعون الي أصول تنتمي الي طبقات دنيا في المجتمع (فلاحين، خماسة، عمال صغار وحرفيين..)

✓ التهميش الاقتصادي للتجارة الحرفية اليدوية التي ارتبطت بالعادات والتقاليد لتضمن استمراريتها في ظل السيطرة الكولونيالية.

✓ توجه طبقة البرولتاريا الي العمل في المؤسسات لانه في نظرها الحل الأمثل لتخلص من الهيمنة الاستعمارية.

✓ عدم توفر روح المقاولاتية او القيادة، نقص رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع بسبب سلبها من طرف المستعمر، وفي المقابل لاحظ ميزة مهمة تطرق اليها في المقاولاتية العائلية التي درسها في المجتمع القبائلي ونشاطه الاقتصادي، فهي مؤسسة يحكمها حسب ما توصل اليه تنظيم عائلي، فالعائلة نسق اجتماعي مهم له دور فعال في تماسك المجتمع.¹⁹²

- Jean Peneff :

في سنوات السبعينيات قام جان بنياف بالقيام بدراسة تحت عنوان "الصناعيين الجزائريين" وتمت على عينة من 250 مقاول من الجزائر العاصمة درس اصولهم الاجتماعية والجغرافية ليتوصل في الأخير الى ثلاث فئات متميزة للمقاولين الجزائريين وهذا خلال سيادة النظام الاشتراكي طبعاً:

❖ **المقاولون التجار:**

¹⁹² رحمانى إسحاق، جاب الله طيب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وهم الذين مارسوا التجارة وأصبحوا صناعيين، أغلبهم يعود لشرق البلاد وجنوبها (قسطنية، بسكرة، واد سوف، مسيلة)، وينتمون لعائلات عريقة ذات مكانة دينية في المجتمع، هذا بالنسبة لوصولهم الاجتماعية اما اقتصاديا فقد كانت اسرهم ذات ثروة ونفوذ، لتجردهم الإدارة الاستعمارية منها بعد انخراطهم في مقاومة المقراني سنة 1871 لتشبعهم بحب الوطن، ليتوجهوا لممارسة التجارة الخاصة بالاستيراد والتصدير، بعد حصولهم على مساعدات وضمانات للانشاء مؤسساتهم بفضل قانون الاستثمار الصادر بموجب الأمر 284 - 66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966¹⁹³ الذي سمح بالاستثمار الاعم والاجنبي، وأعطى تحفيزات وضمانات ساعدتهم على بعث مؤسسات للنقل، وأخرى للإنتاج وتوزيع التمور، يتغير نشاطهم من التجارة الى الصناعة، حيث اصبح تحويل وتعليب المنتجات الفلاحية شغلهم الجديد، وكانت في اغلب هذه المؤسسات كبيرة او متوسطة الحجم تعود ملكيتها للاحفاد التجار (الباعة المتجولين) المنحدرين من أصول مزابية (غرداية) او من منطقة القبائل حسب دراسة **Jean Penef**، والمعروف عنهم استثمارهم في قطاعات ذات التكنولوجيا البسيطة وهامش الربح الوفير.

❖ المقاولون غير المسيريين:

هم من من شغلوا وظائف عديدة ابان الاستعمار الفرنسي يمتلكون مستوى ثانوي او جامعي، يمارسون نشاطات تتراوح بين الاستيراد التصدير والاتجار في الملكيات العقارية، يسندون إدارة مصانعهم الي تقنيين او مسيريين محليين او أجانب بحكم المشاركة الأجنبية في رؤوس الأموال المستثمرة، يتسمون بالحذر والتكتم، مؤسساتهم اما عائلية او مهنية.

3. المقاول في ظل النظام الجديد فترة التسعينيات:

شهدت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي ديناميكية هامة للانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة للتحويلات العميقة التي مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي في فترة السبعينيات (التعديل الهيكلي، التعليم، تطور شكل المجتمع...) لتظهر فئة أخرى من المقاولين اكثر تطورا من الفئة السابقة (المستوى العلمي، التكوين والخبرات، الكفاءة التقنية...)، ومع تطبيق قانون المالية والقرض والضمانات التي قدمتها الدولة، حيث حطمت الحواجز المؤسساتية بما فيها البيروقراطية في ظل القانون الجديد للاستثمارات لأكتوبر 1993 لتفرز الابحاث عن وجود أصناف أخرى من مقاولين تم ذكرهم في دراسة ان جيلي وهم خمسة نماذج:

¹⁹³ الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966، ص 1202-1208.

■ المقاول الإطار:

كانت فنتهم العمرية تفوق الخمسين سنة (50) استلموا قيادة مؤسسات عائلاتهم التي أسست بموجب قانون الاستثمار الصادر بسنة 1966، والتي الت اليهم بالوراثة سنوات السبعينيات لتبدأ مرحلة جديد مغايرة لما سبق لكون هؤلاء لديهم خصائص تختلف عن اباؤهم (مستوى تعليمي عالي متخصص في الإدارة والتسيير، خبرة ...)، فقد مارسوا وظائف سامية في القطاع العمومي خاصة في التسيير، تقلدوا مناصب قيادية إدارية وتسييرية، مما اكسبهم الخبرة المهنية والمعرفة مع ان مستواهم العلمي لا يتعدى الابتدائي الا ان التكوينات هي التي سمحت لهم برفع مستوياتهم، وقد انشأوا مؤسساتهم الخاصة في اواخر التسعينيات بعد تقاعدهم، لتأمين مستقبلهم ابنائهم (البطالة، ضعف الاجر....)¹⁹⁴ او حب العمل، ويتميز هؤلاء المقاولين باكتسابهم لرأس مال اجتماعي الذي تشكل بفضل الخبرة المهنية والتجربة التسييرية ومسار حياتهم الاجتماعية الزاخرة بالعلاقات.

■ المقاول الوريث:

تتراوح اعمارهم ما بين 25 الى 50 سنة يسهرون على تسيير مؤسسات قديمة، لهم تكوين وتأهيل جيد يمتازون بالعقلانية في التعامل يعترفون بالكفاءة والعمل، يستخدمون التقنيات الجديدة لتسيير من اجل تحسين نوعية وجودة المنتج لتلبية حاجات السوق، هدفهم هو المضي في نفس مسار نشاط الاب او الجد مع تطويره وتنميته، وقد قسمتهم الباحثة ان جيلي في دراستها الي ثلاث اقسام:

1- شباب تتراوح أعمارهم ما بين 25 الي 30 سنة يسهرون على قيادة مؤسسات عائلية متوارثة ابا عن جد، يميزهم المستوى العلمي العالي مع خبرة وتأهيل جيد لديهم شغف العمل والتطوير، لديهم رغبة ملحة في احداث تغيرات (الانضباط، العقلانية في تنظيم العمل وتسيير المؤسسة العائلية، العمل على تحقيق الكفاية الإنتاجية واعتماد المعايير الأساسية لتوظيف كالأخبرة والكفاءة، وهو ما ينتج عنه أحيانا بعض الصراعات الجيلية بين الاب الذي يسعى للاندماج المجموعة والابن الذي يعمل على عقلنة طرق التسيير داخل المؤسسة¹⁹⁵.

2- هم أكبر سنا (40-50) سنة استخلفوا اباؤهم، لديهم خبرة مهنية ميدانية كبيرة، تلقوها على يد اباؤهم خلال العمل معهم، دخولهم المبكر لعالم الشغل حرهم من مواصلة تعليمهم ن فقد سجلت الدراسة ان مستواهم التعليمي متدني نوعا ما، دافع هؤلاء الورثة هو استمرارية مهنة الآباء والمحافظة على تقاليد العمل العائلي (توظيف عشائري، الصمود في وجه التغيير...).

¹⁹⁴ فاطمة الزهراء عزيزي، استراتيجيات الاتصال بالجامعة لنشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة -دراسة ميدانية في جامعة عنابة-، أطروحة دكتوراه تخصص اعلام واتصال، جامعة قسنطينة 03، 2022-2023، ص79.

¹⁹⁵ سلاحي العيد، المقاولاتية وبيئة الاستثمار في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، ص 188.

3- هؤلاء مقاولون شباب تمارسوا في مؤسساتهم العائلية واكتسبوا الخبرة وتمتعوا براسمال اجتماعي معتبر، اطلعوا على خبايا وتقالييد ممارسة العمل المقاولاتي، ودفعتهم رغبته في الاستقلالية الي خلق مؤسساتهم الخاصة بدعم من العائلة وبعض أجهزة الدولة المكلفة بهذه المهمة (CNAC، ANSEJ).

المبحوث رقم 02: "انا كملت الخدمة نتاع الوالد، هو مهندس وفتح هذي شركة هذي 20 سنة، وانا كنت نتعلم عنده، وجا وقت خسرت شركة وانا لي طحت ونضت وتزوفرت فالبيض وبشار، ورحت حتى لتيارت، وجبت لبروجي وعادوت نوضتها وخلصت قاع الدين (يتكلم بتاثر وفخر) وريقلت كوا غط، وهنا الوالد قالي شدها انا بغيت نريخ، ودرك راني نسير فيها بالخبرة لي ديته من عنده (يقصد الاب)، وكل مرة نبتكروا جديد، كما هذي مرة خدمنا لبانوا نتاع الواح زجاجية نتاع طاقة شمسية، ونجنا فيهم، وهذا بروجي جديد رنا نوجدوله".

هذا المبحوث هو واحد من بين ستة (06) من المقاولين من المجموع الكلي (13)، الذين ورثوا مؤسساتهم عن ابائهم والذين شكلوا نصف العينة الكلية تقريبا، وهم في الاغلب يتمتعون بالخبرة ولهم تجربة واسعة في مجال التسيير والمفاوضة واتخاذ القرارات، كما يملكون راسمال اجتماعي معتبر.

وملاحظ ان في هذا النوع ان الأبناء يختلفون عن الأباء حسب دراسة محمد مضوي، فهم يتميزون بمستوى تعليمي ومؤهلات عالية، يسعون وراء تغيير أساليب العمل وابتكار منتجات جديدة عكس الإباء الذين قاوموا التغيير، يطبقوا المقاولون الورثة من الشباب مبادئ الإدارة في أعمالهم، مع الحفاظ على بعض التقاليد الاجتماعية الموروثة، كتقاسم العمل والتضامن العشائري، قصد المحافظة على الاستمرارية بطرق مختلفة¹⁹⁶.

المبحوث رقم 11: "كتخرجت من جامعة، دخلت نخدم في مؤسسة العائلية بشكل رسمي، لخطر من قبل كنت نخدم معاهم خطرة على خطرة (في بعض الأحيان) فالفكونس، ولا كتكون خدمة بزاف، وكنت كل مرة واش نخدم تقريبا قاع خدمت فيهم (محاسبة، تسيير موارد بشرية، امين مخزن، مسؤول توزيع...) منا ديت الخبرة وعرفت كفاه نتعامل مع الخدمة ومع الموردين، وتعلمت أساليب التسيير، ودرك توسع نشاط نتاعنا وتنوع وراه عندنا مجمع فيه 22 مؤسسة تتوزع على خمسة مجالات، وهي تشكل اقطاب تضم (بناء

¹⁹⁶ Madoui Mohamed, les nouvelles figures de l'entrepreneuriat en algérie : un essai de typologie, cahiers du cread, 2008, p 08.

واشغال عمومية، زراعة، مستشفى خاص، محجرة، مصنع لرخام، وشركات
صناعية أخرى".

هذا المبحوث يظهر دور المقاول العائلية في تشكيل وصقل هويته المقاولاتية، فبفضل التكوين الجامعي وتكون الميداني في مؤسسة العائلة منذ فترة شبابه، هو ما خوله لقيادة أكثر من شركة من المجمع رفقة باقي افراد عائلته من الورثة، وتظهر لنا تأثير مستواه وخبرته في تطوير هذا المجمع الذي يعد من اكبر شركات انتاج الرخام وتصدير على مستوى الوطن، كما ان هذا المجمع لديه اهتمام بكل ما يتعلق بالتنمية المستدامة، حسب ما لاحظناه في زيارتنا لهم، وحديثنا مع العاملين ومقاول نفسه، فهو يهتم بالمساهمة في تدعيم المجتمع المدني وتقوية البنية الاقتصادية لمدينة سيدي بلعباس.

وهؤلاء حسب **مضوي** دائما ينتمون لنموذج المقاولين الجدد (الذين يسعون لتغيير وتجديد) الذين استفادوا من إصلاحات الدولة ودعمها، واستطاعوا تطوير مؤسساتهم العائلية وتوسيع نشاطها، بما يضمن استمراريتها.

■ المقاول المهاجر:

هم فئة هاجرت في ريعان شبابههم الي فرنسا أغلبهم من منطقة القبائل جمعوا ثروة واكتسبوا خبرة صناعية هامة، وعادوا ليأسسوا مشاريعهم في الوطن، ساعدتهم في ذلك صدور قانون القطاع الخاص 1982، ميزهم حس المغامرة والتكيف الاجتماعي، ولهم حرية الاختيار بين مختلف النشاطات بفضل امكانياتهم وتجاربهم المهنية خاصة التجارية منها لتوفير حاجات السوق.

المبحوث رقم 07: "هذي مستثمرة ورثتها انا واخ نتاعي عن الاب لي كان
مغترب في فرنسا لمدة طويلة وجا (عاد) وطوع (استصلح) الأرض نتاع جدي
وحفر فيها حاسي (بئر)، وخدمنا معاه وتعلمنا منه أصول الخدمة نتاع
الأرض، ومن بعد الوفاة نتاعه زدنا طورناها بعد ما الأخ نتاعي جاب الشتلة
نتاع تفاح من اسبانيا بحكم انه مغترب تم، وكبرنا المشروع".

حفاظا على التقاليد المقاولاتي العائلي (إعادة انتاج تقاليدهم المقاولاتية حسب بيار بورديو)، وعلى الموروث استمر الأبناء على نهج السلف مع اجراء تحديثات معاصرة مكنتهم من نيل حصة سوقية لاسباس بها نظرا لجودة المنتج، فقد استغلوا خبرتهم وتعليمهم ورأسمالهم الاجتماعي في تطور مؤسساتهم، بطرق مبتكرة (أسلوب الإنتاج، المنتج، وطرق تسويق) طبقا لما جاء به شومبيتر، وهذا ما يجسد الحركية بين الأجيال وتوارث.

■ المقاول والتقليد المقاولاتي:

هذه الفئة تنتمي الي عائلات تمارس التجارة في إطار المقاولاتية لهم تعليم ابتدائي أو متوسط، يبادرون العمل في سن مبكر أي بمجرد ترك مقاعدة الدراسة لانه مضمون مع العائلة، يحوزون خبرة بسبب تجربتهم الطويلة في العمل المقاولاتي مع تمسكهم بالتقاليد التجارية الموروثة عن لعائلاتهم، لذلك نجد ان مقاولاتهم الجديد تحمل الاسم العائلي وتسير على نفس النهج وجل عمالها من افراد العائلة، وقد يختلف نشاطها عن المقاوله الاصلية للعائلة، لانها تقوم بدور اجتماعي فهي تمارس نشاطات متنوعة (قاعات حفلات، قاعات للرياضة والترفيه، وغيرها من مؤسسات التي تخدم افراد المجتمع) حسب متطلبات السوق فعلاقاتهم وخبراتهم تمكنهم من تحديد احتياجات هذا الأخير وتوفرها.

في هذا الصدد ندرج إجابة المبحوث رقم 05: " انا خرجت من ثانوية دخلت

نخدم مع العم نتاعي لي رباني بعد وفاة الاب رحمه الله في المؤسسة نتاعه،

وتعلمت أصول الخدمة وتعامل مع إدارات وخدمة، وبعد وفاته رحمه الله

شدت بلاصته وكملت مسيرة، ودرك اولادي راهم معايا بصح محبوش يكملوا

في هذه الخدمة وانا عييت بغيت نريح راه عندي أكثر من 79 سنة"

هذا المبحوث يؤكد على دور العائلة في توفير عمل والحفاظ على تقاليد العمل المقاولاتي، لكنه يتحسر على فقدان أولاده للعزيمة على اكمال المسيرة والحفاظ على تقاليد العائلة بسبب تغير الظروف وطرق التفكير وتوجه لدى الجيل الجديد الذي يصبوا الي تحقيق أحلامه دون الاهتمام بما تقبله او ترفضه العائلة او بموروثها، فقد طغت المصلحة الشخصية التي تكرسها الفردانية حسب دوركاييم، على مصلحة الجماعة (العائلة).

■ المقاولون الذين ينتمون الي فئة العمال:

كانوا تابعين للقطاع العام ومنه استقوا خبراتهم، بعد ان طالهم التسريح الغير مشروط خلال العشرية السوداء اين خربت العشرات من مؤسسات الدولة التي كانت تشغلهم، وأغلقت المؤسسات الأجنبية الخاصة التي فضل ملاكها مغادرة البلاد التي أصبحت تعيش حالة من الفوضى الأمنية والسياسية والتراجع الاقتصادي، ليصبحوا بطالين، مما نتج عنه ازمة اجتماعية، ليحاول هؤلاء إيجاد حلول للاوضاعهم ويستثمروا ما ادخروه في انشاء مؤسساتهم الخاص وقد ساعد في ذلك البرامج التشغيل التي سطرته الدولة لتخفيف من هذه الازمة، والتي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما مهد لعودة المقاولين الي الواجهة والاستثمار بقوة.

تميزوا بممارسة الصناعات الحرفية العصرية، وبتنوع انشطتهم حسب المواسم والظروف، مما اكسبهم هوية خاصة فرقتهم عن باقي المقاولين، ليشكلوا قوة إقتصادية رغم صغرها الا انه لا يمكن تهميش دورها في الاقتصاد والمجتمع، فهي تمثل راسماليات صغيرة تعرض خدماتها ومنتجاتها متردية النوعية بأسعار بخسة تناسب الفقراء، وتساهم في عرض فرص لتشغيل، فهؤلاء المقاولين المنتمين لطبقات شعبية بسيطة هم من يعطوا للرأسمال الجزائري طابعه الخاص.

■ المقاول النموذج:

يرى GASSE ان المقاول النموذج يحمل حاجة قوية للإنجاز الشخصي، لديه الثقة لنفسه، يرغب في أن يكون مستقلا ويحب المخاطر المعتدلة، إنه ممتلئ بالطاقة والدافعية، لكن في الحقيقة مجموع هذه يضيف، حتى إذا اجتمعت هذه الخصائص لا توجد كلها وبدرجة مرتفعة لدى المقاول، فهذه الأبعاد لها تأثير مشترك، فإن كل كائن بشري هو كائن معقد في الشخصية وموحد، ويبقى أنه ليس من الضروري للنجاح اكتساب كل هذه الخصائص السوسيو-سيكولوجية، لكنه يبقى مرغوب فيه تشجيع ظهورها ونموها لدى المقاولين من اجل نجاحهم في تأسيس مشاريعهم التي من شأنها دفع عجلة مختلف أوجه التنمية.

1.3. أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل المقاول الجزائري:

1. علاقة العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري بتقاليد وأعراف المجتمع السائدة:

يمكن توضيح هذه المعادلة التي نستطيع اختزالها في تأثير العلاقات الاجتماعية للمقاول الجزائري على أدائه المقاولاتي، في دراسة المذكور سابقا (دراسات السابقة) **لاحمد هني** عن رب العمل الجزائري او كما سماه بالشيخ الذي يتخذ استراتيجية تكوين الشبكات الزبائية للحفاظ على مؤسسته وضمان توسعها واستمراريتها سعيا للاستدامة، كما انه يعمل لزراعة نوع من الولاء والوفاء لدى العمال نحو مؤسسته من اجل جعلهم يحمونها ويبدلون قصارى جهودهم من اجل السير الحسن لعملية الانتاج، ولتفادي الخسارة في الأرباح التي تنتج عن زيادة الأجور يستغل الشيخ افراد العائلة والقبيلة وحتى الجهة التي يقطنها في العمل مقابل منحهم امتيازات ذات طابع ديني واجتماعي، كالتكفل بمصاريف الحج او العمر، مصاريف الزواج والمرض... الخ، وهذا يجعله يتحكم في توزيع الأدوار والسلطة، ويغني مؤسسته عن الكفاءة والفعالية باعتبارها مؤسسة اقتصادية، وقد اطلق هني اسم النمط الاخوي على هذا التصرف والذي يكون اكثر فعالية كلما نقص حجم المؤسسة، حيث أن المؤسسات الكبيرة لا يمكنها التحكم في التوظيف القائم على العائلة، القبيلة، الجهة وإنما تستعين بجهات أخرى وهذا ما يؤدي إلى خلق صراعات للسيطرة داخل المؤسسة.

ونخلص الي ان رب العمل في دراسة هني يستمد قوته وسلطته من العوامل الاجتماعية والرمزية ولا يعتمد على الجانب المادي أي ما هو علمي وفني وفق النموذج الفيبري أين الأسماء لا تهم وإنما الكفاءة والوظيفة هي الفيصل.

2. دور العائلة في تشكيل مسار المقاول الجزائري:

تعتبر الأسرة الفضاء الاجتماعي الأهم على الاغلب، فهي تلعب دور رئيسي في تلقين واكساب القيم المقاولاتية للفرد المقاول، ودفعه للانشاء علاقات داخل مجتمعه ومد جسور الثقة مع الآخرين، فالأسرة هي بؤرة التفاعلات العلانية في المجتمع وهي نسق مميز في بناءه ووظائفه، باعتبارها تشكل حلقة وصل بين افرادها والبناءات الاجتماعية التي يعيشون داخل انساقها المختلفة، وهذا بفضل العلاقات التي تربط افراد الاسرة الواحدة والتي تنبع وترتكز على العادات والتقاليد التي تسري في المجتمع، إضافة الي قيمه المتعددة ومعاييرها التي تخول لهذه الاسرة التحكم في سلوكيات الفرد المقاول، وتوجيه بتحديد نوع علاقاته وروابطه التي يبنيتها مع مختلف الانساق الاجتماعية الأخرى التي قد تكون عون له في عمله، وعليه " كلما كانت قيمها موجهة نحو الاستثمار والمخاطرة واخذ المبادرة، كلما اتجه أبنائها نحو ممارسة المقاولاتية"¹⁹⁷، ومن هنا يبرز الدور الهام للأسرة في تشبع الفرد بالفكر والقيم المقاولاتية، وفي توجيهه نحو ممارسة العمل المقاولاتي وبناء مشروع خاص.

وهذا ما عززه الكثير من المبحوثين نذكر منهم المبحوث رقم 03 الذي يقول:

"انا الخبرة نتاعي وكل منعرف ديتة على عمي لي رباني بعد وفاة الوالد الله يرحمه، هو كان عنده بوتيفة صغيرة يطحن ويبيع فيها القهوة وكنت نتعلم عنده ومن بعد بغيت نفتح مشروع وحدي 1988 وعائلة شجعوني ودعموني خاصة عمي لي كان عنده العرف مع مشتريا وناس لي تجيبه القهوة وراني(علمني) طرق لي تساعدني في خدمتي، ودرك راني محافظ على حرفة العائلة بعد ما طورتها ورجعت خبير في تحميص وخط القهوة لخطر كل نوع وذوقه، وراني ندير دورات تدريب هنا وفالخارج".

نستنتج من أجابة هذا المبحوث وغيره العديد ممن أكدوا على دور العائلة الهام في توجيههم ونجاحهم في ممارسة العمل المقاولاتي، فالدعم المعنوي والمالي له أثر بالغ في مواجهة المقاول للصعاب والمضي في تطوير عمله.

¹⁹⁷ بوعزة عبد الرؤوف، قطاع المقاولات في الجزائر خيار تنموي يخضع لتحدي البناء السوسيو-ثقافي للمجتمع، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 01، عدد 10، 2017، ص 170.

فالعائلة تمثل أحد العوامل الأساسية التي حقق تأثيرها اجماع الباحثين في مجال المقاولاتية، فالعديد من الدراسات أثبتت زيادة نسبة المقاولين الذين لديهم أب أو أم مقاولين مقارنة ببقية أفراد المجتمع بصفة عامة، فالمؤسسة تمثل حقل من حقول الإنتاج وإعادة الإنتاج فنزوح العائلة إلى دعم أفرادها ومرافقتهم في مسارهم المقاولاتي هو مظهر من مظاهر الحفاظ على كيانها ووجودها، فالعائلة وفق هذا المنظور تميل للحفاظ على ممتلكاتها المهددة دائما بالهدر فتدفع باستعداداتها واستعدادات أفرادها الأخلاقية لتوحيد بين مصالحهم الخاصة ومصالحها العامة (العائلة)¹⁹⁸، وبالتالي يمكننا القول ان بنية الاسرة المعقدة التي تسعى لإعادة الإنتاج الاجتماعي للدوار، وربط العلاقات بين ممثليها يسمح لنظام السلطة الذي تخضع له من توزيع النفوذ والقوة، وهكذا تتمايز العلاقات الاجتماعية بين مختلف أطراف داخل الاسرة، وهو الامر الذي يمنح المقاول الدعم والتشجيع، وتكوين راسمال اجتماعي انطلاقا من النواة الأولى للمجتمع وهي الاسرة.

2.3. خصائص المقاول الجزائري:

لقد تطرقنا سابقا الي أصناف المقاولين حسب الدراسات التي أجريت على المجتمع الجزائري منذ فترة الاستعمار الي يومنا الحالي، وكانت هذه الدراسات لكل من بيار بورديو، جان بيناف، احمد بويغوب، وأن جيلي كل حسب رؤيته ساهم بالكشف عن بعض الخصائص التي ميزت المقاول الجزائري.

1. الخصائص او المميزات الشخصية:

يكتسب المقاول الجزائري هذه الصفات من بيئته الاجتماعية التي يعيش ويتزعرع فيها، بكل ما تحمله من متغيرات ثقافية سياسية اقتصادية واجتماعية نلخصها كالتالي:

-الصرافة: وهي طريقة او أسلوب تعامل مباشرة يتم بين الافراد او الجماعات، جاءت نتيجة الظروف القاهرة التي عاشها المجتمع الجزائري ابان الاستعمار اين كان يمنع التواصل بين افراد خاصة أوقات العمل، مما اجبرهم على اختصار الكلام ووقته، وهو ما أصبح عادة او طبع لدى افراد المجتمع لينتقل للمقاول عبر التنشئة الاجتماعية، باعتباره يتعامل مع مجتمع عمل ذو أدوار معينة واوقات محددة.

-الثقة بالنفس: لا بد للمقاول من ان يثق في نفسه ليتمكن من اتخاذ القرارات الحاسمة بسرعة وشجاعة، لانه مغامر بالدرجة الأولى¹⁹⁹، ويمكن ان يكون التعليم الجيد والتدريب المدروس، الخبرات الميدانية عناصر مهمة في بناء ثقة المقاول بنفسه.

-تحمل المسؤولية: رغبة المقاول الجزائري واصراره على تحقيق أهدافه جعله يتحمل مسؤولية عمله بكل جد ومثابرة، بحيث يضحي بجل وقته من اجل العمل ويصبر على التعب والمشقة، وهذه الصفة هي في

¹⁹⁸ بيار بورديو، أسباب علمية لإعادة النظر الفلسفة، ترجمة أنور مغيث، دار الازمنة الحديثة، لبنان، ط 01، 1998، ص 168.

¹⁹⁹ احمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 107.

ثقافة المجتمع الجزائري وعند اغلب افراده، يساهم المحيط العائلي مؤسسات التنئة الأخرى في ترشيخ وتشجيع هذه الصفة عند افراد عامة ومقاول خاصة وللان مسؤوليته مضاعفة.

- **روح التحدي:** هذه الصفة تكاد تكون مرتبطة بالشخصية الجزائرية التي كانت نتاج تاريخ طويل من الصراع والمواجهة مع المستعمر الفرنسي، وبفضلها تمكن الشعب الجزائري من استرجاع حريته وارضه، اما بالنسبة للمقاول فهذه الصفة شجعتة على المغامرة ورفع التحدي في وجه المخاطرة.

-**الاعتماد على النفس:** هذه الخاصية هي الأخرى من خصائص الشعب الجزائري الذي يسعى دوما للاعتماد على نفسه في قضاء مصالحه وهو ما يوجهه لتحمل المسؤولية.

-**القدرة على استشراف المستقبل:** على المقاول ان يستغل المؤشرات في محيطه ليقوم بقراءة ملامح المستقبل والتنبأ به، وهذا لا يكون الا من خلال امتلاك خيال واسع ياهل صاحبه لتعرف على حاجات المجتمع وابتكار ما يناسبها من منتجات، مع وضع حساب للعثرات قبل النجاح.

2. الخصائص الاجتماعية: 200

وهي كل الخصائص التي ميزت المقاول الجزائري التي اكتسبها على طول مساره الاجتماعي بتدخل كل من الاسرة، التنشئة الاجتماعية، التجارب والخبرات المهنية، العلاقات الاجتماعية وغيرها، نذكرها في الاتي:

التمسك بالعادات والتقليد: او بالأصل ونشير هنا الي توظيف كل ما توارثه عن سلفه ومجتمعه من تجارب مهنية وخبرات ميدانية، او معارف فكرية ومكتسبات مادية للاستثمارها بالشكل والوقت المناسبين.

المحافظة على الانتماء العشيري والقبلي: وهو رابط اجتماعي لازال المقاولون يحافظون عليه لئلا يشكّل شبكة العلاقات الاجتماعية التي ينشأ عنها الراسمال الاجتماعي، الذي له دور أساسي في نجاح المشروع المقاولاتي.

المقاول والدين: يعتبر الدين جزء من المنظومة القيمية التي يمتلكها المقاول، والتي تتحكم في توجهاته بشكل مباشر او غير مباشر، وتحدد اختياراته وقراراته وذلك لتقيده بإطار مرجعي لا يحيد عن تعاليم الدين غالبا، وتختلف الممارسات المقاولاتية باختلاف المجتمعات ودياناتها، وهو ما تحدث عنه **ماكس فيبر** في دراسته للتأثير البروتستانتية وبالتحديد المذهب الكالفيني.

كما نستحضر دراسة غاري تريبوا في دراسته للمقاول المسلم: الإسلام وعقلانية المؤسسة، والذي توصل الي ان هناك تشابه بيه الإسلام والبروتستانتية في تأثيرهم على روح المؤسسة، فهو يرى ان مقاول المسلم يتمتع بالحرية ولديه ميزة الفردانية والعقلانية في التسيير الاقتصادي للمخاطر.

4. المقاول والثقافة المقاولاتية في الجزائر:

اين وصلت ثقافة المقاولاتية في الجزائر؟:

قبل ان نجيب عن هذا السؤال لا بد أولا ان نعرف ماهية الثقافة والثقافة المقاولاتية، الثقافة عامة حسب تعبير هوفستد (Hofstede) هي "البرنامج الذهني الجماعي"²⁰¹، وهي: "نظام من الأفكار والمعارف والتقنيات وانماط التفكير والسلوك والاتجاهات التي تميز مجتمعا ما"²⁰²، وعلى العموم قد اجمع عدد من الباحثين ان ثقافة المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بشخص المقاول، ومنها الاستقلالية، الابداع المسؤولية، الرغبة في العمل الحر والاخذ بالمخاطرة، اما بالنسبة للمؤسسة فهي مجموعة القيم التنظيمية والمبادئ التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة الى التجسيد، وهي تعبر عن الروح المقاولاتية التي تنظم الممارسات التسييرية وتوجهها بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، كما يمكن القول انها عبارة نظام مكون من جملة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم الموارد والمعارف والخبرات... الخ، والتي تتبعها عمليات مختلفة تتفاعل فيها العناصر السابقة في مسار انشائي ديناميكي، لتكتمل بتشكيل مخرجات متمثلة في السلوكيات والإجراءات، الاستراتيجيات، المنتجات، الخدمات، الصور... الخ

الثقافة المقاولاتية لها مصادر عديدة ومتنوعة، فالمسار التاريخي يولد عبر كل مرحلة منه أجزاء منها ترتبط عبر مرور الزمن وتكون نظام متماسك، لكن هذا لا يتم الا بوجود فاعل رئيسي مكون للبنية الاجتماعية، التي يؤدي تفاعل مفرداتها الى خلق قيم ومعايير تضبط عمل هذا النظام الاجتماعي وتتحكم في بناء المختلفة لكل مجتمع على حدى، دون ان ننسى ان هناك عوامل خارجية تساهم في تشكل الثقافة منها عملية التثاقف التي زادت قوة تأثيرها في العقود الماضية بسبب العولمة عملية، بالعودة الى الثقافة المقاولاتية كجزء من الثقافة العامة للمجتمع، نسجل انها تتأثر هي الأخرى بعدة عوامل منها شخصية مجتمعية والمؤسساتية، وبعض الفاعلين او المتعاملين مع المقاولاتية ليصبح كل عامل منها يساهم في صنع جزء من الثقافة المقاولاتية الكلية.

يمكن للثقافة ان تؤثر في المشاريع المقاولاتية على مستوى عدة نقاط أهمها تمويل هذه الاعمال ويمكن ان يظهر ذلك في موقف الافراد في اتخاذهم لقراراتهم المالية، حيث يقول هوستيد (Hofstede) 1984: "ان الثقافة هي البرمجة الجماعية للعقل، والتي تميز أعضاء المجموعة الواحد او فئة من الناس الاخرين لتمييز نفسها نتيجة لنظام القيم المشتركة، فالقيم الثقافية هي المرشد لمبادئ السلوك والتصرفات والمواقف

²⁰¹ HOFSTEDE (G), **Defining culture and its four dimensions**, European Forum for Management Development, Focus, Cross-cultural Management, 94 (1), 1994p 04.

²⁰² -Megherbi (A), **la culture et la personnalité dans la société algérienne**, *Révolution Africaines*, N° 893, Algérie, 3-9avril 1981, p40.

وبالتالي القيم الثقافية المهيمنة على البلاد لا تؤثر على سلوك الفرد وقراراته فحسب، بل تتعدها الي القوانين والمؤسسات من خلال التأثير على طرق التمويل والقرارات المالية التي يتخذها ملاكها"²⁰³.

أ. الثقافة المقاولاتية الجزائرية:

كل مجتمع له ثقافة خاصة تشكلت في سياق مكاني وزماني معين، والجزائر من الدول التي تزخر بثقافات عريقة ومتنوعة ساهمت في وجودها الحضارات المتتالية والاعراق المختلفة التي استوطنتها، مما شكل مزيج ثقافي فريد يظهر في "مختلف التصورات الشعبية، والقيم الرمزية العادات والتقاليد وهي تتميز بارتكازها على القرابة، الاحكام المسبقة وتقسيم الفضاء الاجتماعي على أساس الجنس والسن، بالتالي الأدوار والمواقع الاجتماعية"²⁰⁴، فالثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري تأثرت بالعديد من الاحداث، خاصة في الفترة الاستعمارية الطويلة التي حاولت هدمت مقوماتها الأساسية بتخريب البنيات المجتمعية، وهو ما غير في الثقافة الجزائرية عامة والمقاولاتية خاصة، فالمقولة والمقاول مرة بفترات صعبة خاصة ابان الاستعمار وفي المراحل الأولى للاستقلال اين سيطر الفكر الاشتراكي الذي نبذ القطاع الخاص وحاصره، ليتمكن من البروز مجددا مع بداية عهد الاقتصاد الحر، لتبدأ الثقافة المقاولاتية للمجتمع المحلي في التشكل تحت ضغط عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية متنوعة شابها الكثير من الفوضى والعنف السياسي، الذي انعكس على الوضع الاقتصادي لتكون هذه الثقافة المولود الجديد الذي لازال في طور النمو والتعلم ليشكل ذهنية تطبع علاقة المجتمع بالمقاولاتية.

ويقول الباحث محمد بشير ان: "كل تنظيم مطبوع بخصائص سوسيو-ثقافية لمجتمعه من هنا يظهر التأثير الجوهري للمكان والزمان في صقل هذا التصور او ذاك"²⁰⁵، وقد أشار الباحث إلى ثلاثة استعمالات مختلفة للمفهوم على المستوى اللغوي وهي ان:

- ثقافة المؤسسة الجزائرية وتعني بالحقيقة انه لا يوجد ما يستحق ان يطلق عليه مفهوم الثقافة التنظيمية المحضة، فالثقافة السائدة داخل التنظيم والتي يعمل بيها الفاعلين ما هي في واقع الامر الا امتداد لعناصر ثقافية من مجتمعاتهم.
- توصل الي ان ثقافة المؤسسة تستوحي وتبلور انطلاقا من المحيط الداخلي لها.
- المؤسسة تجمع عدة ثقافات تبعا للجماعات المتعددة التي تحمل كل منها ثقافة خاصة بها، وهو ما يؤدي الي تمايز الثقافات واختلافها.

²⁰³ Marcellin Makpotche/et.al, **Impact of Cultural Beliefs on Entrepreneurs' Intention to use Bank Loans**, journal of Applied Finance & Banking, vol. 5, no 4, 2015, p 13

²⁰⁴ مليكة الحاج يوسف، ملامح العنف ضد المرأة في اتمع الجزائري التقليدي، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 27، السداسي الثاني 2013-60، دار كنوز الحكمة، الجزائر، ص50

²⁰⁵ بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر: بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص07.

1.4. أهمية الفاعل المقاوالاتي الجزائري:

1. الدور الذي يضطلع به المقاول اقتصاديا:

الدور الاقتصادي للمقاول في غاية الأهمية فشومبيتر يقول ان: "المقاول شخص مبدع ومبتكر بشكل استثنائي وهو ما يمكنه من تغيير الاقتصاد بطريقة أو أخرى"، فهو يمكنه ان فتح اسوق جديد او العمل على توسيع المفتوح منها، بفضل ما يقدمه من منتجات اوخدمات مبتكرة، كما تمكنه يقضته المقاوالاتية من اقتناص الفرص وانشاء مشاريع جديد، او ابتكار أساليب عمل جديد، كل ما سبق سيكون له الدور الرئيسي في تنشيط السوق وجذب زبائن جدد، في أماكن مختلفة وبالتالي فتح أسواق لم تكن موجودة من قبل تسهل عليهم تصريف منتجاتهم وتجنبهم خطر المنافسة، كما يمكن ان تغير منتجاتهم من السوق الاستهلاكي للأفراد الذين يستخدمونها على المدى المتوسط او الطويل.

يلعب المقاول دورا هاما في اكتشاف موارد جديدة وضماها الي مجموعته، فهو يبحث دائما عن البديل والاجود والاقل سعرا، والأكثر كفاءة، فالمقاول يسعى الي توفير كل مدخلات مؤسسته المادية والبشرية والتمويلية من خلال مصادره وعلاقاته الاجتماعية (راسماله الاجتماعي) التي تتيح له فرصة تحديدها بالجودة والسعر المطلوبين²⁰⁶.

من المهام الرئيسية للمقاول هو الاستخدام الجيد للموارد المتوفرة وبشكل عقلاني، وكذلك المزج بين عناصر الانتاج بطرق مثالية للحصول على سلع وخدمات تامن حاجات المجتمع، وتعود بالربح على المقاول من جهة وتنشط الدورة الاقتصادية من جهة أخرى، بتحريك وتفعيل مختلف الموارد المتاحة.

استخدام التكنولوجيا والسعى الدائم لتحديثها هو من بين الاعمال التي يهتم المقاول بادائها، فهي ما يضيف طابع التميز والتطور على مؤسسته مقاوالاتية، وإعطاء قيمة مضافة لما تنتجه او تقدمه كخدمة لأفراد المجتمع وتمكنها من مجارات المنافسة في السوق، وللعلم ان تطوير التكنولوجيا لا يعود بالنفع على المؤسسة مطورة وحدها بل يتعداه الي انساق أخرى اجتماعية وعلمية، ثقافية وغيرها.

تتميز المؤسسات المقاوالاتية بكونها مصدر هام لعنصر الشغل²⁰⁷، وذلك رغم تواضع قدراتها الا ان كثافة تواجدها وانتشارها في مختلف المناطق، وكذا انخفاض تكلفة انشاءها لوظائف جديدة مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات الكبرى، فهي تنفرد بقدرتها العالية على التكيف ومرونتها، مما يجعلها تخلق مناصب شغل بتكاليف اقل وهو ما يولد دخل ينتج عنه استهلاك واستثمار في ان واحد.

²⁰⁶ إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، الريادية - الإبداع في إنشاء المشاريع - ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 282.

²⁰⁷ بوعافية بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المبحوث رقم 08: "رنا ندروا مجهودات كبار باه نطلعوا اقتصاد بلادنا، نحاولوا نستغلوا ثروة كانت مهمولة (خروب) ودرك رها تجيب العملة الصعبة بعدما حولناها لكاكاو طبيعي، ونبيعوا فيها في 35 دولة، ومزلنا ننتجوا في مواد غذائية أخرى بأقل تكلفة وغير مضره لا للإنسان ولا لطبيعة (منتجات صديقة للبيئة)، وتاني رنا نوفرنا فالخدمة لشباب".

لقد أشار المبحوث الي الدور الذي يلعبه المقاول في ديناميكية الاقتصاد، وتنمية البلاد من خلال المساهمة في رفع الإنتاج وجلب العملة الصعبة، وذلك باستغلال الموارد المهدورة وتحويلها لمصدر ثروة يعتمد عليها في بناء مشروع التنمية المستدامة، فقد صرح ان مؤسستهم تحاول التقييد بمرتكزات هذا النوع من التنمية بترشيد الاستهلاك، انتاج مواد طبيعية لا تضر البيئة، احترام وقت العمل، التقييد بالنظام الداخلي للمؤسسة، المساهمة في اعمال تصب في الصالح العام...الخ.

يعد المقاول محرك لتنمية الاقتصادية حسب شومبيتر والعديد من الباحثين، فهو يعمل على الابتكار والتجديد، وبالتالي التوسع والاستمرارية، فقد جاء في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية أن المقاول هو عنصر فعال في احداث التغيير، فهو من يخلق الديناميكية التي تنتج والتي بدورها تعطي أرباح للمؤسسة نتيجة استغلال الفرصة قبل الآخرين.

2. الأدوار الاجتماعية للمقاول:

المقاول بصفته فرد من جماعة في مجتمع قبل ان يكون مقاولا يجعله يتقلد عدة أدوار إضافة الي ادواره الأساسية، وهو بذلك يتعدى دوره الشخصي الي التأثير على ميكانيزمات التوازن المرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي ينتمي اليها، والتي تربطها علاقة قوية بالطبيعة الاقتصادية، فالمقاول يحاول احداث نقلة نوعية في التنظيم من خلال استغلال عناصر المؤسسة المادية والسلوكية (الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، التكنولوجيا والقوى العاملة)، مما ينتج عنه رفع وتيرة العمل والكفاءة الوظيفية للانساق الفرعية، وبالتالي يحدث نوع من التغيير في سير العمليات الديناميكية للنظام الكلي.

المبحوث رقم 13: "في وقت الكورونا بلعنا في البداية نتاع انتشار المرض وحبسوا الخدمة لي مكانش عندهم مدخول واحد أخرى وكنا نعاونهم في اشهر لولا ومن بعد كانت تجينا طلبات على قفترات طبية لي كما تعرفي بدوا يستعملوها بزاف باه ماتنتقلش العدوى، وحتى الناس ولوا (اصبحوا) يستعملوها وهنا قررنا نعاود نفتحوا مصنع ونبدوا في الخدمة من جهة باه نعاونوا خدمة باه يصرفوا على عايلاتهم ويعيشوا، ومن جهة أخرى نلبوا

طلب سبب طارات (مستشفيات) ونكونوا سبب في عدم تنقل العدوى والوقاية من الإصابة، وكنا نتبرعوا بكميات من منتج كاعانة، وجزء من أرباح للمحتاجين، هكا باه نساهموا في تقليل من ازمة".

يظهر لنا هنا دور المقاول في التعاون ودعم المجتمع من خلال توفير العمل لافراد وضمان استقرار اوضاعهم والمساهمة في إيجاد حلول للامزات، وهذا حفاظا على تماسك بنيات المجتمع وخلق روابط اجتماعية اكثر قوى من شأنها الحفاظ على انساق ووظائف النظام الكلي للمجتمع ووقايته من أي خلل قد يصيبه، كما حدث مع وقوع جائحة كورونا، التي استدعت تظافر جهود كل فئات المجتمع ابتداء من الافراد الذين كان عليهم الامتثال لقوانين العزل وحضر التجول، والمؤسسات بكل اصنافها التي ساهمت كلا حسب نشاطها في التخفيف من هذه الازمة والتوعية بمخاطرها، وهذا يرجعنا لمبادئ التنمية المستدامة التي تنص على دعم الجانب الصحي والاجتماعي للافراد.

3. الدور البيئي للمقاول:

في العقود الأخير أصبح للمقاول مسؤولية اتجاه محيطه وبيئته الطبيعية، وهو ما أضاف دورا اخر للدواره المعتادة، فاصبحت مؤسسته مسؤولة عن حماية البيئة عن طريق مراقبة مخلفاتها والتأكد من التخلص منها بطرق امنة، او حتى إعادة تدويرها وادخالها في العملية الإنتاجية مرة أخرى مما يقلل من تكاليف الإنتاج النهائية، وقد أصبحت المؤسسات المقاولاتية المتطور تسعى لطرح منتجات اقل تلوثا للمحيط ويمكن اعتبارها صديقة للبيئة، او ما أصبح يدعى بالاقتصاد الأخضر.

المبحوث رقم 10: "من القيم نتاج شركتنا انا نحافظ على البيئة، حنا كل لدشي (نفايات) نعاودوا نخدموا بيه، وكل مرة نغرسوا أشجار ونشاركوا في حملات التشجير العامة نشرولهم شتلات، ثاني نحاولوا نخدموا منتجات متضرش (لا تضر) البيئة وتعيش بزاف كما منتجات أبواب ونوافد وحتى مطابخ الحديثة لي مواد أولية نتاعها غير ملوثة ومقاومة لتاكل، كما نحاولوا نحافظوا على بيئة نظيفة وخالية من تلوث باتخاذ إجراءات وقائية لتخلص من نفايات صلبة ولا سائلة بطرق امنة".

من خلال زيارتنا لمؤسسة هذا المقاول اول ما شد انتباهنا هو نظافة المكان والمحيط الأخضر الذي ضم أنواع عديدة من أشجار ونباتات الزينة، اما داخل مبني الإدارة فكان المكان مرتب ومكاتب ظاهرة للعيان لا يفصل بينها سوى الزجاج، وفي كل مكان توجد نباتات للزينة مع استخدام التكنولوجيا النظيفة

وإعادة رسكلة للنفايات والتخلص الآمن من بعضها الآخر، استعمال مواد غير ملوثة وقابلة للتدوير وهو لب التنمية المستدامة في جنبها البيئي.

إن المقاول له مسؤولية اتجاه المحيط الذي ينشط فيه واتجاه الطبيعة، واتجاه صحة الإنسان الذي يستهلك منتجاته، هذا ما جاء في دراسة **بن حكوم علي**، الذي أكد على دور المقاول في الترشيد والحفاظ على البيئة بكل معطياتها.

2. علاقة المقاول بمؤسسته المقاولاتية:

أ. العقلانية الاقتصادية عند المقاول الجزائري:

قبل الخوض في هذا العنصر، نمر لشرح مفهوم العقلانية والذي تراه العلوم الاجتماعية بأنه متشعب وله عديد المعاني، فالفعل العقلاني في التراث الاقتصادي يقول عنه **باريتوا**: "إنه يكون موضوعيا ومتكيفا بشكل جيد مع الأهداف التي يسعى إليها الشخص، بمعنى أن العقلانية في هذه الحالة تعني تكيف الوسائل مع الغايات"، فهو بذلك يعتقد أن الشخص العقلاني هو من يبحث عن الوسائل المناسبة للاستخدامها في تحقيق أهدافه المسطرة سلفا، كما يعرفها علم الاقتصاد الحديث بأنها تظهر في اختيار الفرد للفعل المناسبة من بين كل الأفعال التي يتوفر له إمكانية إنجازها، بمعنى آخر هي خيار يتوافق مع إفضليات معينة، وبالتالي هي انتقاء للأشياء التي يمكن أن تقدم لنا أفضل العوائد وباقل التكاليف الممكنة، في ظل المعطيات البيئية الراهنة، هذا وتعتبر العقلانية: "عن ذلك التفكير والسلوك الواعي، الذي يتفق مع أحكام المنطق والمعرفة التجريبية، والذي يتسم بأهدافه المتناسكة والمتزنة التي يمكن تحقيقها بواسطة الموضوعية العلمية"

208

وقد جاء مشروع التنمية المجتمعية الذي تبنته الدولة الجزائرية عام 1967 من أجل عقلنة المجتمع، حيث ارتكز هذا المشروع الذي تصوره النخبة التقنوقراطية آنذاك على نظرة، قائمة على نوع من التطورية التفاؤلية التي يلخصها عالم الاجتماع الجزائري **جمال غريد** في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- 1- يختلف توزيع المجتمعات البشرية على سلم التطور، والذي تنصده المجتمعات الصناعية المتقدمة.
- 2- لا يوجد سوى سبيل واحد لاجتياز مختلف مراحل هذا التطور وهو الطريق الأوروبي، كما لا يوجد سوى طريقة وحيدة لتحقيق ذلك أنا وهي التصنيع.
- 3- يجب وبكفي للانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العقلاني إعادة تاريخ المجتمعات الغربية ولكن بصفة سريعة أي حرق المراحل.

208 العبد عماد، المتطلبات العقلانية للفعل المقاولاتي في ظل المتغيرات البيئية الراهنة، مجلة انسة للبحوث والدراسات، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 152.

ما فتئ ان ظهرت بوادر الفشل على هذا المشروع المجتمعي، الذي كان يرجى تحقيقه لنقلة نوعية تخرج المجتمع من التخلف وتأخذ به الي صرح التحديث والتطور، وتجسد ذلك في انتشار مظاهر التخلف الثقافي والاجتماعي، ظهور المحسوبية والزبونية ومظاهر الفساد كالرشوة في الإدارات والمؤسسات العمومية، وهو ما دفع ثلة من الباحثين الجزائريين أمثال **علي الكنز والسعيد شيخي** وغيرهم لدراسة هذا الفشل واسبابه، لننتقل الي وجهة نظر اخرى حول العقلانية في الجزائر، والتي جاء بها **الجيلالي اليابس**، وهو أحد اهم المفكرين الجزائريين الذين حاولوا عقلنة الفكر والسياسة جزائرية في سبيل عقلنة المجتمع وتحديثه²⁰⁹، ان العقلانية تستمد معناها ومقوماتها، شكلها ومضمونها، من المعنى الذي نعطيه للعقل، ومن السياق التاريخي الذي تدرج فيه الأهداف او الغايات التي نتوخى تحقيقها بواسطتها، ومن السمات النوعية التي يفصح عنها العمل البشري والإنتاج الاجتماعي بوصفهما قاعدتها الموضوعية، ومن العلاقات الاجتماعية التي تنتجها، او تفترضها وتحتاج اليها²¹⁰، فهي رؤية وادراك الواقع ، وهي نتاج التطور التاريخي صناعيا وايدولوجيا، واجتماعيا واقتصاديا للمجتمع كخليط لا يمكن فصله، فالعقلانية هي المزوجة بين العقل والتجربة طبقا لمقولة " كل ما هو عقلائي واقعي وكل ما هو واقعي عقلائي"، اما اذا ما بحثنا في العقلانية الجزائرية نجد انها تقاطع للايديولوجيا والثقافة وهي كفكرة او منهج شابها نوع من الالتباس في الفهم عند النخبة الجزائرية على المستويين الايديولوجي والثقافي، ويرجع ذلك لعدم تشابه سيرورة هذا التراث الايديولوجي الوطني والشعبي، لتلك السيرورة التي شهدا تاريخ العقلنة الأوروبية²¹¹، فهي مستوردة جاهزة وهو ما يجعلوها مبتورة من سياقها الاجتماعي الذي وجدت فيه، وبالتالي لم تفتح ممارسة العقلانية في الجزائر المجال للحوار حول الممكن والواقع المعاش، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يهمننا في دراستنا هذه، فغياب قاعدة تنظيرية عميقة لعقلنة الواقع المدرك او على الأقل عقلنة جوانب من الممارسة الواقعية كالتسيير والاقتصاد، التعليم والصحة... الخ، **فالجيلالي اليابس** يرى ان إشكالية التخلف لدينا تعود لعجزنا عن فهم واقعنا بمنظور علمي عقلائي مستوحى من تاريخنا وثقافتنا.

إذا كان هذا هو حال العقلانية عامة في المجتمع الجزائري، فهل يوجد عقلانية في ممارسة الفعل المقاولاتي لدي المقاول الجزائري؟

بما ان كل بناء اجتماعي يترجم عقلانيته في إطار مؤسساتي، حسب العديد من المفكرين كمثال **ماكس فيبر (Max weber)**، **كارل ماركس (Karl Marx)**، و**ايميل دوركايم (Emille Durkheim)** وحتى

²⁰⁹ Taieb Hafsi et eutres, *Le developpement economique algerien : Quelques idees et des propositions*, ED casbah, Alger, 2011, p91.

²¹⁰ فكرونى زاوي، *العقلانية في فكر الجيلالي اليابس*، مجلة دراسات اجتماعية -مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالاغواط، العدد الأول، ديسمبر 2017، ص 13.

²¹¹ جيلالي اليابس، حوار أجرته معه جريدة " *Algerie Actualite* "، عدد 1428، بتاريخ 17 فيفري 1993.

توماس كوهن (Thomas Kuhn)، فكارل مانهايم حاول التأكيد على علاقة المعرفة بالبعد الاجتماعي الذي تنتمي إليه، ضاربا بذلك النظريات الاجتماعية القديمة التي تعطي الأولوية للعقل الجمعي في الرؤية الأولى، التي تجعل الفرد تابعا للمجتمع، والرؤية الثانية التي تعطي الفرد الأولوية باعتباره المنتج والفاعل داخل العملية الاجتماعية²¹²، فمانهايم يرى ضرورة مراجعة فكرة العقل الجمعي الذي يقصي دور الفرد وابداعه، فالعقلانية المقررة بالفكر الجمعي تهمل دور الفرد في البناء الاجتماعي كونه خاضع لحتمية قهرية، تطمس وجوده الفكري، وقد حاول المفكر المزاجية بين الرؤيتين.

وإذا ما اسقطنا ما سبق على دراستنا نجد ان العقلانية عقلانيات، وليس بضرورة غياب العقلانية الجمعية للمجتمع الجزائري في المجال الاقتصادي والاجتماعي، تعني غيابها عند الفرد عامة والمقاول خاصة، فقد أكد ماكس فيبر على مفهوم العقلانية بمنظورها المؤسساتي الفردي، وقد أشار انتوني غدنز الي مفهوم ماكس فيبر للمجتمع على انه بنية تقوم على الفعل الذي يتشكل كتبادل معقد بين الأفعال الاجتماعية، ومنه فممارسات الافراد تؤثر على الطابع العام للمجتمع وتحدده اما بالإيجاب او السلب، وللمقاول الجزائري عقلانية تميزه عن نظيره الأوربي، فهي نابعة من حاجاته لتلبية غاياته الشخصية ثم العامة تبعا لطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها.

ب.المقاول الجزائري وتجربة التسيير:

لتسيير مؤسسة لابد من امتلاك الخبرة والدراية الكافية بخبايا الإدارة والمحاسبة والموارد البشرية، والاطر الفنية والتقنية، وغيرها من اساسيات التسيير الحديث، ويظهر ذلك في الأنشطة الأداء التي تمارسها المؤسسة والتي ترتبط مباشرة بالبيئة الداخلية لها او التنظيمية حسب ميلز (Milles)، وفي كيفية صياغة الأهداف حسب رؤية المقاول، الي جانب التكنولوجيا المستخدمة، وانماط الاتصالات المعتمد في تحريك المعلومة بين الأطراف المعنية، هذا فيما يخص البيئة الداخلية للمؤسسة اما خارجيا التي غالبا ما تكون معقد، مما يستلزم على المقاول إيجاد السبل المناسبة للتكيف، من خلال وضع خطط وبرامج ملائمة لتغيرات المحيط الخارجي، وعناصره المختلفة.

المقاول مسير هو امر محتوم في رأي شومبيتر حيث يقول ان المقاول ليس مجرد مسير أو ممول، وانما هو مبدع ولقد حدد مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في الشخصية المقاولاتية لإحداث الثورة في طرق الإنتاج الروتينية كأن يكون ذو شخصية كاريزمية تعتمد على الإدارة وقوة التسيير، فالمقاول المسير المالك يتحكم تقريبا في كل شيء، وعموما يسير كما يحس ويتصور وحسب حدسه،

²¹² كارل مانهايم، الأيديولوجيا والبيوتوبيا (مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة)، ترجمة محمد رجا الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، ط 01، 1980، ص 84.

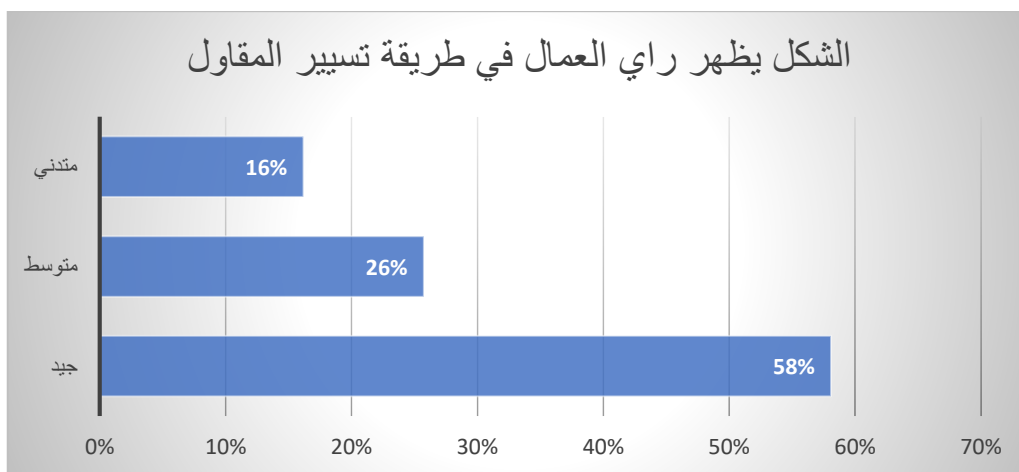
ويكتسب من خلال ممارسة نشاطه كرئيس للمؤسسة مجموعة من الخبرات والتجارب التي تساعد على تعديل اتجاهاته وتوجه قدراته لتحقيق أهدافه.²¹³

المبحث رقم (02): "في المؤسسة نتاعنا مكاش خدمة بزاف وانا المشرف على التسيير"

لكن واقع المقاول الجزائري يكشف عن وجود نقص الرشادة في التسيير، حيث أن "ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة بما يساير المنافسة غير المتكافئة من جهة، والتغيرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي من جهة أخرى، حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات".²¹⁴

وفي هذا الصدد نستشهد بتحليل معطيات الاستبيان التي أظهرت آراء العمال حول إذا ما كانوا يرون أن هذا المقاول رجل قيادي يحسن تسيير مؤسسته، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): يوضح رأي العمال في طريقة تسيير المقاول.



المصدر: من اعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

يظهر الشكل البياني أن نسبة 58% من العمال يرون أن طرق تسيير المؤسسة التي يعتمد عليها المقاول جيدة، ويمكن أن تجعلها أكثر تطوراً ونمواً، فيما يعتقد البعض ونسبتهم 26% أن المقاول يتحكم في التسيير بشكل متوسط نوعاً ما وعليه أن يطور أكثر من قدراته، فيما ذهب فئة قليلة ونسبتها 16% إلى أن طرق تسيير المقاول تتسم بالضعف والفسل، وهو ما ينعكس عليهم سلباً ويتمظهر في تدنى مرتباتهم مقابل الجهد المبذول من طرفهم.

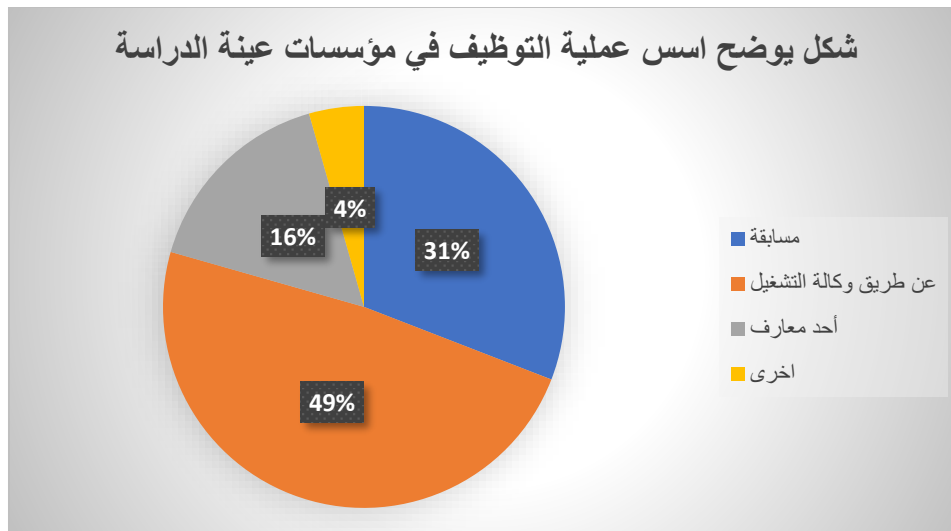
²¹³ بدراوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 138.

²¹⁴ ريم لونيبي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

رغم ان بعض الدراسات كدراسة نورين جلوات اظهرت أن الفعالية الاجتماعية من خلال تفعيل دور الشبكة الجماعية والشخصية في ممارسات تسيير الموارد البشرية، تلغي أي ممارسة قائمة على الفعالية الاقتصادية والإجراءات والقوانين المنتمية للاقتصاد العقلاني، ففكرة استثمار الرأسمال الرمزي والاجتماعي من خلال استدعاء الشبكة غير الرسمية لتفعيل الممارسة التسييرية المسماة " نموذج التسيير الرمزي " التي تعززه الممارسة التقليدية التي تتمظهر في التضامن العمودي، حيث عملية التوظيف تتم على أساس الشبكة العلائقية التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية (العائلة، القبيلة، الجهة... الخ)، فيما يكون التسيير قائم على مدى التحكم في العلاقات الشخصية واستعمال الرمزي، وهو ما يطغى على حساب بروز تضامن أفقي يثمن الفعالية والعقلانية الاقتصادية²¹⁵.

وجدنا بعد الدراسة الميدانية ان المقاولين الذين أجرينا معهم المقابلات، يمزجون في تسييرهم لمؤسساتهم بين ما هو تقليدي وحديث، فنجد ان استعمال الرأسمال الرمزي (بيار بورديو) والاعتماد على الشبكات الغير رسمية يستحضر أحيانا لكن في مقابل وجود الفعالية الاقتصادية والتسيير العقلاني، وكمثال على ذلك نأخذ مسألة التوظيف فمن نتائج تحليل الاستبيان وجدنا انه اصبح يعتمد على معايير الكفاءة والخبرة في التوظيف بشكل كبير، فيما سجلنا تراجع التوظيف على أساس الشبكات العلائقية القرابية كما هو الحال في الممارسات التقليدية، فقد كانت نسبة توظيف عن طريق وكالة التشغيل 49% ، ونسبة التوظيف عن طريق المسابقات 31% ، فيما كان التوظيف عن طريق المعارف 16% ، وهذا يدل على وجود تحول في توجهات المقاول التسييرية التي نلمس فيها نوع من العقلانية الاقتصادية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (14): يوضح كيفية التوظيف في المؤسسات المقاولاتية.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من تحليل معطيات الاستبيان.

وكخلاص نجد ان مقاول الجزائري الحديث بدا يتكيف مع متطلبات التسيير اللاقتصادي العقلاني، ويتحلى بصفات المقاول التي تحدث عنها كل من غلدير (Gilder.G) ومارك كاسون (casson Mark) فالاول يعتبر المقاول مسير محتكم الي قيم نبيلة، والثاني يرى ان المقاول هو من يمتلك القدرة والموهبة على التفاوض والاقناع، ويتمتع بصفة الصبر وله المقدرة على التحكم والتنظيم، والتسيير ويتميز بسرعة البديهة في حل المشاكل.

ج. المقاول والثقافة التنظيمية:

1- قيم ومعايير المقاول الجزائري:

قبل ان نخوض في تفاصيل هذا العنصر لابد من تحديد تعرف القيمة، ولقد كان التعريف الوارد **Dictionnaire de Sociologie** انسب ما وجدنا لهذا العنصر كما جاء فيه: "تعتبر القيمة كل ما هو موضوع للعضوية الجماعية، والمعتقدات والمعايير والتي نجد كل فلسفتها في تلك القيم تبعا لمفاهيمها الرئيسية، وهذا ما يدل على أن أي قيمة تمثل جزءا من نظام أو منظومة لأن القيمة تنظم الأفكار والسلوك"²¹⁶

القيمة باعتبارها موضوع دراسة سوسيولوجية اهتم بها ماكس فيبر وبالمعايير الاجتماعية، لكونه يرى ان القيمة هي عنصر جوهري لفهم وتحليل الفعل الاجتماعي، وذلك للان الفعل عند ماكس فيبر يختلف عن النشاط لانه يتضمن هدف ومعنى معين.

ظهرت أهمية القيم في دراسة فلوريان زنانيكي (Florian Znaniecki) ووليام توماس (William Thomas) التي دارت حول الفلاح البولندي وحول قيمه واتجاهاته واهم التغيرات الاجتماعية التي طرات عليه بعد حركة الهجرة من بولندا الي أمريكا، وكيف تم التعبير عن القيم ومدلولاتها حيث توصلت الي ان:

- ✓ القيم المادية والمعنوية الاجتماعية لاي جماعة بشرية هي ثقافتها.
- ✓ الظواهر الاجتماعية تكون أوضح ان درست في ضوء السياق الثقافي الكلي للمجتمع، أي العلاقة التي تجمعها مع بعض.
- ✓ الفعل الاجتماعي يتكون من قسمين الفعل والموقف وهذا الأخير هو مجموعة القيم والاتجاهات التي تضبط وتحدد سلوك الفرد او الجماعة.

²¹⁶ J.Sumpf et M.Hugues, **Dictionnaire de Sociologie**, Librairie Larousse, Paris, 1973, p 228.

وبالعودة الي القيم المحلية نجد ان التقليدي منها مرتبط بنمط الإنتاج والبناء الطبقي للمجتمع، وبالتالي شكل الاسرة، وهو ما يحدد لنا الصورة العامة للمجتمع الجزائري في شكله التقليدي²¹⁷:

- ❖ المجتمع الجزائري زراعي رعوي بامتياز، وهو ما ينعكس على التشكيلية الصناعية.
- ❖ تمثل الاسرة الممتدة الخاضعة لسيطرة الابوية النواة الاجتماعية الأساسية للبناء الاجتماعي العام.
- ❖ تكون النظام الاجتماعي في الجزائر خلال القرن 19 من بنيتين اولهما هي الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل الاسرة وتمتد لتشمل العلاقات القرابية من درجات مختلفة، اما ثانيتهما فهي التي يمثلها السلم التراتبي الطبقي الممثل في الطبقة الاستقرائية وهي التي تتمتع بالسلطة، النفوذ والثروة، القبيلة وهي التي تقوم على الجاه وقوة العشيرة أي روابط الدم وندماء، وأخيرا الطريقة وهي التي تقوم على الدين والتصوف.

هذه القيم وغيرها كانت دون ريب أحد اهم البواعث الأساسية والمصادر الرئيسية في تشكيل القيم الاقتصادية التي يعتنقها مقال اليوم، مع بعض التعديلات التي سببتها التراكمات القيمة الحديثة، التي جاءت كنتيجة للمسار التحديثي الذي سلكته الدولة ليدخل المجتمع في عملية انتقالية هدفها ترك النمط التقليدي وتعويضه باخر حديث، وقد تميزت هذه المرحلة بالصراع والتناقض بين التقليدي والحديثة، لتظهر ملامح القيم الفردية مقابل الجماعية، كما ظهرت قيم حديثة تتعلق بالعلم والعمل وقيمة الوقت الصناعي، وهي قيم ارتبطت اكثر بالمؤسسة بكل ما تحمله من تنافس وصراع وهو ما كون خليط معقد من القيم المتنازعة في اطار ثقافي اجتماعي، كان على المقال الاحتكام اليها في ممارسته للعمل المقاولاتي في بيئة اجتماعية وسياسية معينة.

2.الرؤى الاستراتيجية عند المقال الجزائري:

نقصد بصياغة الاستراتيجية اعداد الخطط على المدى الطويل، من اجل تشخيص الفرص والتهديدات التي تحملها البيئة، كما تعني تحديد كل نقاط القوة والضعف لدي المؤسسة حسب مصفوفة **Swat**، وذلك بأسلوب رشيد لتفادي الوقوع في إشكالية غياب التوجه وبالتالي امتلاك معيار دقيق يقود الي التسيير الأمثل للأنشطة الإدارية والمؤسسية المختلفة²¹⁸.

كل فرد يملك مؤسسة لابد وان يكون له غايات معين واهداف (**Objectives**) محدد يرجوا تحقيقها، والتي تكون في الغالب تدور حول تحقيق الأرباح في مقابل خفض تكاليف الإنتاج، زيادة النمو (مبيعات والأصول، حصص سوقية...) استغلال الموارد بأفضل الطرق، استعمال التكنولوجيا واعتماد على

²¹⁷ كمال التابعي، ليلي البهنساوي، مقدمة في علم اجتماع المعرفة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م. - القاهرة، مصر، الطبعة 01، 2007، ص 91.

²¹⁸ السالم، مؤيد سعيد، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، 2005، ص 76.

الابتكار، العمل على خدمة وتطوير المجتمع من خلال خلق مناصب شغل، دفع الضرائب ومساهمة بنصيب من ارباح في تبرع للمجتمع المدني، في مقابل تحسين صورة وسمعة المؤسسة في مجتمع، العمل على رفاهية العمال عنصر أساسي في استراتيجيات المؤسسة فهو يضمن الاستقرار والولاء لها²¹⁹.

وقد لاحظنا جل النقاط السابق في المؤسسات محل الدراسة، ومن خلال المقابلات التي اجريناها مع المقاولين فقد تحدث كل واحد عن اهداف مؤسسته وأين يريد الذهاب بها، ومخططاته المستقبلية بشأن تطوير منتجاته او توسيع نطاق نشاطه، كما تحدث البعض عن سعيه لجعل مؤسسته رائد في ابتكار الخدمات ومنتجات من اجل استحواذ على أكبر قدر من السوق.

فقد علق المبحوث رقم 06 قائلا: "حنا كون يحلوننا (يفتحوا لنا) مجال استيراد، ونجيبوا واش خصنا من لمتيار بروميوار، نخدموا لعجب كلش هذا لي راكي تشوفي فيه (يقصد كل أجهزة التبريد الموجودة في المحل باختلاف اشكالها ووظائفها) نخدموه هنا، يعني تولي عندنا مركة جزائرية نت وبأقل تكلفة".

هذا المقول كغيره ممن قابلناهم له طموح واسع، وخطط مستقبلية واعدة فهو قد وضع ضمن استراتيجيته الاستشرافية العمل على ابتكار مركة جزائرية لمنتجات تخص أجهزة التبريد وبايدي جزائرية، وهذا ما لاحظناه عند مقاوليين آخرين لهم منتجات مميزة كانوا السباقين الي خلقها.

وهذا يدخل فيما يعرف او ما يصطلح عليه باليقظة الاستراتيجية التي عرفها كل من **كارون ماري لورانس وهيمبرت ليسكا (Humbert Lesca, Caron Marie-Laurence)** بانها: "النظام الذي يساهم في اخذ القرارات وتحليل المحيط العلمي التقني التنفيذي والتكنولوجي، والمؤثرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، بغية تشخيصها لتحديد إشارات التهديدات والفرص الخلاقة والابداعية وتطويرها"²²⁰.

وهذا يوجها لما يطلق عليه باليقظة الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة باستشراف المستقبل من اجل توقع التغيرات التي قد تمس البيئتين الداخلية والخارجية للمؤسسة والتي قد تحدث خلل ان لم يتم العمل على وضع حلول لها في الزمان والمكان المناسبين، وهذا لمسناه لدى بعض المبحوثين من المقاولين الذين يهتمون بمجريات الساحة الاقتصادية السياسية والاجتماعية في محاولة لتحليل معطياتها وبناء استراتيجيات قد تخدم مؤسساتهم مستقبلا.

²¹⁹ مرسى إدريس، وائل محمد صبحي، وآخرون، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، 2007، ص 184.

²²⁰ عزابزي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 84.

3. دور المقاول في إدارة التغيير:

يستطيع المقاول من خلال توظيف خبرته وكفاءته في إدارة مؤسسته بأساليب مبتكرة تمكنه من تطوير مهارات العمال واستغلال طاقاتهم الإبداعية، التي تعود حتما بالنفع على المؤسسة ويجعلها تستجيب بسرعة وفعالية للمتغيرات البيئية المتسارعة، ويمكن ان نستعرض بعض الأساليب التي يتبعها المقاول لنهوض بمؤسسته²²¹:

- 1- تهيئة بيئة تنظيمية من اجل دفع العمال الي تقديم أفضل ما لديهم من أفكار إبداعية تساهم في تطور المؤسسة.
 - 2- السعي لجعل الابداع جزء من الثقافة المشتركة لافراد المؤسسة المقاولاتية، وذلك بمنحهم حرية العمل وتقليل من روتين البيروقراطية التي تقيد نشاطهم، وتوفير الامن الوظيفي الذي يولد الرضا والولاء للمؤسسة ويمكنهم من تقبل التغيير.
 - 3- اجزال المكافآت المادية والمعنوية (حوافز مادية الجادين ومبدعين، الاعتراف، منح شهادات،..) للمبدعين داخل المؤسسة لتشجيع البقية على اتباع خطواتهم والعمل على التجديد والابداع.
 - 4- وما سبق لا يكون الا بتوفير التكوين والتدريب الملائم والمستمر للعمال من اجل زيادة خبرتهم، وتمكينهم من الاطلاع على اخر تطورات التكنولوجيا والتحكم فيها.
 - 5- العمل على تحسين طرق الاتصال ونقل المعلومة، لتمكين فريق العمل من اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات الملائمة، لتعامل مع أي تغيرات مفاجئة تحدث داخل او خارج المؤسسة.
- الشكل رقم (15): يوضح الرؤية الإستراتيجية للمقاول²²².



المصدر: الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي.

²²¹ زيد منير عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 20 .
²²² الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 32.

يتضح من خلال الشكل أن المقاول يمكنه تحقيق النجاح من خلال الاستغلال الجيد لهذه الأبعاد الستة في إدارة مؤسسته، وهو ما يساعده في تكوين صورة واضحة ورؤية واسعة لكل الجوانب التي تحيط بمؤسسته، والتي من شأنها أحداث تغييرات تساهم في تطوير المؤسسة وضمان استمراريتها في السوق، وهنا تتجلى أهمية التسيير في إدارة المؤسسة وضرورة تحكم المقاول في تخصصات أخرى كالمحاسبة وتسيير الموارد البشرية وإستراتيجيات التسويق، التي قد يؤدي عدم التحكم فيها الي فشل المؤسسة وانهارها.

4. المقاول والرأسمال الاجتماعي في الجزائر:

من المعروف ان الراسمال نوعان الأول مادي يتمثل في الأموال النقدية او المنقولات او عقارات، ويعرف انه القيمة النقدية التي يحوز عليها الفرد، اما الثاني فهو الراسمال الاجتماعي، وعرفه بيار بورديو انه: "مجموع الموارد الحالية المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر او اقل، بناءا على المعارف او المصالح بين الافراد، بمعنى اخر يعني تعاون مجموعات ليس من اجل مصالحهم او الملكية المشتركة فقط بل تتعداه الي الروابط المؤقتة والناجحة التي تجعلهم متحدين"²²³، ومنه فالراسمال الاجتماعي هو دافع قوي لتحريك الجماعات بغية تحقيق مصالحهم وتلبية حاجاتهم، ليست المادية فحسب بل المعنوية أيضا وبشكل كبير.

كما عرف على انه هو مجموعة مجموعة العلاقات الشخصية الموجودة داخل المجتمع، والتي تتكون من العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة، فرأسمال هذه الأخيرة يؤشر على التعاون والتكامل داخل الاسرة كما يقول جيمس كوليمان (James Coleman)، أما خارجها فهو يشمل العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات، والمؤسسات التي تخلق فرصاً من أجل توقعات أحسن للمستقبل.

ويتميز الراسمال الاجتماعي عن نظيره البشري، كونه ينشأ بفعل اليات ثقافية واجتماعية، في مقدمتها الدين والعادات التاريخية والتقاليد الاجتماعية وهي نفسها من تساهم في نشره، وتبعا لطبيعة المجتمع الجزائري التقليدي فان راس المال يكتسي أهمية بالغة في تحقيق النجاح بالنسبة للمقاول، باعتباره وسيلة هامة لتجاوز العقبات التي تسببها البيروقراطية من جهة، كما انه يعد مصدر هام للمعلومة التي تسمح للمقاول ليكون السباق في اقتناص الفرص، وتقليل حدة المنافسة والمخاطرة، وهو ما يجعل المؤسسة تستمر وتتطور لتكون اكثر استدامة، كما يتميز الراسمال الاجتماعي كونه لا ينشأ بمعزل عن الجماعة، عكس الرأسمال المادي الذي قد يكون مصدره فردي.

²²³ عمر داود، التصنيف الطبقي بين الأبييتوس والراسمال: قراءة سوسولوجية بيار بورديو، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة غرداية، 2008، ص 98.

المبحوث رقم 03 يقول في هذا الشأن: "البداية ديماء واعدة (صعبة) بصح
 كيكون عند العرف ووالخيوط سيرتوا في الإدارات تسهال عليك الأمور، أنا
 بحكم خدمت قبل مندير مشروع مع الوالد تعرفت على بزاف ناس في إدارة
 وكاين لي يبيعوا زيتون وتاني مشتريا بالقروا (جملة) ن هذوا قاع عاونتي
 علاقاتي معاهم، حتى كنطيح اونبان يعرفوني ويصبروا عليا".
يتفق المبحوث رقم 07 مع سابقه في الراي حيث يقول: "كقررت ندير مشروع
 وحدي رحلت للإدارة باه نعرف إجراءات، وتم نخلعت كل واحد يرسلني لجهة
 وكل واحد يقولي هدره قعدت غير ندور كون ماشي نعرف ناس خدامين في
 إدارة وواصلين (إطارات سامية) هوما لي عاونوني يكثر خيرهم كون ما درت
 والو، وفي وقتنا المعرفة عندها دور كبير لخطر كثرت الرشوة والفساد"

من خلال تصريحات المبحوثين نلاحظ كلهما اشادة بأهمية شبكة العلاقات الاجتماعية او ما يعرف
 بالراسمال الاجتماعي، في انطلاقة مشاريعهم فقد وفر هذا الأخير المعلومة وسهل الأمور الإدارية وقمع
 البيروقراطية، فحسب رأيهما الراسمال الاجتماعي مهم لتحقيق النجاح للمقاول ومؤسسته في الجزائر، وقد
 لاحظنا قوة العلاقات الاجتماعية التي تربط المبحوث رقم 03 مع الشخص الذي كان وسيط بيننا (الباحثة
 والمقاول) في حسن الاستقبال والحرص على تزويدنا بكل ما نحتاجه من معطيات، وترحيبه بنا لتكرار
 الزيارة لئلا نلنا من طرف شخص عزيز يكن له قدر كبير من الاحترام والتقدير عند المقاول، مع العلم ان
 الوسيط اطار سامي يشغل منصب حساس في الولاية، له علاقة مباشرة مع عمل المقاوليين.
 وهوما لمسناه في دراسة **احمد هني** للمقاول او الشيخ كما أطلق عليه فهو يستغل خصوصية مجتمعه
 ليخلق منها عوامل نجاحه، معتمدا في ذلك على الجانب الرمزي للواقع الاجتماعي أكثر من الجانب المادي،
 فالتوظيف يخضع لدرجة القرابة او المعرفة بالمقاول، مما يجعل وفاء العمال امر محسوم لدي الشيخ،
 فالراسمال الرمزي القائم على قاعدة من شبكات العلاقات التي تساهم في تيسير العلاقة بين المؤسسة
 ومحيطها.

5. السياسات الحكومية المتعلقة بعمل المقاول الجزائري:

1.5. منصة المقاول الذاتي:

أ- استحداث صفة المقاول الذاتي:

لقد باشرت الحكومة بغرض دعم وتشجيع الشباب على اقتحام عالم المقاولاتية، وممارسة الاعمال
 الحرة المندرجة تحت العمل المقاولاتي المتعلقة بالانشطة التكنولوجية الحديثة، الي دفع المشرع الجزائري

الي استحداث صفة قانونية متمثلة في المقاول الذاتي، والذي سوف يكون مستقبلا الفاعل الاستراتيجي في تحقيق التطور من خلال ممارسة هذه الأنشطة.

ولهذا تم الكشف عن المنصة الخاصة بهذه الصفة الجديدة من قبل وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، ديسمبر لتتطلق ويتم تفعيلها في 20 جانفي 2024 ، ليتم تحديد القواعد والشروط المنظمة لعمل المقاول الذاتي في القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 الذي تضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وقد صرح الوزير ان الهدف منها هو جعل الشباب الذي يمارش أنشطة مربحة (أصحاب الاعمال الحرة) خارج الاطار الرسمي ينخرط في الاقتصاد بشكل رسمي ومنظم، أي ولوج سوق العمل وتحرير روح المبادرة المقاولاتية لديهم عن طريق التوظيف الذاتي، وذلك لضمان التغطية الاجتماعية لأكبر عدد منهم وادماجهم في الاقتصاد الرسمي²²⁴، وذلك بمنحهم بطاقة المقاول الذاتي، وتحفيزهم بوضع نظام ضريبي مختلف تماما عن النظام المطبق على المؤسسات المقاولاتية، كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023 ليضع قائمة بالنشاطات المصرح بها لنيل هذه البطاقة.

وقد دعى الوزير الي ضرورة توجيه الانفاق العمومي نحو الابتكار والمؤسسات الناشئة لتعزيز حركية المقاولاتية خاصة لدى الشباب الجامعي من خلال نشر ثقافة المقاولاتية، وغرس روح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات ليتمكنوا من خلق مناصب شغل ذاتية تغنيهم عن الوقوف في طابور العمل لدى الدولة، بل يمكنهم حتى خلق مناصب عمل لغيرهم لتقليل من البطالة، فاستقطاب الشاب الناشط في القطاع الرقمي حسبه يعد مكسبا هاما للطرفين حيث سوف يستفيد هؤلاء الشباب عند تسجيل في منصة المقاول الذاتي من تامين اجتماعي وتخفيض ضريبي قدره 0,5 %، مع تأكيد على مرافقة أجهزة دعم المقاولاتية لهم من لحظة بداية المشروع مرورا بكل المراحل الي غاية استقلاليته.

بداية لابد من الإجابة على سؤال يطرح نفسه، من هو المقاول الذاتي؟

تعددت التعاريف واختلفت بشأن تحديد المقاول الذاتي من دولة الي أخرى، حسب تجارب كل واحدة في مجال الأنشطة الخاصة بالتكنولوجيا الحديثة نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

جاء في تعريف دولة الكويت للمقاولين الذاتيين: "بأنهم الافراد الذين يزاولون حرفة بسيطة، او تجارة صغيرة يعتمدون فيها على عملهم للحصول على أرباح قليلة لتأمين معيشتهم، أكثر من اعتمادهم على راس

²²⁴ الجريدة الرسمية، القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الفترة التشريعية 09، دورة البرلمان العادية (2022-2023) السنة الثانية، رقم 100، موزعة في 20 نوفمبر 2022، ص04.

مال نقدي، كالباعة الطوافين وأصحاب الحوانيت الصغيرة، الذين لا يخضعون لواجبات التجارة الخاصة بالدفاتر التجارية، وبالقيد في السجل التجاري وباحكام الإفلاس والصلح الوافي"²²⁵

اما المشرع الجزائري على غرار تشريعات باقي الدول، حاول إعطاء تعريف يحدد من خلاله من هو المقاول الذاتي وذلك بموجب الفقرة 01 من المادة رقم 02 من القانون 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي والتي نصت على ان: "المقاول الذاتي هو كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية اي نشاط مربح، ولا بد من ان يندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي التي وضعتها الدولة، ولا يتعدى رقم أعماله السنوي حدًا يوضّحه القانون"²²⁶.

2.5. الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي²²⁷:

بالموازاة مع كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن احكام وتشريعات الخاصة بالمقاول الذاتي تم انشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي والتي تتمثل مهامها في تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، خاصة ما تعلق منها بالجانب الرقمي، وتشجيع الشباب على خوض غمار العمل الحر والتسجيل في المنصة وهذا بتيسير سبل انشاء المشاريع من جهة وجذب الشباب المنتمي للقطاع الغير رسمي من جهة أخرى ليندمجوا في الاقتصاد الرسمي، لها مهمة أخرى تتمثل في الشطب وإعادة التسجيل بناء على طلب المقاول الذاتي للأسباب محددة.

3.5. القانون الأساسي للمقاول الذاتي²²⁸:

وضع القانون الأساسي للمقاول الذاتي رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 الذي تضمن القانون الأساسي، من اجل تسهيل الأمور للشباب لممارسة الأنشطة المربحة بطريق منظمة وقانونية وفي إطار رسمي، والاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي، إضافة إلى ذلك فإن يلعب هذا القانون دورا مهما في تخفيف العبء على الشركات الناشئة وذلك من خلال السماح لهم بدعوة رواد الأعمال المستقلين، وتمكينهم من الاستخدام المشترك للموارد البشرية بين مختلف الشركات، وتشريع تصدير بعض الخدمات الرقمية بالتوازي مع القرارات التي اتخذتها الوزارة المعنية ومن ورائها الدولة بالسماح بتحويل جميع الإيرادات الناتجة عن صادرات الخدمات الرقمية بالعملات الصعبة إلى البلاد.

²²⁵ بوعزة نصيرة، عن استحداث صفة المقاول الذاتي في القانون الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، 2024، ص 565.

²²⁶ مناجلي أحمد لمين، القانون الأساسي للمقاول الذاتي: إطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 1132.

²²⁷ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، العدد 37، مؤرخ في 04 جوان 2023، ص 07.

²²⁸ الجريدة الرسمية، القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، العدد 85، المؤرخ في 19 ديسمبر 2022، ص 05.

لقد وضعت الوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة مجموعة من الشروط تحدد من المستفيد من القانون الاساسي للمقاول الذاتي وهي كمايلي:

- ✓ بلوغ السن القانونية للعمل.
- ✓ أن يكون من جنسية جزائرية ومقيما بالجزائر، أو أجنبيا مقيما وفقا للتشريع الجزائري ساري المفعول.
- ✓ أن يمارس أحد الاعمال المدرجة في قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

4.5. تصنيف النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي:

لقد قسمت قائمة النشاطات الي سبعة أصناف، يندرج تحت كل صنف مجموعة اعمال تنتمي لطبيعة متشابهة وهي كمايلي:

- ❖ الاستشارة، الخبرة والتكوين.
- ❖ الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة.
- ❖ الخدمات المنزلية.
- ❖ الخدمات الموجهة للأشخاص.
- ❖ خدمات الترفيه والتسلية.
- ❖ الخدمات الموجهة للمؤسسات.
- ❖ الخدمات الثقافية، الاتصال والسمعي البصري.

كل المجالات المذكور سالفا تحتوي على نشاطات مفردة، ولكل واحد من هذه الأخير تشفير معين يتم استعماله عند طلب التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، دون ان ننسى الإشارة الي ان المهن الحرة والنشاطات المقننة والحرفية غير مدرجة ضمن هذه التصنيفات.

5.5. اهم الامتيازات والالتزامات التي يمنحها القانون الأساسي للمقاول الذاتي:

أ-الامتيازات:

لقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات حسب القانون رقم 22-23 من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، لجذب الشباب للانضمام الي منصة المقاول الذاتي وممارسة العمل الحر، كمبتدئين او كناشطين في القطاع الغير رسمي، في مقابل استفادتهم من الامتيازات التالية:

- 🇩🇪 الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي بنسبة 05% من إجمالي المداخل خارج الرسوم الواجب دفعها
- في حدود (05) خمس ملايين دينار جزائري، وفقا للتعديلات القانونية الممنوحة في إطار تعزيز

ودعم النظام البيئي المقاولاتي وذلك حسب ما نصت عليه المادة 16 من القانون رقم 22-24 المتضمن قانون المالية 2023²²⁹.

✚ الحق في الحصول على بطاقة المقاول الذاتي، تحمل رقم تسجيل وطني وصلاحيته تدوم خمس (05) سنوات.

✚ حرية اختيار موقع ممارسة النشاط، حيث لم تشترط الوزارة مكان محدد، وسمحت للمقاول الذاتي بممارسة نشاطه في أي مكان يريد سواء كان في محل اقامته او في فضاءات عمل مشتركة، مع العلم انه لن يتعرض لخطر حجز مقر اقامته العائلي او الشخصي بسبب الاضرار الناتجة عن نشاطه، او إذا ما أفلس وسقط في فخ الديون، وهو ما يخرج عن القواعد العامة التي اقرها القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بالحجز على أموال المدين²³⁰.

✚ الحق في الاستفادة من الضمان الاجتماعي، بعد التصريح طبعاً لدى هيئة الضمان الاجتماعي لغير للاجراء.

✚ مسك محاسبة مبسطة على سجل مرقم ومؤشر عليه من قبل مصالح الضرائب المختصة إقليمياً، تقيّد فيه الإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط.

✚ الإعفاء من إلزام القيد في السجل التجاري.

✚ فتح حساب بنكي تجاري يمكنه من الحصول على المقابل المادي بالعملات الأجنبية لقاء الخدمات الرقمية المقدمة للعملاء خارج الوطن، كما يسمح له هذا الحساب بإصدار فواتير تخص العملاء²³¹.

ب- اهم الالتزامات المترتبة على صفة المقاول الذاتي الجزائري:

يصبح المقاول الذاتي خاضع للالتزامات معينة بمجرد التسجيل في منصة المقاول الذاتي منها الحصول على الرقم الضريبي، والتسجيل لدى هيئة الضمان الاجتماعي لغير الاجراء²³²، هذا إضافة الي مجموعة أخرى من الالتزامات نوضحها في مايلي:²³³

- إيداع طلب التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي لدى المؤسسة أو عن طريق المنصة الرقمية للمقاول الذاتي.

²²⁹ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

²³⁰ الجريدة الرسمية، المادة 721 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، العدد 21، ص 64.

²³¹ مناجلي احمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 1136.

²³² الجريدة الرسمية، المادة 10 من القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وقانون رقم 08-09 المتضمن الإجراءات المدنية والإدارية، المؤرخ في 23 افريل 2008 (المعدل والمتمم)، ص 64.

²³³ بوعزة نضيرة، مرجع سبق ذكره، ص 570.

- التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب المختصة إقليميا من أجل الحصول على رقم التعريف الضريبي في أجل مدته ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ الحصول على بطاقة المقاول الذاتي.
- إيداع سنوي لشهادة إدارية مسلمة من مصلحة إدارة الضرائب لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، تتضمن رقم الأعمال السنوي المحقق حسب النموذج المحدد من طرف المديرية العامة للضرائب.
- التصريح لدى المصالح الجبائية برقم الأعمال، وتسديد المستحقات ذات الصلة طبقا للتشريع والتنظيم الجبائيين المعمول بهما.
- الخضوع للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول الخاصة بالمقاول الذاتي، في إطار ممارسة نشاطاته.

اما في حالة تجاوز رقم الأعمال السنوي (5.000.000 دج) المحدد بموجب المادة رقم 51 من القانون رقم 22-24 المتضمن قانون المالية لسنة 2023 لمدة ثلاث (03) سنوات متتالية، يصبح المقاول الذاتي ملزم بالتسجيل في السجل التجاري إذا كان يرغب في مواصلة نشاطه، ليكتسب صفة التاجر بذلك²³⁴.

13.6. التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي:²³⁵

لقد تضمن المرسوم التنفيذي رقم 23-197 الذي حدد قائمة النشاطات المصنفة ضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، وذلك طبقا للمواد من 12 الى 25 من الفصل الثاني منه.

وقد وضع شروط يجب توافرها لدى الشخص الطبيعي الذي يملك رغبة في التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، ويمكن ان نجملها في ماياتي:

طبقا للمادة 15 من المرسوم السابق يتعين على كل شخص طبيعي يرغب في التسجيل ان يستوفي الشروط معينة منها استيفاء السن القانوني للعمل، والذي حددته المادة 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في افريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل ب 16 سنة²³⁶، ان يكون يحمل الجنسية الجزائرية ومقيم فيها، او شخص أجنبي مقيم طبقا للتشريعات والتنظيمات السارية المفعول، كما يجب عليه ان يمارس نشاطا مصنف ضمن القائمة المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي.

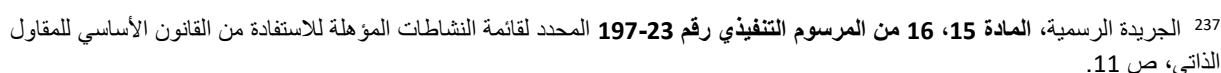
²³⁴ الجريدة الرسمية، المادة 01 من الامر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل بالمادة رقم 02 الامر 96-26 المعدل والمتمم للامر رقم 75-59، العدد 77، ص 04.

²³⁵ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، العدد 37، مؤرخ في 04 جوان 2023، ص 09.

²³⁶ الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 افريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل، العدد 17، ص 564.

تعد خطوات التسجيل بسيطة ولا تتطلب وقت طويل وذلك من أجل تسهيل الأمور على الأفراد من أجل الانضمام إلى منصة المقاول الذاتي وترسيم الأعمال الغير رسمية، ويمكننا إيجازها في التالي:

- التسجيل مباشرة في المنصة الرقمية للمقاول الذاتي المنشأة لهذا الغرض، او عن طريق إيداع طلب لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي مرفقا بملف إداري واستمارة معلومات تحدّد المنصة الرقمية²³⁷ مقابل الحصول على وصل لإيداع طبعاً.
- التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي للممارسة نشاط فردي ينطوي تحت احدى النشاطات المصنفة كما ذكرنا انفاً.
- تستغرق معالجة الملف مدّة أقصاها ثلاثة أيام، ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب، ليتم بعدها اخطار الشخص الكترونياً بالقبول أو الرفض.
- في حالة قبول طلب الشخص، تسلم له بطاقة "المقاول الذاتي" ²³⁸ من طرف الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، والتي تحمل رقم تسجيل وطني وحيد في السجل الوطني.



238 الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-198 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد نموذج بطاقة المقاول الذاتي، العدد 37، المؤرخ في 04 جوان 2023، ص 12.



7.5. إمكانية الشطب من سجل الوطني للمقاول الذاتي وإعادة التسجيل فيه:

أ - الشطب من السجل الوطني للمقاول الذاتي:

- يتسأول الكثيرون هل يمكنك إلغاء التسجيل في هذا السجل لظروف معينة؟
- لقد سمح المشرع الجزائري للأشخاص المسجلين في السجل الوطني للمقاول الذاتي بشطب أنفسهم في حالات معينة، حيث يمكنك إلغاء التسجيل بسهولة عبر إيداع طلب لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي أو عن طريق المنصة الرقمية، كما يمكنهم القانون من إعادة التسجيل في هذا السجل مرة أخرى إذا ما رغبوا في ذلك وقد حدد الحالات التالية لشطب كما ورد في المادة 14 من القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي:
- استجابة لطلب المقاول الذاتي الذي يودعه لدى الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، أو عبر المنصة الرقمية المخصصة لذلك.
- عدم التصريح برقم الأعمال أو التصريح برقم أعمال منعدم خلال السنوات الثلاث (03) التي تلي التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي.
- تجاوز حد رقم الأعمال السنوي المحدد قانونياً، خلال ثلاث سنوات متتالية.
- في حالة ظهور أي عوائق قانوني أو موانع قضائي تحول دون ممارسة هذا النشاط من قبل المقاول الذاتي.
- في حالة وفاة المقاول الذاتي.
- بعد تمت عملية الشطب تتكفل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي بالإبلاغ عن قرار الشطب في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوماً، إلى كل من المقاول الذاتي ومصالح الضرائب وهيئة الضمان الاجتماعي لغير

الأجراء والمؤسسة البنكية، أو البريدية المعنية، كما تقوم بإلغاء بطاقة المعني²³⁹، وبذلك يفقد الشخص صفة المقاول الذاتي وكل ما يترتب عنها من امتيازات طبقا للقانون، لكن هذا الشطب لا يبرأ ذمة المقاول الذاتي تماما بل يبقى ملزما بدفع ديونه الجبائية وشبه الجبائية المستحقة عليه²⁴⁰.

ويمكن القانون المقاول الذاتي من تقديم طعن للجهات المختصة إذا ما قبل طلب الشطب من السجل الوطني للمقاول الذاتي بالرفض، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما.

ب - إعادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي:

نص المشرع الجزائري على امكانية طلب إعادة تسجيله في السجل الوطني للمقاول الذاتي بعد إزالة أسباب الشطب، ودفع الديون الجبائية وشبه الجبائية المستحقة، إن وجدت طبقا للتشريع المعمول به، ويعد منح فرصة ثانية للشخص لإعادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي امرا إيجابيا يحفز الشباب على متابعة نشاطاتهم وتطويرها، والملاحظ ان المشرع لم يوضح خطوات إعادة التسجيل.

وفي الأخير نستخلص ان الجزائر تاخرت كثيرا في استحداث صفة المقاول الذاتي والتشريعات الخاصة بها مقارنة مع باقي الدول، كما اننا سجلنا ان هذه الاحكام والتشريعات القانونية قد تخللتها بعض النقائص التي قد تعرقل الدور الرئيسي الذي يؤديه المقاول الذاتي في تطور النشاطات المقاولاتية التي يمارسها هذا الأخير والمرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، وهو ما قد يسبب اخفاق في تحقيق الأهداف المسطرة التي وضعت بناء عليها المنظومة القانونية للمقاول الذاتي.

6. التحديات التي تواجه المقاول الجزائري بصفته فاعل استراتيجي في الساحة الاقتصادية:

المقاول الجزائري واجه العديد من الصعاب ولا يزال امامه الكثير من المعوقات التي عليه تجاوزها، باعتبار ان الحرية المقاولاتية في جزائر تعاني من البيروقراطية والفساد، وارتفاع الضرائب وصعوبة القوانين، فحسب تقارير ممارسة أنشطة الاعمال 2021 للبنك الدولي تحتل الجزائر المرتبة 117 عالميا، والسابعة (07) افريقيا حسب تقرير صادر في 2023 يخص امان ممارسة الاعمال، فيما احتلت المرتبة 115 عالميا فيما يخص مؤشر الابتكار، وهي عوامل تشير الي فشل الجزائر في تهيئة المناخ المناسب لقيام الاعمال المقاولاتية التي يعول عليها في تطوير الاقتصاد، ويمكن ارجاع هذا الي عدة عوامل تقف حاجز امام المقاول نذكر أهمها:

1.6. البيروقراطية:

البيروقراطية ليست بنية اجتماعية معطاة تاريخيا وانما هي سيرة تاريخية من التشكل البيروقراطي يتوافق ودرجة التطور العلمي والصناعي للمجتمع حسب ما جاء بيه ماكس فيبر، لكن المنظومة

²³⁹ الجريدة الرسمية، القانون 22-23 مرجع سبق ذكره، ص 06.

²⁴⁰ المرجع السابق، ص 06.

البيروقراطية في الجزائر تربت في أحضان مجتمع تقليدي، حيث تسبب هذا الأخير في تفريغها من معناها القيمي والمعياري الذي يقوم على العقلانية والاخلاقية حسب تصنيف **بارسونز**، ولم يبق منها غير شكلها الصوري الذي لا يمت للاصل بصلة.

لتصبح البيروقراطية تشكل عراقل ادارية أمام خلق المؤسسات المقاولاتية، فالملف الإداري المتعلق بإنشاء المؤسسة معقد ومبالغ فيه، وفيما يخص آجال الإنشاء تعتبر طويلة حسب تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، فالأسس التي يجب ان يقوم عليها التنظيم الحديث للمؤسسة غيبت بفعل الروابط والعلاقات المبنية على التوجهات الجهوية والقبلية العشائرية، فهذه الأخيرة أصبحت مرجع ثقافي يفسر على ضوئه طبيعة هذه الروابط، لتصبح البيروقراطية مصدر لعدد من الظواهر المرضية في المؤسسات والإدارات العامة، حيث تطور نموذج من العلاقات الشخصية التقليدية لإعادة انتاج ظروف دوام واستمرار البيروقراطية الجزائرية، ليتحول هذا النموذج من العلاقات الي ما يعرف "بالعلاقات الزبونية"²⁴¹، ويمكن ان نحصر اهم العوائق التي تخلقها البيروقراطية المشوهة نتيجة عوامل بيئية تقليدية، امام المقولين والمؤسسات المقاولاتية في:

- التباطؤ في اتخاذ القرارات وهو من سمات البيروقراطية الحالية التي تتطلب غالبا موافقة متعددة المستويات تبعا لتسلسل الإداري، والذي يتسبب في تأخر القرارات وبالتالي تنفيذها.
- المقاولاتية تحتاج الكثير من المرونة عكس ما توفره البيروقراطية التي تمثل الجمود للان لها أنظمة ثابتة تفرض قيودا على الابداع والابتكار.
- تعقد الإجراءات الإدارية وبطيء حركيتها قد تكون عائق حقيقي امام توسع المؤسسات الناشئة.
- من مميزات البيروقراطية تشديدها على تقسيم الأدوار، مما يمنع الموظفين من اتخاذ المبادرات وهو ما يصعب من ظهور الابداع.
- يعد نظام الرقابة في بعض الأحيان شكلا من أشكال المعوقات التنظيمية حيث أن تعدد قوانين المراقبة تعيق أية مبادرة وتحول دون أي تجديد أو إبداع، مع ان هذه الأخيرة تمثل أسس المقاولاتية، فيما قد تؤدي شدة الرقابة من جهة ثانية في الكثير من الأحيان إلى التحول عن الأهداف العامة واستبدالها بالتطبيق الحرفي للوائح الرسمية وبالتالي فقدان المرونة التي يتوجب على المقاولاتية أن تتوفر عليها.

2.6. الفساد الإداري:

يعتبر الفساد عامة والإداري خاصة من اهم الأسباب التي تعيق تنمية والتطور القطاع المقاولاتي، فهو يؤدي الي الاستغلال الغير شرعي للموارد الاقتصادية النادرة، فالرشوة والمحابة والتهرب الضريبي كلها

²⁴¹ بوضرة زهير، البيروقراطية والواقع الإداري المفهوم والممارسات، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022، ص 246.

عوامل تساهم في إعاقة تحقيق المشاريع المقاولاتية ماديا وبشريا، فتقلد موظفين غير اكفاء لمناصب هامة في ظل الفساد التي يخيم على الإدارة، وباستعمال وسائل غير مشروعة يحرم المقاولين من الاستفادة من التمويل المالي وحتى البشري ومن الكفاءات العمالية التي من شأنها ان تساهم في تطوير المؤسسة.²⁴²

فالإدارة الجزائرية تعتبر عائق رئيسي في وجه العملية التنموية للاتسامها بالروتين الدائم والبيروقراطية المجحفة، فالعديد من المشاريع الاقتصادية الواعدة تعطلت لكون نشاطها يستدعي استجابة إدارية سريعة فيما يخص التنظيم والتنفيذ طبعا، ويعود ذلك بالأساس الي مشكلة ذهنيات التي لم تفهم بعد سيرورة عمل المؤسسات المقاولاتية لتتزامن مع متطلباتها، إضافة الي وجود تفاوت واضح بين سرعة تقنين النصوص وانتاجها مقارنة مع حركية الأجهزة التنفيذية التي تعرف تبطئ في تطبيق هذه الأخيرة، على اعتبار ان الآجال المتوسطة للانطلاق أي مشروع في الجزائر يستغرق خمس ما بين ستة (06) أشهر الي غاية (05) سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وذلك حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة، وهي مدة طويلة جد تنم عم سوء التنظيم الإداري والبيروقراطية، وهذا ما توضحه مقارنة بسيطة مع مدة الانشاء في بعض الدول، ففي المانيا يستغرق انطلاق مشروع ما بين 24 ساعة الي 24 أسبوع، و26 أسبوع على أكثر تقدير في اسبانيا اما في السويد فيستلزم بعث مشروع من أسبوعين (02) الي أربع (04) أسابيع.²⁴³

هنا نستشهد بتعليق أحد مبحوثين وهو رقم 07: "هلكتنا البيروقراطية وفساد
وبين تروح تخلص قهوة ولا تبقى دور ويعرقلوك، وباه تخدم ورقة ولا تدفع
دوسي خصلك عرف متين ولا دراهم كبار، (بضحك) ولا دعوة خير من عند
الوالدين والا سلكت"

يتكلم هذا المقاول على معانته كغيره من المقاولين من الفساد الذي ينخر الإدارة الجزائرية ويسبب عرقلة مصالح المواطنين ويدفعهم لسلك طرق غير شرعية من اجل قضاء شؤونهم المعطلة، وهذا ما يفتح المجال امام الممارسات البيروقراطية كالرشوة والمحسوبية ويسمح للعلاقات الزبونية بالانتشار والسيطرة. وذلك على الرغم من القانون رقم 01-06 الصادر في 20 فيفري 2006 الخاص بـ "محاربة ومكافحة الفساد"، الا ان مستوى الفساد في الجزائر لايزال ينتشر ويسيطر على عديد من الإدارات والقطاعات الهامة، فقد احتلت الجزائر المرتبة 107 فيما يخص مؤشر إدراك الفساد (IPC) لسنة 2024 حسب المنظمة العالمية لمحاربة الفساد "ترانسبرانسي" او منظمة الشفافية الدولية.

²⁴² صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والإقتصادية، الرياض، السعودية، 1994، ص 98.

²⁴³ سلاقجي العبد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

ومن اجل محاولة القضاء على الفساد الإداري عمدت الدولة الي وضع مشروع رقمنة مختلفة القطاعات الإدارية خاصة الاقتصادية منها كخطوة مكملة لعدة خطوات من اجل الخروج من دائرة الفساد، ويلعب القطاع الرقمي في مجال المقاولاتية دور هام في استقطاب الاستثمار وإحداث فرص الشغل وتحديث المرافق العمومية وتوفير الخدمات للمواطنين بطريقة فعالة وسريعة فهو يوفر كثيرا من الجهد والمال والوقت، كما يعمل على تقليص الهوة الرقمية والفوارق المجالية والاجتماعية، وتقوية الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد والرشوة²⁴⁴.

3.6. نقص العمالة الفنية المدربة:

يلجا المقاول الذي يسعى لتطوير مؤسسته الي الاعتماد على الابداع والابتكار الذي يستلزم بدوره وجود عمالة فنية مؤهلة وهو الحصول عليها امر بالغ الصعوبة، نظرا لمنهجية التعليم العالي في الجزائر الذي يعتمد على البرامج النظرية ونقص البرامج العملية التقنية، وهو الامر الذي يفرض على المقاول توفير دورات تدريبية وتكوينية للعمال من اجل رفع قدراتهم الإنتاجية، وصقل مهاراتهم المهنية وهذا يتطلب تكاليف إضافية تضاف على عاتق المؤسسة، لتظهر صعوبة أخرى وهي الاحتفاظ بهؤلاء العمال بعد تاهيلهم وضمان ولائهم للمؤسسة.

4.6. لنظام الضريبي المعقد:

يرى المقاولون ان النظام الضريبي بشكله الحالي يعتبر من الأسباب التي تعيق تنمية النشاط الاستثماري المقاولاتي، ويقرون ان اصلاح هذا النظام الذي لا زال يتعامل مع الخواص بمنطق النظام الاقتصادي السابق، هو ما سوف يساعد على نمو وتطور نشاطهم والبنيات الأساسية لمؤسساتهم، كما يعتبرون النظام البنكي معقد ولا يواكب التحولات التي شهدتها النظام الاقتصادي التنموي في الجزائر

²⁴⁴ <https://www.cg.gov.ma/ar>

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل المقاول باعتباره الفاعل الرئيسي والمحرك الأساسي لسيرورة العملية المقاولاتية، فتطرقنا لتعريف المقاول ثم انتقلنا الى اهم المقاربات التي ركزت على محاولة إعطاء تشخيص متكامل للمقاول واهم العوامل المساهمة في تشكيل هويته، لنخرج بعدها على أبرز السمات والخصائص التي عددها الباحثين والعلماء لتكون دليل يحتكم اليه في تحديد الافراد المقاولين في المجتمع.

بما ان درستنا هذه تتكلم عن نموذج المقاول الجزائري كان لابد من التعريف باهم المحطات التي ساهمت في تشكيله، مع ذكر النماذج التي تمثلها والتي جاءت بها الدراسات التي تناولت المقاول في الجزائر، ودرست تزامنا مع ذلك ظهور وتطور الفعل المقاولاتي كما خضنا في السمات التي تميز المقاول الجزائري وتطبع سلوكه.

الثقافة المقاولاتية كانت احدى العناصر التي بحثنا فيها على اعتبار انها نتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقولة بصفتها تنظيما، فامتلاك ثقافة المقاولاتية والقدرة على اتباع استراتيجيات تخطيطية عقلانية وسياسات تدبيرية معقنة تظهر في المزج بين الموارد المادية والبشرية والإبداعية تجعل المقاول يقترب من تحقيق أهدافه.

ان علاقة المقاول بمؤسسته توضح توجهاته المستقبلية واستراتيجياته، التي يعتمد عليها في تسيير مقاولته من اجل بلوغ الأهداف التي سطرها والتي تساعد في تطويرها وضمان استمراريتها، مستغلا في ذلك خبرته وعلاقاته الاجتماعية.

السياسات الحكومية هي أخرى كانت احدى المحطات التي مررنا عليها في دراستنا، فهذه السياسات المنتهجة في مجال دعم المقاولاتية في الجزائر بشكلها الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف بسبب افتقارها للتكامل والتنسيق، وأن تحقيق هذا الهدف يجب أن يركز بالدرجة الأولى على تنمية ثقافة وبيئة المقاولاتية من خلال تغيير الخطاب السياسي، دور وسائل الإعلام، دور نظام التعليم، القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري توفير الشفافية، توفير البنية التحتية للنشاط الاقتصادي، المنافسة العادلة، التحكم في السوق الموازية... وغيرها.

تطرقنا في هذا الفصل كذلك الى اهم التحديات التي تواجه المقاول الجزائري، والتي تساهم في تأخير او فشل عملية تطوير مشروعه المقاولاتي، بسبب ما يواجهه من بيروقراطية وفساد اداري إضافة الى أسباب أخرى قد تعيقه او تثنيه عن تجسيد أفكاره ورغبته في مباشرة عمل حر.

الفصل الثالث

المقاول ومشروع التنمية
المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل:

1. التنمية المستدامة:
 - 1.1. أدوار المقاولاتية في مسيرة التنمية المستدامة.
 2. الربط بين المقاولاتية وتنمية المستدامة في السياق الجزائري.
 - 1.2. واقع وفاق المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
 3. موقع المقاول الجزائري من التنمية المستدامة.
 - 1.3. المقاول الجزائري وتحديات التنمية المستدامة كمشروع مستقبلي.
 4. أصناف المقاولاتية التي تتجسد فيها أهداف التنمية المستدامة.
 - 1.4. نماذج المقاولين الجزائريين تبعاً لأدوارهم في التنمية المستدامة.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل:

تشهد المعمورة الكثير من التغيرات والتطورات التي افرزت تحديات جمة، جعلت دول العالم تضطر الى انتهاج طرق جديدة لتكيف والتأقلم مع هذه المستجدات وهو ما افرز تحول جذري ومنهجي هدف الى انقاذ الشعوب الحالية من الفقر والصرعات، وضمان مستقبل الشعوب القادمة في تلبية احتياجاتها، لينبثق للعلن مفهوم التنمية المستدامة الذي كان له صدى عالمي قوى، فعقدت له المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، حتى باتت مطلباً رئيسياً لتحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وهو يتعلق بكيفية المحافظة على الموارد الطبيعية، وتتخذ عنواناً للعديد من الاستراتيجيات وسياسات في القطاع العام والخاص التي تصب في صالح البناء المجتمعي الكلي.

وتزامنا مع ذلك تطورت المقاولاتية حتى أصبحت لها عدة توجهات خاصة في الفترة الأخيرة بعد تدهور الوضع البيئي وانتشار التلوث واستنزاف الثروات الطبيعية مما دق ناقوس الخطر و استدعى وضع خطط واستراتيجيات لمعالجة هذا الوضع، فظهرت المشاريع المتلاحقة التي تقوم على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، أو المساس بحقوق الأجيال القادمة، لذا المشاريع المقاولاتية الحالية ملزمة بتطبيق اللوائح المعمول بها لحماية البيئة المحلية والدولية، و تحمل مسؤولية المشاركة في مشروع التنمية المستدامة فضلا عن تطوير نشاطها من خلال تعزيز أدائها البيئي باستعمالها للتكنولوجيات النظيفة لخلق منتجات صديقة للبيئة.

من هنا جاءت المقاولاتية البيئية التي تسعى لتطبيق المبادئ الثلاث للتنمية المستدامة (الاقتصادية الاجتماعية البيئية) من خلال وضع رؤية استراتيجية واضحة تمكنها من ابتكار نماذج فعالة في تلبية رغبات المجتمع وخلق قيم مشتركة بينها وبينه لتكتسب ميزة تنافسية تمكنها من الريادة في سوق، الذي يؤهلها بدوره لتحقيق أكبر ربح لها مقابل تحقيق منافع اجتماعية وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.

وبظهور مختلف التحديات والرهانات البيئية والاجتماعية التي رافقت التطور الصناعي السريع، أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية عموما والصناعية بالخصوص تبني وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة على مستواها الجزئي، في الوقت الذي يزداد فيه الوعي البيئي والاجتماعي لدى العامل والمستهلك خصوصا والمجتمع عموما.

ولهذا نجد المؤسسات تسعى حاليا الى ادراج او تبني مفهوم الاستدامة على مستواها الداخلي من خلال الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، من خلال اشباع رغبات الزبائن والموردين، تحسين ظروف الموارد البشرية، تنمية وتطوير البيئة ومحافظة عليها.

1. التنمية المستدامة:

1.1. مفهوم التنمية المستدامة:

بعد الفشل الذي عرفه مشروع التنمية والنتائج العكسية التي أحدثتها، لاسيما من الناحية البيئية وما شهدته من كوارث إيكولوجية واستنزاف لمواردها خاصة الماء العذب (الذهب الأبيض)، مما دفع العالم للتفكير أو لتطوير التنمية لتشمل نواحي أخرى شكّلت نطاق وأبعاد ما يعرف بالتنمية المستدامة حاليا. وهي بذلك عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

2.1. تعريف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تشير الى تلك التنمية التي تهتم في تطبيقها بتجسيد الترابط والتكامل بين مختلف أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية دون تفضيل أو التفریط في أي منها، مع القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استغلالها للموارد الطبيعية.

ومن أجل إيجاد مدخل يساعدنا على سبر أغوار هذا المفهوم وتحديد اصطلاحيا بشكل صحيح ودقيق كان لابد من التعرف على معناه في اللغة العربية، حيث نجد ان مفهوم التنمية يعود للفعل "نمى" المأخوذ من المصدر **النماء** بمعنى الزيادة والكثرة، اما الجزئية الثانية وهي الاستدامة من الفعل "استدام"²⁴⁵ لها عدة معاني منها: الثاني في الشيء، المواظبة عليه وبالتالي الاستمرارية.

ويعود أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** الى علم الايكولوجي **Ecology** وقد تم استخدام هذا المصطلح من أجل التعبير عن تطور اشكال النظم الديناميكية التي تتعرض غالبا الى تغيرات هيكلية تؤدي بدورها الى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه الأخيرة ببعض²⁴⁶، اما على المستوى التنموي فمصطلح الاستدامة يعبر عن طبيعة العلاقة التي تجمع علم الاقتصاد **Economy** بنظيره علم الايكولوجيا **Écologie**، وهي مترجمة من الإنجليزية **sustainable développement** الى التنمية المستدامة او التنمية المستديمة²⁴⁷، ويتجسد في المصطلح الأول مبدا الاستمرارية في التنمية اما الثاني فيشير زيادة على ذلك إلى قوى الدفع الذاتي التي تضمن الاستمرارية، مع العلم ان الأول هو الأكثر انتشارا واستعمالا.

ومن أجل المزيد من التعمق نحاول ان نستعرض فيما يلي اهم التعريفات التي جاءت في حق التنمية المستدامة:

²⁴⁵ ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة، بيروت، 1972، ص 213.
²⁴⁶ الهام شهرزاد روابح، مقومات المدينة المستدامة، مجلة القانون العقاري، العدد 14، 2021، ص 18.
²⁴⁷ العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد، 02، ديسمبر 2019، ص 124.

جاء في تعريف دوغلاس ان: «التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أمانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر»، ويقصد هنا أنها عملية مستمرة في الزمن تضمن توفير متطلبات المجتمعات الآنية دون المساس بقدرة تلبية حاجات أجيال في المستقبل أي انه ركز على الجانب الزمني.

عرفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN على أنها: «تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة»²⁴⁸، يرمي هذا التعريف الي ان اهم اهداف التنمية المستدامة يتمثل في الارتقاء بجودة الحياة البشرية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة..)، وهذا دون أي ممارسات من شأنها ان تخل بالنظام البيئي العام، أي دون الافراط في استغلال الموارد الطبيعية، وذلك من اجل ضمان ديمومتها وحق الأجيال المستقبلية فيها.

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة " جاء في التعريف الذي وضعته هذه اللجنة عام 1987 على انها " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"²⁴⁹، ان التنمية المستدامة تسعى الي تلبية احتياجات الشعوب بطرق رشيدة تسهم في الحفاظ على الموارد من خلال منحها الوقت الكافي لتجدد نفسها، وفي نفس الوقت الحفاظ على الموارد النادر والتي توشك على النفاذ، وهذا لتمكين أجيال المستقبل من تلبية حاجاتها هي الأخرى.

وعرفت التنمية المستدامة: «هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته»²⁵⁰، اهتم هذا التعريف بتطور الأسلوب التكنولوجي للاستغلال الموارد واستثمار فيها، مع التركيز على دفع المؤسسات للتطوير من قدراتها لتضمن تلبية حاجات الأفراد على طول الزمن.، وهو ما يحيلنا في نفس الوقت الي احد اهم اهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق الرفاهية للأفراد من خلال ضبط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية تحافظ على التكامل الاطار البيئي.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها: «نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، اللغوية والدينية للأشخاص

²⁴⁸ شنافي نوال، خوني رابح، التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2020، ص 67.

²⁴⁹ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 45.

²⁵⁰ نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220 .

ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها»²⁵¹، ذهب هذا التعريف إلى أهمية إشراك جميع الفئات في مشروع التنمية المستدامة، وجعل من أولوياتها الإنسان فهو وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، وذلك دون وضع أي اعتبار للاختلافات الدينية، اللغوية أو حتى العرقية، وهذا ما يصب في مصلحة الأجيال القادمة وضمان حقها في الموارد المتاحة.

بما أن موضوع دراستنا مرتبط بالمقاولاتية أي بالمؤسسة بشكل مباشر، ارتأينا وضع تعريف يظهر دور المؤسسة ومدى مساهمتها على المستوى الكلي في تدعيم التنمية المستدامة، ويمكن تعريفها كيلي: «التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات تعنى تبني استراتيجيات أعمال ونشاطات، من شأنها أن توافق ما بين حاجيات المؤسسة والأطراف ذات المصالح اليوم، وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة على الموارد البشرية التي تحتاجها في المستقبل»²⁵²، ويقصد هنا ان المؤسسة لابد عليها من وضع تخطيط لانشطتها وعملياتها، اهدافها طويلة الاجل حيث تدمج بين تحقيق الأرباح والاهتمام بالمجتمع والبيئة

كما يعرفها **Edoird Barbier** بأنها: «ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة»، يبرز هذا التعريف دور التنمية المستدامة في توفير الرفاهية الاجتماعية (تحسين مستوى المعيشة، الصحة، التعليم، ومختلف الخدمات الأخرى) بأعلى مستوى ممكن لكن ذلك يتم بطرق تراعي بشدة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتضمن عدم الحاق الأذى بالبيئة.

وتعرف كذلك بأنها: «عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه»²⁵³، هذا التعريف وصف التنمية المستدامة بأنها عملية مجتمعية تستدعي مشاركة الجميع فيها مع ضرورة ادراكهم لاهميتها، تكون موجهة من طرف السلطات المعنية وهي الدولة، سعيها منها لتحكم في التغيرات المقصودة والمخطط لها وفق استراتيجية طويلة المدى شاملة ومتعددة الابعاد، تهدف من خلالها الي الارتقاء بالحياة الاجتماعية للأفراد (تحسين جودة الحياة) وضمان تماسك وتضامن البنى المشكلة لانساق الفرعية وثبات الوظائف الرئيسية. وانطلاقاً من ذلك يمكن التعبير عن تحقيق التنمية المستدامة بان:

²⁵¹ بقعة شريف، العايب عبد الرحمن، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 02، العدد 04، ص 100.

²⁵² حمزة مقيط، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 10.

²⁵³ سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية حالة العراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للإدارة جامعة الدول العربية، 2007، ص 24.

- التنمية المنشودة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات، وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
- ان حاجات افراد المجتمع تتحد اجتماعيا وثقافيا، وهذا يعني ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب انتشار القيم التي تدعوا الي ترشيد الاستهلاك، وضبطه بغية الحفاظ على الموارد البيئية وعدم ارهاق النظام ايكولوجي العام.
- تحقيق متطلبات الاستدامة على المدى الطويل يستلزم مراعاة مستويات الاستهلاك التي تضمن المعيشة ولا تتجاوز الحد الأدنى لها.
- هي تنمية يعتبر فيها البعد الزمني الشرط الأساسي لتجسدها، فهي تنمية طويلة المدى حيث تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية بفضل الاستشراف والتنبؤ بالتغيرات التي يمكن حدوثها.
- يمكن القول انها تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية. وبالعودة الي الوطن نجد ان المشرع الجزائري قد وضع تعريفا لتنمية المستدامة، حيث جاءت المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق ل 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (انظر للملحق رقم 06 - وثيقة تضم قوانين تخص التنمية المستدامة موجهة للمؤسسات الخاصة-) انها: "التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكون قابلة للاستمرارية وحماية البيئة أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الاجيال الحاضرة، والاجيال المستقبلية"²⁵⁴، وبناءا على هذه المدة نستخلص ان المشرع الجزائري ارتكز على ثلاث جوانب اعتبرها أساسية، وغياب اين منها يلغي مضمون التنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي الذي يصنف الأول من حيث الوجود، البعد الاجتماعي الذي يرتبط بالمتغير الأول وينتج عنه كما يآثر فيه، البعد الثالث والأخير وهو البيئي الذي يمثل المصدر الممول والمحتوى لتفاعلات المتغيرين السابقين، بالتالي هناك تداخل وترايط يصعب فكه او كسره.

وفي الأخير يمكن القول ان التنمية المستدامة تهدف لتحسين جودة حياة الإنسان ، دون الاضرار بالبيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية لا تتجاوز الحد الذي تستطيع معه الطبيعة تجديد نفسها وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات كبيرة تعجز امامها البيئة عن استيعابها

²⁵⁴ الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، 2003، ص 38.

امتصاصها وتحويلها، على اعتبار أن مستقبل الشعوب وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهو ما دفع الباحثين وأعضاء الأمم المتحدة لتوسيع مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر السكان والتنمية لسنة 1994 ونقله من المجال الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل.

3.1. التسلسل التاريخي لبروز وتطور فكرة التنمية المستدامة:

يمكن القول أن التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم مع كل ما يصاحبها من تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي، فهي بذلك كل العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية في المجتمعات و المساهمة في تقدمها بقدر المستطاع، ومن هذا المطلق تتضح النظرة العامة الي التنمية التي كانت ترمي لزيادة الدخل الوطني للفرد، فقد كان تركيزها على الاقتصاد ودون وضع أي اعتبار يذكر للبيئة، يتطور المفهوم يستع مجال اهتمامه ليشمل الجوانب اجتماعية كضرورة محاربة الفقر والتقليل من البطالة واللامساواة في التوزيع، وهذا بعدما اقتصر في المرحلة السابقة على الأبعاد الاقتصادية فقط.

انتقل الاهتمام لاحقا للجانب البيئي بحيث ترجع جذور التفكير العالمي فيه السنة سنة 1950 اين نشر اول تقرير حول حالة البيئة العالمية لما يعرف بالاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature (منظمة عالمية انشأت في 1948 بسويسرا)، وقد اعتبر هذا التقرير فريد ورائد ذلك الوقت في مجال المقاربات التي تعني بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة.²⁵⁵

اما في العام 1968 فقد انشاء ما اصطلح عليه بنادي روما والذي انخرط فيه اشخاص ذوا مناصب مرموقة في دولهم على قلتهم، وكان الهدف من تأسيس هذا النادي هو محاولة معالجة النمو الاقتصادي المفرط لتقليل من تأثيراته المستقبلية²⁵⁶، ومع مرور الزمن وتزايد حدة المشاكل البيئة التي بدأت تطفو على السطح وتنبأ بكارث قد تغير في النظام البيئي بشكل سلبي، ظهر متغير اخر فرض نفسه على الاقتصاديين والباحثين، ليصبح من الضروري دمجهم ضمن الاستراتيجيات والخطط التنموية وقد تمثل في المتغير البيئي، الذي غير من فحوى الفلسفة التنموية دافعا إياها نحن خلق مفاهيم تخدم البيئة وتحفظ مواردها من النفاذ والتدهور.

²⁵⁵ سارة نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011، ص 03.

²⁵⁶ أبو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص 92.

مرحلة تشكل الوعي البيئي العالمي: التي كانت انطلاقتها مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم (United Nations Conference on the Human Environment) 1972 الذي عنون بـ " البيئة الإنسانية " ومن نتائجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وقد حضرته 112 دولة دار حول البيئة واهم مشاكلها، ومن هنا بدا اهتمام المفكرين والباحثين بهذه الظاهرة ومنهم المفكر والفيلسوف الألماني هانس جونس (Hanse Jonas) الذي شد انتباهه واثار قلقه اتجاه الأوضاع البيئية المتدهور، الامر الذي دفعه الي اصدار كتاب تحت عنوان " مبدا المسؤولية" سنة 1979، ليصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريراً بعنوان الاستراتيجية الدولية للبقاء سنة 1980 اين ذكر لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة²⁵⁷.

مرحلة صياغة المفهوم: سنة 1987 كان اول ظهور لمفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي وهذا في مؤتمر برونتلاند (Brundtland)، خلال تقرير قدمته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة وقد كان بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) اين طرحت فكرة التنمية المستدامة باعتبارها نموذج تنموي بديل يسعى لتحقيق الانسجام ما بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وكذا الأخذ بالاهتمام المتطلبات الاجتماعية البشرية، ليتم عقد اتفاقية بازل التي نصت بنودها على ضرورة خفض وضبط حركة النفايات الخطرة المنقولة عبر الحدود(من الدول الصناعية الي الدول النامية) والزامية التخلص منها بطرق مدروسة، وقد صادقت 150 دولة عليها وذلك سنة 1989 مع العلم انها لم تدخل حيز التطبيق الا في ماي 1992 ، وتم تعديلها سنة 1995.

مرحلة التفعيل العالمي: قمة الأرض ريو دو جانيرو (Rio de janeiro) 1992 اعتمد جدوا اعمال اجندة للقرن 21* والذي أسفر عن وضع خطة عمل محددة الأهداف تتعلق بالبيئة والتنمية، وكذا إنشاء جمعية عامة للجنة التنمية المستدامة تعمل على ضمان المتابعة الفعالة لنتائج هذا المؤتمر، كما تم توقيع اتفاقيات التنوع البيولوجي وتغير المناخ، ليتبعها اعتماد بروتوكول كيوتو (Kyoto) سنة 1997 الذي هدف الي الحد من انبعاث الغازات السامة الدفينة، وفي نفس الوقت محاولة الرفع من كفاءة استعمال الطاقة في القطاعات الاقتصادية، والدعوة لتعويضها بالطاقة المتجددة، وتجدر الإشارة هنا الي ان اكبر الدول المتسبب في انبعاث هذا الغاز لم توقع على هذه الاتفاقيات منها الولايات المتحدة الامريكية لان التوقيع يعني تحمل عدد هائل من الضرائب.

²⁵⁷ أبو الطير نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 98.
* تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 ، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعاً عالمياً والتزاماً سياسياً من أعلى مستوى، وقد جمع فيها سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلاً، و 115 مجالاً من مجالات العمل، يمثل كل منها بعداً استراتيجياً لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل.

مرحلة التقييم والتحديث 2002: انعقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة (ريو+10) تمت بحضور أكثر من 100 رئيس دولة وعدد معتبر من الباحثين والمهتمين بالبيئة، قيمت خلالها النتائج المحققة منذ قمة الأرض ل سنة 1992 واستعراض أبرز العقبات التي تقف أمام تحقيق الأهداف المسطرة، فضلا عن اقتراح الاجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها وكذا تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية²⁵⁸، كما سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك²⁵⁹، والزامية الحفاظ على التنوع البيولوجي واستمرارية الموارد الطبيعية.

حملت سنتي 2005 و2007 العديد من التغيرات فقد أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في الاولي، وسجل انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في الثانية، وكان ذلك بإندونيسيا وبالتحديد بمدينة بالي، دار اهتمامه حول الكثير من المشاكل البيئية التي أضحت تشكل خطر على امن الشعوب واستقرار الدول، ومع استمرار التدهور البيئي رغم كل التحذيرات والاتفاقيات لتعقد قمة المناخ بـ **كوبن هاغن (Copenhagen)** في سنة 2010²⁶⁰، تدارس الأعضاء الحاضرين التغيرات المناخية الأخيرة وكيفية مواجهتها، وسبل وضع استراتيجيات كلية وجزئية لتحقيق مساعي التنمية المستدامة، ورغم ذلك لم تخرج هذه القمة بأي اتفاقيات واكتف أعضاءها بتحديد الخطوط العريضة فقط للعمل من اجل مواجهة أي عوامل تساهم في التغير المناخية الخطيرة وفي تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري.

عقد مؤتمر من تنظيم الأمم المتحدة عرف بـ **ريو 20+** اتفق على انه محطة بارزة اثرت على مسار التنمية المستدامة، تمحور حول نقطتين أساسيتين: الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، شملت سبع (07) مجالات (وظائف لائقة، الطاقة النظيفة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي، الزراعة المستدامة، المحيطات والمياه، ومخاطر الكوارث)، ليخرج في الختام بوثيقة تحت عنوان " المستقبل الذي نصبوا اليه"²⁶¹ يلتزم فيها المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

مرحلة الأهداف العامة 2015: في هذه السنة اتفق الأعضاء 193 في الأمم المتحدة على وضع اجندة افاق 2030 تحت عنوان "**تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**"، تضم بين جنباتها اهداف عالمية (17 هدف) وغايات جديد تخصص عمق التنمية المستدامة تغطي محاور كثيرة وهكذا أصبحت شاملة الابعاد متكاملة الاجزاء، لتتبعها العديد من المؤتمرات الأخرى لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة حسب

²⁵⁸ بوزاهر نسرين، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة منطقة الزيبان، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016/2017، ص 07.

²⁵⁹ سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفورية ودور التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار، غابة، 2010، ص 99.

²⁶⁰ العربي حجام، طري سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

²⁶¹ بن حكوم علي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الاجندة السابقة، ليكون مؤتمر الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى (HLPF) الذي اصبح يعقد سنويا انطلاقا من 2016 لمراجعة التقدم في تنفيذ الأهداف على المستوى العالمي والوطني، ثم مؤتمر اهداف التنمية المستدامة 2019 الذي عقد في نيويورك ليكون اول مراجعة شاملة منذ اعتماد الاجندة وفيه تم التأكيد على ضرورة تسريع وتكثيف الجهود لتحقيق الأهداف.

قمة اهداف التنمية المستدامة سنة 2023 جاءت في سبتمبر خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، عملت على تصحيح المسار لتحقيق الأهداف وذلك بحلول 2030 لان التقدم كان ابطا من المتوقع.²⁶²

4.1. أبعاد التنمية المستدامة:

يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بتحسين و تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك باستعمال ما يعرف بالطاقات النظيفة، التي تعتمد على التكنولوجيات المطورة، فمسألة اختيار و تمويل و توظيف الموارد الطبيعية أصبحت حساسة للغاية (التسيير المستدام للموارد الطبيعية) فهذا البعد يسعى لزيادة رفاه المجتمع من خلال استغلال الموارد الطبيعية بشكل الأمثل وبكفاءة لهذا وجب تعديل أنماط الاستثمار، الإنتاج و الاستهلاك لخلق نوع من التوازن الذي يحفظ الموارد المتاحة من الاستنزاف والتبذير لتكون ذخرا للأجيال اللاحقة لتستغلها أيضا بذات الجودة والكفاءة.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها، ولذلك كان الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب الحرص على مشاركة كافة فئات المجتمع على اختلافات انتماءاتها ومستوياتها وتنوعها الثقافي في التخطيط واتخاذ القرارات بشفافية لضمان استدامة المشاريع وتلبية حاجات المجتمع المتجددة.

ومما سبق يتضح لنا أن التنمية الاجتماعية هي الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية وكما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية التي تتحقق بها التنمية المستدامة وبالتالي تقدم المجتمع ورفاهيته.

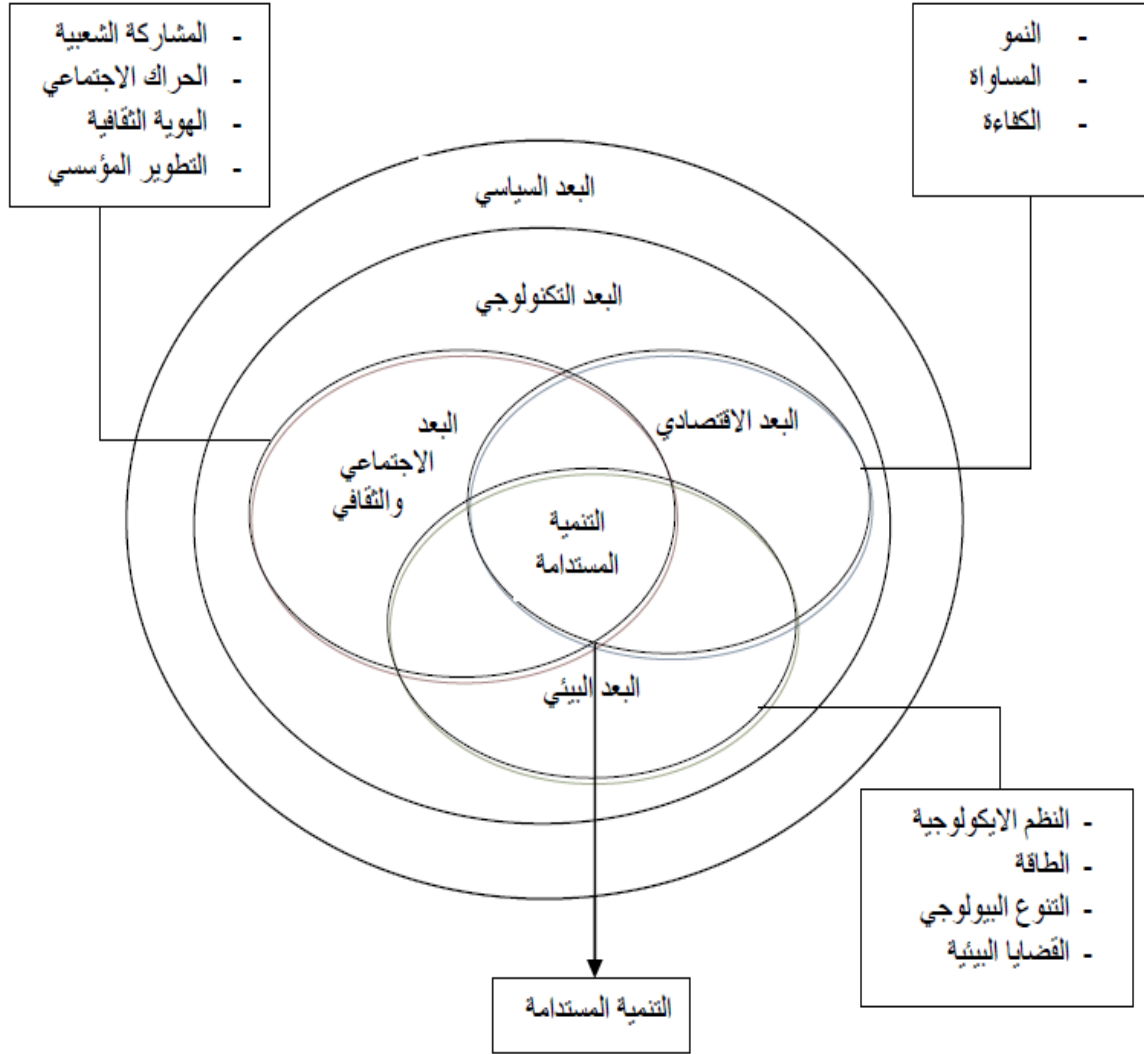
أما البعد البيئي فهو ما يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلم النظم الايكولوجية والنهوض بها فجوهر البعد البيئي يكمن بالدرجة الأولى في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة (كالبترول، الفحم، معادن)، إضافة إلى دراسات استشرافية للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ، التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات حيث أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية في حساباتها مبدأ الاحتياط والوقاية من اجل تحقيق التنمية عن طريق الأخذ

اطلع عليه يوم 2024/11/08 على الساعة 15:36 <https://www.un.org/ar/climatechange/sdg-summit-2023> الموقع الالكتروني ²⁶²

في الحساب كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة ، ذلك أن الاستنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة.

لدينا كذلك الشكل الموالي الذي يوضح ابعاد هذه الأخيرة:

الشكل رقم (17): يعبر عن ترابط وتداخل ابعاد التنمية المستدامة²⁶³.



المصدر: بن حكوم علي، المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة.

يرمي الشكل السابق الي توضيح كيفية ترابط ابعاد التنمية المستدامة والتي تعد عملية إنمائية ذات أبعاد متعددة اقتصادية اجتماعية وبيئية، وهي أبعاد مترابطة ومتكاملة تتفاعل في إطار يحده التنظيم ويضبطه ترشيد الموارد، وتقوم على التنسيق بين سبلات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات

²⁶³ بن حكوم علي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

والاختيار التكنولوجي، تحت اشراف الدولة من خلال سنها لقوانين وتطبيقها للإجراءات التي تجعلها تعمل بانسجام يكفل تحقيق اركان التنمية المستدامة.

5.1. المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن القول ان المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة هي ما يشكل العمود الفقري للسياسيات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية التي تتبناها الدولة في وضع أهدافها واستراتيجياتها الأساسية والمستقبلية:

- أ- **مبدأ الانصاف:** ويتجسد في التوزيع العادل لثروات، حيث لكل فرد من المجتمع حصة معينة من عائدات المؤسسات ذات المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى نصيب من الثروات القومية.
- ب- **مبدأ المشاركة والرقابة:** يشرع هذا المبدأ لأفراد مجتمع حق المشاركة الكاملة والفعالة في صنع القرارات التي تخص المشاريع التنموية المستدامة أو التصويت عليها، وذلك من أجل تقوية حس الانتماء لديهم وبث روح المسؤولية فيهم، وفي مقابل ذلك شددت على تطبيق مبادئ الرقابة والشفافية، لحدح أي ممارسة قد تشكل عقبة في وجه التنمية المستدامة، وبالتالي فرض محاسبة صارمة على كل الأطراف المشاركة في مشروع التنمية المستدامة.
- ج- **مبدأ التضامن:** وهو مبدأ يدعو لتضامن بين الأجيال داخل المجتمع وحتى بينها وبين المجتمعات الأخرى، باعتبار التنمية المستدامة نقطة التقاء وتقاطع للمصالح، وعامل مشترك يدور حوله مستقبل البشرية ومتطلباتها المتزايدة.

6.1. أهداف التنمية المستدامة:

لقد سطر القائمين على تخطيط التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تضمن الالتحام الاجتماعي وعدم المساس بحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وهذا بالحفاظ على موارد الأرض، وهذا لا يتجسد إلا بتفاعل الاقتصاد مع المجتمع والبيئة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، ويمكن أن نحدد أهدافها في النقاط التالية:²⁶⁴

- التركيز على أهمية الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتلبية الحاجات السكانية في الحاضر والمستقبل.

²⁶⁴ سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 80.

- ضمان الحفاظ على مستوى سكاني مستقر نسبيا.
- التحسيس ونشر الوعي في المعمورة بالمشكلات البيئية الخطيرة، ومحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون البيئي.
- ترشيد الاستهلاك، ومحاولة التركيز على الاستخدام العقلاني للموارد.
- تشجيع المشاريع المبتكرة التي تساهم في دعم الصناعة.
- توفير الطاقة البديلة صديقة البيئة.
- تهدف التنمية المستدامة إلى التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعي، مع ضمان حماية كافة المسطحات المائية والأراضي الغابية والحياة البرية.

ورغم ان اهداف التنمية ليست ملزمة قانونيا، لكن الدول المهتمة يتوقع منها المبادرة في وضع اطر واستراتيجيات تكون كفلية بتحقيق أهدافها، وتتحمل مسؤولية مراقبة ومتابعة التقدم المحرز، مع العلم ان اثناء صياغة الأهداف تمت مراعاة الاختلافات المعيشية لكل البلدان كما اخذ بعين الاعتبار قدرات ومستويات التنمية التي يمكن تحقيقها في إطار احترام السياسات والاولويات طبعا.

1.2. ادوار المقاولاتية في مساهمة وتحقيق التنمية المستدامة:

2.1.1. دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا:

تمثل المقاولاتية أحد مجالات الاهتمام المتزايد في الاقتصاد حيث أن التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية، جعلتها وسيلة مهمة للوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج الإجمالي عن طريق خلق قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة، وتلك التي تتميز بالندرة النسبية والتي يجب صيانتها من النفاذ من أجل الأجيال اللاحقة.

فقدرة المؤسسات المقاولاتية على تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق يعزز مكانتها، ويعود ذلك لخصائصها ومميزاتها التي اهلتها لاستثمار المزايا النسبية لكل بلد أو منطقة وبالتالي المساعدة على سد الفجوات وتدعيم التنمية المستدامة، بأقل تكلفة ممكنة.²⁶⁵

إن هذه المؤسسات المقاولاتية تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها، وكذا تلبية حاجيات الأسواق الصغيرة المتواجدة في هذه البلدان، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه الأخيرة

²⁶⁵ إبراهيم توهامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2008، ص08.

من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره مقارنة بمخلفات المصانع الكبرى المتواجدة داخل محيط المدن، كما أن المقاولاتية تشكل إحدى مصادر الدخل الهامة التي تمول المشاريع البيئية والحضرية²⁶⁶، وتعد تنمية المناطق النائية وحفاظ عليها من التلوث من أساسيات التنمية المستدامة.

تعمل المؤسسات المقاولاتية كخط دفاع يجنب الاقتصاد الخسائر المفاجئة والوقوع في الأزمات بحيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة، حيث أن هذه المؤسسات لها من المرونة ما يجعلها مقاومة لفترات الاضطراب الاقتصادية أفضل من المؤسسات الكبيرة، لأنها ذات استثمار مالي أقل، وبذلك تكون أقل تأثراً بالأزمات المالية وتحافظ على استقرار عملها، وهذا ما يجعلها أكثر ملائمة لفترات الركود الاقتصادي، فهي تكيف إنتاجها حسب حالة السوق كونها سريعة التأقلم مع تغيرات السائدة وهو ما يحفظ الاقتصاد من الأنهار ومن وراءه الحياة الاجتماعية والبيئية.

نذكر هنا دور المقاولين المهم في دفع عجلة الاقتصاد بفضل مؤسساتهم التي تمارس نشاطات مختلفة خارج قطاع المحروقات مما ساهم في تنوع الصادرات ومصادر الدخل.

حيث يقول المبحوث رقم 10 في هذا الشأن: "حنا خيرنا مجال لي ناقص عندنا
قالبلاد ولي نقدوا نجيبوا (نأتي) فيه الجديد، ودرنا فيه أبحاث ووظفنا كفاءات
لي خلات مجمع يطلع ويحقق نجاح حتى وصلنا نصدروا للخارج كل أنواع
انابيب والآلات الي تدخل في زراعة والري وندخلوا (نجلب) العملة الصعبة
ونساهموا (نساهم) حتى حنا في رفع اقتصاد بلادنا".

2.1.2. دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة اجتماعيا:

اكتست المقاولاتية أهمية بسبب دورها الاجتماعي الفعال في تحقيق معدلات تنمية اجتماعية بفضل محاربتها للبطالة المتزايدة سواء بخلق مناصب ذاتية للمقاولين أنفسهم أو لأفراد آخرين، وهذا يجعلها توفر الاستقرار الوظيفي والمالي، زيادة على كونها تساهم في إعادة إدماج فئة المسرحين من مناصبهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، إضافة إلى أن هذه المؤسسات تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات بأسعار تنافسية، وبجودة عالية إلى جانب خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو خارجه.

²⁶⁶ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات متوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص 91.

كما تلعب المقاولاتية دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم لتجسيد إبداعاتهم والاستفادة من أفكارهم، كما تساهم هذه المؤسسات المقاولاتية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية، والتسويقية، وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب مما يحسن من مستوى العمال للقيام بمهام متعددة، وفي فترات زمنية قصيرة حتى تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم مما يعزز التنمية البشرية التي هي حلقة هامة في التنمية المستدامة.

تستطيع هذه المؤسسات المقاولاتية أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزاناً، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن وعلى أطرافها، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، لان انتشار المشاريع المقاولاتية في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمعات المحلية، وفي نفس الوقت يقلل من مخاطر الهجرة الداخلية، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة.

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المشاريع يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والموهب الفردية والجماعية، كما انها تشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي هي في طور الاندثار.²⁶⁷

ندرج هنا تعليق المبحوث رقم (08) حول دور مؤسسته في التنمية الاجتماعية

المستدامة فيقول: " مؤسستنا تشغل اكثر 94 عاملا دائم في فروع الإنتاج، النقل

ومشتلة ، ويزيد العدد ويوصل حتى لـ 1000 خدام في وقت الجني نتاع

الخروب من كل الولايات لي فيها مادة الخروب يعني خدمة محليين من

مناطق اكثرها ريفية وجبلية كما تيزي وزو وبجاية البويرة بومرداس لي فيها

قريب 70 % من الانتاج نتاع الخروب الوطني، وبالنسبة لزراعة أشجار

الخروب عندنا 150 هكتار منها 80 اكتوبر في بلدية بوحلو و60 باقية في بلدية

زناتة ومشتلة فيها 200.000 شجيرة خروب ورنا ديرين مخطط نتاع غرس

10 ملايين شجرة بدخول سنة 2035 ان شاء الله"

²⁶⁷ فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجد من مشكلة البطالة في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006، ص 12.

من خلال تصريح المبحوث نستشف مساهمة المؤسسات المقاولاتية في تخفيف المعاناة على المناطق النائية بتوفير فرص عمل واستغلال الثروات المهدورة (مادة الخروب في الغابات غير مستغلة من قبل)، إضافة إلى العمل الجاد على تجديد واثراء الغطاء النباتي بغرس المزيد من الأشجار، وهو ما يساهم في حماية البيئة حسب متطلبات التنمية المستدامة.

2.1.3. دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بيئيا وتكنولوجيا:

بعدما كانت التنمية تقتصر على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي تعدته إلى جوانب أخرى نذكر منها البيئية والتكنولوجية لتعرف بعدها بالتنمية المستدامة لشموليتها، ونجد هنا ان المؤسسات المقاولاتية تعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق من خلالها التنمية المستدامة لتحافظ على ديمومتها، فأضحت تلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الدولي من خلال نشر برامج تدريبية حول المسؤوليات البيئية، لان بساطة تركيبها تجعل عملية إعادة رسكلة وتدوير المخلفات الصناعية الخاصة أمر يسير إذا ما قورن بالمؤسسات الكبيرة.

تعمل المقاولاتية على نشر المفاهيم الإدارية، والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية، وعلى تحسين الإنتاج بتطوير وتحديث التكنولوجيا الناشئ عن الأفكار الابتكارية التي تعمل عليها المقاولاتية، مما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية بشكل أسرع وبتكلفة أقل مما هي عليه في الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية²⁶⁸.

ومن أجل توضيح أكثر ندرج الجدول الموالي الذي يمثل فرق الابعاد بين المؤسسات او المنظمات التقليدية والمستدامة:

جدول رقم (11): يوضح الفرق بين المنظمات التقليدية والمنظمات المستدامة.²⁶⁹

البعد	المنظمات التقليدية	المنظمات المستدامة
البناء التنظيمي	جامعة بيروقراطية	مرنة ديناميكية
الاستراتيجيات والسياسات	تركز على الميزة التنافسية المادية	تركز على التعاون والتنافس في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية
القيادة	أوتوقراطية	ريادية أخلاقية تفاعلية
الثقافة التنظيمية	الطاقة وتنفيذ الأوامر	مبنية على الشراكة
الاستخدام التكنولوجي	بطيئة التحول التقني	سريعة التحول التقني
نمط الاستهلاك	هدر للموارد والثروات الطبيعية	المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية

²⁶⁸ فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 09.

²⁶⁹ عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2019، ص 352.

التمكين	المشاركة	تحرير الطاقة
المحاسبة البيئية	عدم الالتزام بها	الالتزام بالتكلفة البيئية والافصاح عنها
المسؤولية الاجتماعية	فردية ومنقطعة	تفاعلية مستمرة
الذكاء التنظيمي	عدم الاستغلال لرأس المال البشري	الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري
التعليم التنظيمي	تركز على التدريب	تركز على التعليم الذاتي والجماعي
الشراكة بين القطاعات	مقصورة على القطاع	شراكة تكاملية واعتمادية تبادلية بين القطاعات الثلاثة
الحدود	مغلقة	مفتوحة

المصدر: عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة.

يعدد الباحث في الجدول اهم النقاط التي تحملها ابعاد التنمية المستدامة وذلك ليظهر الفرق جلي بين تمظهر الابعاد المستدامة في المؤسسات ذات النمط التقليدي والمؤسسات التي تتسم بنمط اشتغال مستدام، وأضاف على هذا ذكرا بان التغيير او الانتقال من مؤسسة تقليدية الي مؤسسة مستدامة لابد من ان يمر بمرحلة انتقالية تضمن التحول السلس من الأولى للثانية بحيث ينصهر الفكر التقليدي مع الفكر المستدام، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يوضح حركة الانتقال من المنظمة التقليدية الي المنظمة المستدامة²⁷⁰.

المنظمة التقليدية	المرحلة الانتقالية		المنظمة المستدامة
هيكل جامدة	جامدة	مرنة	هيكل جامدة
استراتيجيات وسياسات مادية	مادية	تنافسية تعاونية	استراتيجيات وسياسات تنافسية تعاونية
ثقافة قائمة على الطاعة وتنفيذ الأوامر	الطاعة وتنفيذ الأوامر	شراكة	ثقافة المنظمة قائمة على الشراكة
قيادة أوتوقراطية	أوتوقراطية	ريادية أخلاقية تفاعلية	ريادية أخلاقية تفاعلية
البطء في التحول التقني	البطء في تحول التقنية	سرعة الاستجابة للتقنية	سرعة الاستجابة لتغيرات التقنية
هدر للموارد والثروات الطبيعية	هدر الموارد والثروات	المحافظة على الموارد والثروات	المحافظة على الموارد والثروات
مغلقة الحدود	مغلقة	منفتحة	منفتحة الحدود

المصدر: عامر خضير الكبيسي، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة.

²⁷⁰ عامر خضير الكبيسي، مرجع سبق ذكره، ص 353.

يظهر الجدول اعلاه اهم المراحل التي تمر بها المؤسسة للتحويل من تقليدية الي مستدامة وتمس التغيرات التي تطرأ عليها كل من الهياكل والاستراتيجيات، الثقافة التنظيمية، القيادة والتسيير الموارد وغيرها فهو تغيير كامل ومتوازن.

3. مؤشرات التنمية المستدامة:

تتباين مؤشرات قياس تطور وتقدم تحقيق اهداف التنمية المستدامة بتباين الهيئات المعدة لها، ويعود ذلك الي جملة المتغيرات التي اعتمدت، وحتى اختلاف النظرة للتنمية بحد ذاتها يؤثر، وهذا ما يجعل المؤشرات تختلف وفي هذه الدراسة سوف نأخذ اهمها بشكل عام كما ننوه ان البعض منها سجلنا تواجدته على ارض الواقع من خلال الدراسة الميدانية:

1.3. المؤشرات الاجتماعية: وتتمظهر في مستوى التعليم ويتجسد في معدلات التمدرس ودرجة الأمية، وهناك مجال الصحة ويشتمل على مؤشرات كمتوسط العمر ومعدل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة، درجة توفر الرعاية الصحية، كما نجد عنصر مهم وهو المساواة بين الجنسين وتمكين المواطنين من المشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات العامة والأحزاب السياسية والعمل النقابي، وحرية المجتمع المدني، وهناك مؤشر اخر هو العدالة الاجتماعية التي تضمن الوصول للموارد والاستفادة من الخدمات الأساسية والعيش في امان، في الدراسة الميدانية لاحظنا سعي المؤسسات المقاولاتية وحرصها على توفير التأمين الصحي والرعاية الطبية المناسبة لعمالها، كما انها تقدم تكوينات تسهم في رفع مستوى التعليم والكفاءة المهنية لهم، وغيرها من المؤشرات الأخرى.

2.3. المؤشرات الاقتصادية²⁷¹: وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات نستطيع من خلالها وصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتمثل في البنية الاقتصادية وانباط الإنتاج والاستهلاك والتي من خلالها يتم قياس معدل النمو الاقتصادي وتحديد كيفية توزيع الثروات على الأفراد، ودور السياسات الاقتصادية في استثمار العقلاني للموارد الطبيعية، وتتمثل هذه المؤشرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تكمن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر في عكسه لمعدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الانتاج وحجمه، اما بالنسبة لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة فهي تستنزف الموارد الطبيعية، والتي تستدعي حدوث تغيير لهذه الأنماط بغرض الحفاظ على هذه الاخيرة وجعلها اكثر استدامة، وهذه مسؤولية والتزام يفترض أن يقع الجزء الأكبر منهما على عاتق الدول والمنظمات وقطاع الأعمال وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد، وهو ما تقوم المؤسسات المقاولاتية على تجسيده بابتكارها لأنماط عمل وإنتاج جديدة كما هو الحال في المؤسسات التي عملنا عليها في الجانب الميداني.

²⁷¹ بن حكوم علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

3.3. المؤشرات البيئية: يمكن لهذه المؤشرات البيئية ان تسهل مراقبة الوضع البيئي وترصد أي تغيرات فيه ايجابية او سلبية خاصة التي يكون سببها النمو الاقتصادي، ولأهمية الجانب البيئي في التنمية المستدامة نجد غاية على اقل في كل هدف من الأهداف 17 تتكلم عن البيئة، فنجد المؤشر الأول يقيس مدى صحة النظام البيئي، ودرجة الضغوطات التي تولدها الأنشطة البشرية المختلفة على النظام الطبيعي والذي يؤدي تدهوره الي تأثير سلبي على النظام الاجتماعي وبالتالي يهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، وهذا ما يستدعي العمل على تقوية القدرة الاجتماعية المؤسساتية من اجل مواجهة أي تحديات بيئية قد تطرأ على النظام الايكولوجي العام، وهذا لا يكون الا من خلال التعاون المحلي والدولي باعتبار البشرية تشترك في موطن واحد، وحماية البيئة هدف مشترك حسب خطة التنمية المستدامة 2030 ، اما فيما يخص المؤسسات المقاولاتية التي درسناها كانت هي الأخرى تولي اهتمام خاص بهذا الجانب من خلال تطبيقها للاستراتيجيات تساهم في حفظ البيئة وتنوعها.

4. الربط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة في السياق الجزائري:

شهدت الجزائر منذ الالفية الثالثة كغيرها من الدول تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة دفعتها للبحث عن نماذج تنموية بديلة تتجاوز المنطق الريعي وتعتمد على تنويع مصادر الدخل، وفي هذا السياق برزت المقاولاتية كألية جديدة لتشجيع المبادر الفردية وتعزيز النمو، خلق فرص عمل وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، خصوصا مع ظهور الازمات الاقتصادية التي نتجت عن تراجع أسعار النفط كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذا العمل، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبنت الحكومة خطابا واضحا حول التنمية المستدامة كإطار مرجعي يوجه السياسات العمومية لاسيما ما يرتبط منها بالبيئة الطبيعية والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي المتوازن، وعلى هذا الأساس ظهرت محاولات لربط المشاريع المقاولاتية بالتنمية المستدامة بإدماج هذه الأخيرة في السياسات العمومية او في المبادرات الشبانية مجسدة في المؤسسات الناشئة ورغم ان هذا يسوق لأفاق واعدة الا ان تطبيقه على ارض الواقع يبقى اشكالا مستعصي على المهتمين بوضع وتنفيذ هذه السياسات.

1.4. المقاولاتية الجزائرية كأداة للتنمية المستدامة:

لقد ظهر في معظم الخطابات السياسية الرسمية انه ينظر للمقاولاتية على انها عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة ويفهم هذا الربط من خلال:

- ❖ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف أجهزة الدعم والمرافقة (ANADE ، CNAC ، ANGEM ، AND-PME ، ...) التي ترمي الي تحفيز المبادرة الفردية للحد من ظاهرة البطالة، وهو ما لمسناه في الواقع فقد ساهمت المؤسسات المقاولاتية في خفض مستوى البطالة وتوفير مناصب مختلفة للشباب العاطل.

❖ تحقيق العدالة المجالية عبر دعم قيام المقاولات في المناطق الداخلية الهشة او كما يطلق عليها مناطق الظل التي تعاني من نقص المياه وانتشار البيوت القصديرية وانعدام قنوات الصرف الصحي، وانتشار القمامة، إضافة الي انعدام المرافقة العمومية من مدارس ومستشفيات وغيرها، وهذا ما فاقم من ظاهرة الفقر وانتشار الامراض والآفات الاجتماعية.

❖ تشجيع الاقتصاد الأخضر عبر تسهيل المشاريع المقاولاتية التي تهتم بالبيئة وتدوير النفايات، استعمال الطاقات المتجددة، واعتماد الزراعة المستدامة كنمط انتاجي مستحدث، وهذا كان ظاهر في المؤسسات المقاولاتية ميدان درستنا.

رغم الطموح النظري الذي لف هذه العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة في الجزائر الا انها تبقى محاطة بالعديد من الإشكالات نذكر منها:

أ-الطابع الكمي للمقاولاتية مقابل النوعي: فالسياسات الحكومية ركزت على عدد المشاريع التي يمكن إنجازها واهملت مراعات نوعيتها ودرجة تأثيرها على انساق المجتمع والبيئة، الي جانب غياب مرافقة حقيقة ومستمرة بعد قيام المشروع، مما يضعف قدرات هذا الأخير على تحقيق اهداف التنمية.

ب-ضعف الثقافة المقاولاتية المستدامة: ان اغلب المشاريع المقاولاتية التي أنجزت يعوزها الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والبيئي فاغلب اصحابها يفتقرون الي الوعي العميق بمفهوم التنمية المستدامة، وإذا ما التفطنا لبرامج التعليم والتدريب التي تعتمد عليها الجامعات ومراكز التكوين نجدها تفتقر هي الأخرى لرؤية شمولية للعلاقة بين الريادة والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يجعل الشباب المتلقي يعجز عن إدراك أهمية الرابط بينهما.

ج-الاطار المؤسسي والتنظيمي: ان الزخم الذي يميز البرامج الحكومية وتعدد الهيئات في هذا المجال يؤدي غالبا الي تضارب المصالح وتداخل الصلاحيات مما يسبب فوضى وتشويش اداري يغذي البيروقراطية، دون أن ننسى غياب التنسيق بين مختلف القطاعات (البيئة، التعليم، الصناعة...) الذي يعتبر عامل قوى في عرقلة أي مقارنة متكامل يمكن ان تخدم هذا الجانب، وهناك امر آخر هو تغليب المنطق الاقتصادي الربحي على البعد الاجتماعي والبيئي.

5. واقع وآفاق المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

للحديث عن مجريات المشاريع المقاولاتية بإيجابياتها وسلبياتها في الجزائر لابد أولا أن نعرض على بيئة ومناخ عمل هذه المؤسسات المقاولاتية، فاذا أردنا إدراك حقيقة المقاولاتية وتقييم أدوارها علينا اللقاء نظرة على الظروف التي تمارس فيها نشاطها، ولهذا نتساءل:

هل واقع المقاولاتية في الجزائر يبشر بتحقيق التنمية المستدامة وما هو دور المقاول في ذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال بدانا بالاطلاع على سياسات الجزائر فيما يخص مشروع التنمية المستدامة، وجهودها لتحقيق اهداف هذا المشروع.

1.5. سياسة التنمية المستدامة في الجزائر:

تحاول الجزائر جاهدة كمشيالاتها من دول العالم الثالث، مجارات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، وكل المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) كون الجزائر دخلت اقتصاد السوق وهذا ما يجبرها على تعديل سياساتها التنموية لتتلاءم مع هذه التغيرات بشكل يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشكل اشمل تحقيق الاستدامة.

فالجزائر بعد استقلالها خرجت باقتصاد هش وغير متوازن، وهو ما انعكس على المجتمع فانتشرت ظواهر الجهل والفقر والمرض، ومن اجل إيجاد حلول لهذه الوضعيات بادرت الجزائر الي وضع سياسات واستراتيجيات تنموية مستعجلة (تشريعات وقوانين) تنظم من خلالها الاقتصاد، تحسن وضعية المجتمع فكان التسيير الذاتي ليتبعه النظام الاشتراكي ثم التحول لاقتصاد السوق ولكل فترة منها كانت هناك سياسات ومشاريع تخصصها، ما يهمنا منها نحن هو بداية تخلل التنمية المستدامة فيها وظهور بوادرها في المراسيم والتشريعات لهذا سوف نبدأ من السياسات التنموية بعد الالفية:

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي²⁷² 2001-2004:

في تسعينيات القرن الماضي إعادة الحكومة النظر في واقع الاقتصاد الوطني الجزائري وذلك من خلال اعادة التوازن لاقتصاد الدولة وذلك حفاظا على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة، وتحقيق التنمية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

✓ **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :** مس هذا المخطط معظم القطاعات، نستعرض محتوى برنامجها باختصار.

- كانت البداية بدعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة والصيد البحري والموارد الغابية والمائية التي تعتبر مصدر التنمية المستدامة.

- التنمية المحلية والبشرية: أخذت الدولة على عاتقها التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات منها التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن الجزائري، من خلال توفير التشغيل والحماية الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة بتوفير كافة التجهيزات الهيكلية للعمران وإعادة احياء الفضاءات على مستوى المناطق النائية، اما في جانب التنمية البشرية فقد ركزت على البرامج التكوينية والتدريبية لتنمية قدرات الافراد وتأهيلهم لتسيير والمبادرة لخلق تنمية مستدامة على مستوى كل القطاعات.

²⁷² الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة، 2016، ص 303.

ب. البرنامج التكميلي 2005-2009: 273

قد تميزت الفترة الاولى من برنامج الإنعاش بسير جيد لتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما حاولت الحكومة تدعيمه بمخطط تكميلي من اجل إعادة بناء الاقتصاد مكثف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويأتي بعد ذلك برنامج تكميلي للإنعاش الوطني وصياغة سياسة تنموية مستدامة تدعم المؤسسات المنتجة وتهيئة المناخ الاستثماري، الي جانب عصرنه المنظومة المالية لتتكيف مع متطلبات التنمية المستدامة، ويمكن القول ان هذا البرنامج قد عمل على خلق توازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، وذلك من خلال البرامج الفرعية المدرجة فيه والتي حظيت باهتمام كبير.

ت. برنامج الانعاش الجديد 2010-2014:

جاء هذا البرنامج كمحاولة للإعادة احياء البرامج السابقة التي تعطلت فكانت سببا في وضع سياسة تنموية جديدة، هدفها إعادة توازن الميزان التجاري المختل ومحاربة قضايا الفساد التي طفت الي السطح وانتشرت في جل الميادين مما عرقل السياسة التنموية في مجالات عدة كالمحروقات والاشغال العمومية.

ث. البرنامج التكميلي 2015-2019:

لقد تابعت الدولة سيرها على نفس المنهج السابق فوضعت برنامج تكميلي لسد الثغرات التي ظهرت في البرنامج السابق في محاولة للحفاظ على المكتسبات وتثمين ما تم إنجازه في الواقع، وقد رصد له نحو 262 مليار دولار، ورغم ذلك تم تسجيل تأخر في قطاعات مثل السياحة والفلاحة التي لم تنل حقا من التنمية، لتكون هذه الأخيرة غير متوازنة عكس ما كان مخطط له بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، نظرا للأوضاع السياسية آنذاك (الحراك الشعبي، استقالة رئيس الجمهورية بوتفليقة) كلها عوامل اثرت على تنفيذ البرامج المسطرة.

ن -برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024:

بعد التحولات التي شهدتها الجزائر والتي انعكست لاريب على السياسة التنموية بعد انتخاب الرئيس وبدء مرحلة "الجزائر الجديدة" سعت الي الإصلاح الشامل، فكان اول أهدافها هو تنويع مصادر الدخل الوطني بدعم الفلاحة والصناعة والتكنولوجيا، وهو ما لاحظناه في المؤسسات المقاولاتية قيد الدراسة التي كانت تنشط في أحد هذه القطاعات وتبذل جهود مضيئة لتطويرها وتسريع نموها على سبيل المثال مؤسستي شي علي وحسناوي اللتين ادخلتا تقنيات متطورة على المجال الفلاحي، وهذا ما شجعت الدولة بتعزيزها للقطاع الخاص بتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد، كما انها عدلت من قانون الاستثمار لجذب

273 الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة الجزائر، العدد 06، جويلية 2004، ص 38.

رؤوس الأموال الأجنبية، كما الغت قاعدة 51/49% من بعض القطاعات، واطلقت مشاريع ضخمة في مجال الطاقة المتجددة²⁷⁴ (الطاقة الشمسية مشروع سولار 1000 ميغاواط).

وفي نفس الإطار دائما قامت بإدخال الرقمنة لقطاع الخدمات العمومية من أجل مكافحة البيروقراطية، كما سعت لإصلاح النظام المصرفي والمالي برقمته هو الآخر واستحداث البنوك الإسلامية، كما شجعت الادخار الوطني من أجل استعادة الاقتصاد الغير رسمي.

وبهذا تكون الجزائر قد كشفت عن نيتها الحقيقة في الشروع في التخطيط وتمهيد لتحقيق اهداف التنمية المستدامة على ارض الواقع بما انها وقعت على بعض الاتفاقيات التي تعني هذه الأخيرة.

2.5. جهود الجزائر في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة:

خلال السنوات الخمس المنصرمة، قامت الجزائر بوضع آليات مؤسسية، قانونية ومالية حرصا منها على إدماج البيئة والتنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات، ومن أجل ضمان تطبيقها انشأت العديد من الأجهزة والوزارات نختصرها في التالي:

➤ كتابة الدولة للبيئة والمديرية العامة: هي هيئة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات يترأسه رئيس الحكومة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني هو مؤسسة ذات صبغة استشارية تقوم على التوجيه، المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف **Centre National des Technologies de Production plus Proper (CNTPP)**²⁷⁵ الذي يساهم في التحول نحو الإنتاج النظيف داخل المؤسسات الصناعية ويقدم الدعم الفني للشركات من أجل التقليل قدر الإمكان من النفايات وتبني الاقتصاد الأخضر هذا فيما يخص الأجهزة.

➤ اما الوزارات فلدينا وزارة البيئة والطاقات المتجددة وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات البيئية كما تشرف على مشاريع إعادة التدوير، ومتابعة حماية البيئة وتلوث، ثاني وزارة هي وزارة الطاقة والمناجم تعمل على تنويع مصادر الطاقة وتشرف على تطوير مشاريع الطاقة المتجددة (الشمسية، وطاقة الرياح)، وزارة الموارد المائية التي تهتم بشؤون ادره هذه الأخير، وتسيير محطات تحلية مياه البحر، كما تسهر على مراقبة وتنفيذ برامج الحفاظ على موارد المائية من التبذير والاستهلاك الغير عقلاني، لدينا كذلك وزارة الاقتصاد او التخطيط والاحصاء مهمتها التنسيق بين القطاعات

²⁷⁴ عيسى معزوز، خوفي سفيان، جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية بالملتقى الوطني الأول بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض، 2018، ص 03.

/ اطلع عليه <https://www.me.gov.dz/fr/signature-dune-convention-entre-le-cntpp-et-lafargeholcim-Algerie> ²⁷⁵ يوم 2024/09/17 الساعة 11:45.

لضمان استدامة المشاريع الاقتصادية، كما تعمل على دمج مبادئ التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية.

كل هذه الإجراءات وغيرها سطرته الحكومة ضمن الجهود الرامية الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي حوتها اجندة 2030.

6. موقع المقاول الجزائري من التنمية المستدامة:

المقاول كأحد الافراد الفاعلين في الساحة الاقتصادية الجزائرية لا يعمل داخل فراغ، بل هو متواجد ضمن بيئة اجتماعية ثقافية معقدة تملأها التحديات والعوائق (ثقافة البايك وثقافة التقليدية، غياب روح المبادرة الجماعية، انعدام الثقة في مؤسسات الدولة، القبلية والجهوية..)، تجعل من مهمة المقاول الاقتصادية الاجتماعية والبيئة وبصفة عامة دوره في التنمية المستدامة صعب ويتطلب الكثير من الجهد والتخطيط إضافة الى الخبرة والكفاءة دون ان ننسى عامل الوقت الذي اصبح يشكل لوحده تحديا حقيقيا بتظافره مع العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع.

1.6. المقاول ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر:

ان تحليل دور المقاول الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة امر مهم لأنه يلامس التفاعل بين الفرد كممارس اقتصادي ومواطن اجتماعي، وبين مشروع تنموي (تنمية مستدامة) هام وضخم تتبناه الدولة ويحتضنه المجتمع، ومن هذا المنطلق يمكن الجزم حسب العديد من العلماء (شومبيتر، محمد يونس*، جيفري ساكس - Jeffrey Sachs، بويغوب، جيلالي اليايس..). ان المقاول يمثل فاعلا اقتصاديا محوريا في خلق اقتصاد مرن ومتنوع لا يركز على الطابع الريعي بل بالعكس يعتمد الابداع والمبادرة كأسس له، وفي السياق الجزائري يكتسي المقاول أهمية مضاعفة تتسم بالخصوصية اذا اخذنا بعين الاعتبار مساره المقاوالاتي والتحديات التي يوجهها خاصة التنموية، والتي تراكمت عبر الزمن كالبطالة والتهميش المجالي، الإهمال البيئي، وبالتالي يمكن النظر للمقاول الجزائري ليس كصاحب مشروع وحسب وانما كمساهم (مباشر او غير مباشر) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة التي تبنتها الدولة في اطار ما يعرف بأجندة 2030، في فيما يلي نحاول تحليل ادواره انطلاقا من ابعاد التنمية المستدامة:

أ - البعد الاقتصادي²⁷⁶: من خلق الثروة الي التحول البنيوي هكذا كانت رحلة المقاول الذي لعب دورا هاما في خلق مناصب الشغل خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يساعد في خفض معدلات البطالة خاصة في الأوساط الشبانية، وهو ما جعله مساهم في استقرار الفئة العمالية وبعث عوامل التنمية المستدامة.

²⁷⁶ محمد بن عيسى، المقاوالاتية والتنمية المستدامة في الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2018، ص 76.
* محمد يونس عالم اقتصاد بنغالي حاز على جائزة نوبل للسلام، أشاد بدور المقاوالاتية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول لمشاكل البطالة والفقر، أسس بنك " غرامين" الذي اختص في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة مما ساهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.

- تشجيع التنوع الاقتصادي هو الآخر كان المقاول فاعل فيه من خلال خلق مشاريع خارج قطاع المحروقات، مما نشط قطاعات الخدمات والصناعة وقطاع الفلاحة خاصة او ما يعرف بالفلاحة الذكية دون ان ننسى قطاع السياحة والصيد البحري، كلها مجالات اقتحمها المقاول واستثمر فيها كل رأسماله المادي ولعلاقاتي، خبراته وكفاءاته من اجل تحقيق الثروة وجزء ولو يسير من التنمية لتطوير الاقتصاد.

- ادخال الابتكار التكنولوجي الذي ساهم بشدة في تطوير الإنتاج ونوعية الخدمات، خاصة بعد بروز المؤسسات المقاولاتية الناشئة (Startups) في مجالات تكنولوجية وبيئية.

الا ان محدودية التكوين المقاولاتي وعدم الادراك العميق لمفهوم التنمية المستدامة إضافة الي هشاشة البيئة الاستثمارية، كلها عوامل غالبا ما تجعل هذا البعد مجحف ولا يهتم الا بالدور الاقتصادي مما يسقط عنه مهمة المساهمة الفعلية في احداث تحولات هيكلية على المدى الطويل.

من خلال عملنا الميداني لاحظنا ان المقاولين نجحوا في أداء الدور الاقتصادي من خلال توفير مناصب شغل وتزويد السوق بمنتجات وخدمات تلبي الطلب العام، كما خلقوا التنوع وادخلوا نوع من التجديد على منتجاتهم بفضل استغلال عنصر الابتكار، ورغم هذا تبقى مساهماتهم ضعيفة امام ما هو مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة.

ب - البعد الاجتماعي: لقد انتقل المقاول من الفاعل الاقتصادي الي الفاعل المجتمعي وذلك في ظل التحولات الراهنة والمتغيرات المتسارعة التي دفعت المقاول الي تقمص أدوار اجتماعية متنوعة ومحورية، حيث يعمل على توفير فرص عمل للعمال من البيئة المحلية لمؤسسته وهو ما يحقق نوعا من العدالة المجالية في التوظيف ويحافظ على استقرار الافراد وتحسين مستوياتهم المعيشية.

العمل على توفير منتجات وخدمات كفيلة بتلبية احتياجات افراد المجتمع هو الآخر احد انشغالاته وادواره المهمة، مثل المؤسسات التعليمية والصحية وهنا نستحضر **مجمع شي علي (Chiali Groupe) ومجمع حسناوي** (انظر ملحق رقم 03)، وهما مؤسستين كانتا ضمن مجموعة الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وكلاهما استثمر في مجال التعليم والصحة والتكوين المهني او الرقمي (مؤسسة شي علي للتكوين والتدريب الأمني وعيادة خاصة (لاروزي) مختصة في امراض النساء والتوليد، اما حسناوي فله عيادة طبية مختصة في امراض القلب والعمليات الجراحية اين أحدثت هذه المؤسسات فرق واضح في هذان المجالان بمدينة سيدي بلعباس، رغم هذا يمكن القول ان هذه الأدوار تبقى تتسم بالمحدودية لغياب الوعي والمحفزات المؤسسية.

ج - **البعد البيئي²⁷⁷**: الملاحظ ان المقاول الجزائري حديث العهد بهذا الدور، الا انه يبشر بمستقبل واعد وهو ما تظهره المؤشرات التي تظهر تبني نسبة ولو كانت ضئيلة لسياسات بيئية تطبق في مشاريعهم المقاولاتية تعكس البعد البيئي منها تدوير النفايات، استعمال الطاقات المتجددة، محاولة ابتكار منتجات صديقة للبيئة، وكمثال حي على ذلك نأخذ مشروع ايكوبلاست (Ecoplast) المقام في ولاية البليدة والذي يعتبر نموذجا رائدا لمؤسسة تدمج المقاولاتية بالتنمية المستدامة، وهو يعمل في مجال تدوير البلاستيك وتحويله الي منتجات صديقة للبيئة (أكياس قابلة لإعادة الاستعمال، واثاث منزلي معاد تدويره)، واهم ما يميز هذا المشروع هو التزامه بمبادئ الاقتصاد الأخضر، الشراكة مع مؤسسات التعليم والبلديات من اجل جمع نفاياتهم البلاستيكية، المساهمة في التوعية البيئية على المستوى المحلي هي الأخرى احدى اهم مبادئ هذا المشروع، ونذكر هنا ان اكثر من نصف المؤسسات التي درسناها تهتم بشكل واضح بهذا الجانب.

7. المقاول الجزائري وتحديات تحقيق التنمية المستدامة:

إذا ما نظرنا لدور المقاول الجزائري في سعيه لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من الجانب السوسيولوجي نرى انه لا زال في طور التشكل ويواجه تحديات بنيوية وثقافية مختلفة، ويمكن ان نعدد اهم هذه التحديات فيما يلي²⁷⁸:

- ✓ ضعف الثقافة المقاولاتية التي تحمل بعدا قيميا واضحا ترتبط عبره بالتنمية المستدامة.
- ✓ تداخل الأدوار بين المقاول والمحيط الاجتماعي ونقصد هنا كل من العائلة والدولة والمجتمع، وهو ما يخلق نوعا من التوتر والتجاذب بين منطق السوق ومنطق التضامن.
- ✓ ضعف تبني الفاعلين الاقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة وهو ما يفرز محدودية تمثله على ارض الواقع، باعتباره مفهوم شمولي يضم كل من الانسان والبيئة الطبيعية والاقتصاد ويعطي كل واحد منها حقه.
- ✓ أجهزة الدولة التي وضعتها من اجل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، تخللتها هي أخرى اعراض البيروقراطية، ما أضعف من دورها في تعزيز فعالية المقاربات التنموية فيما يخص مشروع التنمية المستدامة.

ونستخلص ان السياسات المقاولاتية التي تعاني من غياب البعد القيمي تصبح بعيدة عن مفهوم التنمية المستدامة الحقيقة، وما ينادي به يصبح مجرد شعار اداري مفرغ من محتواه الصحيح.

²⁷⁷ بوحنية قوي، وآخرون، أثر المقاولاتية على التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة ورقلة، العدد 12، 2020، ص 122.

²⁷⁸ Amirouche, H, et Boudiaf, M, **Entrepreneuriat et développement économique Algérie**, Enjeux et perspectives Editions universitaires européennes, 2019, p 39.

1.7. اهم الصعوبات التي تواجه تثبيت ركائز التنمية المستدامة في الجزائر:

تواجه الجهود المعتبرة للجزائر في ميدان التنمية المستدامة صعوبات جمة بطبيعة الحال، واغلبها تتعلق في المستوى الأول بالنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي والإطار البيئي سنحاول تلخيصها في بضع نقاط هي:

- ❖ التلوث وهو مشكل عويص تعاني منه الطبيعة بفعل مخلفات الانسان طبعاً، وله صلة مباشرة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان، لأن التنمية المستدامة من بين أهدافها تحقيق أمرين أساسيين هما: التنمية وحماية البيئة وبالتالي تضرر البيئة يعني تعطل أوجه التنمية المستدامة، وهو ما تعيشه اغلب دول العالم الثالث ومنها الجزائر، وذلك لعدة عوامل منها التزايد السكاني غير المدروس حيث بلغ عدد سكان الجزائر في اخر إحصاء عام أورده الديوان الوطني للإحصائيات 46.7 مليون نسمة²⁷⁹ وهذا النمو قد يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية، إضافة لصعوبة التخلص من النفايات الناتج عن هذا العدد الهائل من السكان.
- ❖ كما يشكل ضعف قطاعات الصناعة والفلاحة وغياب التكامل بينها الى تذبذب مساهمتها في الدخل القومي وبالتالي غياب الموارد المالية التي يمكن ان تشارك في دفع عجلة التنمية المستدامة.
- ❖ عدم جاهزية النظم المالية بتصميمها الحالي لدمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة الى ضرورة إعادة النظر في النظم الجبائية، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لدعم التنمية المستدامة.
- ❖ تفشي ظواهر مرضية كالفساد بنوعيه المالي والإداري داخل مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، وهو ما ينعكس بصورة سلبية على مقومات الاقتصاد والبنية الاجتماعية، مع العلم ان الجزائر احتلت في العشرينية الماضية المراتب الأخيرة في ترتيب سلم الشفافية²⁸⁰.
- ❖ عدم تعزيز دور الأسرة عامة المرأة والشباب خاصة بالشكل المطلوب، إضافة الى اهمال الطبقات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة التي هي جزء مهم في بناء مجتمع مستدام.
- ❖ التأخر في ترقية مستوى التعليم وجودته، ونشر الوعي والثقافة الداعمة لعملية التنمية المستدامة.
- ❖ نقص ورداءة الخدمات الصحية وعدم توفر التأمين الصحي لكافة فئات الشعب خاصة للمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة، وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب المعاشات.
- ❖ ظاهرة الاكتظاظ المدن الكبرى وكذا الأحياء العشوائية، ومناطق الظل نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه المناطق الحضرية.

²⁷⁹ www.ons.dz.

²⁸⁰ طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة تلوث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، سبتمبر 2015، جامعة يحي فارس المدية الجزائر، ص 11.

❖ مشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030.

هذه بعض اهم المعوقات التي تعرقل التنمية المستدامة في الجزائر، مع التنويه ان اغلبها سطرت لها حلول استراتيجية حسب النموذج التنموي المستدام المعتمد من الحكومة الجزائرية، لأن نماذج التنمية المستدامة تختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وامكانياتها وهو ليس نموذج واحد شامل وموحد، الا انه تبقى عملية تفعيل هذه القرارات والحلول ومراقبتها موضع المنتظر، نظرا لعدة عوامل مختلفة ومتداخلة، وسوف ندرج جدول يظهر تصنيف لأبرز العوامل التي تؤدي الي فشل قيام مشروع التنمية المستدامة بشكل عام ومفصل:

الجدول رقم (13): يصنف اهم الحواجز التي تحول دون اعتماد الاستدامة²⁸¹.

العوامل الداخلية	
الابعاد الهيكلية	تركز على العنصر الهيكلي للمنظمة ومن الأمثلة على ذلك الاستراتيجية، وتصميم وحداتها الأساسية والفرعية والقواعد والأدوار بالإضافة إلى الأهداف والسياسات.
الأبعاد السياسية	ويركز البعد السياسي على طريقة تخصيص الموارد النادرة، والمصالح المتنافسة، وبناء قواعد القوة، والسعي من أجل السلطة والمزايا.
الأبعاد الإنسانية	ويركز البعد الإنساني على فهم الافراد ونقاط قوتهم وضعفهم وعقلاانيتهم وعاطفتهم ورغباتهم ومخاوفهم ويشدد على دعم وتمكين وتنمية المورد البشري.
الأبعاد الثقافية	ويركز البعد الثقافي على المعنى والمعتقدات والإيمان، على سبيل المثال، كيف يتفهم البشر العالم الفوضوي الذي يعيشون فيه، ويتحملون المسؤولية.
العوامل الخارجية	
التشريعات	تركز على وصف وتشجيع التنظيم، مثل تشريعات العمل والتشريعات البيئية والمعايير والإعانات.
السوق	يركز على طلب العميل، تأثير العميل، ومستوى المنافسة في السوق والمعرفة بين العملاء.
التكنولوجيا والأدوات	تركز على القضاء على المخاطر، مما يجعل الأشياء قابلة للقياس والمقارنة. ومن الأمثلة على ذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتاحة وتخصيص

²⁸¹ Raphaëlle Stewart, Exploration of the barriers to implementing different types of sustainability approaches, 23rd CIRP Conference on Life Cycle Engineering, Elsevier, Procedia, CIRP 48, 2016, p: 25-26

الأدوات والأطر والمعايير.	
شبكة القيمة	تركز على مدى تعقيد تنفيذ مناهج الاستدامة والاعتماد الكبير على العوامل التي تقع سيطرتها خارج حدود المؤسسة وكثيرا ما يكون التعاون المكثف داخلها.

Source: Raphaëlle Stewart, Exploration of the barriers to implementing different types of sustainability approaches.

يوضح الجدول اهم الأقطاب الرئيسية التي يجب مراعاتها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، كما يظهر مدى ترابطها وتداخلها وبالتالي تكاملها، وهو ما يحتاج الجهد والوقت للتنسيق فيما بينها من اجل بلوغ اهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

8. أصناف المقاولاتية التي تتجسد فيها اهداف التنمية المستدامة:

a. المسؤولية الاجتماعية كمدخل أساسي لتبني المقاولاتية لمبادئ التنمية المستدامة:

ان تطور المقاولاتية عبر الزمن أضاف لها وغير فيها الكثير، وأبرز ما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المقاولاتية، وهو مفهوم حديث نسبيا يعكس التزام هذه الأخيرة بتأثيرها الاجتماعي البيئي، بعيدا عن التركيز التقليدي على المنفعة والربح، وتبرز من خلال المسؤولية الاجتماعية أدوار المقاولاتية في الاسهام في التنمية المجتمعية، الحفاظ على البيئة، وتعزيز التضامن الاجتماعي، وغيرها من هذه الأمور. ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية: "هو الالتزام الطوعي للمؤسسة تجاه كل من البيئة والمجتمع، متجاوزة بذلك مسألة الامتثال للقوانين واللوائح"²⁸²، وبهذا هي تعتبر احدى الركائز الأساسية التي بدأت تتدعم بها المؤسسات الاقتصادية المنضوية تحت مظلة المقاولاتية وتشتمل هذه المسؤولية على مجالات مختلفة منها²⁸³:

➤ **البيئة:** تتعهد المؤسسة المقاولاتية المنوطة بالمسؤولية الاجتماعية بتقليل من التأثيرات البيئية السلبية التي قد تسببها طرق انتاجها ومواد المستعملة فيها، وذلك بتبني ممارسات أكثر امنا واستدامة.

➤ **المجتمع:** المبادرة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة للمشاركة في تطوير المجتمعات المحلية، من خلال خلق فرص عمل، الحرص على تطبيق المساوات داخل المؤسسة،

²⁸² امحمد سعيداني، عبد الحق القنيي، المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر بين التشريع والواقع، مجلة صوت القانون، المجلد 07 العدد 03، 2021، ص 1133.

²⁸³ امحمد سعيداني، عبد الحق القنيي، المرجع السابق، ص 1136.

هنا نأتي على ذكر مشروع تهيئة شارع المقطع بولاية سيدي بلعباس الذي كان بمبادرة ومساهمة تامة من مؤسسة حسناوي لأشغال البناء التي قامت إعادة تهيئة الشارع ليكون مكان عمومي للراحة. **➤ المتعاملين:** سواء عمال لهم حقوق منها العمل في ظروف جيدة، لضمان مستوى معيشي لائق، وهو ما سجلنا حرص جل المؤسسات المدروسة على تفيده (توفير النقل، الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ..) اما الزبائن هم اخرون لهم الحق في منتجات امنة تحافظ على صحتهم وبيئتهم، كانت مؤسسة بوبلنزة من الرواد في هذا المجال بتوفيرها منتجات طبيعية وصحية.

وفي مقابل هذا تضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تتبناها ضمان الاستمرارية والاستدامة، تحسن سمعة المؤسسة ومصادقيتها الي جانب بناءها لصورة إيجابية تفتح أمامها افاق واسعة وتعزز ثقة العملاء والمستثمرين فيها، وجود بيئة عادلة ومحفزة قد يجذب نحوها كفاءات عالية تسهم في تطويرها كما تمكنها المسؤولية الاجتماعية من تحقيق ميزة تنافسية مهمة، ويعتبر وجود المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة مؤشر واضح على نضج هذه الأخير وادراكها للأهمية الرأسمال الاجتماعي. ومن الناحية السوسيولوجية لا يكفي بناء المسؤولية الاجتماعية وجود اعتبارات أخلاقية بل يحتاج الارتكاز على عوامل بنوية، على مستوى التنمية المحلية، الثقافة التنظيمية وخاصة السياسات العامة التي تحفز على دمج البعد الاجتماعي ضمن استراتيجيات المؤسسة المعنية، وظهور التفاعل بين الأطراف الفاعلة (الدولة، المؤسسة، المجتمع المدني، الزبائن، والعمال) يتخذ كمؤشر لتحديد مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة المقاولاتية.

وفي الخلاصة نجد ان التنمية المستدامة تركز على دمج المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الحالية لتوفير المزيد منها لأجيال القادمة، وبذلك تعد الاستدامة أداة ضرورية لفهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بالطرق التي تصمم بها المشاريع المقاولاتية وكذا نظم دعمها وبنائها وتشغيلها وصيانتها وحتى انهائها والتخلص منها.

b. تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية:

أظهرت الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر مقال بعنوان دور المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ان المؤسسات الوطنية شرعت في تبني مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، لكن تطبيقها يبقى محصور ولا يزال في مراحله المبكرة، نأخذ كمثال احدى المؤسسات التي كان ملاكها من ضمن عينة الدراسة مؤسسة " شي علي" (Chiali) بسيدي بلعباس (انظر للملحق رقم 04) والتي تعتبر نموذجا بارزا عن المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث سجلنا التزامها مبادئ المسؤولية الاجتماعية وفقا لما جاء في ميثاق الأمم المتحدة وسعيها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة مع العلم ان هناك علاقة طردية قوية بين هذه الأخيرة والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما اظهرته

دراسة²⁸⁴ نشرت في مجلة " اقتصاد المال والاعمال " عام 2022 وقد توصلت كذلك الي ان هذه المؤسسة تسعى لتحقيق اهداف التنمية المستدامة التي ادمجتها في سياستها لضمان الاستدامة لمشاريعها، وهناك دراسة²⁸⁵ أخرى تمت عام 2021 تطرقت للأهمية تكنولوجيا المعلومات في هذا المجمع والتي تساهمت في تنمية الكفاءات وتحسين الأداء الوظيفي في المؤسسة وهو احد الاهداف في اجندة 2030 للأعمال والتنمية المستدامة، كما تحدثت عن توسيع الأسواق الدولية في اطار التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بقيامها بتصدير منتجاتها الي موريتانيا.

c. المقاولاتية الخضراء في الجزائر بين الواقع والتحديات:

تعد المشاريع الخضراء من أحد تجليات المقاولاتية الحديثة التي تسهم بشكل فعال في تحول نحو التنمية المستدامة خصوصا تلك التي تتعلق بحماية البيئة وتنشيطها، حيث يلتقي الطموح الاقتصادي بالوعي البيئي والاجتماعي، وهي تهدف الي التقليل من الأثر البيئي للنشاط الاقتصادي، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية بكميات عقلانية ومحاربة التلوث، وتوظيف تقنيات صديقة للبيئة، إضافة الي الحد قدر الإمكان من التلوث وإنتاج النفايات، لتصبح بذلك نموذج للفاعل الاجتماعي الذي يعيد صياغة وتشكيل العلاقة التي تجمع الانسان بالبيئة والمجتمع.

وعلاوة على ذلك المقاولاتية الخضراء تبرز دور الشبكات الاجتماعية، السياسات العامة، التعليم في دعم هذا النوع من المبادرات، فالبيئة السوسيو-اقتصادية التي تضم المقاولين الخضر تشكلا فرقا جوهريا في نجاحهم، خصوصا في المجتمعات التي تشجع على الابداع والابتكار الاجتماعي، وتوفر اطارا قانونيا تشريعيًا واقتصاديًا داعما.

في الجزائر بدأت تظهر للعلن مبادرات مقاولاتية خضراء (Green Entrepreneurship)، وهو ما يعكس تحولات اعمق في البنى الاجتماعية، من بينها تصاعد الوعي البيئي وهو ما شهدناه وقت الحراك الشعبي الذي أطلقت فيه مجموعات شبانية حملة إعلامية عبر مواقع التواصل اجتماعي تظهر فيها فيديوهات عن تنظيف أماكن متعددة واستعادة جمالياتها وهو ما كان له صدى واسع بين فئات المجتمع، التي ادركت أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث، كما نجد تغيير أنماط العمل وظهور ما اصطلح عليه "بالثقافة البيئية الجديدة " التي اعادت صياغة تعريف النجاح الاقتصادي من حيث الأثر الاجتماعي والبيئي وليس الربح المادي فقط.

وقد وجدنا ان هناك العديد من المشاريع التي تدخل ضمن مقاولاتية الخضراء نذكر أهمها:

²⁸⁴ زيدون جمال، زرادنة محمد، قازي اول محمد شكري، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء الميثاق العالمي للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة شركة " CHIALI " سيدي بلعباس، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 06، العدد 02، جوان 2022، ص 278.

²⁸⁵ رفاص حنان، يحيوي سليمان، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات من أجل تحسين الاداء الوظيفي -حالة مؤسسة شي علي-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة حمه لخضر الوادي، 2021، ص 357.

أ- **مشاريع أعاد التدوير:** تعمل المؤسسات التي تتبنى هذا النوع من المشاريع على جمع وفرز النفايات المنزلية، الصناعية او الزراعية للحصول على مواد قابلة لإعادة الاستغلال مثل البلاستيك والورق ونفايات عضوية كلها يعاد تدويرها للاستفادة منها وتقليل من التلوث، وفي هذا الإطار نوهت الجهات المعنية بأهمية تحديد المواد القابلة للاسترجاع واهتمت بكيفيات تطبيق إجراءات الاعفاء والتسهيلات الجبائية التي اقرتها الحكومة ضمن احكام المرسوم التنفيذي²⁸⁶ رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الموافق لـ 17 رجب 1445 هـ، الموجهة لفائدة الأشخاص الطبيعيين الممارسين لأنشطة جمع النفايات القابلة لتدوير، ونشير هنا الى الدراسة الميدانية خالصتنا التي أظهرت ان اكثر من نصف المؤسسات التي كانت محطة الدراسة اما تقوم بتدوير نفاياتها (مؤسسة كافيكو، بوبلنزة) (انظر ملحق رقم 07)، شي علي، حسناوي، مصنع تصبير الخضر والزيتون، مؤسسة صناعة مواد التجميل، مؤسسة انتاج الآلات التبريد)، وبعضها لا ينتج نفايات أصلا مثل مؤسسة تركيب الواح الطاقة الشمسية).

ب- **الزراعة العضوية:** وهي مقاولات تعمل بأساليب زراعية جديدة حيث تستثمر في الإنتاج البيولوجي دون استعمال مبيدات او مواد كيميائية ضارة، بهدف الحفاظ على صحة المستهلك والتربة المستغلة وكذا المياه الجوفية وتعزيز الامن الغذائي، هنا نذكر شركة "Sodea Sap" التي تعمل في مجال التنمية الزراعية والاشغال الهيدروليكية والبيئية، حيث تقدم المؤسسة خدمات التوريد وتركيب الاغشية البيئية، وهو ما يعزز من ممارسات الاستدامة البيئية في المشاريع الزراعية، للعلم هي احدى فروع مجمع حسناوي احدى محطاتنا الميدانية.

ج- **الطاقات المتجددة:**²⁸⁷ هي من اهم مجالات المقاولاتية الخضراء، ونلاحظ انه في الأعوام الأخيرة بدأت تظهر مشاريع متعددة تعتمد على الطاقة النظيفة وهذا ما يساهم في التقليل من استهلاك الوقود الاحفوري، ويخفض تكلفة الطاقة خاصة في المناطق النائية.

وفي هذا الصدد نستذكر تصريح المبحوث رقم (04) الذي يملك شركة تركيب

الواح الطاقة الشمسية (انظر ملحق رقم 05): "في سنين تالية هذي دولة رحت

Energies proper وبدأت تستعملها في المؤسسات العمومية سيرتوا

(خاصة) في مؤسسات صحة وليكولات (مدارس)، وحتى ناس الفلاحة وموالة

(مربي المواشي) راهم (انهم) يعتمدوا على الطاقة الشمسية باه يجيبوا

(يستخرجون) الماء من حواسي (ابار) ويسقوا أراضي نتاعهم لخطر تقلل

²⁸⁶ الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الموافق لـ 17 رجب 1445 هـ، المتضمن للأحكام تحديد المواد القابلة للاسترجاع واهتمت بكيفيات تطبيق إجراءات الاعفاء والتسهيلات الجبائية، العدد 45، ص45.

²⁸⁷ عمري حدة، المقاولاتية الخضراء في الجزائر: بين الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاديات المالية والمصرفية والإدارة، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 286.

عليهم مصاريق، وموالة فاغلب راهم في مناطق نائية ويتنقلوا بزراف (كثيرا)
ويسكنوا لخيام (بدو رحل يسكنون الخيام) وهذي الواح شمسية سهلت عليهم
لخطر تتركب وتتفكك بسهولة ويقدوا ينقلوها وين يرحوا".

من خلال تصريح المبحوث نلمس اهمية اعتماد الطاقات المتجددة التي هي اقل تلوثا وتستخدم موارد غير ناضبة، كما انها تقلل من تكاليف استعمال الطاقة وتتوفر في اي مكان وزمان، وهذا من اهم ما تقوم عليه مبادئ التنمية المستدامة حسب اجندة 2030.

ت- البناء الايكولوجي: تستثمر هذه المشاريع في إقامة مبان من مواد محلية معادة التدوير مثل استعمال الزجاج العازل والخشب، وذات استهلاك طاقي منخفض، إدارة المياه بتقنيات مختلفة منها تجميع مياه الامطار، إعادة تدوير المياه الرمادية واستعمال أجهزة ترشيد الاستهلاك، تصميم المباني بشكل يسمح بالاستفادة من الضوء الطبيعي واستغلال الاسطح بما يعرف بـ Green roofs، وهو ما يساهم في تقليل البصمة الكربونية لقطاع البناء.

ث- النقل المستدام: يهتم هذا النوع من المشاريع بتقليل الانبعاثات الملوثة الناتجة عن وسائل النقل، وهذا بشجيع استعمال وسائل النقل الجماعية مثل الميترو، اعتماد الدرجات الهوائية والكهربائية، مع العلم ان دول مثل الصين تستعمل نظام التناوب في استعمال وسائل النقل الشخصية حيث لكل يوم من الأسبوع يخصص لون معين من السيارات لتفادي الازدحام والتلوث مع ان أكثر من 80% من السيارات تعمل بالكهرباء، ويسعى لفك العزلة الاجتماعية عن الفئات الهشة (من اجل ضمان حصولهم على التعليم والرعاية الصحية اللازمة)²⁸⁸، فالنقل يعبر عن منظومة اجتماعية تعكس بنية وانساق المجتمع وعلاقاته الاقتصادية، وانماط الاستهلاك السائدة فيه.

4.8. البعد الاجتماعي للمقاولاتية الخضراء:

وبما انا موضوع درستنا في تخصص علم اجتماع ارتأينا ان نتعمق في البعد الاجتماعي للمقاولاتية الخضراء التي تعمل على إعادة بناء العلاقات المجتمعية التي قوضتها بعض الممارسات الانانية لرأسمالية، فهي تعيد تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية بطرق مختلفة مما يحدث تحول ملموس في القيم والسلوكيات داخل المجتمعات، وتعتبر هذه العملية عن فعل اجتماعي ذوا هدف ومعنى، ويظهر ذلك من خلال:

➤ محاولة تعزيز التضامن الاجتماعي: فالمشاريع الخضراء تولد اغلبها داخل مجتمعات محلية تعاني من مشاكل اقتصادية وبيئية متعددة، لتأتي هذه الأخيرة وتصبح وسيلة للتضامن الاجتماعي المتجسد في شبكات التعاون المحلية التي ينشأها فاعليين اجتماعيين مكونين من جمعيات بيئية وعمال،

²⁸⁸ وهيبة سعدي، النقل المستدام في الجزائر -الواقع والافاق-، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 93.

ومستهلكين يتمتعون بوعي بيئي ... وبذلك يتم تعزيز الروابط الاجتماعية التي تجعل انساق المجتمع متماسك ومتراصة، لتظهر هويات جديدة قوامها المحافظة على القيم التي تخدم البيئة والعدالة الاجتماعية.

➤ التمكين الاجتماعي: من أهم أدوار المقاولاتية الخضراء تمكين الفئات الهشة من نساء وشباب وقاطني الأرياف، فهي تتيح لهم فرصة مشاركة في مشاريعها الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والبيئي، وهوما يخرجهم من التهميش الاقتصادي ويفك عنهم العزلة ويسمح لهم بالانخراط في التنمية المحلية، كما تمكن العمال من المشاركة في اتخاذ القرارات كونها تتبني هياكل تنظيمية تشاركية وهو ما يكرس لمبدأ الديمقراطية والشفافية.

➤ المساهمة في نشر وتدعيم الثقافة البيئية والاجتماعية: المقاولاتية الخضراء تعد فاعل قوي في تطعيم وتنقيح الثقافة الاجتماعية المرتبطة بنمطي الإنتاج والاستهلاك، فهي تأسس لأنماط جديدة تعتمد على تخفيض ورسكلة المخلفات المنزلية والصناعية، وهي تروج للإنتاج المحلي المستدام وتعمل على رفع الوعي البيئي وحس المسؤولية الجماعية للأفراد المستهلكين من خلال الاحتكاك المباشر بهم.

➤ تحقيق العدالة البيئية ومحاربة التهميش الذي يطال سكان المناطق النائية من الفقراء والمهمشين الذين يعانون من نقص المياه وتلوث وضعف المحاصيل الزراعية، فهي تبادر بإيجاد حلول لتحسين ظروفهم عبر خلق بدائل نظيفة للطاقة، حفر ابار، وتعريف بالزراعة العضوية فهي بذلك تخلق بيئة سليمة تعزز من خلالها حقوقهم الاجتماعية.

تساهم بعض المؤسسات موضوع دراستنا في المبادرات التضامن الاجتماعي التي تقام في بعض الأحيان كتقديم مساعدات في حالات الكوارث خاصة الطبيعية او في مشاريع التي تخدم الصالح العام والبيئة كحملات التشجير وتوعية البيئية لتقليل من نفايات وإعادة تدويرها فنجد ان بعضها بادر بوضع حاويات كبيرة مخصصة لجمع القوارير البلاستيكية في الشوارع الأماكن العامة، كما ان هذه المؤسسات تعمل على زرع ثقافة التعاون والعمل الجماعي في عمالها وبالتالي في المجتمع، كما انها تعمل على تمكين الفئات الهشة فنجد ان للمرأة مكان خاص بها تحظى فيه بالاهتمام عينه الذي يناله الرجل.

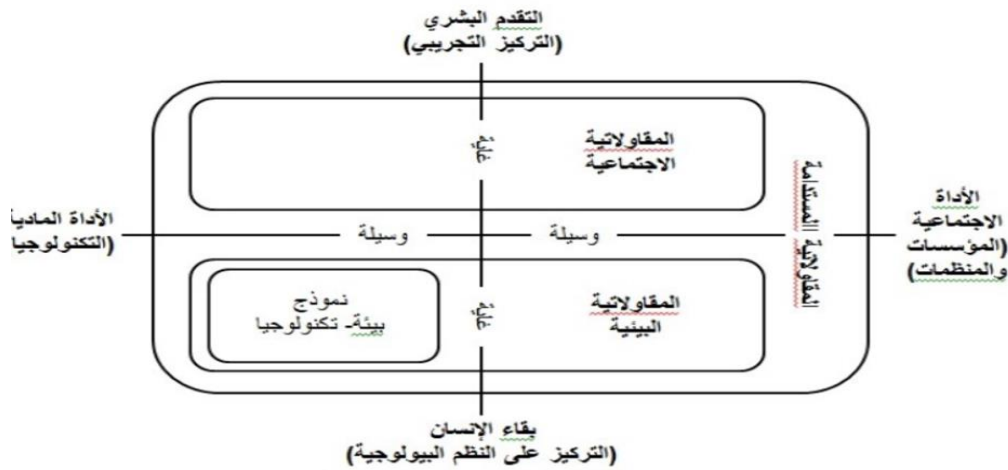
9. المقاولاتية المستدامة:

تمر المقاولاتية بالكثير من الاحداث التي اثرت عليها وغيرت من أسسها ومكوناتها، حتى انها اعادت نحت وصقل فاعلها ومحركها الرئيسي من اهم هذه الاحداث بروز مفهوم التنمية المستدامة والذي يترجم في سياق الأعمال والاقتصاد، إلى اهتمامات متكاملة تضم كلا من " الفرد"، "الكوكب" و"الأرباح"، وهدفها صياغة نوع من الاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز الجهود الانسانية الرامية الي تحسين نوعية الثقافة والبيئة التنظيمية، وجعلها تهتم اكثر بالمجتمع والموارد البيئية كون الأجيال المستقبلية تملك فيها الحق مساواة بالأجيال الحالية ، وذلك مقابل مكاسب مادية طبعاً لضمان تمويل المشاريع المقاولاتية حفاظاً على

استمراريتها بشكل مستدام، وهنا تتبادر لنا ملامح الاتحاد الذي يتشكل بين التنمية المستدامة والمقاولاتية، ليولد مصطلح المقاولاتية المستدامة، ورغم انه لم يتفق بعد على تعريف جامع وشامل لهذا المصطلح الا ان هناك محاولات متفرقة لتعريفه لتظهر أولى المقالات الفكرية التي عالجت موضوع المقاولاتية وإمكانية استدامتها مع نهاية التسعينات، ومنذ ذلك الحين عرف اهتماما ملحوظا نتج عنه عديد المخرجات الفكرية، نذكر منها مقال تحت عنوان "التنمية المستدامة والمقاولاتية: المساهمات السابقة والاتجاهات المستقبلية" من مجلة **Business Venturing** ²⁸⁹ سنة 2010، وتعتبر هذه المجلة من ابرز الانتاجات الفكرية التي اضفت الصبغة الشرعية للبحث العلمي الناشئ حول التنمية والمساهمة والمقاولاتية، وقد تنوعت المصطلحات الدالة على هذا الاتحاد فاطلق البعض مصطلح المقاولاتية المستدامة للتعبير على المقاولاتية البيئية، وهناك من عبر عنها بالمقاولاتية الاجتماعية، والتي تعنى بين خلق قيمة اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

وبالتالي فان ما سبق يدفعنا للقول إن **المقاولاتية المستدامة** تحاول القيام بغرس وتثبيت التوجهات البيئية والاجتماعية في محيط مؤسساتي واحدة، وهذا التوجه او الهدف، ودرجة التزام منظمات الأعمال يتعدى ما كونه مسؤولية اجتماعية للمؤسسات أو الكفاءة الإيكولوجية، وهو ما لخصه الشكل رقم 19 الذي يوضح الاختلافات ما بين المقاولاتية الاجتماعية، البيئية والمقاولاتية المستدامة، من خلال اعتماد المقاول الوسائل أو الغايات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

الشكل رقم (19): يوضح المقاولاتية البيئية، الاجتماعية، والمساهمة ²⁹⁰.



المصدر: نجاة شادلي، المقاولاتية المستدامة: آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

²⁸⁹ جيريمي ك، هول غريغوري أ، وآخرون، التنمية المستدامة والمقاولاتية: المساهمات السابقة والاتجاهات المستقبلية"، مجلة Business Venturing، المجلد 25، العدد 05، 2010.

²⁹⁰ نجاة شادلي، المقاولاتية المستدامة: آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 13.

بناء على ما سبق يمكن القول ان المقاولاتية المستدامة تهدف بشكل واضح الي دمج الأهداف البيئية والاجتماعية وتوحيدها في إطار مؤسسي واحد، حيث يتعدى هذا التوجه المفهوم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات او الكفاءات البيئية من حيث مستوى الالتزام الفعلي الذي تبديه المؤسسات المقاولاتية اتجاه هذه الغايات، وهو ما يشرحه الشكل أعلاه الذي يوضح الاختلافات ما بين المقاولاتية الاجتماعية، البيئية والمقاولاتية المستدامة، من خلال اعتماد المتعهد المقاول الوسائل أو الغايات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

10. نماذج المقاولين الجزائريين حسب ادوارهم في التنمية المستدامة:

تبعاً للأصناف المقاولاتية التي تناولناها سابقاً حاولنا وضع نماذج للمقاولين الجزائريين حسب ما اطلعنا عليه واستخرجناه من الدراسة الميدانية فكانت أربع نماذج يصنف من خلالها المقاول الجزائري، الذي ساهمت في تشكله التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تشهد تفاعلاتها الساحة الوطنية وكانت عامل مهم في بروز الفاعل المقاولاتي ذو الدور المحوري في المشهد التنموي الجزائري، خاصة الأدوار التي تتقاطع مع الابعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية التي تهدف لبعث التنمية المستدامة في الأنظمة وانساق الكلية والجزئية للمجتمع العام.

أ. **النموذج الأول يتجسد في المقاول الاقتصادي التقليدي:** هو مقاول يكون تركيزه الأساسي موجه نحو الربح والنمو، وليست له اهداف أخرى تدرج تحت ما يعرف بالتنمية المستدامة، لكن الضغوطات المؤسسية والتغيرات الحاصلة في البيئة التنظيمية جعلته يبدأ تدريجياً في تبني ممارسات بيئية واجتماعية لكنها تبقى محدودة وغير واعية تماماً، وقد وجدنا ان بعض مقاولين من عينة الدراسة لهم ممارسات تدخل في نطاق الاستدامة لكنهم يرونها مجرد مصدر دخل إضافي لا غير، مثل مصنع تصبير الخضر والفواكه الذي لا يملك استراتيجية واضحة حول الاستدامة لكنه يقوم ببيع مخلفات الزيتون (نواة) التي يقوم مربى المواشي بطحنها و اضافتها الي الاعلاف لتقدم كطعام للماشية لما فيها من فوائد.

هذا المقاول يعتبر النموذج البدائي التقليدي الذي لازال بعيد عن محاور التنمية المستدامة ويلزمه الوقت والدعم لتحول نحو التوجه التنموي المستدام، فهو يمثل الأغلبية في الساحة الاقتصادية الجزائرية.

ب. **النموذج الثاني يمثل المقاول الاجتماعي:** وهو الذي يشمل مشروعه أهدافاً اجتماعية الي جانب الاقتصادية والتي يسعى من وراءها الي حل مشاكل اجتماعية وبيئية مثل الفقر والبطالة التهميش والتدهور البيئي فيقوم بخلق مناصب شغل، تمكين الفئات الشباب والنساء من العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تطبيق نموذج القيمة المشتركة الذي تتبناه اغلب المؤسسات المقاولاتية الاجتماعية والذي يعرف على انه: " عملية خلق قيمة اقتصادية من خلال خلق قيمة اجتماعية وهذا

يمثل إحدى القوى الدافعة لإنتاجية، الإبداع والنمو والطريقة الوحيدة لاسترجاع المؤسسة لشرعيتها في المجتمع²⁹¹، في حين لا تعبر القيمة المشتركة عن القيام بالأعمال الخيرية لصالح المجتمع فقط إنما: "تبحث عن تحقيق الأرباح من خلال حل مشاكل المجتمع وهذا ما يمثل أعلى مستويات الرأسمالية حيث تسمح القيمة المشتركة بتطور المجتمعات بشكل أفضل ونمو المؤسسات بشكل أسرع" ²⁹²، وهذا جسده عدة مقاولين ممن أجرينا مقابلات معهم حيث جمعوا بين تحقيق الربح والاهتمام بالجانبين الاجتماعي والبيئي فكانت مؤسسة بوبلنزة ومجمعي شي علي وحسناوي أمثلة عن هذا النوع من المقاولين.

ويعد هذا النموذج فاعلا في تكريس التنمية المستدامة من منظور العدالة والانصاف الاجتماعي، من خلال الجمع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ويمكن لهذا المقاول ان يعزز الابتكار الاجتماعي ويحقق تأثير اجتماعي مستدام إذا ما تلقى الدعم الكافي من الدولة والمجتمع.

ح- النموذج الثالث المقاول البيئي او الايكولوجي: هذا النموذج من المقاولين يبرزون كفاعلين اجتماعيين جدد و متميزين داخل الحقل الاقتصادي، وهذا النموذج يضع البعد البيئي في مقدمة أولوياته حيث يهتم بحماية البيئة ويعمل على استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني ويعيد تدوير النفايات كما يعتمد على انتاج واستهلاك الطاقات النظيفة، ممارسة الزراعة العضوية، وهو يعكس تحولا واضحا في القيم المقاولاتية، فهو يتمتع بقيم بيئية واجتماعية يغذيها وعيه بتدهور البيئة واثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد، وارتباطه بالمجتمع المحلي يدفعه للمساهمة في رفاهه من خلال تشغيل الساكنة المحلية وحفاظ علة البيئة الطبيعية للمنطقة، فرغبته في التغيير الاجتماعي والبيئي الإيجابي تفوق طموحه المادي، نذكر بعض الامثلة لمقاولين جزائريين يملكون مؤسسات تنشط في هذا المجال منها مؤسسة "Bionoor" وهي منتجة ومصدرة للتمور العضوية حيث لا تستعمل أي مواد كيميائية وتشجع على الزراعة العضوية، مشروع "Recyclage DZ" هو مشروع يتراسه شاب جزائري يعمل في مجال تدوير النفايات البلاستيكية والورقية لتمكين من إعادة استعمالها موظفيه هم من الاحياء الشعبية يجمعون مخلفات ويقومون بذات الوقت بحملة للتوعية في المدارس، ومن عينتها كان المقاول صاحب مؤسسة طاقة المتجددة (طاقة الشمسية) مثال حي عن المقاول الايكولوجي المهتم بالبيئة.

هذا النموذج يعتبر مهم في خلق التوازن بين التنمية البيئية والاقتصادية، فهدفه لا يقتصر على صنع وادخال منتجات وخدمات صديقة للبيئة الي الأسواق، بل يتعداه الي محاولة نشر أنماط انتاج

²⁹¹ محمد فلاق، إسحاق خرشي، حدو سميرة أحلام، مساهمة الشركات الاقتصادية في بناء تنمية اقتصادية مستدامة باستخدام أنموذج خلق القيمة المشتركة " شركة Nestlé " أنموذجا، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، مجلد 01، عدد خاص، افريل 2018، ص 201.

²⁹² Porter .M.E & Kramer .M, **Creating Shared Value**, Harvard Business Review، 2011 .P6.

واستهلاك جديدة تنافس وتتحدى النماذج التقليدية التي تقوم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وبالتالي أحداث تحول جذري في القطاع الاقتصادي، وهو بذلك يجسد صورة عن تحول العقليات والتصورات التي تمس دور المؤسسة في المجتمعات، وتطوره يمثل افق جديد للاقتصاد الاخضر يزواج بين الربحية والاستدامة.

ت- النموذج الرابع المقاول الشامل او المستدام²⁹³: هو مقاول يتميز بسعيه الي تحقيق توازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك بتوليد منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة، بتقنيات وأساليب تنظيمية مستحدثة تضمن الحد من الاثار السلبية على البيئة، النظم الاجتماعية وينتج عنها تحسين نوعية الحياة البشرية، وهو تطبيق لنظرية شومبيتر لتدمير الخلاق فالمقاول المستدام يعمل على تدمير الأساليب الإنتاجية التقليدية وغير المستدامة (منتجات، خدمات، أنماط انتاج واستهلاك، هياكل السوق،..) وتعويضها بأخرى تخلق ديناميكية تؤدي الي خدمة البيئة والمجتمع وتحقق التقدم الاقتصادي المستدام، ورغم ندرة هذا النموذج الا انه يعكس تطور الفكر المقاولاتي في الجزائر.

وأمكننا تعداد بعض النقاط التي تعتبر مبادئ توجيهية لیتسنى للمقاول من خلالها اكتساب صفة الاستدامة، وتتمثل في²⁹⁴:

- يجب أن تكون الانطلاقة الأولى للمقاول المستدام في مبادراته مبنية في الأساس على مبدأ الحد من الاضرار البيئية، واحترام حقوق الإنسان في بيئة نظيفة وامنة صحيا، تحقيق الرفاهية من خلال تمهيد الظروف الاجتماعية الملائمة للعمالة داخل المؤسسة.
- أن يكون تبني المبادرة المقاولاتية المستدامة بموجب قرار شخصي نابع من إرادة المقاول المستقلة او الحرة، وليس فقط كرد فعل على الضغوط الخارجية كالمنافسة مثلا او التشريعات الحكومية.
- ينبغي أن تكون الأهداف المقاولاتية المستدامة محددة بوضوح، وأن تعكس مبادئ المؤسسة وأنشطتها وترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات المستهلك الاساسية، ومع نمو السوق يتم تبني هذه التدابير لتصبح مع الوقت معايير معتمدة على المدى الطويل.
- يجب أن تكون على العلاقة بين الاستدامة، الأنشطة المقاولاتية وعملية الإنتاج، ملموسة وواضحة للعيان لا ينبغي أن يكون المستهلك ضحية ارتفاع الأسعار نتيجة للممارسات المستدامة لتحقيق مساعي المنظمة في مجال المقاولاتية المستدامة.

²⁹³ اونيس عبد المجيد، عريش زينة، النهج الريادي والتنمية المستدامة -حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، مجلة ثقل الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص 584.

²⁹⁴ محفوظ هنداري، رمضان خماخ، دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي (انموذج مقترح)، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022، ص 83.

➤ يجب على المقاول المستدام التأكد من أن الممارسات المستدامة تم تأديتها من قبل جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة ولا يوجد أي معارضة، وهذا لضمان الحفاظ على الممارسات المستدامة من أعلى المراتب إلى أبسط المهام.

خلاصة الامر نرى ان هذه النماذج المذكور سلفا تعكس تفاعل حقيقي للمقاولين الجزائريين مع السياق المحلي والعالمي المتمحور حول موضوع التنمية المستدامة، وهو ما يكشف عن تحولات ولو بسيطة في التصورات والدوافع التي تحكم الفعل المقاولاتي الجزائري، من منطق المصلحة الفردية الي منطق المسؤولية الاجتماعية، وعليه ان استيعاب أدوار هؤلاء يسهم في بناء السياسات التنموية ذات الابعاد المستدامة.

خاتمة الفصل:

أصبح موضوع المقاولاتية والتنمية المستدامة واحدا من المجالات الأكثر إثارة للجدل، خاصة مع تعدد التخصصات وتنوع المناهج الذي يضيف طابع من الشرعية والاهمية، ويتخطى تركيز المقاولاتية او التنمية المستدامة ليتعمق ويجمع بينهما في الواقع التنظيمي للمؤسسات، ويولي أهمية اكبر للشخصية المبادرة والمبتكرة والأهداف المنشودة التي تصب في قالب الاستدامة، باعتبار المقاولاتية المستدامة التوليفة التي تجمع بين تحقيق المكاسب، استغلال الاختلالات الاجتماعية وتطبيق نموذج القيمة المشتركة للتحويل نحو الاستدامة، وتكون في الاخير المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحققة تعود بالنفع على كل من المؤسسات المقاولاتية، الافراد والمجتمع ككل، وعليه فأساس انطلاق المبادرة المقاولاتية هي فرص تترجم إلى منتجات، خدمات أو عمليات إنتاج مستقبلية، يتم اكتشافها واستغلالها من قبل المقاول المستدام الذي يصطاد الفرص مستغلا الاختلال والفشل الحاصلان في الأسواق غير المستدامة، وبالتالي تحويل قطاع بكامله نحو فكرة الاستدامة.

وتعتبر المقاولاتية المستدامة في الوقت الراهن واحدة من بين اهم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، البيئية التي تدرج ضمن التحولات التي طرأت و لا زالت على البناء الوظيفي والاجتماعي و مؤسسي في الجزائر، و التي واجهت إلى حد ما صعوبات في تجسيدها بسبب تناقض البيئة السياسية و الاقتصادية و كذا المنظومة السوسيوثقافية مع الخصائص النفسية الاجتماعية للمقاول، وبالنظر إلى ان البناء الاجتماعي، خصوصا في مجتمعاتنا المحلية، لم تندثر فيه كليا مكونات منظومة القيم التقليدية، لان المجتمع الجزائري لم يعرف الحداثة كنسق ذاتي ناشئ عن سيرورة تاريخية فيما يخص المقاولاتية وزد على ذلك ارتباطها بالتنمية المستدامة، لكن الظروف حتمت اللجوء الي المقاولاتية كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتتطور مع مرور الزمن وتصبح أداة هامة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وباعتبار ان هذه الأخيرة قضية لا تتحقق من فراغ، بل بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة مع ضرورة تعاون كافة الهيئات والأجهزة الحكومية والمنظمات باختلاف أنواعها، وكذا افراد المجتمع أنفسهم لاسيما إذا ما انطوا تحت غطاء إحدى فعاليات المجتمع المدني أو منظمات الاقتصاد التضامني والاجتماعي التي تشمل مختلف المؤسسات الاجتماعية كالجمعيات والتعاونيات والتعاضديات والمنظمات غير الحكومية وغيرها، التي تعمل في مجال انتاج السلع والخدمات والمعرفة، وتهدف إلى تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع لاسيما الفئات الفقيرة والمهمشة وتمكينهم من المشاركة في بناء المجتمع بشكل يجعله مستدام.

ورغم ذلك فإن العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة في الجزائر تبقى علاقة ناشئة تحمل في طياتها إمكانيات واعدة لكنها تعاني من فجوة بين التصور النظري والعملي وهو ما نلاحظه في الواقع أين لم تتحول بعد الي ممارسة فعالية ومنهجية، ومن منظور سوسيولوجي يتطلب تحقيق هذا الامر إعادة هيكلة المنظومة المؤسسية، وتعزيز الثقافة المقاولاتية المسؤولة وبالتالي تحقيق اندماج فعلي بين المجال الاقتصادي الاجتماعي، والبيئي في عقلية الفاعلين والممارسين على حد سواء، ودمج مبادئ الاستدامة في المناهج التكوينية.

اما المقاول الجزائري باعتباره مشروع لفاعل محتمل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، يبقى حاليا يؤدي أدوارا محدودة ومجزأة تتأرجح بين خلق الثروة وتقليل من حجم البطالة، ويرى بعض الباحثين ان دفع المقاول نحو تأدية المزيد من الأدوار بفعالية يستلزم تطوير برامج التكوين المهني والعالي في مجال اعمال المقاولاتية المستدامة، والعمل الجاد على ادماج مفاهيم التنمية المستدامة في السياسات الحكومية الداعمة للمقاولين لزيادة وعيهم بمقتضيات هذه الأخيرة، ووضع إجراءات تحفيزية فيما يخص الضريبة المؤسسية لمساعدة المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي.

الفصل الرابع

التنمية المستدامة وعلاقتها
بأهداف المقاولاتية في
المؤسسات الجزائرية

مقدمة الفصل:

بعدما تناولنا مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالمقاول والمقاولاتية ومشروع التنمية المستدامة، وفي إطار تكملة ما جاء في الفصول السابق حول المقاولاتية واقعها في الجزائر سياسات وإجراءات دعمها، سوف نحاول في هذا الفصل الأخير تقديم تحليلات ندعم ونوضح بها ما سبق ذكره خلال المعطيات التي جمعناها من الميدان باستعمال الاستبيان لنجيب من خلالها إضافة الي ما سبق على الفرضيات الموضوعية في بداية هذه الدراسة.

تقوم هذه الدراسة الميدانية على استبيان تم بناءه من طرف الباحثة انطلاقا من فرضيات البحث والخرجات الاستكشافية، وبالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة وبلاستعانة بآراء بعض المتخصصين، للخروج بهذا الاستبيان في شكله النهائي.

هدفت هذه الدراسة الي الكشف عن دور الذي يتقمصه نموذج المقاول في شكله الجزائري في تحقيق اهداف التنمية المستدامة انطلاق من مؤسسته باعتبارها وسيلته في ذلك، وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الميدانية في جزئها الثاني تستهدف عينة من العمال الذين ينتمون الي مختلف المؤسسات المقاولاتية التي أجرينا مقابلات مع مالكيها.

1. تصميم الاستبيان:

بعدما انتهينا من الاطلاع على الدراسات السابقة وحددنا النموذج النظري للبحث، وفي محاولة منا للكشف عن العلاقة بين المقاول ومؤسسته، ودوره في لتحقيق ركائز التنمية المستدامة، لجأنا الي تصميم استبيان لجمع أكبر قدر ممكن من المعطيات التي تساعدنا على فك خيوط هذه العلاقة، وكانت العينة المستهدفة هي مجموعة عمال ينتمون الي المؤسسات المقاولاتية التي كانت محطة لدرستنا، والذين يمارسون عملهم تحت اشراف المقاولين الذين شكلوا افراد العينة الاساسية الأولى، وقد تم تقسيم المحاور على الشكل التالي:

- ❖ **المحور الأول:** جاء فيه البيانات الشخصية للعينة الثانية المكونة من العمال والتي دارت حول (الجنس، الفئة العمرية، مكان السكن، مهنة الوالدين، المستوى التعليمي، التخصص، الخبرة، منصب العمل).
- ❖ **المحور الثاني:** يتناول علاقة العمال مع المقاول ومدى رضاهم عن العمل والتسيير، تعاملهم مع القانون الداخلي والعلاقات الاجتماعية والتنظيمية داخل المؤسسة.
- ❖ **المحور الثالث:** دار هذا المحور حول مدى وجود مؤشرات التنمية المستدامة داخل محيط المؤسسة، وهل يهتم المقاول ومن بعده العمال بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة؟، هل يعي العمال توجه واهتمام المؤسسة بتنمية المستدامة؟

2. تحليل البيانات:

في إطار اعداد بحث علمي قمنا بتحديد مجتمع البحث ثم قمنا بعملية المعاينة للاستخراج العينة التمثيلية المكون عمال يبلغ عددهم 150 عامل، حيث تم توزيع أوراق الاستبيان عليهم بطريقة عشوائية، وقد تم استرجاع ما عدده 136 استبيان صالح للتحليل، وباستعمال برنامج spss نسخة رقم 24 تم تحليل هذه البيانات بهدف الوصول إلى إجابات للأسئلة الفرعية وبالتالي نفي أو تأكيد فرضيات الدراسة.

3. خصائص ومميزات عينة الدراسة:

قبل الانطلاق في اختبار وتحليل فرضيات الدراسة سوف نعمل أولاً على استعراض خصائص عينة الدراسة المكونة من العمال من مختلف المؤسسات المقاولاتية موضوع الدراسة، وذلك من خلال الإشارة إلى خصائصهم الديموغرافية التي سوف تمدنا بخلفياتهم العلمية والمهنية وحتى العائلية.

الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

1. توصيف العينة

• متغير الجنس:

جدول رقم (17): تكرارات متغير الجنس.

النسبة المئوية	التكرارات	الصنف
63%	86	ذكر
29%	40	انثى
100%	136	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

من خلال هذا الجدول الذي يمثل متغير الجنس لعينة البحث، يتضح جليا ان الغالبية السائدة هي من فئة الذكور بنسبة 63%، من 136 مشاهدة في مقابل 29% بالنسبة للإناث، ويمكن القول ان هيمنت جنس الذكور على العمل في المؤسسات المقاولاتية الخاصة في الجزائر يعود لأسباب تتعلق بعدة جوانب منها الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية والجسدية.

فاغلب هذه المؤسسات توجد بمناطق صناعية خارج المدن وهو ما يستلزم التنقل اليومي اليها وهو امر يشق على الفئة الاناث، سواء لرفض الازل او لعجزهن عن التنقل بمفردهن خاصة ان لم يتوفر النقل العمالي كما سجلناه في اربع (04) مؤسسات، كما ان أنشطة ممارسة في هذه المؤسسات في اغلبها لا تتلاءم مع الطبيعة الجسدية للأنثى فهي تستدعي جهد مادي في اغلب الأحيان وهو ما لاحظناه في زيارتنا لهذه المؤسسات مثلا: مؤسسة تحويل وتصبير الخضر والزيتون حيث العمال فيها كلهم رجال لان العمل يتضمن رفع ودفع بعض الاثقال، ونفس الحال بالمستثمرة الفلاحية فالعمل في الأرض يتطلب الجهد والصبر والعمل لفترات طويلة تستمر الي الليل أحيانا، ولهذا اغلب العنصر الانثوي يشغل مناصب إدارية او فنية، وفي المقابل قد سجلنا عدد لا باس به من النساء يعملن بمصنع القفازات الطبية في المخبر او في تغليف وتوضيب المنتج، ومؤسسة شي علي وبولنزة ومجمع حسناوي وهذا يدل هذه المؤسسات تتبع سياسة عادلة في التوظيف بين الجنسين كما جاء في بنود ميثاق الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية ضمن المبدأ رقم 06 والذي شدد على وجوب القضاء على التمييز بين الجنسين في مجال العمل والتوظيف.

• متغير السن.

جدول رقم (18): يظهر تكرارات متغير السن.

السن	التكرارات	النسبة المئوية
من 30 سنة الى 40 سنة	21	15%
من 41 سنة الى 50 سنة	49	36%
من 51 سنة الى 60 سنة	35	26%
أكثر من 60	31	23%
المجموع	136	100%

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

من خلال هذا جدول الذي يعبر عن توزيع افراد العينة حسب متغير الفئات العمرية، نلاحظ ان 36 % من عدد افرادها يتراوح أعمارهم ما بين 41 و50 سنة والتي تمثل الاغلبية، وهذا يدل على ان هذا العمر يكون فيه الفرد أكثر نضوجا واستعدادا لتحمل المسؤولية (كون اغلبهم متزوج ولديهم مسؤوليات عائلية)، كما ان اغلبهم لديه خبرة وهو عامل مستقر في مؤسسته منذ فترة تفوق على الأقل 07 سنوات، اما فئة ما بين 51 الي 60 سنة فقد مثلت نسبة 26% و فئة اكبر من 60 سنة مثلت نسبة 23 %، تدل النسبة المرتفعة نوعا ما لهاتين الفئتين المتقاربتين على ان المؤسسات تشهد استقرار وولاء كبير من طرف عمالها تستثني اكفائهم من التقاعد للاستفادة اكبر من خبرتهم ولمحاولة نقل هذه الخبرة لشباب الأقل خبرة، وكانت نسبة 15% تمثل فئة الشباب ما بين 26 و 40 سنة وهنا نلاحظ توجه المؤسسات الحذر نحو الاعتماد على فئة الشباب الذي تعوزه الخبرة، وكذا لتقليل من البطالة، ومحاولة استفادة من جانب الابداع لديهم.

• متغير الحالة المدنية:

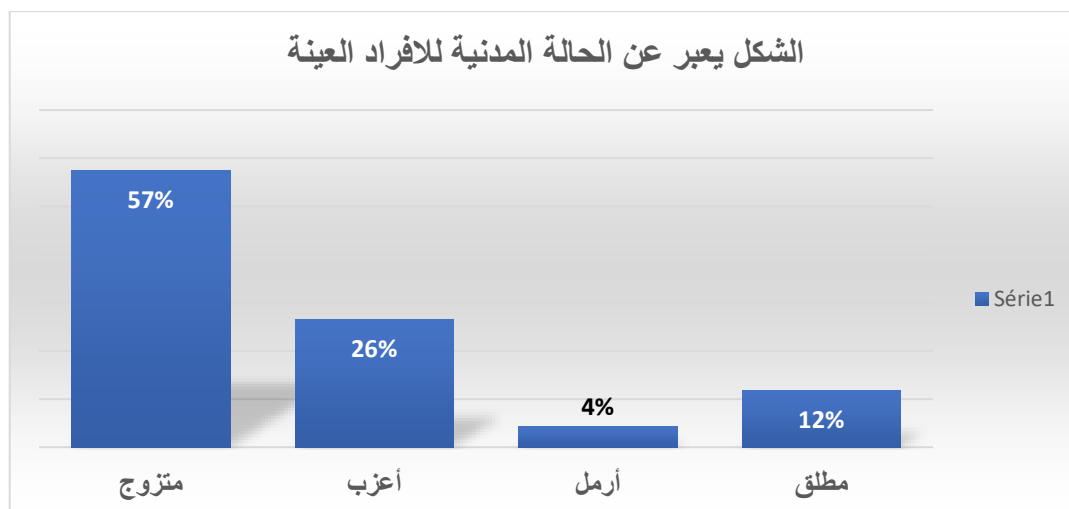
جدول رقم (19): تكرارات متغير الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	78	57%
أعزب	36	26%
أرمل	6	4%
مطلق	16	12%
المجموع	136	100%

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 23.

من خلال هذا الجدول أعلاه لنا يتضح توزيع العينة حسب متغير فئات الحالة المدنية، إذ ان فئة المتزوجون هي الاتجاه العام وتقدر بنسبة 57%، وهذا يدل على تحمل المسؤولية الاسرية وهذه الوضعية تدفع الفرد الي البحث عن عمل والاستقرار فيه من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد اسرته وتغطية احتياجاتهم، لتليها نسب معتبرة خاصة العازبين وتقدر بـ 26% وهؤلاء هدفهم من العمل تحسين وضعيتهم الاقتصادية والمهنية باكتساب الخبرة خاصة الحاملين لشهادات عليا، وهنا ما نسبته 12% من المطلقين، والفئة الأخير ضئيلة نسبيا تبلغ 06% وهم من الارامل وهاتان الفئتان توجهتا للعمل في النسق المقاولاتي من اجل تامين مستقبلهم ومستقبل أولادهم في اغلب الأحيان، فالعمل لدى المقاولين الخواص كان فرصة لكل الفئات من اجل اشباع رغباتهم الاجتماعية الاقتصادية وحتى النفسية.

الشكل رقم (22): الشكل البياني لمتغير الحالة المدنية.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- درجة التحصيل العلمي لدى عمال المؤسسات المقاولاتية الخاصة:

• متغير التحصيل التعليمي.

جدول رقم (20): تكرارات متغير التحصيل التعليمي.

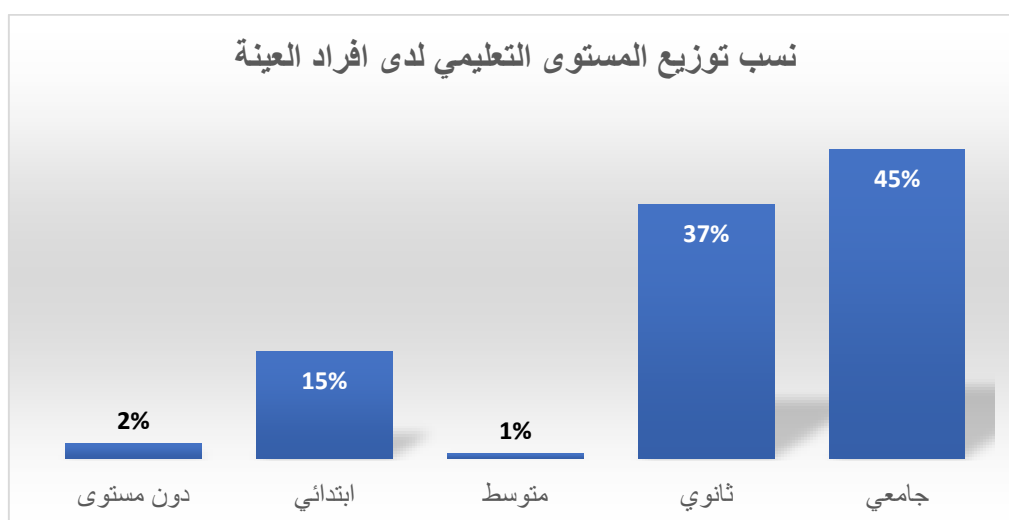
النسبة المئوية	التكرارات	التحصيل التعليمي
2%	3	دون مستوى
15%	21	ابتدائي
1%	1	متوسط
37%	50	ثانوي
45%	61	جامعي
100%	136	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 23.

من خلال هذا الجدول السابق نلاحظ ان توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي، تشكل فيه فئة حاملي الشهادات الجامعية والشهادات العليا الأغلبية بنسبة 45%، ويعود ذلك الي وجود عدد هام من المتخرجين سنويا من الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الموجهون للحياة العملية، وبالتالي يشكلون غالبية طلبي العمل، وهنا يأتي دور وكالات التشغيل التي تهتم بهذه المخرجات الفكرية والمعرفية وتحاول

ادماجها في المؤسسات التي تعتبر بناءات مستقبلية لهذه المدخلات وبالتالي تغطية طلبات سوق العمل، كما نجد ما نسبته 37% من العمال حاصلين على شهادات ثانوية في مختلف الاختصاصات 01% لهم تعليم متوسط وتلقوا تنشئة مهنية متباينة من مؤسسات التعليم والتكوين المهنيين تتناسب مع حاجة المؤسسات المقاولاتية، فيما سجلنا ما نسبته 15% و 02% على التوالي للأصحاب المستوى الابتدائي ومن ليس لهم أي مستوى تعليمي، والجدير بالذكر ان اغلب هؤلاء يشغلون مناصب لا تحتاج لتعليم بل للجهد اكثر منه (جنى المنتج من الأراضي الزراعية، توضيب وتحميل المنتجات، الحراسة الأمنية، ...)، نستنتج ان المؤسسات تبحث عند التوظيف عن العمالة الماهرة والمؤهلة علميا، ورغم ذلك توفر مناصب شغل للفئات محدودة التعليم وهو امر يحد من البطالة ويسهم فتطبيق مبادئ التنمية المستدامة التي تدعوا لعدم التمييز في التوظيف.

الشكل رقم (23): الشكل البياني لمتغير التحصيل التعليمي.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

• متغير مكان الإقامة.

جدول رقم (21): تكرارات متغير مكان الإقامة.

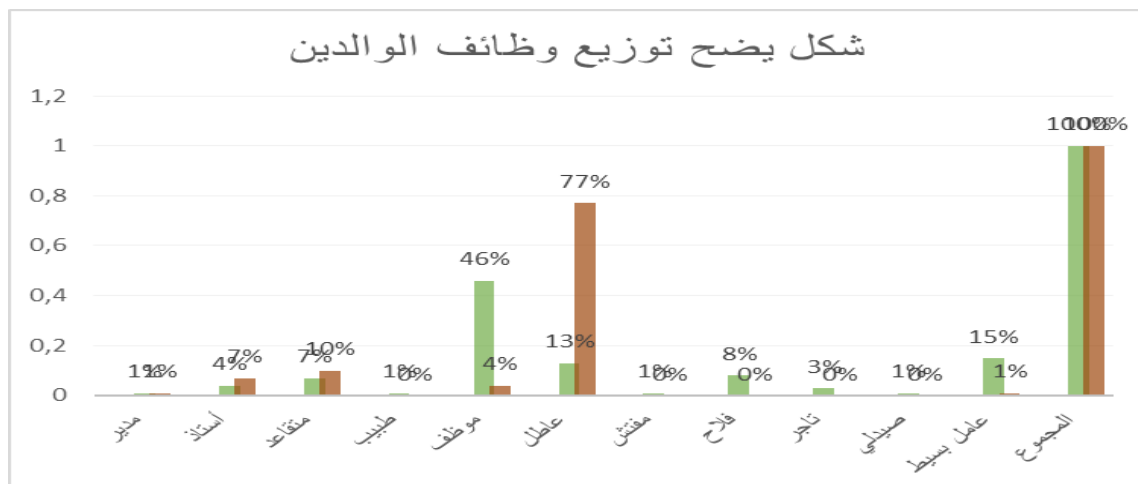
النسبة المئوية	التكرارات	مكان الإقامة
23%	31	ريفي
35%	48	شبه حضري
42%	57	حضري
100%	136	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

يوضح الجدول توزيع العينة حسب متغير مكان الإقامة، والذي يظهر ان الذين يقطنون الاماكن الحضرية (المدن) هم ذوا الأغلبية بنسبة 42%، لعدة اعتبارات منها قربهم من مكان العمل الذي تشترطه اغلب المؤسسات عند اختيار العمال (تختار الساكنين بالقرب من المؤسسة أي في المدن لان اغلب مؤسسات العينة من مناطق صناعية قريبة للمدينة) لضمان عدم تغيبهم بسبب بعد المسافة وصعوبة التنقل، ونجد ما نسبته 35% من العمال يقطنون في المناطق الشبه حضرية ويعملون في مؤسسات بعضها يوجد في هذه المناطق وبعضها الاخر يتوفر وسائل نقل العمال وهي مؤسسات تهتم بتشغيل مختلف الشرائح من مناطق متباينة، كما ان العمالة متوفر جدا في المناطق الشبه حضرية ومتطلباتها اقل مقارنة مع عمالة المدن، اما النسبة الباقية وهي 23% فتمثل العمال من المناطق الريفية وسجلنا اغلبهم ممن يعمل في الأمور المتعلقة بالفلاحة خاصة، ويحمل هؤلاء ثقافة مجتمعية مختلفة نسبيا قد تصعب عليهم الاندماج مع ثقافة المؤسسة التنظيمية، بالمقابل قد يحمل العاملين معهم من ساكنة المدن صورة نمطية تعكس التمثلات الاجتماعية لهؤلاء حول المناطق الريفية مما قد يؤثر سلبا او إيجابا على عمال المناطق الريفية، وهو ما قد يتولد عنه عدم الانتماء، وبالتالي غياب الالتزام المؤسسي.

• متغير مهنة الوالدين:

الشكل رقم (25): الشكل البياني يوضح توزيع ونوع مهنة الوالدين.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان مهنة اباء وامهات العمال متباينة واغلب الإباء موظفون بنسبة 46% اما أمهات فكانت ضعيفة 4% ويقابل هذا نسبة مرتفعة جدا بلغت 77% من الأمهات مأكثات بالبيت، فيما كانت نسبة المتقاعدين عند كلا الطرفين متقاربة 7% لأباء و10% للأمهات، وتبقى نسب

العمل في الوظائف الرسمية العالية منخفضة جدا مثلا لدينا طبيب ومدير ونسبة 7% ممن يشتغلون في التعليم، وهنا تجار وفلاحين، وتبقى هذه النسب تعبر عن المستوى التعليم الضعيف للأمهات مقارنة بالأباء وهو ما يحدد فرص العمل لكلاهما، وينعكس على مستويات التعليم لدى الأبناء (العمال).

• متغير الوظيفة:

جدول رقم (23): تكرارات متغير الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	03	2 %
رئيس قسم	27	20 %
رئيس مصلحة	08	06 %
موظف (عامل)	98	72 %
المجموع	136	100 %

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول يظهر تباين في الوظائف التي تشغلها عينة البحث، فأكبر نسبة كانت من العاملين في الورشات والموظفين في الإدارة وبلغت 72% وهي متناسبة طرديا مع عددهم في المؤسسات وهذا يعكس العمل التنفيذي الإنتاجي الذي يعتمد على القوى العاملة، اما نسبة رؤساء الأقسام فبلغت 20%، ورؤساء المصالح 6%، وهي تعكس عدد الأقسام ومصالح الكبير مما يدل على حجم المؤسسات وعدد العمال الكبير نسبيا بها، وهم يمثلون الطبقة الوسطى في الهيكل التنظيمي التي تشرف على الإدارة والتنفيذ ونسبتها تدل على اشراف قوي، فيما بلغ عدد مدراء ما نسبته 2%، ويمثلون قمة الهرم وهو ما يتماشى مع النموذج الهرمي للسلطة، ويظهر هذا النظام الوظيفي تقسيما عموديا للعمل، من القمة الي القاعدة مع توزيع المهام حسب التخصص والموقع الهيكلي، وهذا النموذج يشير الي نوع من البيروقراطية التنظيمية حيث المدراء يتخذون القرارات ورؤساء الأقسام والمصالح يمثلون الإدارة فيما العمال يشكلون القاعدة التشغيلية حسب نظرية ماكس فيبر للسلطة، حيث تكون هذه الأخيرة موزعة بطريقة عقلانية وهو ما يطبع المؤسسات الحديثة.

• متغير شهادة التخصص:

جدول رقم (24): تكرارات لمتغير شهادة التخصص.

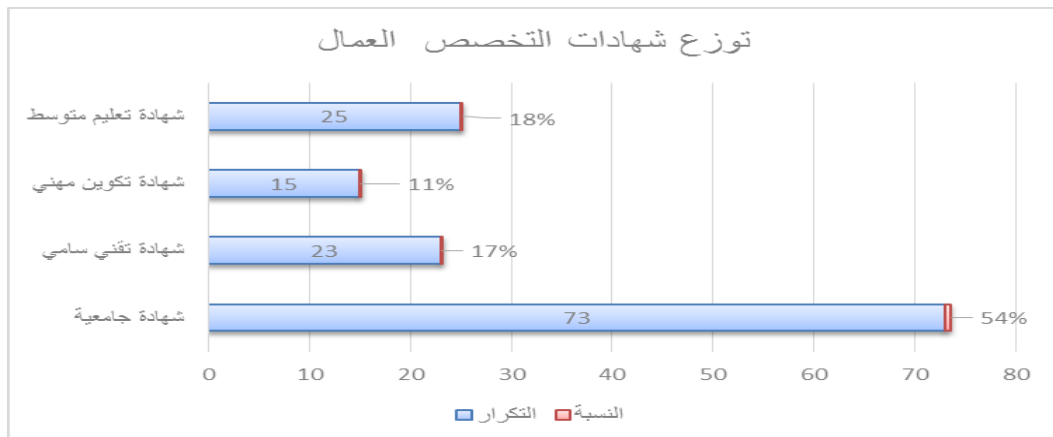
شهادة التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
شهادات جامعية ودراسات عليا	73	54%
تقني سامي	23	17%
تكوين مهني	15	11%
شهادة تعليم المتوسطة	25	18%
المجموع	136	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نسجل ان نسبة العمال من حاملي الشهادات الجامعية بلغت 54% وهي نسبة هامة تعكس السياسة التوظيفية للمؤسسات محل الدراسة التي تهتم بالكفاءات الاكاديمية العلمية، فيما شكلت فئتي التقني سامي وحاملي شهادات التكوين المهني ما نسبته 17% و 11% على التوالي وهذا يدل على ان المؤسسات تولي اهتماما بالمهارات العملية والمهنية في تشكيل تركيبها البشرية لما لهم من أهمية في القطاع الصناعي والفلاحي خاصة، اما العمال من متوسطي التعليم وبدون شهادات مهنية فقد كانت نسبتهم هي 18% وهي نسبة توضح الفرص العمل التي تتيحها المؤسسات لهذه الفئة، التي تشغل وظائف بسيطة كأعوان امن او سائقين، وقد يكونون ممن يحملون خبرة طويلة في الميدان ما يعوض النقص في التكوين الرسمي لديهم.

هذه التركيبة المتنوعة تدل على سعي المؤسسات المقاولاتية للإيجاد نوع من التوازن بين الكفاءة الاكاديمية والمهارة الميدانية، وذلك بفضل وجود سياسات داخلية تخدم العدالة التنظيمية.

الشكل رقم (27): الشكل البياني لمتغير شهادة التخصص.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

• متغير عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (25): تكرارات متغير عدد سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
من سنة الي 5 سنوات	51	38%
من 6 سنوات الي 11 سنة	47	35%
12 سنة الي 17 سنة	26	19%
18 سنة الي 23 سنة	05	04%
24 سنة الي 29 سنة	03	02%
30 سنة الي 35 سنة	03	02%
أكثر من 47	01	01%
المجموع	136	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الاستبيان.

تدل معطيات الجدول على الأكثر 38% تدل على عمالة شابة حديثة التوظيف استقطبتها المؤسسات التي تعتمد على الطاقات المتجددة لكن هذا قد يسبب هشاشة مهنية للان هذه الفئة لم تستقر وظيفيا بعد، النسبة الثانية 35% تدل على مرحلة الاستقرار وظهور ملامح تشكل الهوية المهنية وفرص لترقية هذه الفئة بمثابة العمود الفقري للمؤسسة، فئة 19% تحمل خبرة وتجربة متراكمة وهم من العمال ذو الاقدمية، لهم مكانة رمزية وقد يحتلون مكانة قيادية حسب سياسات الترقية لكل مؤسسة، باقي النسب (04%)، 02% تدل على تراجع اما بسبب التقاعد المبكر او الحراك المهني لقطاعات أخرى، فيما تعتبر فئة اكثر من 47 سنة خبرة فئة نادرة وجودها رمزي تعكس وجود استثناءات فردية غالبا ما ترتبط بأدوار إدارية او استشارية.

النتائج تعكس هيمنة الفئة الشابة متوسطة الخبرة على بنية العمل داخل المؤسسة مع تراجع للفئات ذات الخبرة الطويلة.

• متغير نمط المقاولاتية.

جدول رقم (26): تكرارات متغير نمط المقاولاتية.

النسبة المئوية	التكرارات	نمط المقاولاتية
37 %	50	صناعية
18.3 %	25	خدمائية
21.3 %	29	فلاحية
1 %	2	حرفية
22 %	30	تجارية
100%	136	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا ان توزيع العينة حسب متغير نمط المقاولاتية يغلب عليه النمط الصناعي وذلك بنسبة 37%، وهذا يدل على ان هناك توجه اقتصادي نحو التصنيع، مما يعكس استراتيجية تنموية تعتمد الإنتاج والتصدير من اجل الخروج من التابعية، ولهذا يشهد قطاع الصناعة نشاطا كبيرا ويستقطب عدد مهم من المستثمرين الخواص بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للنهوض به منذ بداية التحول من النظام الاشتراكي للنظام الليبرالي، يأتي بعدها القطاع الفلاحي بنسبة 21% والذي ينم عن تراجع مقابل النمو في القطاع السابق رغم انه نشاط تقليدي كانت له مكانة هامة في الماضي، ويعود تراجعه أساسا للجفاف الذي تعرفه الجزائر في العقد الأخير، قطاع التجارة كانت نسبته 22% تدل هذه النسبة على الديناميكية التي يعيشها السوق، وارتفاع نمط المؤسسات الفردية والعائلية وهو ما سجلناه في الدراسة الميدانية، وهذا النمط يحتاج الي رأسمال اجتماعي قوي، اما قطاع الخدمات فقد كانت نسبته 18% وهو رقم يعكس تطورا في الطلب على الخدمات المختلفة والدور التكميلي المهم لهذا القطاع الحيوي، القطاع الحرفي يشهد خمولا واضحا وتراجعا كبيرا، ويرجع ذلك لتغيير في الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، صراع الحداثة والتقليد واشكالية الارتباط الثقافي بالعمل .

كاستنتاج نلاحظ ان هذا التوزيع في النمط المقاولاتي يشير انتقال سوسيو-اقتصادي من الاقتصاد التقليدي الي اقتصاد يعتمد على الصناعة والتجارة، كما يظهر التنوع في أنماط العمل والتنظيم وبالتالي التمايز الوظيفي في بني المجتمع الجزائري، وهذا ما يطلق عليه علماء الاجتماع بالتحديث البنيوي.

المحور الثاني: المقاول واستراتيجية التسيير:

- الوظائف الرئيسية في المقاولات الخاصة:

• السؤال الأول: ما هي وظيفة مسؤولك المباشر؟

جدول رقم (27): تكرارات الإجابات على السؤال الأول.

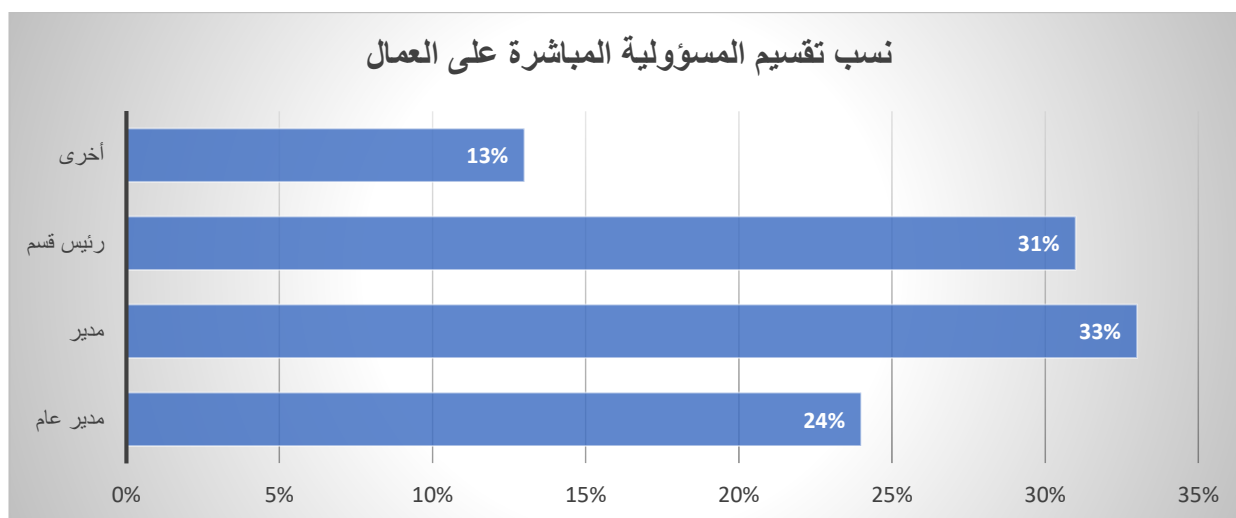
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
مدير عام	22	16%	2,266	1,08	0,275	12%
مدير تنفيذي	35	26%				
رئيس قسم الإنتاج	32	23%				
رئيس مصلحة	17	13%				
مشرف	30	22%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض توزيع الإجابات حول وظيفة المسؤولين المباشرين للعمال المشاركين في الاستبيان، حيث يظهر أن 16% من المشاركين اختاروا "مدير عام"، وهذا يشير إلى وجود نوع من النمطية المركزية في اتخاذ القرار وذلك لصغر حجم المؤسسات وبساطة هيكلها التنظيمي الذي يسمح بتواصل المباشر للعمال مع هذه الفئة، يليه "مدير تنفيذي" بنسبة 26% وهي فئة إدارية تمثل الطبقة الوسيطة بين المدير العام والعمال وهي تقوم بتخفيف ضغط العمل على القيادة عن طريق تفويض السلطة وهذه الممارسة ميزة لدى المؤسسات الحديثة، لكن وجود تفاعل مباشر لهذه الفئة مع العمال رغم أنها تحتل مرتبة عليا في الهيكل التنظيمي يعنى وجود نوع من تداخل في الأدوار حيث يتدخل المدير التنفيذي مباشر في سير العمل اليومي، وبالعودة لباقي النتائج نجد أن "رئيس قسم الإنتاج" كانت نسبته 23%، وهي تدل على أن أغلب العمال تابعين لوحدات إنتاجية كون مؤسسات صناعية أو خدماتية، فحضور رؤساء قسم الإنتاج واضح لمتابعة العمل عن قرب، فيما نجد نسبة ضعيفة نوعا ما "رئيس مصلحة" حيث كانت 13%، وهذا يدل على وجودها في مؤسسات كبيرة لها هيكل تنظيمي أعقد قليلا من باقي المؤسسات، "مشرف" 22% تشير هذه النسبة إلى وجود إشراف متوسط يربط العمال بالإدارة وهذا يدل على هرم تنظيمي كلاسيكي نوعا ما.

واستنتاج سجلنا انه يوجد مؤشرا على بداية تدرج تنظيمي او توسع في المسؤوليات أي توجه نحو تنوع النماذج التي تتسم بالمرونة والحدثة، وبالتالي تحول في نمط القيادة والتواصل داخل المؤسسات. لتأكد من توجه الإجابات قمنا بحساب الانحراف المعياري (0.275) الذي يشير إلى تركيز الإجابات حول المتوسط، مما يعكس تبايناً معتدلاً بين المشاركين، التباين (1.08) يدل على اختلاف معقول في إجابات الأفراد، في حين أن المتوسط (2.266) يشير إلى تفضيل عام نحو الوظائف المتوسطة مثل "رئيس قسم الانتاج"، الإجابات أظهرت توازناً نسبياً بين الفئات مع توزيع وظيفي واضح بين المشاركين.

الشكل رقم (29): الشكل البياني للسؤال الأول.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- عوامل الاستقرار المهني في المؤسسات المقاولاتية:

• السؤال الثاني: إذا ما اتاحت لك فرصة عمل أخرى هل تترك العمل هنا؟

جدول رقم (28): تكرارات الإجابات على السؤال

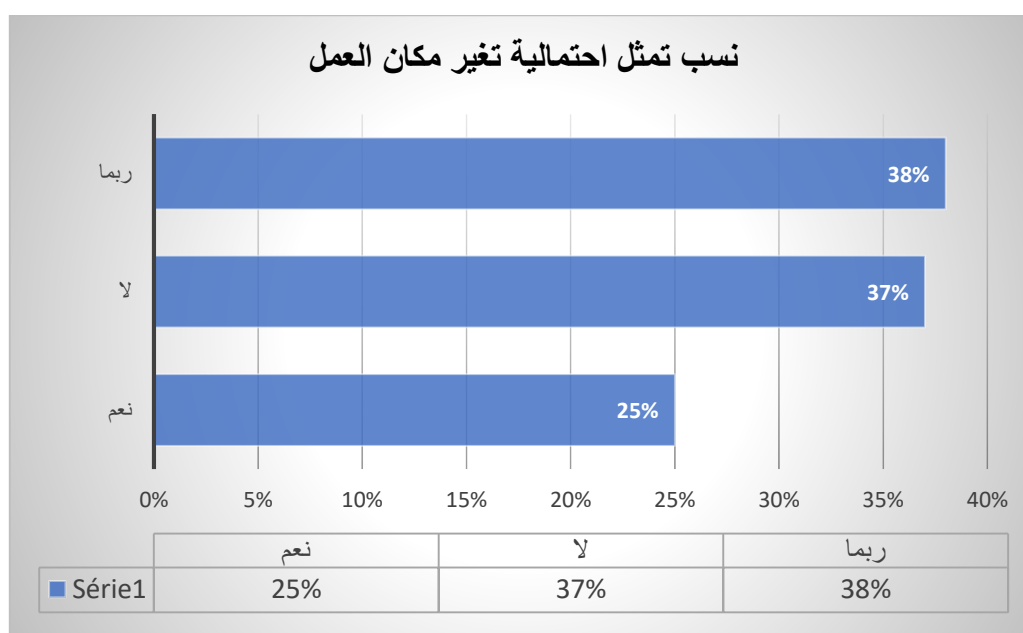
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	34	25%	2,027	1,36	0,397	20%
لا	50	37%				
ربما	52	38%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يظهر توزيع الإجابات على سؤال "إذا أتاحت لك فرصة عمل أخرى هل تترك العمل هنا؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "ربما" بنسبة 38%، تلتها "لا" بنسبة 37%، ثم "نعم" بنسبة 25%، الانحراف المعياري (0.397) والتباين (1.36) يعكسان تبايناً ملحوظاً في الآراء، مما يشير إلى تنوع مواقف المشاركين، ويشير المتوسط الحسابي بقيمة (2.027) إلى أن معظم الأفراد كانوا غير حاسمين في اتخاذ قرار مغادرة العمل، هذه النتائج تظهر أن غالبية المشاركين إما مترددون أو متمسكون بوظائفهم الحالية، الفئة المترددة كبيرة وهذا يدل على وجود قلق وظيفي وعلاقة غير مستقرة بالمؤسسة لعدة أسباب منها غياب الحوافز أو الشعور بعدم الاعتراف والتقدير، عدم الوصول لتحقيق العمال لأهدافهم مقابل أهداف المؤسسة.

أما الفئة المتمسكة بعملها (37%)، يمكن تفسير اجابتها بعدة أسباب منها توفر عدد من شروط العمل التي تجعلهم مستقرين ومرتاحين نوعاً ما، كالأجرة المناسبة، وظروف العمل الحسنة، المعاملة الجيدة من طرف المقاول والمسؤولين علاقات اجتماعية مع زملاء، بالمختصر حصول العمال على أكبر قدر من الحقوق مقابل ما يؤدونه من مهام (رضا وظيفي)، سبب آخر هو صعوبة الحصول على عمل آخر بسبب نقص المناصب الشاغرة، أو عدم توفرهم على الشهادات المناسبة التي تخلق لديهم تخوف من ترك العمل، والوقوع في فخ البطالة مرة أخرى خاصة إذا ما كان هؤلاء العمال مسؤولون عن عائلات.

الشكل رقم (30): الشكل البياني للسؤال الثاني.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- العلاقات المهنية والاجتماعية للمقاول داخل مؤسسته:
 - السؤال الثالث: كيف هي علاقتك بمالك المؤسسة (المقاول)؟
- جدول رقم (29): تكرارات الإجابات على السؤال

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
جيدة	75	55%	1,678	0,893	0,427	25%
عادية	49	36%				
لا علاقة	12	9%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

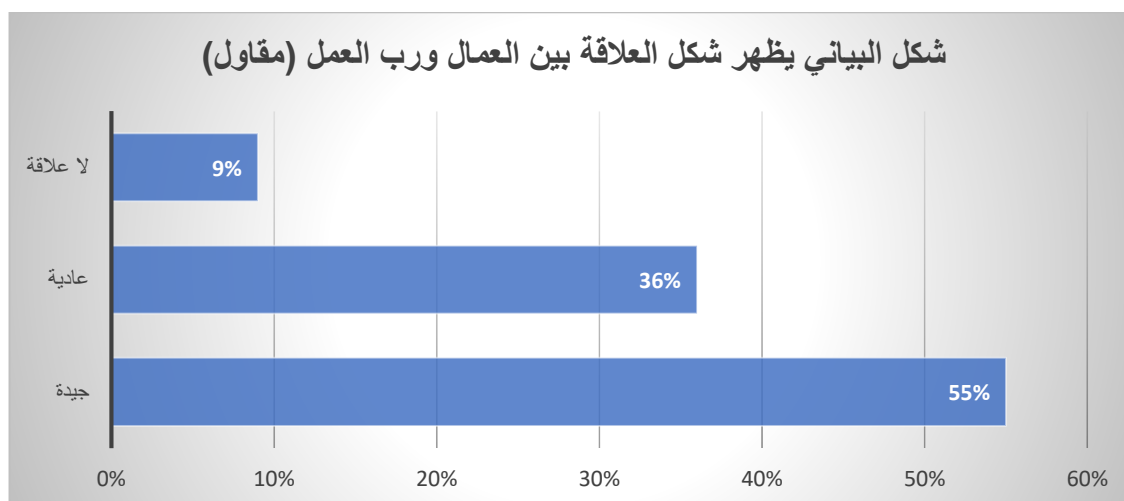
الجدول أعلاه يظهر توزيع الإجابات على سؤال "كيف هي علاقتك بمالك المؤسسة (المقاول)؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "جيدة" بنسبة 55%، ويدل هذا على امتلاك المقاول للمهارات الإنسانية، التي تخوله تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه وبالتالي التعامل الجيد مع العاملين واحترام إنسانيتهم، وهذا لا يكون إلا بوجود مناخ تنظيمي منفتح يشجع على التقارب بين العمال والإدارة، لأن جل مؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء ذات حجم صغير أو متوسط، وهو ما يجعل هذه "العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارجها، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاء والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة"²⁹⁵، تليها الإجابة بـ "عادية" بنسبة 36%، وهي تعكس وجود مسافة تنظيمية أكبر، وأخيراً نجد أن 12 عاملاً أجاب بـ "لا علاقة" أي بنسبة 9%، وهي منخفضة لكنها تكشف عن نوع من التهميش والاقصاء مع غياب التواصل.

وقد قمنا بحساب قيمة الانحراف المعياري (0.427) من أجل قياس درجة التباين في الآراء الذي يظهر بانه معتدل، بينما يشير المتوسط (1.678) إلى أن معظم المشاركين يعتبرون علاقتهم مع مالك المؤسسة جيدة، كما أن 91% من المشاركين لديهم علاقات "جيدة" أو "عادية"، مما يعكس رضا واستقراراً نسبياً في هذه العلاقات، أي وجود مناخ إيجابي، وهذا ما يتوافق مع طرح الباحث الجزائري مبتول محمد الذي

²⁹⁵ ريم لونسى، مرجع سبق ذكره، ص 63.

يؤكد على أن ما يهم العامل الجزائري داخل المؤسسة هو شعوره بالإحترام والاستقرار والمساواتية في العلاقات المهنية والاجتماعية للعمل.

الشكل رقم (31): الشكل البياني للسؤال الثالث.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- درجة رضا بين العمال:

• السؤال الرابع: هل أنت مرتاح في عملك هذا؟

جدول رقم (30): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	88	65%	0,665	0,952	0,172	26%
لا	48	35%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل أنت مرتاح في عملك هذا؟"، حيث كانت الإجابة بالأغلبية "نعم" بنسبة 65%، بينما أجاب 35% بـ "لا". الانحراف المعياري المنخفض (0.172) يشير إلى توافق كبير بين المشاركين في رأيهم حول راحتهم في العمل، كما أن المتوسط (0.665) يؤكد وجود نوع من الرضا عن عملهم، وهذا يعكس وجود بيئة عمل توفر شروط الأمان النفسي، الاستقرار والتقدير، وهذا يشير إلى

توازن نسبي في ظروف العمل ووضوح في المهام والعلاقات المهنية مع توافر فرص التطور والترقي، هذا بالنسبة لفئة الأغلبية اما الفئة المتبقية فهي تمثل نسبة لا يمكن اغفالها، وهي تعتبر مؤشر على وجود اختلالات بنيوية او ثقافية داخل المؤسسات.

- **الوضعية المهنية والاجتماعية للعامل:**

- **السؤال الخامس:** هل انت راضي على وضعيتك ومرتبك؟

جدول رقم (31): تكرارات الإجابات على السؤال

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	67	49 %	1,256	0,559	0,332	26%
نوعا ما	37	27 %				
لا	32	24 %				
المجموع	136	100%				

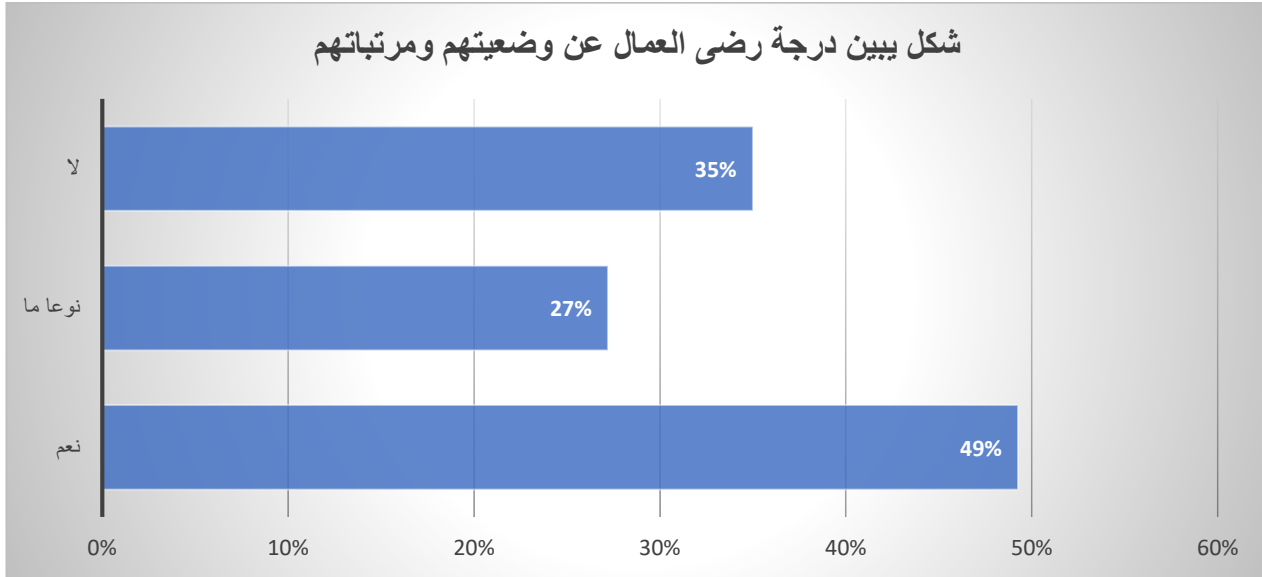
المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يظهر توزيع الإجابات على سؤال "هل أنت راضي عن وضعيتك ومرتبك؟"، حيث كانت الإجابة بـ "نعم" بنسبة 49%، وهي تمثل الأغلبية تلتها الإجابة بـ "نوعاً ما" بنسبة 27%، و "لا" بنسبة 24%، وكان الانحراف المعياري (0.332) يشير إلى تباين معتدل في الآراء، اما المتوسط الحسابي (1.256) يدل على أن معظم المشاركين يميلون إلى الرضا، لكن هناك نسبة ملحوظة غير راضية بشكل عام عن وضعيتها داخل المؤسسة وعن قيمة اجورها المالية.

تدل نسبة الأغلبية على وجود نوع من الرضا النسبي عن الوضعية المعيشية والمالية وهذا لا يعني الرفاهية بالضرورة فقد يكون هذا الشعور ناتج عن قناعة شخصية او مقارنة مع الواقع المعاش (سيئ)، الفئة الثانية التي اجابت بـ "نوعا ما" تعكس وضعيتها الشعور بتذبذب في استقرار أوضاعها بسبب ظروف المعيشية المتقلبة التي قد تجعل الدخل غير كافي في بعض الأوقات وهي الأكثر حساسية وتأثراً لتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مما يكشف هشاشة مبطنة لهذه الفئة، اما الفئة الأخيرة هي منخفضة مقارنة ما سابقتها وهي شريحة تعبر عن عدم رضاها عن وضعيتها لشعورها بغياب العدالة وانها مهمشة لضعف اجورها، كما انها تواجه تحديات اقتصادية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

هذه الإجابات دلت على وجود انقسام داخل المؤسسات عبرت عنه ثلاثة تيارات منها راضية بوضعيتها والرافضة لها ومنها المتذبذبة بين هذا وذاك، لكن بشكل عام هذا انقسام لا يعبر عن تفاوت طبقي كبير، بل هناك توازن يمكن ان يتطور للأحسن مع الوقت.

الشكل رقم (33): الشكل البياني للسؤال الخامس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

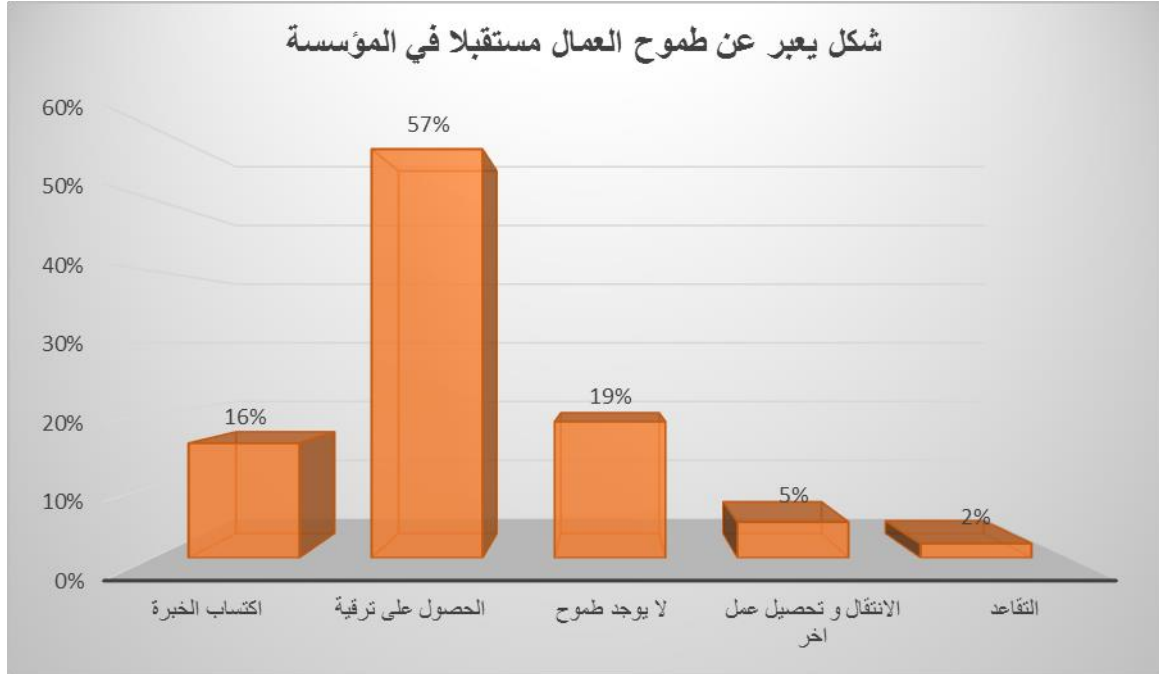
- الافاق المهنية داخل المؤسسة المقاولاتية:

- السؤال السادس: ما هو طموحك فيما يخص العمل في هذه المؤسسة؟
لقد كانت الإجابة على هذا السؤال متعددة الرؤى، وبعد الترتيب صنفناها ضمن خمس (05) أجوبة رئيسية هي:

- اكتساب المزيد من الخبرة تكررت هذه الإجابة 22 مرة بنسبة 16%، يعكس هذا الرقم وجود فئة شابة برغماتية تبحث عن تطوير مكتسباتها وزيادة رصيدها من الخبرة لتوسيع مجال الفرص في سوق العمل، لأنها قد ترى هذه المؤسسة مجرد مرحلة انتقالية وليس كفضاء اشتغال طويل الأمد، تسعى خلاله الى ان تنمي رأسمالها ثقافي ومهني حسب بورديو.
- الحصول على ترقية كانت هذه إجابة 78 عامل، أي بنسبة 57%، وهي نسبة مرتفعة تعكس وجود تأقلم مع المؤسسة ونوع من الثقة والاندماج الوظيفي، السعي لترقي الاجتماعي من خلال الاجتهاد والجهد العملي الفردي، وتحقيق استقرار مادي ومهني عبر المؤسسة وللمؤسسة أيضا، وهو ما يشير الي بؤادر تشكل هوية مهنية عند هذه الفئة.

- لا شيء (بدون أي طموح يذكر) كنت إجابة 26 فرد من العينة أي بنسبة 19%، وهي نسبة مثيرة للاهتمام تعكس واقعا متأزما يملأه الشعور بالاغتراب داخل بيئة العمل وهو ما أشار له كارل ماركس بالعمل غير المغتنى به، فضعف الحوافز وانعدام الآمال لتطور داخل المؤسسة يؤدي بهذه الفئة حتما الى نوع من الانسحاب الرمزي من اهداف المؤسسة، وهذا قد يسبب ضعف في التكامل والتوازن الوظيفي داخل محيط المؤسسة باعتبارها نسق موحد.
- التقاعد هي إجابة ثلاث (03) عمال بنسبة منخفضة تساوي 02%، هذه الفئة اغلبها على مشارف نهاية المسار العملي، تعاني من التعب وفقدان الشغف في العطاء المهني، وهذا ما يؤكد تعليق أحد العمال: "راني نحوس غير نخرج لتقاعد وانا بصحة جيدة".
- فيما ذهب سبعة (07) عمال لتعبير عن طموحهم في إيجاد عمل اخر وتغيير المؤسسة كليا وشكلت نسبتهم 05%، تعبر هذه الفئة عن عدم الرضا المهني وضعف التكيف وهو ما يعكس وجود خلل وظيفي، حيث ترى هذه الفئة وجود إمكانية التنقل لبيئة عمل أكثر ملائمة لرأسمالها، ويمكن ربط هذا بامتلاك كفاءة ذاتية لم تستوعبها وظيفتها في المؤسسة ولم تستطع هذه الأخيرة استثمارها بشكل أفضل.

الشكل رقم (34): الشكل البياني للسؤال السادس.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- استراتيجيات التسيير في المؤسسة المقاولاتية:
- السؤال السابع: كيف تقيم تسيير المؤسسة؟

جدول رقم (32): تكرارات الإجابات على السؤال

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
جيد	79	58%	1,363	0,626	0,339	25%
متوسط	35	26%				
متدني	22	16%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يظهر توزيع الإجابات على سؤال "كيف تقييم تسير المؤسسة؟"، حيث كانت الإجابة بالأغلبية "جيد" بنسبة 58%، تلتها "متوسط" بنسبة 26%، ثم "متدني" بنسبة 16% وهي تمثل أقلية، الانحراف المعياري (0.339) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعكس توافقاً عاماً بين المشاركين في تقييمهم، المتوسط (1.363) يدل على أن الغالبية العظمى من المشاركين يميلون إلى تقييم أداء المؤسسة بشكل إيجابي.

بما أن التسيير هو أحد العناصر الوظيفية الأساسية داخل المؤسسة لضمان استدامتها فكان من المهم التعرف على وجهة نظر العمال فيه داخل مؤسساتهم، وكانت إجابة الأغلبية بأن التسيير جيد وهذا إنما يدل على نجاح الوظيفة التسييرية في أداء دورها بشكل يضمن الاستقرار والتوازن داخل المحيط المؤسسي، أما الفئة التي مثلت 26% رأت أن التسيير المؤسسة متوسط وهذا مؤشر على وجود بعض الخلل الوظيفي (Dysfunction) يحتاج إلى بعض التعديلات في عملية التواصل الداخلية، فيما ذهبت أقلية إلى أن التسيير متدني في المؤسسة وهذا يعكس خلل لكنه جزئي في عملية التسيير وهو لا يؤثر بل يمكن اعتباره جزء من ديناميكية الداخلية التي تدفع بالنظام العام للتطور.

وباعتبار هذه المؤسسات وحدات اجتماعية فإن التسيير من خلال التحليل يقوم بدور جيد في حفظ الانسجام والاستقرار داخل هذه الوحدات، فالبنية التنظيمية تعمل بنوع من الفعالية لكن رغم هذا توجد بعض المؤشرات التي تظهر الحاجة إلى إجراء بعض التعديلات لضمان استمرارية هذا التوازن الداخلي.

- العامل واستدامة المؤسسة:

• السؤال الثامن: في رأيك كيف هو مستقبل المقولة؟

جدول رقم (33): تكرارات الإجابات على السؤال.

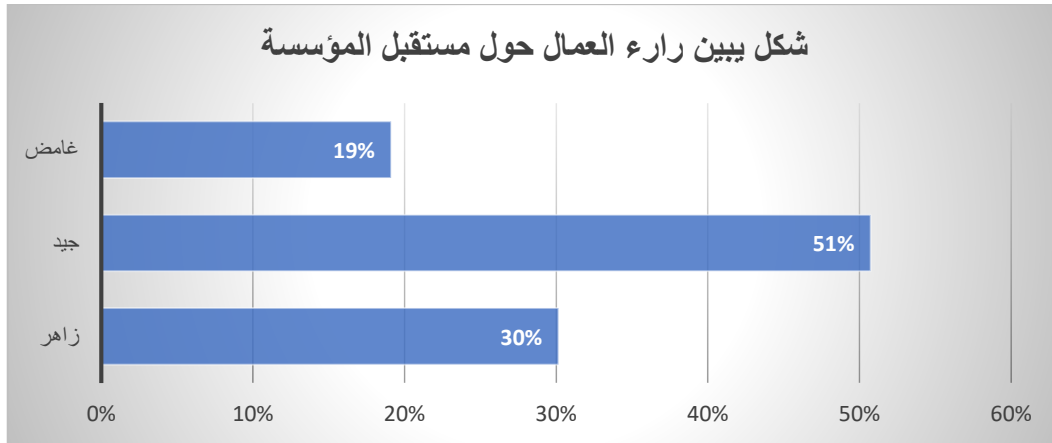
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
زاهر	41	30%	1,493	0,656	0,369	25%
جيد	69	51%				
غامض	26	19%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض توزيع الإجابات على سؤال "في رأيك كيف هو مستقبل المقولة؟"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "جيد" بنسبة 51%، تلتها "زاهر" بنسبة 30%، ثم "غامض" بنسبة 19%، الانحراف المعياري (0.369) يشير إلى تباين معتدل في الآراء، بينما المتوسط (1.493) يعكس أن معظم المشاركين يتوقعون مستقبلاً إيجابياً للمقولة، تُظهر النتائج أن 81% من المشاركين يتوقعون مستقبلاً مشرقاً (زاهر أو جيد)، في حين أن 19% فقط يعتبرون المستقبل غامضاً.

وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق نوعاً من الاستقرار الوظيفي حسب الأغلبية (جيد، زاهر)، مما ينعكس إيجاباً على الفاعلين داخلها مما يقوى شعور الانتماء والانسجام الاجتماعي بها، وهو ما يعزز النظام والاندماج حسب نموذج AGILZ لتالكوت بارسونز الذي يؤكد أن التوقعات الإيجابية لتطوير وظائف المؤسسة تعمل على التماسك المؤسسي واستمراريتها داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي، أما الأقلية فتعبر عن غياب الشفافية وضعف التواصل الإداري، مما يحتم على المؤسسات تطوير آلياتها الإدارية لكن في العموم يبدو أن هذه المؤسسات تحقق توازن وظيفي وثقة تضمن الاستمرارية والاستدامة.

الشكل رقم (35): الشكل البياني للسؤال الثامن.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- المقاول، القيادة والمخاطرة:

- السؤال التاسع: هل تعتبر رب العمل رجل قيادي يحسن التسيير ويخاطر في سبيل الارتقاء بهذه المؤسسة؟

جدول رقم (34): تكرارات الإجابات على السؤال.

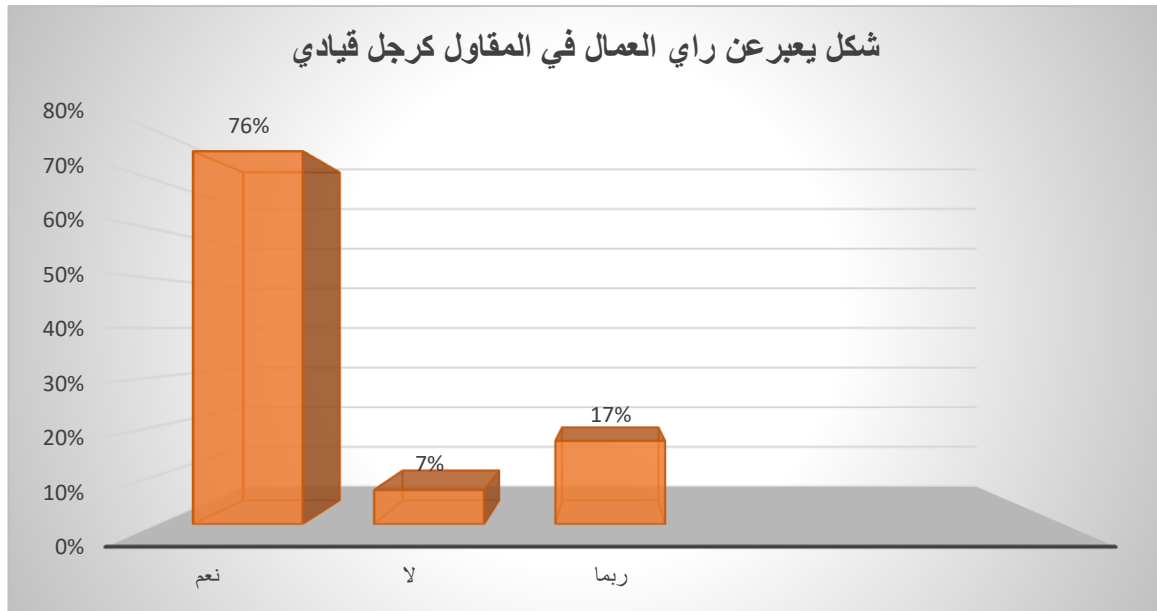
الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	104	76%
لا	09	07%
ربما	23	17%
المجموع	136	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الاستبيان.

تعتبر القيادة من اهم الوظائف التي تقوم بالحفاظ على التوازن داخل النسق الاقتصادي ولهذا حاولنا جس نبض العمال فيما ما يخص رأيهم في المقاول القيادي، ومن خلال الجدول يظهر جليا ان الأغلبية اجابت بـ "نعم" بنسبة 76% وهو ما يعكس نظرة العمال للمقاول التي تلخص وجوده كعنصر وظيفي أساسي داخل التنظيم، يعمل على تحقيق الاندماج وجمع الكل حول هدف مشترك هو التماسك الذي يؤدي بدوره الي الأداء الجيد والاستمرارية، كما ان جانب المخاطرة للارتقاء نلمسه في نموذج AGIL لصاحبه بارسونز والذي يشير الي ان المقاول الذي يحسن التسيير ويخاطر فهو يؤدي وظيفة التحفيز لتحقيق الأهداف، وتعتبر هذه الأخيرة من اهم وظائف النظام الاجتماعي، اما بالنسبة للفئة التي اجابت بـ "لا"

وكانت 07% وهي نسبة ضئيلة ترى ان المقاول اخفق في أداء الدور المتوقع منه، اما الفئة الأخير التي لم تحزم امرها وبقيت مترددة مثلت 17% من العينة وقد يرجع عدم التقييم النهائي للمقاول الي وجود نوع من عدم التواصل او ضبابية في خطط واستراتيجيات المقاول بشأن مستقل واهداف المؤسسة، ومنه نصل الي ان المقاولين موضوع السؤال يعطون صورة جيدة عن القيادة داخل المؤسسة ولهم أساليب قيادية فعالة تسهم في تماسك واستقرار النظام المؤسسي، ومن اجل التدعيم نضع إجابة نموذجية للأحد الإطارات: " نعم المقاول صاحب مؤسستا رجل قيادي فقدرته على المخاطرة المحسوبة هي جزء من النجاح حيث اتخاذ القرارات الجريئة لكن المدروسة هو ما يضمن النمو والاستمرارية".

الشكل رقم (36): الشكل البياني للسؤال التاسع.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الاستبيان.

- تحديا العمل في المؤسسات المقاولاتية الخاصة:

- السؤال العاشر: هل يمكن القول ان عملك يشكل نوع من التحدي سواء من جهة الجهد المبذول او الوقت اللازم لذلك؟

جدول رقم (35): تكرارات الإجابات على السؤال.

الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	123	90%
عادي	08	06%
لا	05	04%
المجموع	136	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة كبيرة مثلت 90% صرحت ان عملها يعد تحديا في الجهد والوقت وهذا يعكس وجود تقسيم دقيق للعمل يجعل العمال اكثر التزاما وتضامنا للان أداء الوظائف مختلف لكنه مترابط وهو ما يحيلنا الي التضامن العضوي الذي تحدث عند دور كايم، كما يظهر ان العمل في المؤسسة له مكانة أساسية مما يعطي أهمية لدور كل عامل في ضمان استمرارية العملية الإنتاجية، هنا تفسير اخر يظهر وجود نوع من الامتثال للقيم التنظيمية للمؤسسة منها الانضباط وتحقيق الأهداف الإنتاجية، وبالتالي الجهد والوقت هما من القيم المعيارية للسلوك المنضبط داخل المؤسسة، فيما عبر 06% من العينة بـ "ربما" و 04% بـ "لا" وهي نسبتان متقاربتان في الراي وضعيفتا التمثيل وهي تعبر عن وجود حالة من المرونة في النظام ووظائفها ليست أساسية ضمن النسق العام لهذا لا تأثر درجة الجهد والوقت المبذولان فيها، ونخلص الي ان المؤسسة تقوم بوظيفتها الادماجية للأفراد في منظومتي العمل والقيم التنظيمية وهو ما يضمن الاستدامة، للإشارة فيما يخص ضبط وقت العمل العديد من المؤسسات التي اخذت منها العينة تطبق نظام البصمة فيما يخص مواعيد العمل.

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الاستبيان.

4. المحور الثالث: المقاولاتية والثقافة التنظيمية.

التباين ومعامل الاختلاف للمحور الثالث:

السؤال الأول: هل يطبق القانون الداخلي للمؤسسة (احترام القواعد والمعايير)؟

جدول رقم (36): تكرارات الإجابات على السؤال

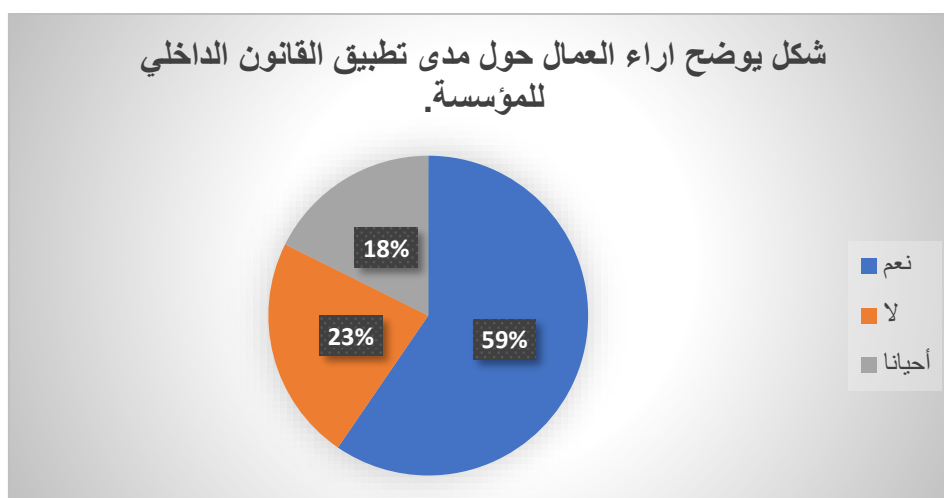
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	81	60%	1,043		0,128	12%
لا	31	22%		0,352		
أحيانا	24	18%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض توزيع الإجابات على سؤال "هل يطبق القانون الداخلي للمؤسسة (احترام القواعد والمعايير)؟"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "نعم" أي ما نسبة 60%، تلتها "لا" بنسبة 23%، ثم "أحيانا" بنسبة 18%، فـ ما أشار الانحراف المعياري الي قيمة منخفض (0.128) مما يدل على تباين بسيط في الآراء، وهو ما يعكس إجماعاً نسبياً بين المشاركين على أن القوانين تُطبق بشكل جيد، اما المتوسط الحسابي (1.043) يوضح أن غالبية المشاركين يرون ان تطبيق القواعد والمعايير داخل المؤسسة ملموس.

وإذا ما عدنا لتفسير النتائج نجد ان المؤسسات لها اليات تمكنها من تطبيق النظام وضمان الامتثال للقواعد وبالتالي ضبط سلوكيات العمال وتنظيم الأداء الوظيفي لكل فرد في النظام المؤسسي المنتمي له، كما يعبر هذا الاجماع على نجاح نسبي للمؤسسة في ترسيخ الثقافة والقيم التنظيمية الخاصة بها لدى العمال، اما النسب الباقية (23%، 18%) فنجدها تعكس وجود اختلال وظيفيا بسيطا سببه بعض نقاط الضعف في النظام القانوني العام، وقد يعود لصرامة في بعض الأقسام دون غيرها لأهميتها الاستراتيجية.

الشكل رقم (38): الشكل البياني للسؤال الأول.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الانتظام في العمل كوظيفة أساسية للاستقرار المؤسسي:

• السؤال الثاني: هل تتغيب عن عملك؟

جدول رقم (37): تكرارات الإجابات على السؤال

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	20	15%
لا	99	73%
أحيانا	17	12%
المجموع	136	100%

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

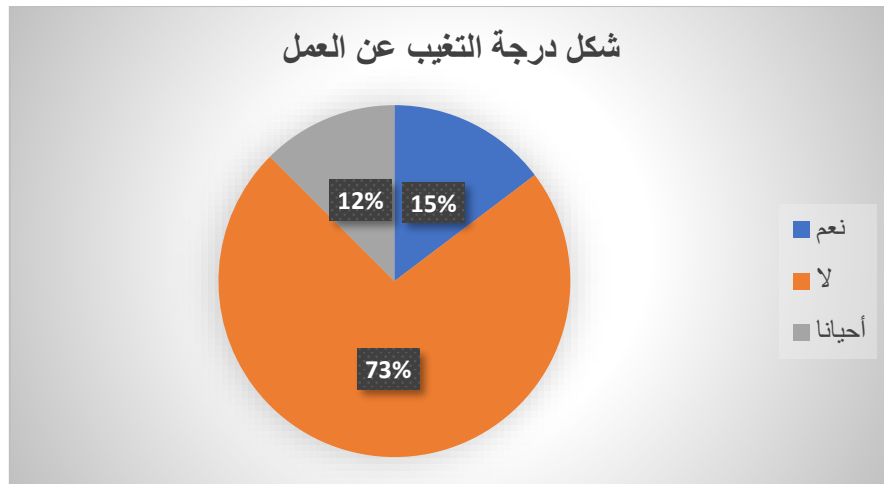
الجدول يعرض نتائج سؤال "هل تتغيب عن عملك؟"، حيث كانت الإجابة بنسبة 73% "لا"، تلتها "أحيانا" بنسبة 13%، ثم "نعم" بنسبة 15%، وهذا يشير إلى أن معظم المشاركين لا يتغيبون عن عملهم.

الفئة التي مثلت الأغلبية صرحت بأنها لا تتغيب وحضورها للعمل منتظم وهذا يدل على أن هناك معايير وقيم تضبط سلوك الأفراد داخل النسق المؤسسي وأن هذا الأخير نجح في تنشئة العمال على

قيم الانضباط والمسؤولية (آليات الضبط الاجتماعي عند بارسونز)، وبما ان لكل فرد وظيفة تكمل الوظائف الأخرى أي التكامل بين الأجزاء (الإدارة والعمال) يؤدي اذا كان منتظم الي تحقيق اهداف المؤسسة وضمان استقرارها باعتبارها جزء من البنية الاجتماعية العامة، واي غياب قد يؤثر على السير الحسن للعمليات الإنتاجية والخدمات للمؤسسات ، والفئتين المتبقيتين تعكس وجود انحراف او سلوك غير نمطي يفسره وجود ضغوطات نفسية او ضعف الرضا والحوافز والغياب هنا يكون شكلا من المقاومة الصامتة، وجود ظروف خارجية (بعد المسافة وغياب النقل).

وبالتالي الغياب ليس مجرد خلل وظيفي في آليات الضبط بل قد يكون وسيلة لإعادة التنظيم والتكيف، كما انه مؤشر لوجود نوع من التوترات، ومع ذلك يعتبره دور كايم جزء من ديناميكية التوازن داخل النسق.

الشكل رقم (39): الشكل البياني للسؤال الثاني.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الثقافة التنظيمية للمؤسسة المقاولاتية:

- السؤال الثالث: هل هناك صرامة في العمل داخل هذه المؤسسة؟

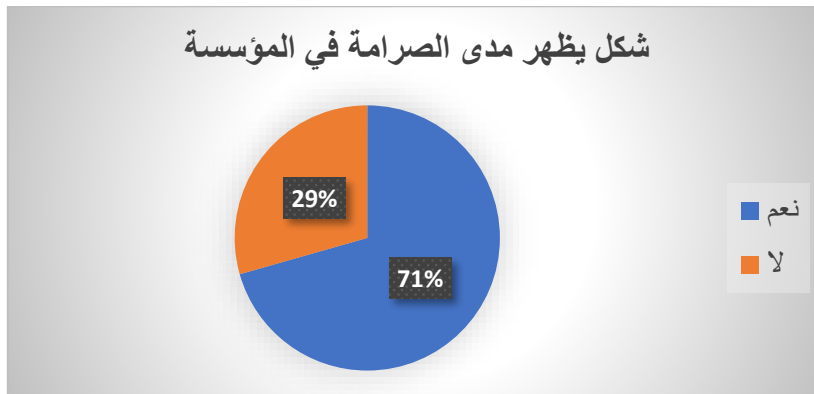
جدول رقم (38): تكرارات الإجابات على السؤال

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	96	71%	1,002	0,529	0,151	15%
لا	40	29%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل هناك صرامة في العمل داخل هذه المؤسسة؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "نعم" بنسبة 71%، ويظهر ذلك من خلال الآليات المستخدمة في ضبط ومتابعة العمال مثل استخدام البصمة لتسجيل الدخول بداية الدوام والخروج في نهاية العمل، كما ان بعض المؤسسات تستعمل الخصم من الاجر لضبط سلوك التغيب واحترام الوقت الصناعي للعمل، بينما أجاب 29% بـ "لا"، وهم في اغلب ينتمون الي مؤسسات لا تركز على الوقت لانه ينتهي بانتهاء مهمة العمل مثلما هو الحال في المستثمرة الفلاحية ومؤسسة تحويل الخضر والزيتون، وقد كانت نتيجة الانحراف المعياري (0.151) يشير إلى تباين منخفض جداً في الإجابات، مما يعكس توافقاً كبيراً بين المبحوثين في آرائهم حول وجود الصرامة في العمل، اما المتوسط الحسابي (1.002) فيدل على أن الأغلبية يرون أن هناك صرامة في العمل داخل المؤسسة، وهو ما يؤشر على ان هذه الأخيرة تملك ثقافة تنظيمية حديثة يشدها القانون الداخلي لها.

الشكل رقم (40): الشكل البياني يمثل الصرامة في داخل المؤسسة.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الرقابة والمتابعة كألية لضبط العمل المهني:

• السؤال الرابع: هل هناك رقابة مستمرة؟

جدول رقم (39): تكرارات الإجابات على السؤال

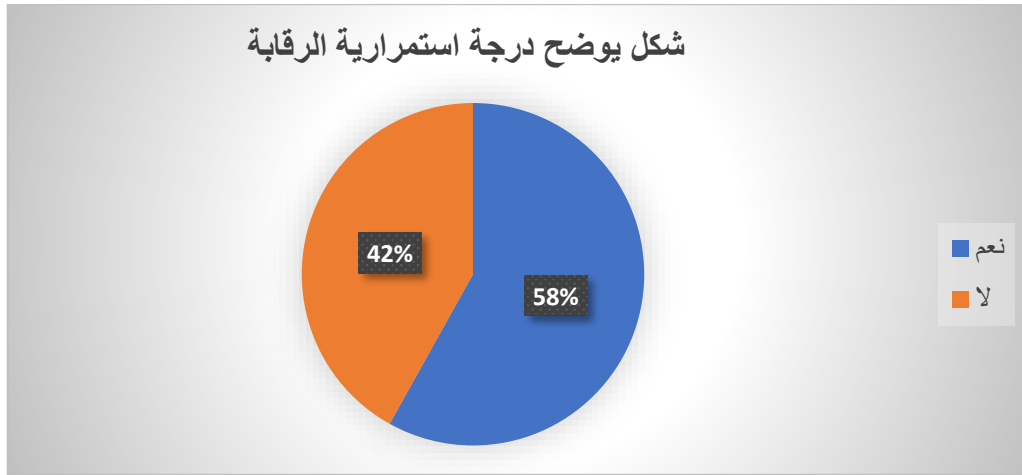
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	79	58%	1,526		0,227	15%
لا	57	42%		0,442		
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل هناك رقابة مستمرة؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "نعم" بنسبة 58%، تشير هذه النسبة الى اعتماد المؤسسات على نظام مراقبة خاصة داخل ورشات العمل ومصانع الإنتاج التي تعتبر أماكن عمل حساسة وتقع فيها الحوادث، ولهذا يوجد موظفون يهتمون بالرقابة على الجودة والمنتج، ورقابة الدورية للعمال اثناء العمل على الآلات لضمان لوقوف العمال على راس عملهم وتدخل بسرعة في حال تعطل الآلة لتجنب الخسارة، بينما أجاب 42% ب "لا"، وهي نسبة معتبرة وهم في اغلب من العمال الذين يعملون في الإدارة او الحراسة وغيرها من الوظائف العادية، وهو ما تؤكد نتائج الانحراف المعياري (0.227) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعني أن معظم المشاركين يتفقون إلى حد ما بشأن وجود الرقابة المستمرة، ونفس الامر بالنسبة للمتوسط الحسابي حيث بلغت قيمته (1.526) يدل على أن غالبية المشاركين يرون أن الرقابة المستمرة موجودة داخل المؤسسة، وهو ما اكدت عليه دراسة مهدي تواتي²⁹⁶ في معالجته لموضوع الرقابة.

²⁹⁶ مهدي تواتي، البات رقابة ومتابعة العمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد 09، البلدية، ماي 2008، ص 190.

الشكل رقم (41): الشكل البياني للسؤال الرابع.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الثقافة التنظيمية والوقت الصناعي:

• السؤال الخامس: هل وقت العمل محدد ام هناك استثناءات؟

جدول رقم (40): تكرارات الإجابات على السؤال.

الاجابات	التكرارات	النسبة المئوية
وقت محدد	85	62%
هناك استثناءات	51	38%
المجموع	136	100%

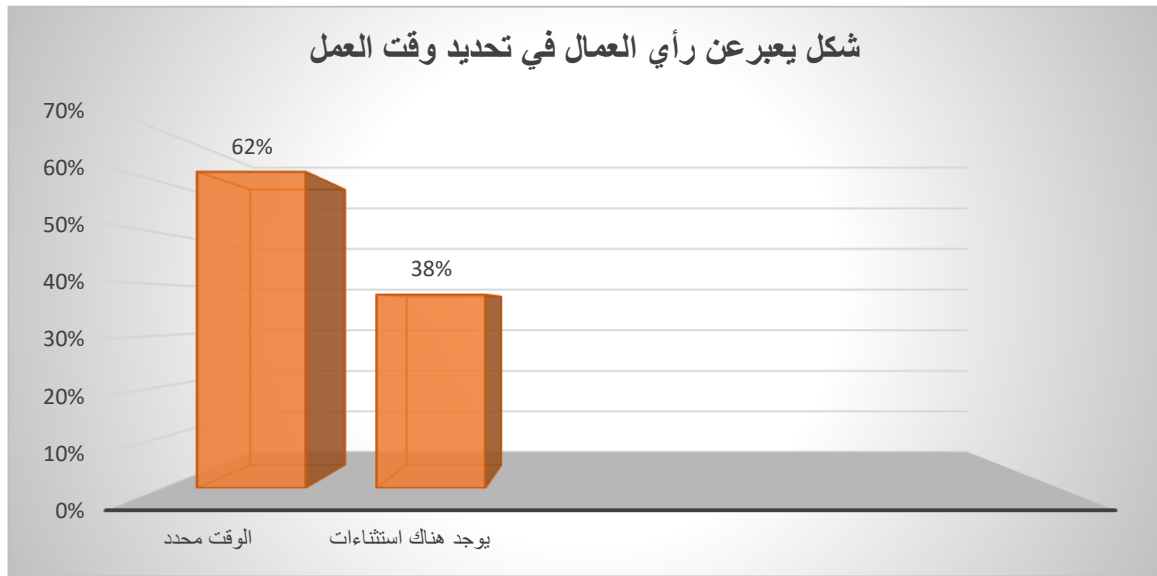
المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ ان 62% من العمال أكدوا ان وقت العمل محدد وهذا يدل على ان المؤسسة تفرض نظام عمل منضبط (دراسة مبتول) في محاولة منها لتحديد ساعات العمل عبر وضع اليات مراقبة بداية ونهاية العمل، ما يعكس نوع من البيروقراطية التنظيمية والانسيابية في الأداء، اما النسبة المتبقية 38% التي ذكرت انه هناك استثناءات فيما يخص وقت العمل، فقد كشفت عن واقع عملي مغاير يتجاوز التقيد بالوقت وهذا قد يرتبط بطبيعة العمل المقاولاتي الذي يرتبط هو اخر بأجال محدد للإنجاز، إضافة لتنوع مواقع العمل مما يفرض تمديد ساعات العمل او تقليصها أحيانا حسب مقتضيات العمل، وهو ما يعرف بمنطق المرونة الإنتاجية، كما قد يعود هذا التباين الي تحديد الوقت بالنسبة للعمال الاداريون عكس العمال الذين يشتغلون بالورشات او الميدان (فلاحة مثلا) يوجد لديهم استثناءات وهذا يحيلنا الي وجود تقسيم أفقي للعمل، كما قد ينظر لهذه الاستثناءات كبعد قيمي في

المؤسسة بحيث تكون جزء من ثقافة العمل كالعامل الإضافي مقابل تعويض مادي طبعاً يحسن من القدرة المعيشية للعامل، وهنا تصبح الاستثناءات الية ضرورية لتكيف والتوازن.

تكشف هذه النتائج عن الية معقدة تعتمد على المؤسسات المقاولاتية بين الانضباط للحفاظ على الصورة التنظيمية لها والاستثناءات التي يفرضها الطابع العملي للمقاولاتية في الواقع مما يعكس ديناميكية على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية وثقافة العمل السائدة داخل المؤسسة.

الشكل رقم (41): الشكل البياني للسؤال الخامس.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الاستبيان.

- أسس العملية التوظيفية في المؤسسات المقاولاتية:

• السؤال السادس: كيف تحصلت على عملك في هذه المقولة؟

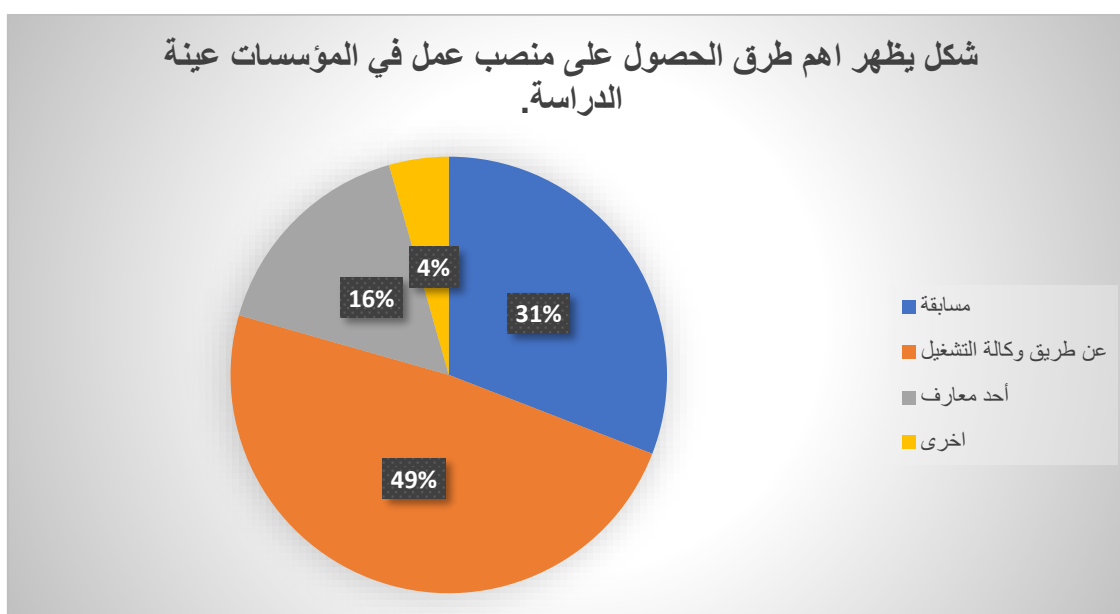
جدول رقم (41): تكرارات الإجابات على السؤال.

الانحراف المعياري	متوسط الإجابة	النسبة المئوية	التكرارات	الأجوبة
0,449	2,559	31%	42	مسابقة
		49%	66	عن طريق وكالة التشغيل
		16%	22	أحد معارف
		4%	6	اخرى
		100%	136	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "كيف تحصلت على عملك في هذه المقولة؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "عن طريق وكالة التشغيل" بنسبة 49%، تلتها "مسابقة" بنسبة 31%، وهي طرق تتضمن معايير الشهادة وبالتالي الكفاءة وهي تعد اهم طرق شرعية للانتقاء العمال ومنح الجميع فرص متساوية من اجل الحصول على وظيفة، ثم تأتي عبارة "أحد معارف" بنسبة 16%، وهي نسبة معتبرة تشير الي تدخل عوامل غير موضوعية في الانتقاء أي ان الوساطة لا زالت لها وزن في المؤسسات المقاولاتية للاعتبارات عائلية او قبلية جهوية فالممارسات التقليدية تظهر بين الفينة والأخرى داخل التنظيمات الاقتصادية الحديثة كما أشار اليها جيلالي اليابس في دراسته للمقاول الجزائري، وأخيراً وسيلة "أخرى" بنسبة 4%، وهي نسبة ضئيلة اعتمد وسائل مختلفة للحصول على وظيفة ، تظهر هنا نتيجة حساب الانحراف المعياري (0.449) إلى ان هناك تباين معتدل في الإجابات، مما يعكس اختلافاً وتنوعاً في طرق الحصول على العمل، اما نتيجة المتوسط الحسابي (2.559) فتدل على أن معظم المشاركين حصلوا على وظائفهم من خلال وكالة التشغيل أو المسابقات، مما يعكس الدور الكبير لوكالات التشغيل في توفير فرص العمل.

الشكل رقم (42): الشكل البياني للسؤال السادس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الإنتاجية وعلاقتها بتحديثات التكنولوجيا:

- السؤال السابع: هل يتم تجديد العتاد او ادخال عتاد انتاجي جديد في المؤسسة؟

جدول رقم (42): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	74	54%	1,441	0,387	0,324	22%
لا	62	46%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل يتم صيانة العتاد دوريا أو إدخال عتاد إنتاجي جديد في المؤسسة؟"، حيث كانت الإجابة الأكثر شيوعاً "نعم" بنسبة 54%، وهو الأمر الذي لاحظناه عند زيارتنا لبعض المؤسسات التي كانت تتوفر على أحدث العتاد مثل مصنع القهوة كافيكو الذي يمتلك أحداث سلسلة إنتاج تضم الآلات مستورة من المانيا، ونفس الأمر لمؤسسة بوبلنزة ومجمعات شي علي وحسناوي ومصنع القفزات، ومركز التجميل طبعا كلها تملك عتاد حديثة وتقوم بصيانة دورية له، بينما أجاب 62 عامل أي ما نسبته 46% بـ "لا"، وهي تخص مؤسسات أخرى منها مصنع تصبير الذي لاحظنا ان العتاد قديم نسبيا لكنه يخضع لصيانة مستمرة، الانحراف المعياري اعطى قيمة (0.324) وهذا يدل إلى ان التباين في الآراء معتدل، مما يعني أن هناك تفاوتاً طفيفاً في مواقف المشاركين بشأن تجديد العتاد من عدمه، المتوسط الحسابي كان (1.441) وهذا يدل على أن غالبية المشاركين يجزمون بأن المؤسسة تقوم بصيانة دورية للعتاد أو إدخال عتاد إنتاجي جديد، وهو يعطي مؤشر واضح لتتبع المؤسسة لخطى التنمية المستدامة للان التطور التكنولوجي يأتى بقوة في نوعية العتاد المستعمل في عملية الإنتاج فكلما كان أحدث كلما تم توفير الجهد والوقت وكان الإنتاج اجود وهذا ما اكدت عليه دراسة كل من برارة فريد" اثار التطور التكنولوجي على قرارات تجديد العتاد الصناعي للمؤسسة"²⁹⁷ ودراسة سيساوي فضيلة وشيطروب نورالهدى حول التجديد التكنولوجي والتنمية المستدامة²⁹⁸.

- السؤال الثامن: هل تعتزم تطوير نفسك من اجل تقديم الأفضل والحصول على مكانة أكبر؟

²⁹⁸ سيساوي فضيلة وشيطروب نور الهدى، من التجديد التكنولوجي الي التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الوادي، 2022، ص 182.

جدول رقم (43): تكرارات الإجابات على السؤال.

النسبة المئوية	التكرارات	الإجابات
91%	124	نعم اعمل على تطوير نفسي
9%	12	لا انا مكثفي هكذا
100%	136	المجموع

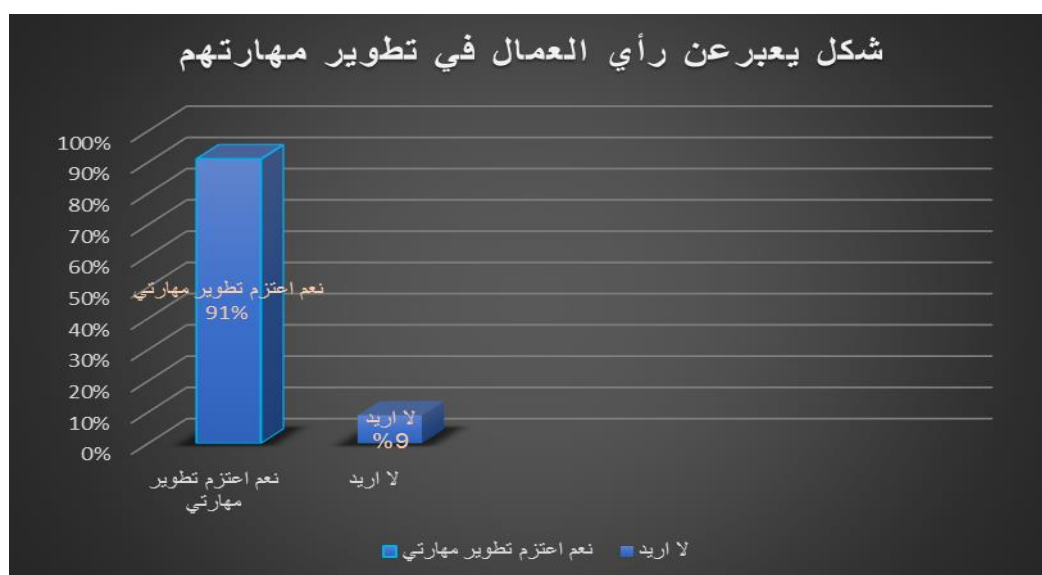
المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ ان ما نسبته 91% من العينة صرحت بانها تسعى لتطوير مهاراتها وزيادة رصيد خبراتها، وهذا يعكس وجود كفاءات فردية تسعى لترقية الأداء الشخصي وهذه سمة القطاع الخاص وشرطه للحصول على الترقية والمكانة المهنية، كما انه يساهم بذلك في رفع كفاءة المؤسسة، وتحقيق أهدافها، وتشير الرغبة في الحصول على مكانة اكبر الي الارتقاء الاجتماعي والرمزي وليس تحسين الدخل المالي فقط، فالحصول على الاعتراف الاجتماعي داخل مؤسسة له أهمية توازي الجانب المادي كما جاء به ماكس فيبر فاكتساب الاحترام والتقدير له دور في تحسين الجانب النفسي للعامل، اما نسبة المتبقية 9% والتي تكتفي بما وصلت اليه او ليس لها طموح للأسباب عدة كضعف المستوى او الحوافز، وهذا يدل على لا مبالاة وظيفية وهي فئة تعاني الهشاشة.

يظهر لنا ان العمال يتبنون قيما مهنية حديثة أساسها المبادرة الفردية والاجتهاد ما يقوى من كفاءة المؤسسة وتنافسيتها، فيما نرى ان الأقلية تنقصها الدافعية وهو ما يحتم على المؤسسة إعادة النظر في سياساتها التحفيزية وخاصة فيما يخص التكوين والرسكلة.

ولتدعيم التحليل قد أدرجنا إجابة إطار في احدى المؤسسات على هذا السؤال والتي تعكس تصور العمال لتطوير المهارات: "أؤمن ان التطور المستمر هو مفتاح النجاح في أي مجال (التطور الشخصي والمهني) وهو ما يساهم في تقديم الأفضل للمؤسسة ويفتح افاق جديد".

الشكل رقم (44): الشكل البياني للسؤال الثامن.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- الانتماء كألية لتحقيق التكامل الوظيفي:

• السؤال التاسع: هل تعتر نفسك جزء من المؤسسة؟

جدول رقم (43): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	77	57%	1,201	0,257	0,242	20%
لا	59	43%				
المجموع	136	100%				

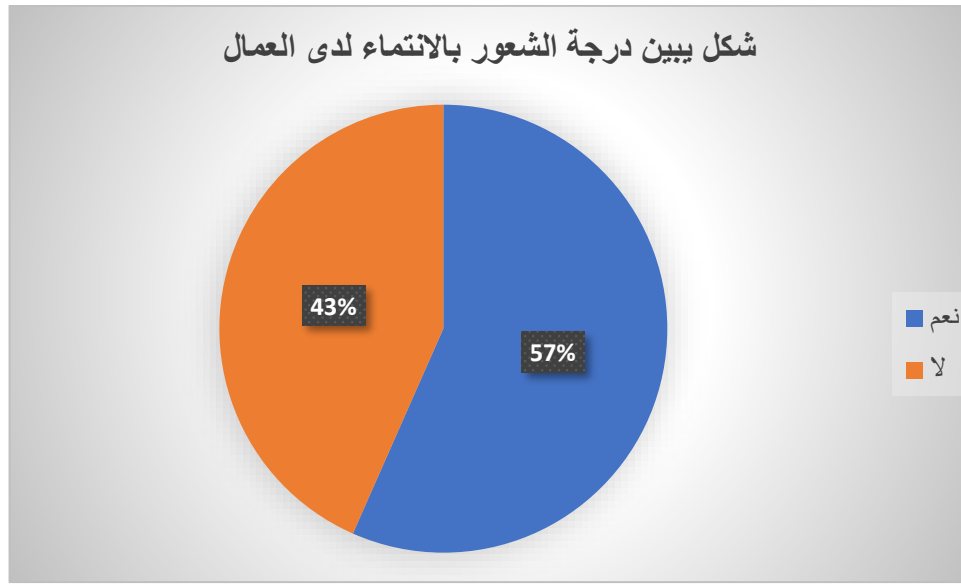
المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل تعتبر نفسك جزءا من المؤسسة؟"، حيث كانت الإجابة الأكثرية بـ "نعم" بنسبة 57%، بينما أجاب 43% بـ "لا"، وكانت قيمة الانحراف المعياري (0.242) مما يشير إلى تباين منخفض في الآراء، وهذا يعني أن هناك توافقا عاما بين المشاركين حول شعورهم بالانتماء إلى المؤسسة، فيما كان المتوسط (1.201) ودل على أن غالبية المشاركين يرون أنفسهم جزءا من المؤسسة.

تعبّر نسبة الذين لديهم شعورا بالانتماء وجود تفاعل إيجابي مع النظام المؤسسي الداخلي مما يحقق انسجام وظيفي بفعل تقبلهم للقيم والادوار المنوطة بهم، وهو ما يدفعهم إلى تحسين أدائهم وتفعيل التعاون

بينهم، وبالتالي سعيهم لالتزام المهني، الفئة الثانية في تدل على وجود اغتراب وغياب التكامل وهذا يكشف ضعف اندماجهم في فريق المؤسسة لقلة التواصل او غياب العدالة ونقص التقدير، وهذا امر يهدد تماسك البنية الداخلية للمؤسسة ويخفض من فعاليتها الإنتاجية، لذا على مؤسسة إعادة النظر في طرق الادماج الاجتماعي لعمالها للحفاظ على استقرارها وذلك بتقوية الروابط المهنية والاجتماعية معا.

الشكل رقم (45): الشكل البياني للسؤال التاسع.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- أهمية الأمان المهني باعتباره مساهم في رفع الإنتاجية:

• السؤال العاشر: في حالة الإصابة ما هي الإجراءات المتبعة؟

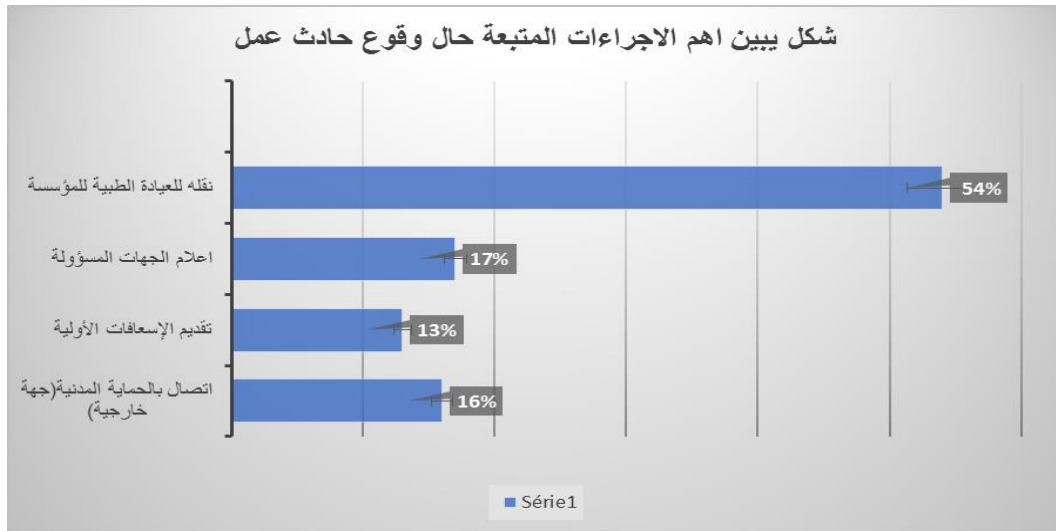
✓ الإجابة: لقد كانت الإجابة مختلفة وبعد جمعها وتنظيمها قمنا بتصنيفها تحت اربعة اقسام رئيسية هي:

- (1) اعلام الجهات المسؤولة كانت إجابة 16 عامل أي بنسبة 12%، والتصرف حسب قانون المؤسسة الداخلي كان رأي 07 من المستجوبين أي نسبة 5% وهي نسب ضعيفة تعكس غياب الجانب الإداري الذي من مهامه تنظيم الحياة المهنية وتفادي الوقوع في فوضى فمناك تقصير في وظيفة التنظيم.
- (2) نقله للعيادة من اجل عرضه على الطبيب 74 من عينة اجابت بها، ما نسبته 54%، يعكس هذا الرقم الوعي الصحي لدى العمال، لكن عدم ابلاغ المسؤولين يكشف عن ضعف التنسيق المؤسسي وغياب الإجراءات الموحدة.

- (3) اتصال بالحماية المدنية 21 من مستجوبين قالوا ان هذا هو الاجراء المتبع وقد شكلت نسبة 15% فيما نقل المصاب بسيارة اسعاف المؤسسة كانت إجابة عامل واحد (01) ما نسبته 1%، هذا يدل على الاعتماد على طرف خارجي أكثر من الفاعلين المنتمين للمؤسسة، وهذا يعبر عن فشل وظيفي في توفير أدوات الاستجابة السريعة وهذا قد يهدد توازن النظام في حالة الطوارئ الشديدة.

4) تقديم اسعافات أولية في عين المكان كانت أجوبة 17 من عمال أي بنسبة 13%، يدل هذا الرقم على ضعف الثقافة الوقائية والاستعداد داخل المؤسسة رغم أهمية هذه الخطوة في انقاذ المصاب، وهذا يعد خلل في مكونات النظام الوقائي الذي يمثل جزء من وظيفة النسق العامة. إجابة نموذجية للأحد العمال: " في حالة الإصابة نلجأ الي تقديم الإسعافات الأولية الفورية من قبل الموظفين المدربين او من خلال النقل للمستشفى إذا لزم الامر، ثم توثيق الحادثة حسب الإجراءات القانونية".

الشكل رقم (46): الشكل البياني للسؤال العاشر.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- التامين الصحي والاستقرار الوظيفي:

• السؤال الحادي عشر: هل لديكم تامين صحي؟

جدول رقم (45): تكرارات الإجابات على السؤال.

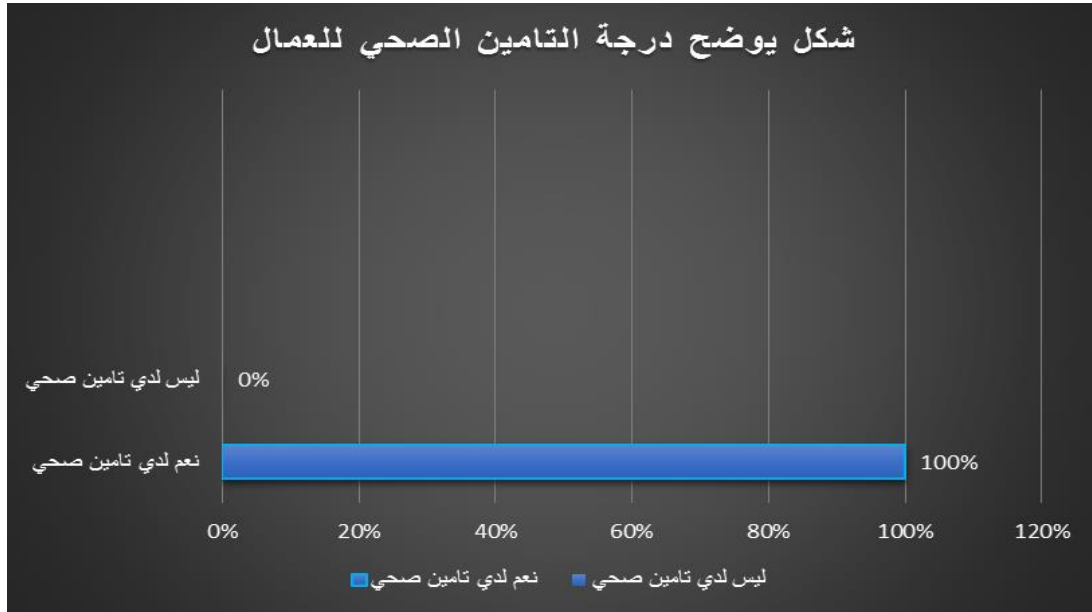
النسبة المئوية	التكرارات	الإجابات
100%	136	نعم
0%	00	لا
100%	136	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ ان كل العمال لديهم تامين صحي باعتبار هذا الأخير أحد اليات الحماية والوقاية التي تضمن سلامة المورد البشري، ويشير هذا الي حرص المؤسسة على تأدية وظيفة الرعاية الاجتماعية بغية تعزيز شعور الامن المهني للعمال ويحارب مخاطر الاقصاء، كما يدل هذا على اتباع المؤسسة للقانون الرسمي الذي ينظم علاقات العمل وهو ما يجعلها تكسب الشرعية في النظام العام (دولة،

سوق العمل)، إضافة إلى أن التأمين الصحي هو استثمار في المورد البشري لضمان الاستمرارية وهو أحد بنود التنمية المستدامة.

الشكل رقم (47): الشكل البياني للسؤال الحادي عشر.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- الخدمات الاجتماعية وعلاقتها بالأداء المهني:
 - السؤال الثاني عشر: هل تستفيدون من الخدمات الصحية؟
- جدول رقم (46): تكرارات الإجابات على السؤال.

النسبة المئوية	التكرارات	الإجابات
85%	115	نعم
5%	07	لا
10%	14	نوعا ما
100%	136	المجموع

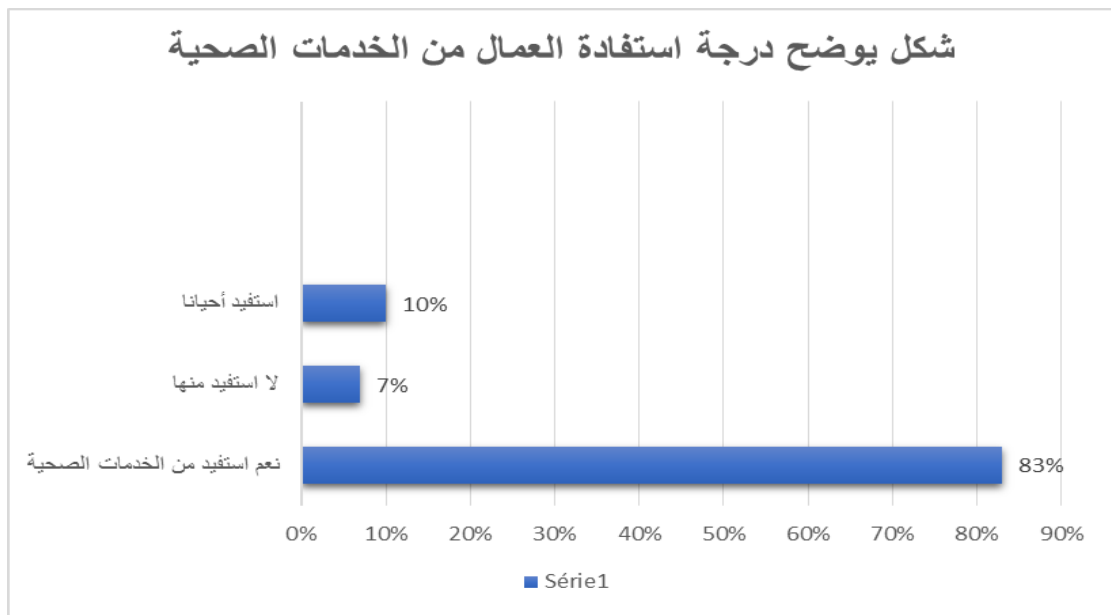
المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول أعلاه ولمعرفة مدى اهتمام المؤسسات بتقديم الخدمات الصحية في بيئة العمل والتي تعد من الوظائف الأساسية الهادفة لحماية العنصر البشري وجعله يعمل بفعالية طرحنا سؤال وكانت الإجابات 85% أكدوا أنهم يستفيدون من هذه الخدمات وهذا يعكس الدور الجيد للمؤسسة في رعاية عمالها حسب دور كايم وبارسونز فان نظام المؤسسة يشتغل بشكل متكامل في ضمان الصحة والسلامة، فيما

عبر 10% بعبارة نوعا ما وهذا يدل على وجود نوع من التذبذب وتفاوت في تحصيل الخدمات الصحية ويعود ذلك الي تأخر الإجراءات او ضعف تغطية كل الحالات، اما 5% الذين لا يحصلون اطلاقا عليها فهم يمثلون ثغرة في نظام المؤسسة قد تسبب لاحقا تراجع الولاء والشعور بالانتماء وهذا ما سوف يؤثر على سير العملية الإنتاجية وخدماتية للمؤسسات.

تظهر ان المؤسسة لها قدرة جيدة في رعاية عمالها لكن وجود من لا يستفيد يدعوا بالضرورة لتجديد اليات من اجل عدالة تنظيمية أكبر تسهم في تكامل بنيوي، لان كل فرد لا يستفيد من الخدمات الصحية يعتبر نقطة ضعف في البناء العام وهو ما يضعف بدوره الأداء العام للنسق.

الشكل رقم (48): الشكل البياني للسؤال الثاني عشر.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

5. المحور الرابع: جهود المقاول لتحقيق التنمية المستدامة.

التباين ومعامل الاختلاف للمحور الرابع.

من خلال نتائج البحث وإجابات على اسئلة المحور الرابع من ورقة الاستبيان تحصلنا على معطيات سوف نحاول تحليلها للمعرفة ما سوف تسفر عليه من نتائج، خلال استعمالنا لمعامل المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة وحساب هذا الأخير عن طريق جمع كل الإجابات على هذه الفقرة وقسمتها على عدد الاستبيانات نجد انه لكل فقرة يظهر لنا متوسط إجابة لكل سؤال تمثل الاتجاه العام لمجموع الإجابات على هذه الفقرة.

أما بخصوص التباين فهو من أدوات "التشتت"، حيث انه قيمة التباين تمثل ما مدى بعد الإجابات على المتوسط الحسابي المرجح، بحيث انه كلما كبرت قيمة التباين يتضح لنا الاختلاف الكبير في الإجابات أما إذا كانت قيمة التباين صغيرة فانه لا يوجد اختلاف كبير بين المتوسط الحسابي المرجح وباقي الإجابات.

- أنماط التفاعل المهني داخل المؤسسة:

• السؤال الأول: كيف هي علاقتك بزملائك؟

جدول رقم (47): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
احترام وتقدير	55	40%	3,524	0,458	0,483	14%
تعاون	59	43%				
مصلحة	14	10%				
تنافس	5	5%				
صراع	3	2%				
المجموع	136	100%				

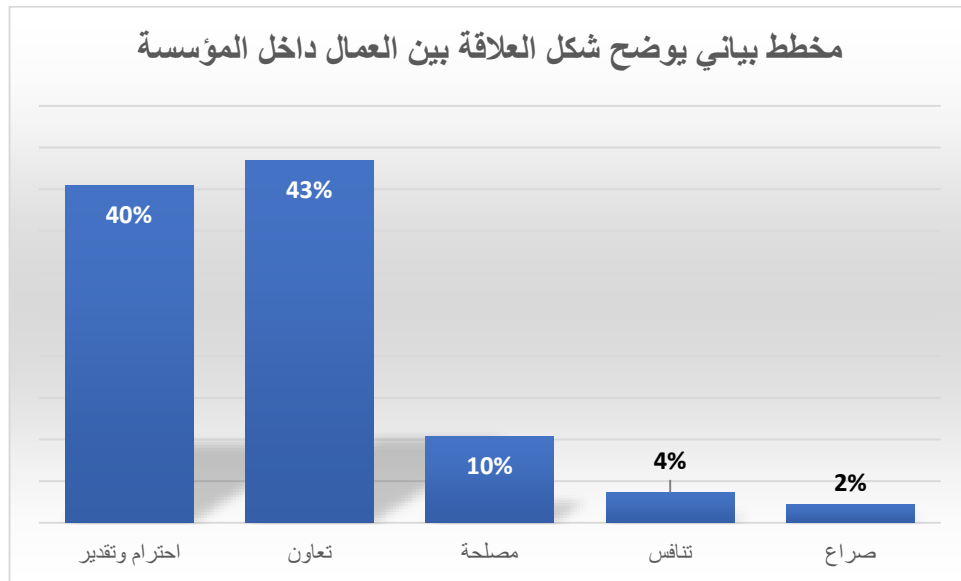
المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "كيف هي علاقتك بزملائك؟"، حيث أظهرت الإجابات أن الأكثر شيوعاً هي "تعاون" بنسبة 43% و"احترام وتقدير" بنسبة 40%، كما أظهرت الإجابات الأخرى نسباً أقل، حيث أجاب 10% بـ "مصلحة"، و5% بـ "تنافس"، و2% بـ "صراع". الانحراف المعياري (0.483) يدل على تباين معتدل في الآراء، ما يشير إلى تنوع في تقييم المشاركين لعلاقاتهم مع زملائهم، والمتوسط (3.524) يشير إلى أن غالبية المشاركين يرون علاقاتهم بزملائهم إيجابية، حيث تميل الإجابات نحو التعاون والاحترام المتبادل.

نلاحظ ان التعاون نسبته عالية وهذا يعني ان المؤسسة تعتمد على نمط العمل الجماعي لإنجاز المهام، ويعكس هذا وجود انسجام وتكامل وظيفي لتحقيق اهداف مشتركة، كما نسجل انه يوجد بعد أخلاقي لتضامن المهني الذي يخلق جواً مناسباً للعمل ويقلل من النزاعات، نسجل نسبة هامة قيمت العلاقة بالاحترام والتقدير وهذا مؤشر على وجود ثقافة عمل إيجابية تقوم على الاعتراف المتبادل ما يقوي الرأسمال الاجتماعي داخل الجماعة المهنية، وبالتالي يظهر رضا وظيفي يعزز الاستقرار المهني داخل المؤسسة، ادلى 10% من العينة ان علاقاتهم مع الزملاء تقوم على المصلحة وهؤلاء يعتمدون المنفعة كموجه لهم، حيث يبنون

علاقاتهم على ما يحقق مكاسبهم وهو فعل عقلاني لدى ماكس فيبر، 5% نسبة ضعيفة عبرت عن علاقة التنافس وهو ما يعكس غياب الحوافز الفردية او طبيعة العمل الغير تنافسي، 2% قالوا ان علاقتهم يشوبها الصراع مع الزملاء، وضعفها يكشف عن غياب التوترات والصراعات المفتوحة، يعكس الضبط الذي تفرضه الثقافة التنظيمية للمؤسسة، في أخير نسجل تعدد في أنماط التفاعل بين العمال لكنها في صالح المؤسسة.

الشكل رقم (49): الشكل البياني للسؤال الأول.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- البعد الاجتماعي والتنظيمي (صحة وسلامة العمال):
- السؤال الثاني: هل توفر لكم المؤسسة وسائل الوقاية والسلامة والمهنية (قفازات، خوذ، أحذية، ملابس...)?

جدول رقم (47): تكرارات الإجابات على السؤال.

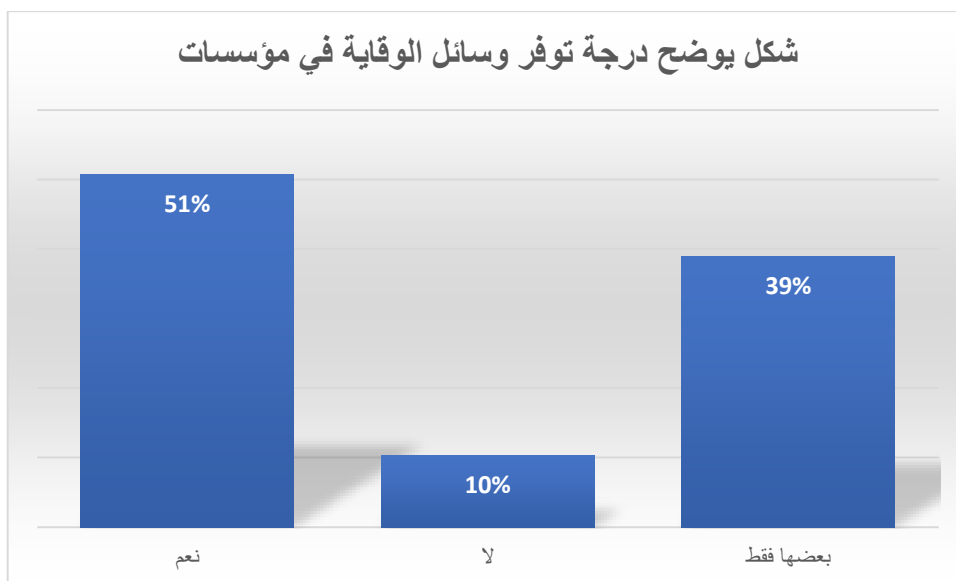
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	69	51%	2,863	0,554	0,632	22%
لا	14	10%				
بعضها فقط	53	39%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل توفر لكم المؤسسة وسائل الوقاية والسلامة والمهنية (قفازات، خوذ، أحذية، ملابس...)"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "نعم" بنسبة 51%، تلتها "بعضها فقط" بنسبة 39%، بينما أجاب 10% بـ "لا"، قيمة الانحراف المعياري كانت (0.632) يشير ذلك الي تباين معتدل في الآراء، مما يدل على أن هناك اختلافاً بين المشاركين في تقييم توفر وسائل الوقاية والسلامة، المتوسط (2.863) يشير إلى أن معظم المشاركين يرون أن المؤسسة توفر هذه الوسائل لكن بنسب متفاوتة.

تظهر النتائج الي ان المؤسسة لها وعي بأهمية سلامة العمال المهنية ويعود ذلك لعدة أسباب منها التشريعية والأخلاقية او كنتيجة لثقافة المؤسسة التنظيمية، وهذا ما يعزز الشعور بالأمن والثقة في نظام مؤسساتي ويسهم في تقليل الإحساس بالاستغلال ويرفع مستوى الانتماء والرضا، من جهة أخرى نسبة لا يستهان بها اجابت ان بعض وسائل فقط متوفرة، وهذا يعكس وجود تفاوت محتمل في توفير او توزيع هذه الوسائل يعود أساسا الي اختلاف مواقع العمل (إدارات، ورشات، ميدان...)، نسبة ضعيفة 10% قالت انها لم تحصل على أي وسيلة وقاية تذكر، وهذا يشكل خطرا على العمال ويدل على تهميش واضح ربما لغياب الرقابة، وهذا قد يولد صرعات حال وقوع حوادث ويزعزع الثقة في المؤسسة، ومع ذلك يمكن القول ان المؤسسات قطعت شوطا كبيرا في تطبيق سياسة وقائية ، لكن يبقى التساؤل حول مدى احترام المؤسسة لحقوق العمال المهنية والإنسانية؟.

الشكل رقم (50): الشكل البياني للسؤال الثاني.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الثقافة الإنتاجية مقابل الوعي البيئي:

• السؤال الثالث: هل تعتمدون على الترشيح في استخدام المواد الأولية في العملية الإنتاجية؟

جدول رقم (48): تكرارات الإجابات على السؤال.

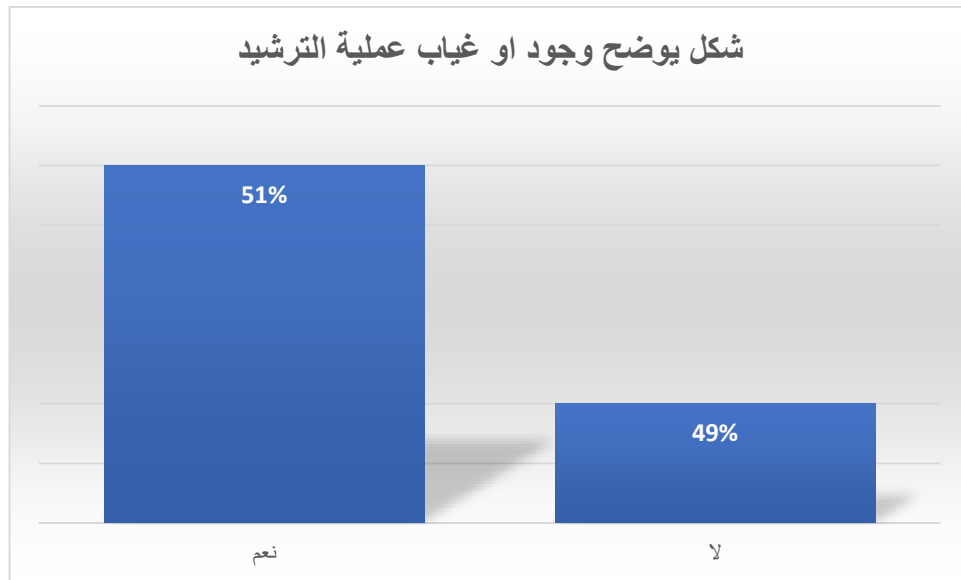
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	69	51%	1,068	0,435	0,133	12%
لا	67	49%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال مهم في تنمية المستدامة "هل تعتمدون على الترشيح في استخدام المواد الأولية في العملية الإنتاجية؟"، حيث كانت الإجابة بـ "نعم" بنسبة 51%، بينما أجاب 49% بـ "لا"، الانحراف المعياري (0.133) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يدل على توافق عام بين المشاركين في إجاباتهم حول ترشيح استخدام المواد الأولية، المتوسط (1.068) يشير إلى أن غالبية المشاركين يعتقدون أن الترشيح في استخدام المواد الأولية يتم تطبيقه في العملية الإنتاجية.

أجاب أكثر من نصف العينة بوجود ترشيد وهذا يدل على وجود وعي بأهمية الاستدامة وله وجهان الأول رسمي بتوجه اداري والثاني مجرد مبادرات عمالية تلقائية، كما انه يعبر عن حسن التدبير وتقليل من التكاليف نابعة عن حضور تنظيمي ورقابي وهي بوادر لثقافة ترشيدية تنتشر بين العمال، البقية اجابوا بانه لا يوجد ترشيد في العملية الانتاجية وهذا يشير لضعف الوعي البيئي ونقص في تعميم الممارسات الترشيدي على جميع مواقع العمل، قلة حملات التوعية، ويعود ذلك اما لغياب رقابة على استغلال المواد او عدم اشراك العمال في استراتيجيات الاستدامة، كما قد يدل هذا على هيمنة منطق الربح على الاستدامة لما تكلفه هذه الأخير من استثمارات تكنولوجية وبشرية، واستمرار أنماط الإنتاج التقليدية، ومع ذلك نسجل فروق في عملية الترشيدي بين القطاعات المدروسة (شيوعه في قطاعات صناعية اكثر من الحرفية)، كما للمستوى التعليم دور مهم فيها.

الشكل رقم (50): الشكل البياني للسؤال الثالث.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- القضايا البيئية في المؤسسة المقاولاتية:
 - السؤال الرابع: هل تهتم مؤسستك بالبيئة وحمايتها؟
- جدول رقم (49): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	39	29%	2,732	0,223	0,258	09%
لا	27	20%				
أحياناً	70	51%				
المجموع	136	100%				

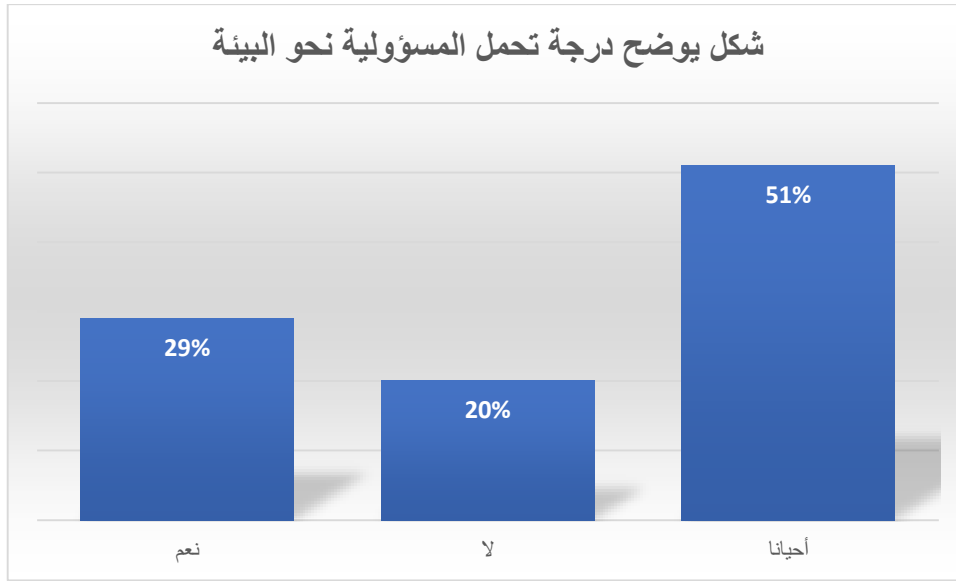
المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل تهتم مؤسستك بالبيئة وحمايتها؟"، حيث كانت الإجابة أغلب العينة بـ "أحياناً" بنسبة 51%، تلتها إجابة "نعم" بنسبة 29%، بينما أجاب 20% بـ "لا"، الانحراف المعياري (0.258) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعكس اتفاقاً عاماً بين المشاركين حول اهتمام المؤسسة بالبيئة، المتوسط (2.732) يشير إلى أن معظم المشاركين يرون أن المؤسسة تهتم بالبيئة بشكل متقطع أو جزئي.

تدل النسبة المرتفعة للإجابة العمال بان سياسة المؤسسة البيئية غير مكتملة وهو سبب عدم وضوحها فهي تبرز في أوقات وتخفي في أخرى وهذا يجعل البيئة عنصر ثانوي في جوهر استراتيجيات عمل المؤسسات، اما ثلث العمال أجاب بعم أي وجود اهتمام ظاهر بالبيئة وهذا يدل على وجود مبادرات بيئية متفرقة وغير شاملة، اخر فئة اجابت بغياب أي اهتمام بالجانب البيئي، وهذا راجع أي ممارسات في هذا الإطار او لعدم وعي العمال بهذه الممارسات وتصنيفها البيئي.

نصل في الأخير الي غياب الدمج الفعلي للبعد البيئي في السياسة الداخلية للمؤسسة المقاولاتية، ويعود ذلك أي استمرارية هيمنة منطق المادة على سير العمل، وغياب الوعي البيئي الكافي للمسؤول والعامل على حد سواء.

الشكل رقم (51): الشكل البياني للسؤال الرابع.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الثقافة البيئية للمؤسسة وطرق التخلص من المخلفات:

• السؤال الخامس: كيف يتم التخلص من المخلفات في مؤسساتكم؟

لقد اختلفت الإجابة على هذا السؤال حسب نشاط المؤسسة وحجمها وطرق اشتغالها، وكذا درجة تطبيقها لمبادئ التنمية المستدامة، ولتحديد الإجابات قمنا بتصنيفها إلى ثمانية (08) أقسام هي:

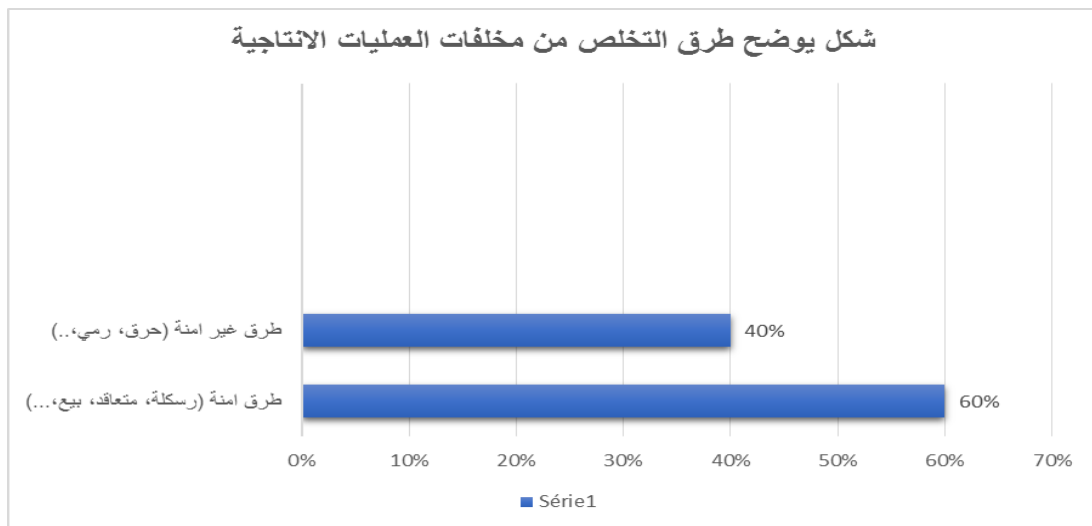
- 1) تقوم المؤسسة برمي كل المخلفات التي تبقى بعد العملية الإنتاجية في حاويات لتمر مصالح البلدية وتأخذها، وقد تكررت هذه الإجابة 24 مرة بنسبة 18%، فيما أجاب 23 أي بنسبة 17% عامل بان الحرق هو مصير النفايات في المؤسسة وهذا يدل على ان ممارسات بيئية خاطئة تتم في المؤسسات، تعكس نقص الرقابة والتكوين البيئي وغياب الاهتمام بالبعد الثالث من اركان التنمية المستدامة.
- 2) إجابة 35 عامل أي بنسبة 26% بان المؤسسة تقوم بعملية تدوير نفاياتها أي ان مخلفات مؤسسة صفر، فإ أكد ان التعامل مع متعاقد تكلفه المؤسسة بالتخلص من النفايات هكذا أجاب 21 عامل مثلوا نسبة 15%، 16 عامل اخر أي ما نسبته 12% اجابوا بان مؤسسة تقوم ببيع مخلفاتها من عملية الإنتاج، وهذا يدل على اعتماد بعض المؤسسات على طرق امنة في التخلص من النفايات كصورة عن الوعي والتنظيم النسبي، كما يجعل المؤسسة تكسب مورد جديد انطلاقا من إعادة استغلال النفايات وهو ما يجسد الاستدامة.

(3) اجابة 05 عمال بأنهم لا يعرفون شيء عن مصير النفايات في مؤسساتهم وقد مثلوا نسبة ضعيفة بلغت 5%، يعكس واقع تغيب فيه المعلومة او يهمل العامل ويقصى من المشاركة في هذه العملية.

(4) لا توجد مخلفات كانت إجابة ستة (06) عمال بنسبة 4%، وهذا يدل على ان المؤسسة، بعض المؤسسات تقف عملياتها الإنتاجية على التركيب فقط ولذا وجود مخلفات مستبعد مثال على ذلك مؤسسة شي علي لصنع المراجل.

(5) يتخلص من النفايات بطرق امنة هكذا أجاب أربعة عمال (04) أي ما نسبته 3% وهي ضعيفة جدا، تعكس محدودية المؤسسات التي تولي اهتمام بالممارسات الامنة وفق معايير بيئية حديثة. نلاحظ وجود تفاوت بين المؤسسات في تبني معايير بيئية حديثة تخدم البيئة وتقلل خطر التلوث الصناعي، وسيطرة الخيارات غير البيئية في التعامل مع النفايات.

الشكل رقم (52): الشكل البياني للسؤال الخامس.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- سياسات الموارد البشرية في المؤسسات المقاولاتية:

• السؤال السادس: هل حصلت على تدريب أو تكوين خلال عملك في هذه المؤسسة؟

جدول رقم (50): تكرارات الإجابات على السؤال.

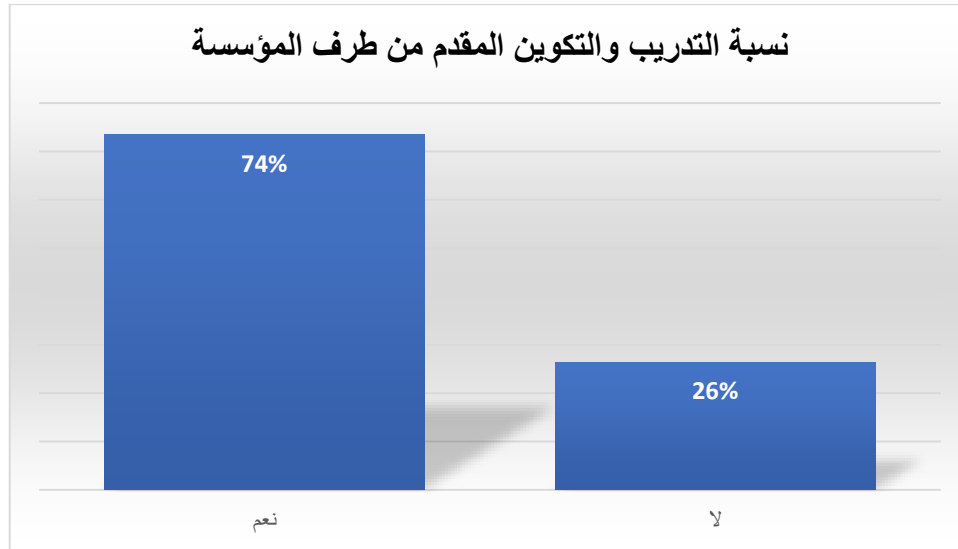
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	100	74%	1,005	0,562	0,235	23%
لا	36	26%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل حصلت على تدريب أو تكوين خلال عملك في هذه المؤسسة؟"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "نعم" بنسبة 74%، بينما أجاب 26% بـ "لا"، الانحراف المعياري (0.235) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعني أن غالبية المشاركين حصلوا على تدريب أو تكوين خلال عملهم في المؤسسة، اما المتوسط (1.005) يدل على أن معظم المشاركين استفادوا من فرص التدريب والتكوين المتاحة في المؤسسة.

نجد نسبة مرتفعة من افراد العينة تحصلت على تكوين مما يعكس اهتمام المؤسسات بهذا المجال من اجل رفع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية من خلال اكساب العمال القدرة على التكيف مع التغيرات والتحولات في مجال العمل والسوق، خفض معدل الحوادث المهنية وتحقيق اهداف المنظمة بالموازاة مع الأهداف الشخصية والاجتماعية للعمال، وهذا يدل على وجود إدراك بأهمية تحسين وبناء راس المال البشري، الفئة الثانية والتي لم تتلقى أي تكوين، يعكس وجود فوارق تنظيمية (تعدد مؤسسات العينة، فروع) وفي العموم عدم حصول العمال على تكوين يشعرهم بالنقص مقارنة مع من تكونوا، كما ان التراتبية تلعب دور في تحديد من يحصل على تكوين، وبصفة عامة هناك توجه نحو تطبيق سياسات التكوين من اجل زيادة الجودة وضمان السلامة، فلا بد من تعميمه لتحقيق العدالة التنظيمية والمساواة.

الشكل رقم (53): الشكل البياني للسؤال السادس.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الهوية المهنية والعلاقات داخل المؤسسة:

- السؤال السابع: هل لديك الاستعداد والثقة الكافية لتولي مسؤولية أكبر (ترقية، حراك مهني في نفس المؤسسة)؟

جدول رقم (51): تكرارات الإجابات على السؤال.

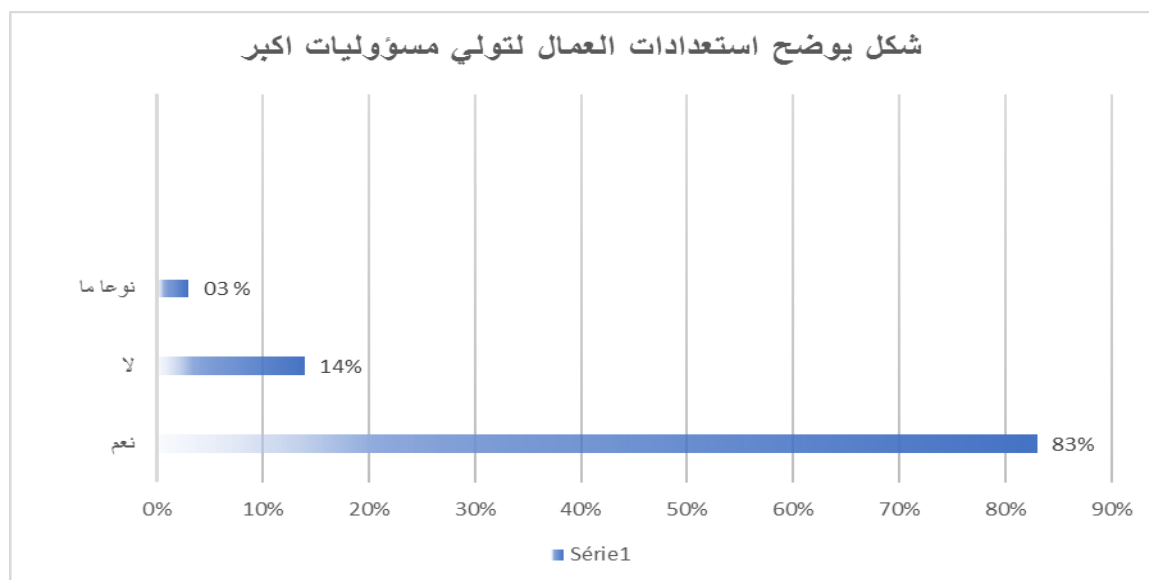
النسبة المئوية	التكرارات	الإجابات
83%	113	نعم
14%	19	لا
3%	04	نوعا ما
100%	136	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نجد ان نسبة 83% اجابوا بـ "نعم" وهي نسبة مرتفعة جدا، تعكس إحساس عالي بالكفاءة لدى العمال ووجود جو يعزز ثقتهم بأنفسهم، لدى اغلبية طموح مهني جيد يشير لديناميكية داخل المؤسسات، اما فئة الثانية اجابت بـ "لا" 14% يدل هذا الرقم على عدم الثقة لنقص التكوين وخبرة لشعور بالتهميش وغياب التحفيز وتشجيع الإداري، الفئة الأخيرة عبرت عن رأيها بـ "نوعا ما" وتعلن بذلك عن تذبذب الثقة لديها وغالبا هم عمال جدد في مجال العمل.

نستخلص ان العمال يعتبرون أنفسهم جزء فاعل في المؤسسة وهذا نمى لديهم هوية مهنية قوية، لم تكن لتظهر لولا وجود مناخ يشجع على المبادرة الفردية، وبالتالي خلق رأسمال بشري مهم لابد من توجهه والاستثمار فيه.

الشكل رقم (54): الشكل البياني للسؤال السابع.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المقاولاتية وعلاقتها بالمجتمع المحلي:

- السؤال الثامن: هل تساهم مؤسساتكم في اعمال خيرية او في اعمال لصالح المجتمع المدني؟
- جدول رقم (52): تكرارات الإجابات على السؤال.

الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الاجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	106	78%	1,236	0,449	0,196	16%
لا	30	22%				
المجموع	136	100%				

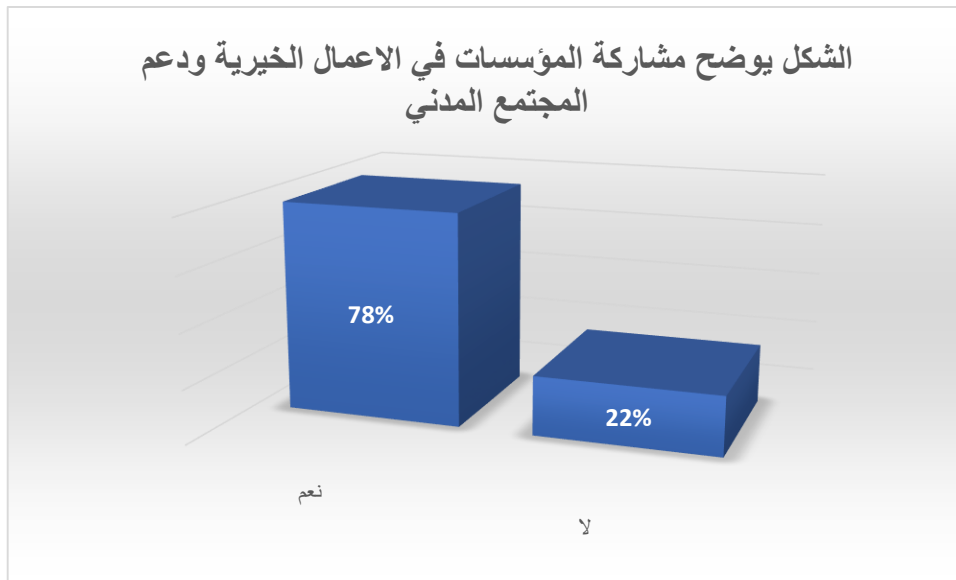
المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل تساهم مؤسستكم في أعمال خيرية أو في أعمال لصالح المجتمع المدني؟"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "نعم" بنسبة 78%، بينما أجاب 22% بـ "لا"، الانحراف المعياري (0.196) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يدل على توافق كبير بين المشاركين في تقييم مساهمة المؤسسة في الأعمال الخيرية والمجتمعية، المتوسط (1.236) يعكس أن معظم المشاركين يرون أن المؤسسة تساهم بشكل فعال في هذه الأنشطة.

تظهر النتائج ان صورة المؤسسة إيجابية في تصور عمالها لمساهمتها في خدمة المجتمع وانفتاحها على مشاكله، وهذه استراتيجية تتبعها المؤسسات التي تحاول الاندماج في المجتمع وكسب الشرعية الاجتماعية، كما ان مشاركة العمال في هذه الأنشطة الخيرية يعكس روح الانتماء والتعاون لديهم ويظهر البعد الأخلاقي والقيمي للمؤسسات عينة الدراسة، عينة متبقية رأيها يعكس وجهان الأول عدم علمها بهذه المبادرات والمشاركة او هناك بعض مؤسسات مسرح الدراسة لا تهتم بهذه المبادرات الاجتماعية.

ومنه نستخلص ان المؤسسات المقاولاتية تجمعها علاقة جيدة بالمجتمع يتوجها بناء رأسمال رمزي يحسن صورتها لدى المجتمع وسمعتها في السوق، كما ان هذه المبادرات تعزز ثقة العمال بمؤسستهم باعتبارها فاعل إيجابي في محيطهم.

الشكل رقم (55): الشكل البياني للسؤال الثامن.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- الثقافة التنظيمية للمؤسسة المقاولاتية ودورها في التغيير والابداع:
 - السؤال التاسع: هل تشجع مؤسستكم المبادرة الفردية والابتكار في العمل؟
- جدول رقم (53): تكرارات الإجابات على السؤال.

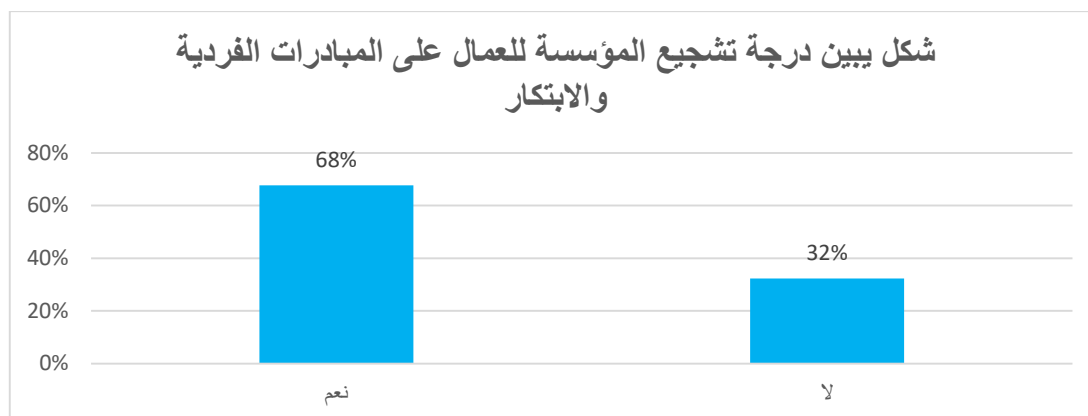
الأجوبة	التكرارات	النسبة المئوية	متوسط الإجابة	التباين	الانحراف المعياري	مستوى الاختلاف
نعم	92	68%	1,219	0,369	0,209	17%
لا	44	32%				
المجموع	136	100%				

المصدر: مخرجات برنامج spss نسخة 24.

الجدول يعرض نتائج سؤال "هل تشجع مؤسستكم المبادرة الفردية والابتكار في العمل؟"، حيث كانت الإجابة الأغلبية بـ "نعم" بنسبة 68%، بينما أجاب 32% بـ "لا"، الانحراف المعياري (0.209) يشير إلى تباين منخفض في الآراء، مما يعني أن هناك توافقاً بين المشاركين حول تشجيع المؤسسة للمبادرة الفردية والابتكار، المتوسط (1.219) يدل على أن غالبية المشاركين يرون أن المؤسسة تشجع على الابتكار والمبادرات الفردية في العمل.

تعكس الإجابات وجود مرونة وتشجيع للعمال من قبل المؤسسات من أجل طرح أفكارهم لتستفيد منها هذه الأخيرة من جهة وتعزز الإحساس بالتقدير والاعتراف لدى العامل من جهة أخرى، كما تظهر أنماط إدارية أكثر حداثة وديناميكية تأسس لثقافة المشاركة والابتكار هذا فيما يتعلق بالفئة الغالبة، أما الفئة المتبقية فهي تعكس غياب بيئة العمل المشجعة نظراً لوجود تراتبية صارمة وهيمنة بيروقراطية تحد من حرية العمال في اقتراح أفكارهم، توجه المؤسسة وتركيزها على الجانب الكمي أكثر من النوعي يحرم عمالها المبادرة والابتكار، وهو ما يعطل طاقات هامة.

الشكل رقم (56): الشكل البياني للسؤال التاسع.



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

- النوع الاجتماعي وعلاقته بثقافة المؤسسة المقاولاتية:

- السؤال العاشر: هل تعمل معكن نساء (تمكين) وان وجدن كيف هو تعاملكم معهن؟

جدول رقم (54): تكرارات الإجابات على السؤال.

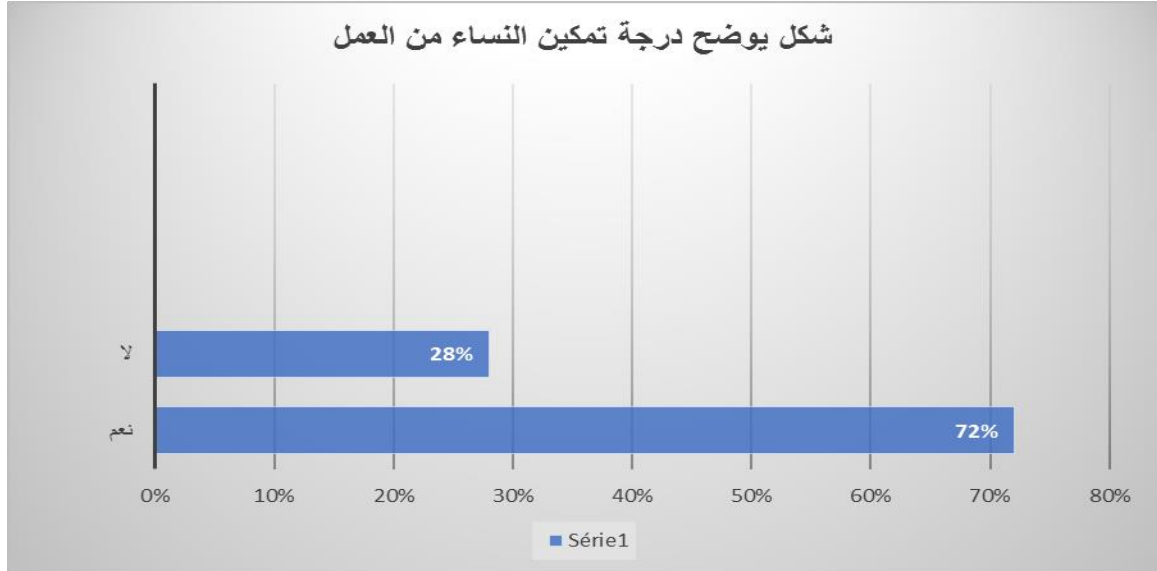
النسبة المئوية	التكرارات	الإجابات
72%	98	نعم
28%	38	لا
100%	136	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ ان اغلبيية بنسبة 72% تعمل معهن نساء وهذا يدل على تطور نسبي في سوق العمل المقاولاتي بحيث ان الفرص متساوية تقريبا بين الجنسين الا في بعض الأنشطة كالزراعة مثلا، كما يدل على ان العقلية داخل المؤسسة بدأت تنظر للمرأة كعنصر منتج له قدرة تقديم إضافات تزيد من ديناميكية العمل، دون ان ننسى السياسات التشجيعية على ادماج المرأة في سوق العمل، اما الفئة (28%) التي اشارت لغياب العنصر النسوي سببه تقسيم جنسي للمهن التي كما ذكرنا سلفا لا تناسب طبيعة الانثى خاصة اذا كانت مهام ميدانية شاقة، وبالسؤال عن نوع العلاقة بين العمال والعاملات فقد أجاب 64 منهم أي ما نسبته 47% انها علاقة احترام، فيما أجاب 17 عامل بانها جيد وكان هذا بنسبة 12%، فيما عبر 14 اخرون بانها عادية وذلك بنسبة 10% فيما قال أربعة (04) بانها علاقة تعاون 3% وهي أنماط تفاعلية إيجابية تساهم في تقدم المؤسسة، فيما أجاب ما نسبته 28% بانه لا تعمل معهن نساء وهؤلاء

اغلبهم يعمل في ورشات الإنتاج وتركيب واخرون في مجال الفلاحة، وهي مجالات لا تستقطب الكثير من اليد العاملة النسوية لما تتطلبه من جهد بدني لا تناسب مع طبيعة المرأة.

الشكل رقم (57): الشكل البياني للسؤال العاشر.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

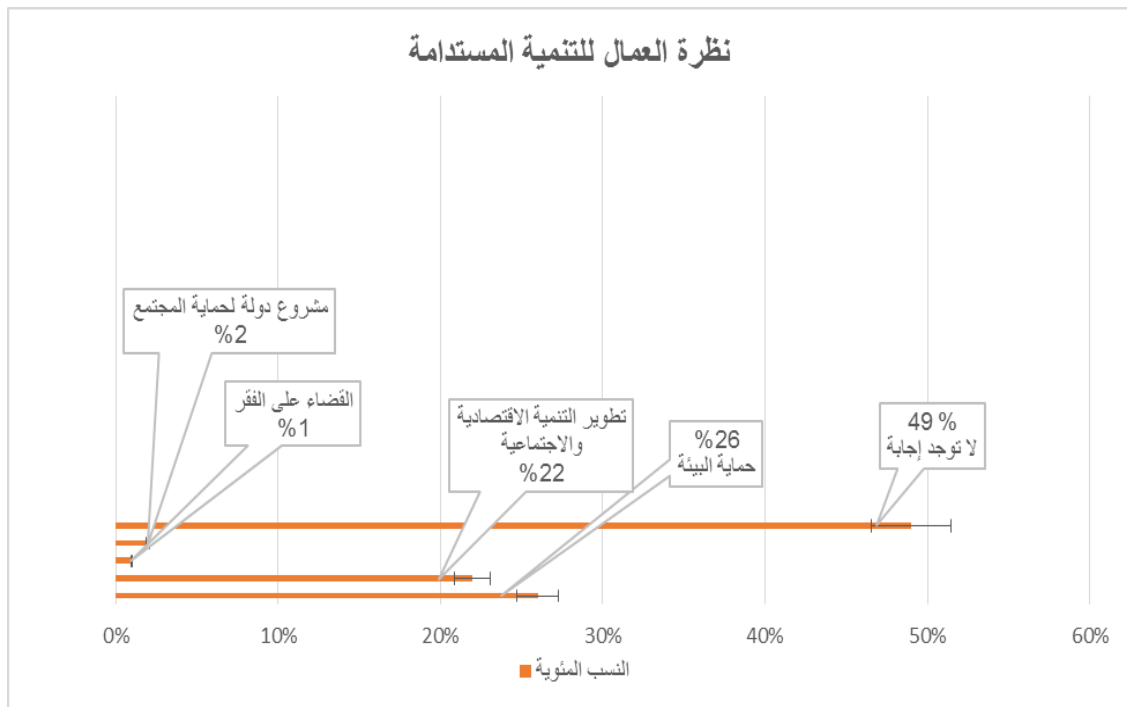
- العمال وثقافة التنمية المستدامة:

• السؤال الحادي عشر: ماذا تعرف عن التنمية المستدامة؟

جاء هذا السؤال المفتوح لمعرفة درجة وعي العمال بمشروع التنمية المستدامة وأهدافها فكانت الإجابات كالتالي:

- الحفاظ على البيئة وضمان حق الأجيال القادمة هؤلاء كان لهم وعي تام بماهية التنمية المستدامة وأهدافها وكان عددهم 35 أي ما نسبته 26% وجود معرفة جزئية تشمل البعد البيئي الذي غالبا ما يعد وجه التنمية المستدامة الذي تركز عليه وسائل اعلام خاصة والحوارات الشعبية عامة.
- تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية 30 نسبته 22%، يدل هذا على وعي اشمع بمفهوم التنمية المستدامة قد يرجع لتكوين او خلفيات تعليمية تجعلهم أكثر اطلاعا واهتماما بالقضايا التنموية الراهنة، هذه الفئة هي ما يعرف بالنواة الواعية والتي قد تكون سبب في توعية باقي العمال إذا ما وجدت التحفيز المناسب.
- قضاء على الفقر 2 نسبته 1% ومشروع دولة لحماية المجتمع 3 نسبته 2%، تعكس محدودية الفهم لتنمية المستدامة يربطونها بأهداف فردية ويغفلون عن كونها مفهوم اشمع تدمج فيه الابعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

➤ لا توجد إجابة 66 ما نسبته 49%، يعكس هذا الجواب ضعف الثقافة العامة والمهنية اتجاه القضايا الأساسية المتعلقة بمستقبل العمل والمجتمع، وجود فجوة معرفية بين تخطيط الاستراتيجي الذي بدأت مفاهيم كالتنمية المستدامة تدمج فيه وميدان التنفيذ الذي يمثل القاعدة التشغيلية (العمال).
الإجابات تكشف عن تفاوت معرفي كبير داخل بني المؤسسات المقاولاتية، ونقص جلي في دمج مفاهيم التنمية المستدامة في الثقافة العمالية، وهو ما قد يشكل عائق امام المؤسسة في مواكبتها لتوجهات العالمية حيال مشروع التنمية المستدامة، وهنا يكوم من الضروري استثمار في برامج تكوينية توعوية تهتم بتبسيط مفاهيم التنمية المستدامة لتنمائي مع اختلافات المستوى الثقافي لعمالها.
الشكل رقم (58): الشكل البياني للسؤال الحادي عشر.



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الاستبيان.

خاتمة الفصل:

يتناول هذا الفصل العلاقة التفاعلية بين المقاول باعتباره محرك أساسي للنشاط الاقتصادي والعملية التنموية، والمقاولاتية كوسيلة فعالة لتعزيز النمو يمكنها أحداث تغييرات على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نتائج الاستبيان وجدنا ان المقاول يسعى لوضع خطط استراتيجية تمشي عليها مؤسسته المقاولاتية والتي يربوا من خلالها تحقيق النمو والاستمرارية وهي اهداف أساسية ومشاركة قد تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، وتوضح الدراسة التحديات التي تواجهها المقاولاتية خصوصا في السياقات النامية من حيث ضعف التكوين وغياب سياسات التحفيز وثقافة الاستدامة داخل الهياكل الاقتصادية، واخير نجد ان التنمية المستدامة ممكنة التحقيق عبر المقاولاتية باعتبارها وسيلة لتحقيق الغايات (اهداف التنمية المستدامة) لكن هذا الامر يستلزم الكثير من الجهد والوقت، ولا بد لتحقيقه من تضافر الجهود الحكومية الجماعية والفردية من اجل تثبيت ركائز التنمية المستدامة عن طريق دمج مفاهيمها في الثقافة التنظيمية للمؤسسة المقاولاتية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

ان الإطار المؤسسي والتشريعي في الجزائر عرف تقدما مهما منذ تبني الدول لاقتصاد السوق، وهو الامر الذي اعطى فرصة للقطاع الخاص من اجل البروز والتطور، وقد تطور معها نموذج الفاعل المفاوض الجزائري باعتباره المحرك الرئيسي لها، والذي تأثر بالظروف الاجتماعية الثقافية الاقتصادية والسياسة التي ساهمت كل منها في تشكل جزء من هويته المفاوضية، ومع التغيرات المتتالية التي عرفتها جل الميادين وبالأخص البيئي وتأثيراته التي تعدت حدود الدول بدا الحديث عن التنمية المستدامة التي تحتاج اليات ووسائل فعالة لتحقيقها، كانت المفاوضية احدها والمفاوض في هذا الامر يتحمل مسؤولية ثقيلة في تحقيق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتحسين البيئي.

خلال هذه الدراسة تناولنا بالتحليل كل من المتغيرات الخاصة بالمفاوض ومؤسسته المفاوضية واهداف التنمية المستدامة وتوصلنا الي ان هناك نموذج مفاوض مختلف عما كان معروف له خصائص وأهدافه وتمثلاته.

نستنتج من الدراسة التي جمعت بين التحليل النظري للموضوع ونظيره في الواقع عن طريق الدراسة الميدانية، بأن المفاوضية والتنمية المستدامة في الجزائر وجهان لعملة واحد في الوقت الراهن، فالمفاوضية تعتبر وسيلة أساسية في خلق التنمية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي ليضاف لها في العقد الأخير بعد اخر يتمثل في البعد البيئي، ومن اجل البحث وتقصي للكشف عن خيوط الظاهرة المدروسة والتي اجتمع فيها المفاوض باعتباره فاعل محرك والمؤسسة المفاوضية كونها هنا تلعب دور الوسيلة لتحقيق الغاية او الهدف وهو التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري.

ومن هنا تم طرح التساؤل الرئيسي لإشكاليتنا وهو هل يعد نموذج الفاعل المفاوض الجزائري في علاقته مع مؤسسته المفاوضية، قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بإيجاده للوسائل التي تتوافق مع هذه الاخيرة وتخدمها؟ وكإجابة مؤقتة عن ذلك فقد تم طرح ثلاث فرضيات التي تم اختبارها والتأكد من صحتها او نفيها عن طريق البحث الميداني وقد توصلت إلى:

الفرضية الاولى (رئيسية): تكشف لنا من خلال المعاينة الميدانية للواقع المدروس، ان نموذج الفاعل المفاوض في مستوى اختياره لأسلوب استثماري في شكله المفاوض الذي تبنته الجزائر منذ بداية الثمانينيات، على أن شروط نجاحه لم تكتمل بعد، خاصة فيما يتعلق بالجانب العقلاني والمؤسسي بخصوص مساهمته في خلق الوسائل التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، تحققت فمن خلال الدراسة الميدانية تبين ان المفاوض الجزائري لا يزال في إطار عملية تحول غير مكتملة لأنه في مرحلة انتقالية بطيئة نوعا ما، لكن الملاحظ ان التحول متفاوت فقد كشفت الدراسة عن وجود نموذج في ثلاث مراحل

مختلفة من النمو، الأول هو نموذج لمقاول تقليدي يسعى لتحقيق الربح ولا يدرك معنى التنمية المستدامة ولا أهدافها، كما انه لا يشارك فيها بأي شكل من الاشكال، اما النموذج الثاني فهو لمقاول في طور متوسط من النمو والتشكل وهو الذي يساهم بقدر بسيط في تحقيق اهداف التنمية المستدامة رغم انه لا يدرك ذلك بشكل تام، فهو يعمل على تطوير مؤسسته، واستقطاب الكفاءات واستغلال افكارها في تحسين انتاجه، والنموذج الأخير هو الأكثر تطورا والاقبل عددا فهو في اطوار متقدمة من التشكل، وهو الذي يعي جيدا ابعاد التنمية المستدامة ويعمل على دمج مبادئها في استراتيجيات مؤسسته وخططها، فهو يعطي لكل شيء حقه حيث يعمل على تطوير مؤسسته عن طريق الاستثمار في اهم عامل وهو المورد البشري او الرأسمال العمالي بتوفير التكوين والتدريب له عبر كل مراحل مسيرته المهنية لتكييف مع متغيرات العمل والمنافسة بفتح باب المبادرات الفردية لطرح أفكارهم وابتكاراتهم التي قد تكون سبب في تحقيق المؤسسة لقفزة نوعية في السوق، كما ان هذا النموذج يحرص على استغلال التكنولوجيا في العملية الإنتاجية مما يضمن الجودة والنوعية وتوفير الجهد والوقت وبالتالي التقليل من التكاليف، هذا المقاول يدرك جيدا أهمية القيم والمعايير في خلق النظام والاستقرار لهذا يسعى لفرض ثقافة تنظيمية داخل المؤسسة تضمن العدالة الاجتماعية وتعزز الشعور بالانتماء والثقة في الإدارة، أخيرا يعمل هذا المقاول على تحسين صورة المؤسسة في نظر المجتمع وسمعتها في السوق من خلال المشاركة في الحملات الخيرية، والعمل على تدعيم المجتمع المدني بكل الاشكال وفي جميع الأوقات، وهذه الاطوار التي تعبر عن نموذج المقاول الجزائري تتوافق مع ما أشار اليه احمد هني في احدى دراسته بان المقاولون الجزائريون لا يشكلون مجتمعا متجانسا لا اقتصاديا ولا سوسيولوجيا وحتى من حيث مشروع المجتمع الذي يتصورونه.

الفرضية الثانية (فرعية): تحقيق التنمية المستدامة مرهون بإرادة المقاول ورؤيته الاستراتيجية لما يود بلوغه من اهداف تصب في تطوير مقاولته وتحصيل الارباح، التي هي في الحقيقة جزءا لا يتجزأ حاليا من اهداف أي مؤسسة تسعى لتحقيق الاستمرارية والاستدامة، تحققت هذه الفرضية بشكل جزئي فحسب الدراسة الميدانية التنمية المستدامة مشروع يحتاج اكثر من إرادة افراد، فالمقاول يحتاج دعم من قبل الدولة وتسهيلات تخفف من وطأة التحديات البنيوية التي يواجهها فالتعقيدات البيروقراطية وضعف الشفافية، تعرقل توسع النشاط المقاولاتي ضف الي ذلك استمرارية العقلية الريعية التي تكبح المبادرات الفردية.

الفرضية الثالثة (فرعية): المقاول الذي يتسم بالمرونة في تسير مؤسسته والعقلانية في استغلال موارده ومكتسباته، ويسعى للابتكار والابداع في منتجاته وخدماته، يضمن لمؤسسته التأقلم والاستمرارية، وبالتالي المشاركة في تثبيت ركائز التنمية المستدامة في الجزائر، تحققت هذه الفرضية فبالرغم من الظروف الاقتصادية والتحديات الكبيرة التي يواجهها نموذج المقاول الجزائري الا ان الدراسة الميدانية بينت هناك نوع من المرونة في التسيير وهذا من اهم الشروط الواجب توفرها في المقاول المستدام وهو النمط الحديث

التسيير وقد ساعدت هذه المرونة في التكيف مع التحولات في الأسواق ورغبات المستهلك، إضافة الي عقلانية في استغلال موارده على اختلاف اشكالها المادية والمالية والبشرية، هذه الأخيرة التي يوفر الاستثمار الجيد فيها منبع لا ينضب من الأفكار وابداعات التي يمكنها ان تجعل من المؤسسة منافس قوي، بفضل منتجات وخدمات ذات جودة ونوعية، وبالتالي يسير على درب تطبيق قيم ومبادئ التنمية المستدامة استعدادا لجعلها أسلوب حياة يومي، فالمقاول الذي يتوفر على هذه الشروط يصبح فاعل أساسي.

وفي ختام هذه الدراسة يتبين لنا ان المقاول الجزائري يشكل فاعلا اجتماعيا واقتصاديا جديدا في مسار التحولات السوسيو-اقتصادية التي تشهدها الجزائر وذلك من خلال تحليل ممارساته ورهاناته اليومية، وطبيعة علاقته بمؤسسته ومحيطه، فيتضح فعلا ان المقاولاتية في الجزائر ليست مجرد وحدة إنتاجية او خدماتية لكنها تعدت ذلك بتقمص أدوار أخرى تمس ابعادا جديدة تدخل في إطار منظومة التنمية المستدامة.

لقد كشفت نتائج الدراسة كما سبق وذكرنا عن نموذج مقاول يمتلك قابلية لتطور ومساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ولو بدرجات مختلفة حاليا، وهذا رغم محدودية الإمكانيات وضعف البنية المؤسساتية والتشريعية، الا ان هناك مؤشرات على بروز ثقافة مقاولاتية جديدة في أوساط المقاولين تسعى للتوفيق بين الربح المادي والمسؤولية الاجتماعية.

ان هذا الواقع يعكس تحولات بنيوية في تصور العمل المقاولاتي، حيث تتزايد الحاجة الي تأطير هذا النموذج للفاعل المقاولاتي الجزائري الناشئ عبر وضع سياسات مرنة ومشجعة ترفع من قدرات المقاول ومؤسسته لتكون محرك أساسي في بناء مجتمع مستدام.

هذه الدراسة فتحت الأبواب على تساؤلات كثير حول مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر واهم الرهانات التي تواجه المقاول الجزائري في أداء المسؤوليات التي يتحمل عبئها امام نفسه أولا والمجتمع ثانيا فهل سوف ينجح ويبرهن على قدراته وكفاءته الإبداعية التي من شأنها تحويل المسار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر؟؟؟

A decorative orange scroll frame with a vertical strip on the left and a horizontal strip at the bottom, framing the text.

قائمة المراجع والمصادر

❖ قائمة الكتب:

1. إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، الريادية – الإبداع في إنشاء المشاريع – ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2013.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادرة، بيروت، 1972.
3. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2007.
4. احمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 1997.
5. اسحاق خرشي، المقاولاتية، البحث عن الفكرة-انشاء المؤسسة-المرافقة المقاولاتية، دار النشر الفادوك، الجزائر، 2021.
6. اكرام مياسي، الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر، 2012.
7. أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
8. أوكيل سعيد ، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
9. بشير محمد، الثقافة والتسيير في الجزائر: بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
10. بيار بورديو، أسباب علمية لإعادة النظر الفلسفة، ترجمة أنور مغيث، دار الازمنة الحديثة، لبنان، ط 01، 1998.
11. جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة انسام محمد الاسعد، مراجعة بسام بركة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 01، 2011.
12. حامد كاظم متعب، جواد محسن راضي، الريادة وأثرها في الأداء الجامعي المتميز دراسة اختبارية لآراء عينة من القيادات الجامعية في جامعة القادسية، جامعة القادسية، العراق، يناير 2010.
13. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، طبعة 03، دار النهضة العربية، 1980.
14. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
15. الحوات علي، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، منشورات فاليتا، 1998.

16. خالد حامد، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
17. خالد محمد، منهج البحث العلمي، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
18. ريمون بودون، فرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1 .
19. زيد منير عبوي، الاتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .
20. السالم، مؤيد سعيد، أساسيات الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، 2005.
21. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة -أبعاد الريادة-، طبعة 01، دار وائل للنشر، الاردن، 2005.
22. سندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسات وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، جامعة علي منجلي، قسنطينة، 2009.
23. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الرياض، السعودية، 1994 .
24. سندرة صايبي، سيرورة انشاء المؤسسة: أساليب المرافقة، دار المقاولاتية، قسنطينة، 2008.
25. عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، دار حامد، عمان، 2011 .
26. عبد الرحمان، محمد عبد الله، النظرية في علم الاجتماع: النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
27. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والافاق - دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2011.
28. عبد الله البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2015.
29. عبد الله محمد عبد الرحمان، النظرية في علم الاجتماع: النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الجزء 02، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
30. عبد الهادي فضل، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، الطبعة الاولى، 1992.
31. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
32. عمر علاء الدين زيداني، قيادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، القاهرة، 2008 .

33. فضيل ديلو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، دار البعث، قسنطينة، 1999.
34. فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة-مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز-**، دار الشروق، الأردن، 2006.
35. كارل مانهام، **الأيديولوجيا واليوتوبيا (مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة)**، ترجمة محمد رجا الدينيني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، ط 01، 1980.
36. كمال التابعي، **ليلي البهنساوي، مقدمة في علم اجتماع المعرفة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م - القاهرة، مصر، الطبعة 01، 2007.
37. ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**، ترجمة علي مقلد محمد، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1990.
38. مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة**، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2009.
39. محمد بشير، **الثقافة والتسيير في الجزائر بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
40. محمد بن عيسى، **المقاولاتية والتنمية المستدامة في الجزائر**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2018.
41. محمد سعيد لوكيل وآخرون، **استقلالية المؤسسات الصناعية العمومية الاقتصادية**، جامعة الجزائر، 1995.
42. محمد فلاق، **زيادة الأعمال المقاولاتية من الفكرة إلى التجسيد**، ألف للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
43. محمد هيكمل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
44. مرسي إدريس، وائل محمد صبحي، وآخرون، **الإدارة الاستراتيجية**، دار وائل للنشر، 2007.
45. مهند محمد موسى، عبد الرحمن محمد، **دور الحكامة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي**، دراسة ميدانية، جامعة الاسراء.
46. مورييس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
47. ميتشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1986.

48.نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

49.نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

50.أبو طير نبيل، **المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010.

51.إسحاق رحمانى، **المقولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل -دراسة ميدانية للمقاولاتية الخاصة بولاية البويرة-**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه تخصص تنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، 2016-2017.

52.أمينة بن زاررة، **تسويق المشروع المقاولاتي للمؤسسات حديثة النشأة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم، الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010.

53.بدر اوي سفيان، **ثقافة المقولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.

54.بن حكوم علي، **المقاولاتية الاجتماعية ودورها في تنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مقاولاتية، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2020-2021.

55.بوبريت ثنينة، **مخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادره موارد بشرية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018-2019.

56.بوزاهر نسرين، **ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة منطقة الزيبان**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016/2017.

57.بوزيدي سعاد، **تحليل نجاح المرأة المقولة في ظل القيود الاجتماعية والثقافية -حالة المؤسسة النسوية بالجزائر**، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015/2016 .

58.بوزيدي سعاد، **تحليل نجاح المرأة المقولة في ظل القيود الاجتماعية والثقافية، حالة المؤسسة النسوية بالجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 12.

59. تبر زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2009.
60. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
61. حدرباش بشير، الهوية، المسار المهني والشبكات الاجتماعية لمقاولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.
62. حمزة لفقيه، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
63. دباح نادية، واقع المقاولاتية في الجزائر وفاقها، ماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
64. ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، دراسة ميدانية لوكالات السياحة بولاية باتنة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة 01، 2019-2020.
65. الزهرة عباوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولاتية وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، علم اجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015.
66. زينب شنوف، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2017.
67. سالم عبد الجبار، تأثير المقاولاتية على نمو اقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة السلوك المقاولاتي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
68. سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013.
69. ستي زكية، إشكالية النمو في المؤسسة الخاصة -دراسة سوسيولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع وديمقراطية، جامعة الجزائر 02 – أبو القاسم سعد الله، 2014-2015.

70. سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفريّة ودور التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2010.
71. سيد أحمد يوسف، تأثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المالية والمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2018.
72. شعلال فروجة، تأثير التغيير الاجتماعي في تكوين الهوية المقاولاتية النسائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2018-2017.
73. عبد الرزاق منيش، دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة سطيف 2، 2018-2017.
74. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2017.
75. فاطمة الزهراء عزيزي، استراتيجيات الاتصال بالجامعة لنشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة – دراسة ميدانية في جامعة عنابة-، أطروحة دكتوراه تخصص اعلام واتصال، جامعة قسنطينة 03، 2023-2022.
76. فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2013-2012.
77. فريزة قواعراب، ردع الممارسات المقيدة للمنافسة في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة رقم 16، 2008-2007.
78. لفقيّر حمزة، روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريّج -، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017-2016.
79. ليليا بن صويلح ، سياسة التشغيل في الجزائر- المؤسسة الاقتصادية التسوية بعنابة نموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
80. محمد زوزي، تجربة القطاع الخاص الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010.

81. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص تدبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.
82. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 14000-9000، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2009.
83. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات متوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص استراتيجيات المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2008.
84. نيار نعيمة، الشباب المقاول ورهانات التنمية- دراسة ميدانية لعينة من الشباب المقاول في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في القطاع الإنتاجي (الصناعي)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، 2016.
85. وديعة حبه، قراءة سوسيولوجية للمقاولاتية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة الزيان عاشور، الجزائر، 2022.
86. يعقوب الشحي، المقاول وتسيير المؤسسة، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع، جامعة تونس، 2003-2002.
- ❖ المقالات والجرائد:
87. أحلام قزال، عيسى بهدي، دراسة تحليلية لأثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار في المؤسسات الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، مجلد 05، العدد 02، 2019.
88. أحمد محمد بكري موسى، منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة-، مجلة كلية التربية، المجلد 37، العدد 178، جزء الثاني، جامعة الأزهر، مصر، أبريل 2018.
89. محمد سعيداني، عبد الحق القنعي، المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر بين التشريع والواقع، مجلة صوت القانون، المجلد 07 العدد 03، 2021.
90. أونيس عبد المجيد، عريش زينة، النهج الريادي والتنمية المستدامة – حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، مجلة ثقل الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017.
91. بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والتحديات-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.

92. برحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء، دور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عرض تجربة مؤسسة polybe، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012.
93. بقة شريف، العايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 02، العدد 04.
94. بلال خلف السكارنة، استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة مسحية على شركات الاتصالات الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17، 2008.
95. بن الشيخ بوبكر الصديق، محددات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017.
96. بوحنية قوي، وآخرون، أثر المقاولاتية على التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة ورقلة، العدد 12، 2020.
97. بوضرسة زهير، البيروقراطية والواقع الإداري المفهوم والممارسات، مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2022.
98. بوعزة نضيرة، عن استحداث صفة المقاول الذاتي في القانون الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 11، العدد 01، 2024.
99. الجريدة الرسمية، العدد 64، 10/10/1993.
100. الجريدة الرسمية، القانون الأساسي للمقاول الذاتي، الفترة التشريعية 09، دورة البرلمان العادية (2022-2023) السنة الثانية، رقم 100، مؤرخة في 20 نوفمبر 2022.
101. الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، 2003.
102. الجريدة الرسمية، القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن للقانون الأساسي للمقاول الذاتي، العدد 85، المؤرخ في 19 ديسمبر 2022.
103. الجريدة الرسمية، القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل، العدد 17.
104. الجريدة الرسمية، المادة 01 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل بالمادة رقم 02 الأمر 96-26 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59، العدد 77.

105. الجريدة الرسمية، المادة 10 من القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وقانون رقم 08-09 المتضمن الإجراءات المدنية والإدارية، المؤرخ في 23 أفريل 2008 (المعدل والمتمم)،
106. الجريدة الرسمية، المادة 15، 16 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المحدد لقائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي.
107. الجريدة الرسمية، المادة 721 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، العدد 21.
108. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها، العدد 37، مؤرخ في 04 جوان 2023.
109. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، وكيفيات التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي، العدد 37، مؤرخ في 04 جوان 2023.
110. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-198 المؤرخ في 25 ماي 2023، يحدد نموذج بطاقة المقاول الذاتي، العدد 37، المؤرخ في 04 جوان 2023.
111. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 24-61 المؤرخ في 29 جانفي 2024، الموافق لـ 17 رجب 1445 هـ، المتضمن للأحكام تحديد المواد القابلة للاسترجاع واهتمت بكيفيات تطبيق إجراءات الاعفاء والتسهيلات الجبائية، العدد 45.
112. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الامر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966.
113. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ا لعدد 16، جامعة ورقلة، 2016.
114. جيلالي اليابس، حوار أجرته معه جريدة "Algerie Actualite"، عدد 1428، بتاريخ 17 فيفري 1993.
115. حامد كريم، الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم رأس المال الفكري – دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 27، جامعة الكوفة، العراق، 2013.
116. حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال، السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصة المقاولاتية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة بسكرة، 2020.

117. حسين العلم، إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة :نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 29.
118. حمزة لفقيير، دور التكوين في دعم الروح المقاولة لدى الافراد، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، برج بوعريريج، 2015.
119. حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2017.
120. دستور 28 نوفمبر 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-483 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 افريل 2002، المعدل والمتمم بالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.
121. دناقة احمد، سحوان عطاء الله، مقاربات سوسيولوجية حول منظمة المقاوله، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، مجلد 01، العدد 13، 2019.
122. رحمانى إسحاق، جاب الله الطيب، سوسيولوجيا المقاوله في الجزائر من المداخل الكبرى الي الدراسات المعاصرة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 01، العدد 03، 2014.
123. رفاص حنان، يحيوي سليمان، مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تنمية الكفاءات من اجل تحسين الاداء الوظيفي -حالة مؤسسة شي علي-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة حمه لخضر الوادي، 2021.
124. زرفاوي مصطفى، براهيم زرزور، تبني ابعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولة - دراسة حالة مؤسسة يونيليفر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.
125. زكرياء مطلق الدوري، الهدم الخلاق وإمكانية اعتماده كنموذج ابداعي في المنظمات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 51، جامعة بغداد، 2008.
126. زيدون جمال، زرادنة محمد، قازي اول محمد شكري، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء الميثاق العالمي للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة شركة "CHIALI" سيدي بلعباس، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 06، العدد 02، جوان 2022.
127. سلاقجي العيد، المقاولة وبينة الاستثمار في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022.
128. سيساوي فضيلة وشيطروب نور الهدى، من التجديد التكنولوجي الي التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الوادي، 2022.

129. شاهد إلياس ودفور عبد النعيم، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01، العدد 02، 2017/06/30.
130. شرقي وفاء، بشير محمد، ديناميكية التنمية المحلية: الإقليم والمقاولاتية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، أوت 2021.
131. شريفة بوشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، العدد 02، المجلد 04، 2018.
132. شنافي نوال، خوني رابح، التنمية المستدامة فلسفتها وأدوات قياسها، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، جوان 2020.
133. صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، المقاولاتية: المفهوم، الآليات والقرارات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2020.
134. طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، سبتمبر 2015، جامعة يحي فارس المدينة الجزائرية.
135. عبد الكريم القنبيعي الإدريسي، نسق المقالة في بنية سوسيولوجيا التنظيمات والشغل، مقارنة سوسيو تنظيمية، مجلة العلوم الإنسانية المغرب، 2002.
136. العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.
137. علي عزوز، حسناء قاسم، أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي للمؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات صغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 01، العدد 01، 2019.
138. عمر داود، التصنيف الطبقي بين الأبيتوس والرأسمال: قراءة سوسيولوجية بيار بورديو، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة غرداية، 2008.
139. عمر علي إسماعيل، خصائص الريادي في منظمة الصناعية وأثرها على الابداع التقني-دراسة حالة الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي نينوى، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 04، الموصل، العراق.

140. عمري حدة، **المقاولاتية الخضراء في الجزائر: بين الواقع والتحديات**، مجلة الاقتصاديات المالية والمصرفية والإدارة، المجلد 11، العدد 02، 2022.
141. عوادي مصطفى، **دور إدارة الابتكار في تحسين مستوى الابتكار والابداع في الدول والمؤسسات العربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد 03، العدد 08.
142. الفكر البرلماني، **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، مجلس الأمة الجزائر، العدد 06، جويلية 2004.
143. فكروني زاوي، **العقلانية في فكر الجيلالي اليابس**، مجلة دراسات اجتماعية-مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالاغواط، العدد الأول، ديسمبر 2017.
144. قزال أحلام، عيسى بهدي، **دراسة تحليلية لأثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار مؤسسة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
145. قواسمي رشيدة، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
146. كمال بوقرة، إسحاق رحمان، **المقولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل دراسة سوسيو-اقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 21، مارس 2017.
147. ليلي بن عيسى، سولاف رحال، **اليقظة المقاولاتية للمؤسسات الناشئة: بين مفهوم تحديد الفرصة واليقظة الاستراتيجية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 15، العدد 02، 2021.
148. ليلي بعوني، **ازمة الكوفيد-19 بين محرك وعائق للمقاولاتية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 08، العدد 01، 2023.
149. المادة 05، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 44، 07 جويلية 1994.
150. محفوظ هنداي، رمضان خماخ، **دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي (نموذج مقترح)**، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.
151. محمد فلاق، إسحاق خرشي، **حدو سميرة أحلام، مساهمة الشركات الاقتصادية في بناء تنمية اقتصادية مستدامة باستخدام أنموذج خلق القيمة المشتركة " شركة Nestlé " أنموذجا**، مجلة إنماء للاقتصاد والتجارة، مجلد 01، عدد خاص، أفريل 2018.
152. مراد مهدي، **المقاولاتية الية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الازمة الراهنة**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2017/06/30.

153. مقيط حمزة، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين – طوطال وسوناطراك-، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2017.
154. مليكة الحاج يوسف، ملامح العنف ضد المرأة في اتمع الجزائري التقليدي، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 27، السداسي الثاني، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.
155. مناجلي أحمد لمين، القانون الأساسي للمقاول الذاتي: إطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المجلد 07، العدد 01، 2023.
156. مهدي تواتي، اليات رقابة ومتابعة العمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد 09، البليدة، ماي 2008.
157. نجا شادلي، المقاولاتية المستدامة: آلية لتمكين الفرد المبادر المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018.
158. نور الدين طواهرية، عبد الحق القينعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ودورها في تحفيز المقاولاتية والمقولة النسوية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 02 خاص، 2024.
159. الهام شهرزاد روابح، مقومات المدينة المستدامة، مجلة القانون العقاري، العدد 14، 2021.
160. وديعة حبه، قراءة سوسيولوجية للمقاولاتية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022.
161. وهراني ايمان، دور مجلس المنافسة في ضبط حرية المنافسة لتحقيق التناسق التجاري، اصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، 15-16 جويلية 2020.
162. وهيبة سعيدي، النقل المستدام في الجزائر –الواقع والافاق-، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، الجلد 02، العدد 02، 2020.
- ❖ الملتقيات والمؤتمرات:
163. إبراهيم توهامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، أبريل 2008.

164. بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، **حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والتحديات-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.
165. برحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء، **دور المقولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عرض تجربة مؤسسة polybe**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012.
166. توفيق خذري، الطاهر بن حسين، **المقولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المسارات والمحددات-**، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي، 2013.
167. حميد بوزيدة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 06-07، ديسمبر 2017.
168. زايد مراد، **الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 06-07-08 أفريل 2010، ص 07.
169. زايد مراد، **الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 06-07-08 أفريل 2010.
170. سارة نصر الدين، عبيدات ياسين، **السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011.
171. سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية حالة العراق**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للإدارة جامعة الدول العربية، 2007.
172. سمر سليمان الطراونة، أكثم عبد المجيد الصرايرة، **واقع الهدم الخلاق في المنظمات العربية، الرؤية للقياس والتطوير الاستكشافي كمدخل عملياتي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي

- الدولي :عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 17- 15 ديسمبر 2012.
173. شاهد إلياس ودفور عبد النعيم، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01، العدد 02، 2017/06/30.
174. شريفة بوشعور، **دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups - دراسة حالة الجزائر-**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، العدد 02، المجلد 04، 2018.
175. صرارمة عبد الوحيد، **الابداع في المؤسسات الصغيرة والمصغرة ودوره في الرفع من قدرتها التنافسية**، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، 2012.
176. عاشور كتوش، محمد طرشي، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 18/17 افريل 2006.
177. عيسى معروز، خوفي سفيان، **جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة بحثية بالملتقى الوطني الأول بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض، 2018.
178. فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017-2018.
179. فوزي أبو جزر، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجدد من مشكلة البطالة في فلسطين**، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006.
180. منصور رقية، خيرة أنفال، **دعم وتنمية المقاولاتية الشبابية في أوروبا، التجربة الفرنسية نموذجاً**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية الشبابية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.

181. منيرة سلامي، التوجه المقاوالاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2010، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 18-19 افريل 2012.
 182. نوال براهيم، بن قراري عبلة، أثر خصائص المقولة في نية الطلبة المقاولين، الملتقى الدولي الرابع حول المقاوالاتية عند الشباب، جامعة بسكرة، 23/24/25 افريل 2013.
 183. نوال براهيم، وفاء رايس، دور التكنولوجيا في تنمية الحس المقاوالاتي، الملتقى الدولي حول المقاوالاتية التكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة 2010.
 184. نور الدين طواهرية، عبد الحق القينعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية ودورها في تحفيز المقاوالاتية والمقولة النسوية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد 02 خاص، 2024.
 185. نوي طه حسين، دور المقاوالاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة – مناطق الجنوب نموذجا-، مداخلة ضمن ملتقى وطني، المركز الجامعي تندوف، يوم 11/04/2016.
- ❖ المواقع الإلكترونية:
186. الموقع الإلكتروني، <https://www.cg.gov.ma/ar>.
 187. <https://www.un.org/ar/climatechange/summit-sdg-2023>، اطلع عليه يوم 08/11/2024 على الساعة 15:36.
 188. <https://www.me.gov.dz/fr/signature-dune-convention-entre-le-cntpp-et-lafargeholcim-Algerie> / اطلع عليه يوم 17/09/2024 على الساعة 11:45.
 189. www.ons.dz الموقع الإلكتروني ،
 190. <https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1>.
 191. <http://www.ac.grenoble.fr/disciplines/ses/Content/telecharger/EDS/JA%20Schumpeter.pdf>, international institute for sustainable development, **Business Strategies for Sustainable Development**, from: www.iisd.org/publications
 192. سعيد باتول، الرقمنة والشركات الناشئة... سلاح الدولة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، <https://www.elhiwar.dz> 2020 / 183341

❖ المراجع الأجنبية:

193. Abderrahmane Abdou, Et All., **Entrepreneurs Et P M E : Approches** Algéro.
194. Adouane. M, **La performance économique. Pratiques algériennes. La réussite de l'échec. Suivi des concepts théoriques et des instruments modernes de mesure**, Ed El Otmania, Alger2005.
195. Ahmed Boyakoub, **les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition, la démentions transnationale**, CREAD. Alger n40, 2ém tr, 1997.
196. Alain Fayolle, **Entrepreneuriat –apprendre à entreprendre-**, Dunod, Paris, 2012.
197. Amirouche, H, et Boudiaf, M, **Entrepreneuriat et développement économique Algérie**, Enjeux et perspectives Editions universitaires européennes, 2019.
198. Angers Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences sociales et humaines**, Edition CHC, Québec, 1996.
199. Antoine Bernard Et Pierre , Marie Chauvin , **Sociologie Économique (Histoire Et Courants Contemporains)**, Armand Colin: Paris, 2014.
200. Aziz Bouslikhhane, **Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regard paradigmatique autour du processus entrepreneurial**, Thèse de doctorat en science de gestion, Université de Nancy 2, 2011
201. Azzedine Tounés, **L'intention entrepreneuriale**, thèse doctorat, faculté de droit, des SC économiques et de gestion, université de Rouen, France, 2003.
202. Azzedine Tounés, Opcit, **A L'intervention entrepreneuriale**.
203. Bailly Pascal, **la relation entre progrès technique te croissance chez Schumpeter**, Lycée A, Croizat –Moutiers (73).
204. Benachenhou, A, **les entrepreneurs Algériens**, Alger : Alpha Design, 2007.

205. Beni Rasolono Romalaza Zafindravanoela, 201.
206. Bernarde de Raymond (A) Chauvin (P. M), **Sociologie économique**, Histoire et courants contemporains, Edition Armand Colin, Paris, 2014.
207. Bernoux Philippe, **la sociologie des organisations**, Collection Points Essais, Editions du SEUIL, 5^e Edition, 1985.
208. Boukhobza (M), **rupture et transformations sociales en Algérie**, OPU, Alger, Tome 02, 1989.
209. Bouyakoub (A), **les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimension transnationale**, in les cahiers du CREAD, CREAD, Alger, n40, 2eme trimestre, 1997.
210. Bruyat Christian, **"Création D'entreprise Contributions Epistémologiques Et Modalisation"**.France : thèse de doctorat ,1993. Op.Cit.
211. Bureau international du Travail (BIT), **Economie informelle, travail non déclaré et administration du travail**, Département du dialogue social, la législation et l'administration du travail, Document n° 9 , Genève Juin 2005.
212. Cassandra Denise Cruet, **Leading entrepreneurially: Understanding how community college leaders identify with and relate to entrepreneurial leadership**, PhD theses, College of Education at Mercer University, Atlanta, 2010.
213. Chauchat (H), **L'enquête en psycho-sociologie**, 3eme édition, Edition P.U.F, Paris, 1995.
214. Christian Bruyat, **Création D'entreprise Contributions Epistémologiques Et Modalisation**, France : thèse de doctorat, 1993.
215. Dahmani. A, **l'Algérie à l'épreuve : économie politique des réformes 1980- 1979**, Paris : l'Harmattan, 1999.
216. Dali Chantale, **L'émergence de l'entrepreneuriat féminin dans un processus de développement local en milieu rural**, Le cas de la sous-

- p
r
é
- 217 De Coster ,Michel , et Pichalt, François , Traité de sociologie du travail ,De Boeck Université ,2édition: Paris, 1988.
- 218 Derass Omar, « **place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne** », insaniyat .1/1997.
- 219 **Dictionnaire De L'académie Française**, 5ém Ed, Paris : Editions E Books France, 1978.
- 220 DJEBBAR Souad, **NADJI Amina, Education entrepreneurs hip as a tool to build and develop the entrepreneurial attitudes** : Standard staadt for Sidi Bel Abbes University Students, Revue Algérienne d'Economie et de Commerce, Volume 14, N° 1, 2020.
- 221 Université du Québec, Entreprises, le thème du développement industriel en Algérie, 2014.
- 222 Djilali Liabes, **Capital Prive Et Patrons D'industries En Algérie**, Op, cit.
223. Doval (e) et Doval (o), "**Le changement de la culture entrepreneuriale vers le développement durable**", Document, Université Spiru Haret, Faculté de Management Brasov, Roumanie.
224. E.M. La violette et C. Loue, **Les compétences entrepreneuriales: définition et construction d'un référentiel**, Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME, L'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, suisse, 25- 27 octobre, 2006.
225. Fayolle (A), **Instiller l'esprit d'entreprendre dans les grandes entreprises et les organisations**, Revue Gérer et comprendre, n°72, France, juin 2003.

226. Fayolle et al, **Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique**. Agence internationale de management stratégique, 2009 .
227. Française France : Le harmattan, 2004.
228. GHARBI (S) , **Les PME/ PMI en Algérie : état des lieux**, In document de travail du Laboratoire de recherche sur l'industrie et innovation, Université de littoral cote d'opale N 238, Mars 2011.
229. GILLET Anne, **Les femmes créateurs de petites et moyennes entreprises en Algérie : motivations, parcours socioprofessionnels et stratégies d'existences**, Documents de travail, CNAM-GRIOT, décembre 2002.
230. Grawitz Madeleine, **méthodes des sciences sociales**, édition Dalloz, n° 11, 2001.
231. Guyot, Jean-Luc,et Vande wattyne , Jean , **les logiques d'action entrepreneuriale**, éditions de Boeck université Bruxelles : paris, 2008.
232. Hammouda, N. E., & Lassasse, M, **Essai sur le potentiel entrepreneurial en Algérie** económico research forum, IRMC Karthala, 2007.
233. HENNI (A), **Le Sheikh et le patron : usage de la modernité dans la reproduction de la Tradition**, OPU, Alger, 1993, p 86.
234. Henni Mustapha, **Les Entrepreneurs De TPE**, Thèse De Magister, Oran, Algérie, 2012.
235. Herreros, Gilles, **Au-delà de la sociologie des organisations** ,Sciences sociales et intervention ,Editons érès. 2008
236. HOFSTEDE (G), **Defining culture and its four dimensions**, European Forum for Management Development, Focus, Cross-cultural Management, 94 (1), 1994.
237. J.Sumpf et M.Hugues, **Dictionnaire de Sociologie**, Librairie Larousse, Paris, 1973.

238. Jean Claude Kaufmann, **L'entretien Compréhensif**, Armand Colin, Paris, 2011.
239. Jean-Marie Toulouse, **la culture entrepreneuriale**, Rapport de recherche présenté lors du Colloque du 10^{eme} anniversaire de la Fondation de l'entrepreneurship tenu les 24 et 25 janvier 1990 à Montréal : 90-03-02, Mars 1990.
240. Juani Leila, **Entrepreneurship and creativity in Institutions, Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management (MJEIM)**, Volume 3, numéro 1.
241. Julien (J.P) et Marchesnay (M), **L'entrepreneuriat**, Ed : Economica, Paris, 1996.
242. JULIEN (P.A), MACHADO (H.V) et MARCHAESNAY (M): « **Pour une théorie entrepreneuriale tenant compte des différences culturelles** », 10^{eme} congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME : interdisciplinarité de la recherche en entrepreneuriat et de la recherche en PME, université Montesquieu Bordeaux, 27-29 octobre 2010.
243. Karl Marx, **Le Capitale**, tr. en français par Julien Borchardt (1919) (Québec, éd. macintosh, 2002).
244. **la création d'entreprises**, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Bretagne occidentale, décembre 2015.
245. Liabes Djilali, **Qu'Est Qu'Entreprendre ? Elément Pour Une Sociologie Des Espaces Productifs**, (Alger : Cread, N11, 3^{em}, Tr, 1987),
246. Louis Jacques Fillion, **Le champ de l'entrepreneuriat : historique évolution tendances, revue internationale PME (économie et gestion de la PME)**, vol 10, n°02, l'Université du Québec, Canada, 1997.
247. M, Réinventer, Adam, **l'entrepreneuriat: pour toi, pour nous, pour eux**, éditions l'Harmattan :Paris, 2009.

- M. GRANOVETTER, **Economic action and social structure: The problem of embed deadness**, American Journal of Sociology, Vol. 91, November 1985.
248. M.E KRUGER, **Entrepreneurship theory and practice**, university of Pretoria ETD, South Africa, 2004.
249. Madoui Mohamed, **les nouvelles figures de l'entrepreneuriat en algérie : un essai de typologie**, cahiers du cread, 2008.
250. Madoui, M, **Entreprise et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration**, Paris , Karthalla, 2012.
251. Marcellin Makpotche/et.al, **Impact of Cultural Beliefs on Entrepreneurs' Intention to use Bank Loans**, journal of Applied Finance & Banking, vol. 5, no 4, 2015 .
252. Megherbi (A), **la culture et la personnalité dans la société algérienne, Révolution Africaines**, N° 893,3-9avril 1981, Algérie.
253. Merysat, j, **information ou communication, in l'espace social de la communication**, Concepts et théories, retz, CNRS, 1996.
254. Miliani Mosbah Nesrine, **Structure, fonctionnement et évolution des Equipes entrepreneuriales : unemodélisation systémique dans une perspective d'accompagnement**.
255. Ministere de lindustrie, Bulletin dinformation Statistiaue de lq PME, Donnees de lqnnée 2021.
256. Moreau (R), **L'émergence organisationnelle: le cas des entreprise de nouvelle technologie**, Thèse de doctorat en sociologie, faculté des lettres et sciences humaines, Université de Nante, France, 2004.
257. Nadji Safir, **Essai D'analyse Sociologique, Emploi, Industrialisation Et Développement**, Tome2, Algérie : OPU .Enal, 1985.
258. Omar Derras, **place de secteur privé industriel national dans l'économie algérienne**, insaniyat, n 1, 1997, cit.

259. Oscar Sparks, M entrepreneurship small kisiness and new venter creation Pearson education, Canada, 2010.
260. Ouhejjou Omar, SOSSI ALAOUI Fatima Zohra, **Pépinières d'entreprises et Développement local cas de l'incubateur de Technopark** – Casablanca, Institut des Études Africaines.
261. P. Bourdieu et a darbel, **travail et travailleurs en Algérie**, paris, éd mouton, 1963.
262. P. Bourdieu, **la sociologie d'Algérie**, France, puf.
263. Pascal Bailly, **la relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter**, 2005.
264. Peneff Jean, **Industriels Algériens**. Paris : C N R S, 1981.
265. Pennef Jean, Industriels Algériens, Cnrs, France, 1921.
266. Persson S, **La diversité des représentations autour de l'entrepreneuriat**, Revue internationale de psychosociologie, vol. XIV,N° 32, 2008.
267. Porter .M.E & Kramer .M, **Creating Shared Value**, Harvard Business Review, 2011.
268. Raphaëlle Stewart, Exploration of the barriers to implementing different types of sustainability approaches, 23rd CIRP Conference on Life Cycle Engineering, Elsevier, Procedia, CIRP 48, 2016.
269. Savoie Zajc (L), **L'entretien semi-dirigé**, In sous la direction de GAUTHIER (B), Recherche sociale, de la Problématique à la collecte des données. 5 éme édition. Edition presse de l'université de Québec, Québec, 2009.
270. Siagh ahmed ramzi, **contribution du profil et des compétences entrepreneuriales à la réussite des petites et moyennes entreprises en Algérie**, thèse de doctorat, université Ouargla, 2014.
271. Simon, Herbert A, **Rationality in political behavior**, Carnegie Mellon University, 1991.

272. Sophie Boutillies Et Sylvain Allemand, **Economie Sociale Et Solidaire : Nouvelle Trajectoires D'innovations**, Paris, 2010.
273. Steiner, **La théorie de l'entrepreneur chez Jean-Baptiste Say et la tradition Cantillon-Knight**, l'actualité économique, 1997.
274. Swedner .H, **Observation as Method of social research**, its paper Submitted to the 2nd Unesco Seminar on Social Research Methodology, Denmark, 1968.
275. Taieb Hafsi et eutres, **Le developpement economique algerien : Quelques idees et des propositions**, ED casbah, Alger, 2011.
276. Thierry Verstraet, **Entrepreneuriat**, édition de Harmattan, 1999.
277. Thierry Verstraete, Bertrand sa porta, **création d'entreprise et entrepreneuriat**, édition de l'adreg, janvier 2006, (<http://www.adreg.net>)
278. TOUNES (A), **L'entrepreneur : l'odyssée d'un concept**, Document de travail, Centre de Recherche et d'Etudes en Gestion des Organisation, N°03-73.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجدول رقم (01): يمثل العينة الاولى من المبحوثين (المقاولين).

رقم المقاول	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
الجنس	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	انثى	ذكر	ذكر	انثى	ذكر
السن	49	39	75	44	79	47	50	74	35	48	57	49	53
الحالة المدنية	متزوج	متزوج	متزوج	متزوج	أرمل	متزوج	متزوج	متزوج	مطلقة	متزوج	متزوج	مطلقة	متزوج
المستوى التعليمي	مهندس	جامعي	جامعي	ثانوي	متوسط	ثانوي	جامعي	ثانوي	جامعية	ثانوي	جامعي	جامعية	جامعي
مهنة الابوين	أستاذ	مقاول	تاجر	مقاول	مقاول	فلاح	فلاح	مقاول	موظف معلمة	مقاول	مقاول	دركي	مقاول
الام	معلمة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
بداية المشروع	2015	2012	2004	2006	1972	2011	2016	1995	2019	2000	1994	2018	2017
الخبرة	15	20	35	11	57	10	17	40	07	27	39	07	12
عمر المشروع	10	13	21	19	53	14	08	30	05	25	31	07	08
طبيعة ن.	ص	ص.ت	ص	ص.خ	ص	ص	ف	ص.ت	خدماتية	ص	ص	ص.ج	ص
نطاق نشاط	جهوي	وطني	وطني	ولائي	جهوي	وطني	وطني	دولي	دولي	وطني	دولي	دولي	ولائي

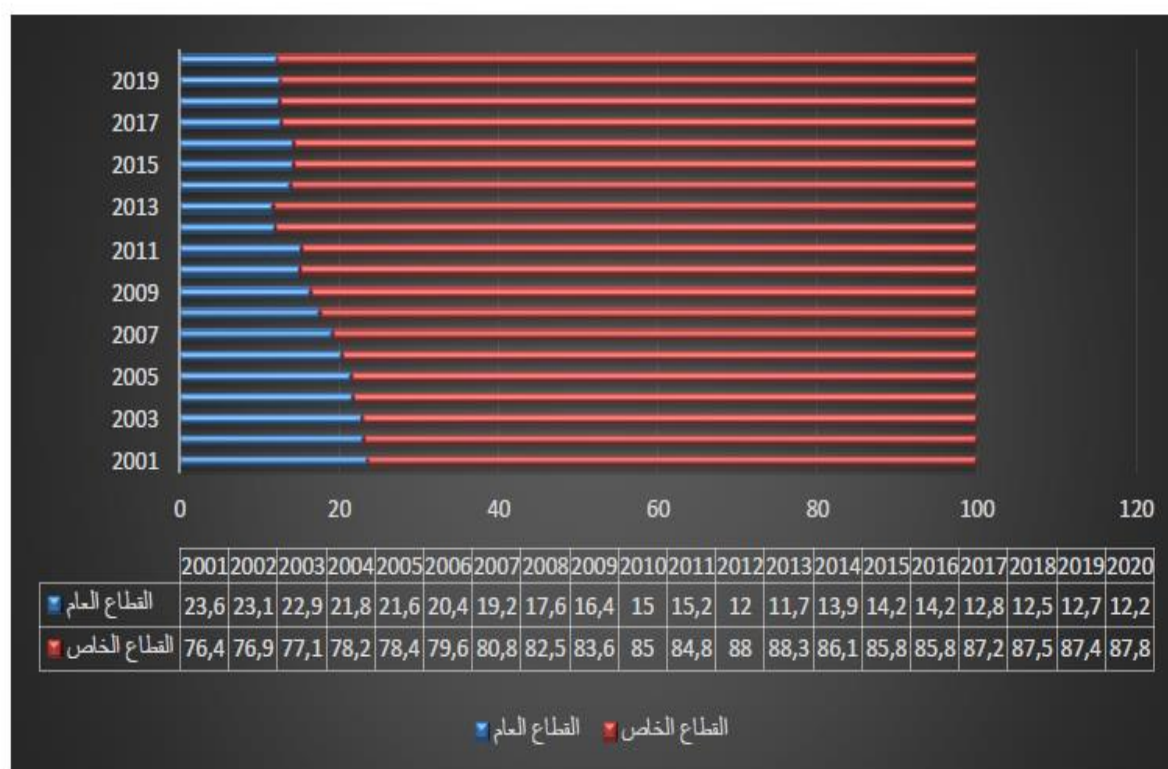
المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على المعطيات المتحصل عليها من المقاولين (شركاء البحث).

المفردات المختصرة في الجدول:

س.ب: سيدي بلعباس. /ع.ت: عين تموشنت. /ص: صناعية. /ص.ت: صناعية تحويلية غذائية. /ص.خ: صناعية خدماتية. /ص.ج: صناعة مواد التجميل. /ف: فلاحية.

الملحق رقم 02:

الشكل رقم 01: مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2020-2001)



الملحق رقم 03: شهادات الأيزو لشركة الصناعات الغذائية التحويلية.



Certificat

Certificate

Certificate n° 2018/80778.7



AFNOR Certification certifies that the Food Safety Management System implemented by:

SARL BOUBLENZA AGROALIMENTAIRE ET PRODUITS AGRICOLES

On the following location(s):

Section 15, Groupe de Propriété N° 11 Lieu Dit Boumessaoud Commune d'Hennaya 13000 TLEMEN
ALGERIE

COID : DZA-1-5207-141020

For the following activities:

**PRODUCTION (CRUSHING, DEHYDRATION, GRINDING, SIEVING) AND PACKAGING
OF CAROB POWDER IN KRAFT PAPER, PE AND PP BIG BAGS.
Category CIV: Processing of ambient stable products**

Has been assessed and determined to comply with the requirements of:

FSSC 22000 (version 6 - April 2023)

Certification scheme for food safety management systems consisting of the following elements: ISO 22000:2018,
ISO/TS 22002-1:2009 and additional FSSC 22000 (version 6 - April 2023) requirements.

The authenticity of this certificate can be verified in the FSSC 22000 database of certified organizations available on
www.fssc.com

At least one (1) surveillance audit is required to be undertaken
unannounced after the initial certification audit and within each
three (3) year period thereafter.

Initial certification date: **2018-10-12**
Certification decision date: **2024-12-11**
Issue date: **2024-12-11**
Valid until (expiry date): **2027-10-11**

Dates of last unannounced audit
from **2023-10-22**
to **2023-10-26**



Ce document est signé électroniquement. Il constitue un original électronique à valeur probatoire.
This document is electronically signed. It stands for an electronic original with probatory value.

Julien NIZRI
Managing Director of AFNOR Certification





Certificat

Certificate

N°2013/57944.12

Page 1 / 1

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

SARL BOUBLENZA AGROALIMENTAIRE ET PRODUITS AGRICOLES

pour les activités suivantes :
for the following activities:

**PRODUCTION DE GRAINE DE CAROUBE, DE LA POUDRE DE CAROUBE
ET DE L'EXTRAIT DE CAROUBE.**

**Catégorie : CIV : Transformation de denrées stables à température ambiante
Catégorie : D : Transformation d'aliments pour animaux**

PRODUCTION OF CAROB SEED, CAROB POWDER AND CAROB EXTRACT.

**Category: CIV: Processing of ambient stable products
Category: D: Production of Feed**

**PRODUCCIÓN DE SEMILLAS DE ALGARROBA,
POLVO DE ALGARROBA Y EXTRACTO DE ALGARROBA.**

**Categoría : CIV : Procesamiento de productos estables a temperatura ambiente
Categoría : D : Producción de piensos**

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 22000 : 2018

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

**Rue Bouabderrahmane FG Agadir 13000 TLEMCEN ALGERIE
Zone Industrielle de Remchi FG Agadir 13005 TLEMCEN ALGERIE**

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour)
This certificate is valid from (year/month/day)

2024-11-07

Jusqu'au
until

2027-10-06

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU-LANDAIS



Flashez ce QR Code
pour vérifier la validité
du certificat

Seul le certificat électronique, consultable sur www.afnor.org, fait foi en temps réel de la certification de l'organisme.
The electronic certificate only, available at www.afnor.org, attests in real-time that the company is certified.
Acreditación TUNAC n° 3-2007. Certificación de Sistemas de Management. TUNAC acreditación n° 3-2007. Management Systems Certification
CERTI INT F 0055-A MAJ 10/2018. AFAQ est une marque déposée. AFAQ is a registered trademark.

الملحق رقم 04: الأنشطة التي يمارسها مجمع حسناوي.







www.tamstones.com

CHEMICAL ANALYSIS

SiO2	1,84 %
Al2O3	0,44 %
Fe2O3 (total)	0,49 %
CaO	53,17 %
MgO	0,95 %
SO3	0,11 %
K2O	0,08 %
Na2O	0,01 %
P2O5	0,01 %
TiO2	0,02 %
PF	42,88 %

www TAMSTONES
Cité Makam Chahid 164 Logts. Bâtiment K10, Cote B3 Étage N° 8
Sidi-Bel-Abbès 22000, Algérie.
Service commercial : + 213 (0) 561 675 322
E-mail : info@tamstones.com / Site web : www.tamstones.com

DESCRIPTION :
Stone with a Light brown background with shades of darker and lighter brown.

ORIGIN :
This natural stone comes from Chetouane region in the Algerian West.

RECOMMENDED USAGE :
Exterior and Interior.

PHYSICAL-MECHANICAL CHARACTERISTICS :

- Apparent density - 2 664 kg/m³
- Water absorption at atmospheric pressure - 0,37 %
- Open porosity - 1,19 %
- Abrasion resistance - 19,4 mm
- Flexural resistance - 11,1 Mpa
- Compressive resistance - 101,8 Mpa



CATALOGUE DE

PRODUITS










من أجل فلاحه عصرية

POUR UNE AGRICULTURE MODERNE

SODEA S'ENGAGE

Sodea SPA, est consciente que l'agriculture est le pilier de l'avenir de notre pays. C'est pour cela que nous avons pour mission de contribuer au changements globale qui devient chaque jour plus nécessaire.

Nous nous concentrons sur une seule chose : l'efficacité, pour tous ce que nous créons et pour tous ce que nous faisons, parce que nous croyons qu'il est encore temps de construire un avenir prometteur dans le secteur pour les générations futures en nous adaptant aux exigences continues du marché.

Avec plus de 40 ans d'expérience dans son domaine principal des travaux hydrauliques et d'environnement et agricole. SODEA SPA s'engage à offrir des produits de qualité afin de faciliter et améliorer le quotidien des agriculteurs et avoir des produits de qualité.

DES GESTES SIMPLES QUI FONT LA DIFFÉRENCE

- ✓ Des processus d'installation & de filtration pour réduire la consommation d'eau.
- ✓ Machinisme de qualité avec des normes internationales afin de faciliter l'accès au champs & réduire les efforts de l'agriculteur.
- ✓ L'adoption d'une politique de solution globale, accompagnement, appui techniques, conseils.
- ✓ La mise en place d'un programme de fertilisation avec des fertilisants 100% allemand.



QUALITÉ GARANTIE

Chez SODEA SPA, nous nous préoccupons de vous offrir la meilleure qualité, en garantissant l'excellence de tous nos articles sous la norme ISO 9001 : 2015, assurant la « qualité de la conception, de la production et de la commercialisation d'accessoires pour agriculture ».

SODEA SPA possède également la certification TÜVRHEINLAND 2018.

QUALIFICATION MINISTÉRIELLE

SODEA SPA depuis sa fondation dans les années 80 dans son domaine principal des travaux hydrauliques, est référencer sur le territoire national avec une qualification ministérielle catégorie VII (Sept) dans l'hydraulique.

Sommaire

	. Présentation	01
	. Travaux Hydrauliques & D'environnement	02 - 11
	. Culture De l'Eau	12 - 62
	. Production De Plants	63 - 86
	. Prestation Agricoles	87 - 88
	. Fertilisation	89 - 121
	. Machinisme Agricole	122 - 143

GÉOMEMBRANE TEXTURÉE

Une membrane d'étanchéité en polyéthylène haute densité (PEHD) ou linéaire polyéthylène basse densité. La surface est structurée sur un ou deux côtés, avec un grand nombre de pointes (57000 pointes/m²) de plus de 0,9 mm de hauteur, ce qui rend la membrane extrêmement stable lors de l'imperméabilisation des pentes raides (coefficient de frottement élevé et angle de frottement).

Nous sommes la seule entreprise à proposer une géo membrane structurée d'une largeur de 7,5 mètres, ce qui optimise les coûts d'installation en réduisant le nombre de cordons de soudure obligatoire.

Spécification

CODE	UNITÉ	ALVATECH S002	
		GEO MEMBRANE TEXTURÉE	
PROPRIÉTÉ			APPLICATION
ÉPAISSEUR	MM	3	<ul style="list-style-type: none"> Projets environnementaux municipaux, projets de conservation de l'eau Rechargement de décharges d'embarcadours, tampons de protection en tas Endossement d'égouts, confinement de canal, traitement de résidu, réservoirs de traitement d'eau brute, usines de traitement Lignes de traitement des eaux usées, confinement souterrain Décharges de déchets solides, décharges de déchets dangereux Spécification minérale, remplissage de cordons de soudure, confinement des déchets solides
LARGEUR	M	7,5	
HAUTEUR DES POINTES	MM	0,9	
MATÉRIEL		100% POND VIERGE	
FLÉXIBILITÉ		BONNE FLÉXIBILITÉ	
PLAGE DE TEMPÉRATURE	°C	-70°C -100°C	
RÉSISTANCE		<ul style="list-style-type: none"> Résistant à la corrosion Résistant au vieillissement Bonne propriété de résistance à la flexion sans contrainte environnementale Ne se dilate ni se contracte à la traction et à l'enfoncement. 	
COEFFICIENT		<ul style="list-style-type: none"> Il a le plus grand coefficient de frottement et une bonne adhérence adhésive, en contact avec les couches de déchets ou les applications anti-infiltration verticales à forte pente. 	

PROJETS DE RÉFÉRENCE

Centre d'Enfouissement Technique Intercommunal à AHNIF

Le centre d'enfouissement technique (CET) implanté au lieu-dit Tik Remtath, en périphérie sud du chef-lieu de la commune d'Ahnif, est réalisé selon les normes internationales, il fonctionne à plein régime, en commençant au début avec une moyenne de 15 tonnes de déchets ménagers par jour pour en atteindre à l'heure actuelle 55.

Le projet consistait dans la réalisation d'un casier, travaux de VRD, réalisation d'un bâtiment d'exploitation, le mur de clôture et l'acquisition des équipements nécessaires pour le CET.



Réalisation d'un Centre de Tri

Le CET de la daïra de Bordj Okhriss, Wilaya de Bouira, prendra en charge les déchets des trois communes relevant de cette daïra, à savoir Bordj Okhriss, Mesdour et enfin Taguedit.

Soit pas moins de 30 000 habitants. Il s'étend sur une surface de plus de 8 ha.

Nous avons pris en charge la fourniture et poser des couches de géo-membrane, géotextile et géo-drain anti-UV du casier.



CULTURE DE L'EAU

Sodea Spa avec ses partenaires internationaux **AZUD** et **HIDROTEN** sont parmi les leaders mondiaux en filtration et irrigation localisée, vous propose des solutions pour améliorer la qualité et la gestion de l'eau dans les secteurs agricoles, industriels et urbains. Sensible aux problèmes de rareté de l'eau.

notre objectif est de mettre à votre disposition des technologies et des produits qui permettent une utilisation efficace et un rendement maximal d'une ressource aussi fiable comme l'eau, avec une Consommation raisonnable.

GAMME DE PRODUITS :

- Irrigation goutte à goutte
- Fert-irrigation
- Filtration
- Accessoires



AZUD

hidroten

nutricontrol
Automatic Fertigation & Climate Control

3. Unités de contrôle

L'Unité de contrôle comprend l'ensemble des éléments nécessaires pour un système totalement autonome et automatisé. L'unité de contrôle AZUD incorpore un pressostat différentiel qui permet la lecture directe de la pression différentielle dans le système de filtration et détermine le déclenchement du cycle de contre lavage. Les solénoïdes contrôlés par le programmeur déclenchent de façon séquentielle les vannes hydrauliques 3 voies pour la réalisation du cycle de nettoyage. Tous les accessoires de connexion sont pré-montés pour faciliter l'interconnexion hydraulique de l'unité de contrôle avec le système de filtration. Toutes les extrémités des micro-tuyaux de l'unité de contrôle sont identifiées et regroupées pour faciliter les connexions avec le système de filtration.



Nbre FILTRES	Séquence	Voltage	Type de solénoïdes
2 filtres	FSPSEA20007	220 V AC	24V AC
3 filtres	FSPSEA20008		
4 filtres	FSPSEA20009		
5 filtres	FSPSEA20010		
6 filtres	FSPSEA20011		
8 filtres	FSPSEA20014		



NTC DataLogger LUXAR LITE - LUXAR PLUS - VOLTER



NTC DataLogger possède des équipements autonomes pour surveiller et enregistrer les variables climatiques et agronomiques de toutes les cultures : horticole, fruitière, etc.

Selon le modèle, les équipements enregistrent les relevés d'humidité, de température et EC du sol, du potentiel matriciel du sol, de la consommation d'eau, de la température et de l'humidité de l'air, du rayonnement solaire, des précipitations, de la vitesse et la direction du vent. Ils calculent également l'évapotranspiration (ETo et Etc), le déficit de pression de vapeur (VPD), le stress hydrique (SH), le point de rosée et l'accumulation d'heures froides.

Les équipements disposent d'un accès internet comme interface du système, pour consulter les relevés en temps réel depuis n'importe quel smartphone, tablette ou PC.

On trouve parmi les caractéristiques :

- Système personnalisable.
- Graphiques des relevés (possibilité de visualiser plusieurs capteurs sur le même graphique).
- Notification d'alarmes (deux niveaux configurables).
- Installation et montage faciles.
- Connexion plug & play.



LUXAR LITE



LUXAR PLUS



VOLTER

Les équipements de la gamme NTC DataLogger possèdent jusqu'à 6 connecteurs rapides à choisir parmi :

	LUXAR LITE*	LUXAR PLUS**	VOLTER***
Alimentation	Autonome à travers le panneau solaire et batterie		230 VAC
Contrôleurs d'eau	2	4	8
Capteurs de sol/hortifruit (humidité, EC et Temp.)	2	4	4
Transmetteurs	2	4	4
Pluviomètres	✓	✓	✓
Capteur d'humidité ambiante	✓	✓	✓
Capteur d'humidité	✓	✓	✓
Capteur de rayonnement	✓	✓	✓
Anémomètres	✓	✓	✓
Géolocalisation	-	✓	✓
Calcul des variables agronomiques	✓	✓	✓

*LUXAR LITE possède 2 connecteurs rapides avec possibilité d'expansion. Consulter avec Nutricontrol.

**LUXAR PLUS avec option de connexion à bornes.

***VOLTER avec connexion à bornes.

CAPTEURS DRILL&DROP



Connaître avec exactitude les conditions de développement du bulbe humide, et donc celles du système racinaire des cultures, est d'une importance fondamentale de manière à profiter des ressources disponibles.

Des conditions adéquates d'humidité, de température et de conductivité électrique (EC) au niveau de la racine se traduisent par la croissance et l'amélioration de la qualité de la production.

Le capteur Drill & Drop (VWC/EC/Temp.) fournit une mesure précise de la température, du contenu volumétrique de l'eau et de la conductivité électrique (EC) dans les différentes profondeurs tout au long du profil du sol, selon le modèle.

Le capteur Drill & Drop (VWC/Temp.) fournit une mesure précise de la température et du contenu volumétrique de l'eau dans les différentes profondeurs tout au long du profil du sol, selon le modèle.

NTC REDIN



NTC REDIN est un système de communication sans fil par radio, qui permet de connecter l'équipement de contrôle d'irrigation de la gamme V4 à des modules d'entrées et de sorties à distance (routers), en constituant un réseau ou un maillage de noeuds de faible consommation. Chacun d'eux peut fonctionner comme récepteur, répéteur et émetteur.

NTC REDIN est un système de communication idéal pour les grandes exploitations où il est difficile de réaliser une installation de câble.

Il est composé par :

REDIN COORD

- C'est le lien entre le contrôleur d'irrigation de la gamme V4 et les routers (REDIN ROUTER).
- Alimentation 12 VDC ou 24 VAC.

REDIN ROUTER

- Permet l'activation à distance des électrovannes latch et la lecture des capteurs. Voir le tableau avec les modèles de REDIN ROUTER.
- Alimentation autonome à travers



Caractéristiques principales :

- Fréquences de transmission : ISM 2.4 GHz.
- Puissance de transmission : 10 mW maximum.
- Portée maximum entre les noeuds : 1200 m en vision directe.





Olivier Picual

La Picual est une variété originaire d'Espagne est très cultivée dans la région andalouse de Jean. L'olivier Picual est un arbre rustique qui s'adapte à des conditions climatiques et de sols très diverses, résistante au froid, à la salinité et à l'excès d'humidité. Elle est aussi caractérisée par son rendement élevé en huile et une maturation précoce avec une productivité constante et élevée.



Caractéristiques Agronomiques & variétales :

Arbre	Vigoureux (entré rapide en production)
Rendement	Élevé
Feuille	Forme elliptique avec une pointe oblique
Fruit	Ovoïde (2-4 g), couleur noire à maturité
Récolte	Précoce
Teneur en huile	Élevée (24%)
Qualité d'huile	Saveur fruité, doux et stable



Autres considérations :

Variété rustique pour son adaptation à des conditions pédoclimatiques variées. Elle est caractérisée par une entrée en production précoce et détachement facile de l'arbre, permettant une récolte mécanique. Elle est très appréciée pour sa productivité élevée et constante, sa teneur élevée en huile et sa conduite facile.



Amandier Pro 22 H

Parmi les variétés les plus récentes, caractérisée par une floraison très tardive, aptitudes à la taille, elle nécessite une taille légère, variété très productive.



Caractéristiques Agronomiques :

Vigueur de l'arbre	Vigueur moyenne à élevée, entrée en production précoce
Fertilité	25 000 – 30 000 Kg/Ha
Date de floraison	Rouge pourpre
Date de maturation	Rouge très attractif
Production	Sucrée



Caractéristiques de la variété

- Dureté de la coquille : Dure
- Rendement sans coque : 27%
- Forme du noyau : Allongée

Note:

Les dates de floraison et de maturité diffèrent d'une région à une autre.





Nos Moyens Pédagogiques

Moyens humains :

Formateurs :
Tous nos formateurs répondent non seulement aux exigences de la SPA LE PHARE HASNAOUI, mais aussi à celles de nos clients. Notre établissement s'est conventionné avec des formateurs de grande renommée à l'échelle nationale et internationale.

Staff professionnel :

L'institut le PHARE HASNAOUI dispose d'un staff professionnel dont la mission est de garantir un bon déroulement des formations et répondre aux exigences des apprenants, notre équipe dispose de l'expérience nécessaire pour coordonner et animer notre staff professoral.

Moyens matériels :

Dans le cas du déroulement de la formation dans nos locaux, la SPA le PHARE HASNAOUI met à votre disposition des salles de cours dotées des dernières technologies et répondant aux normes internationales.



Des salles de cours très modernes répondant aux normes requises en la matière par le ministère (tableaux, projecteurs...etc.).

- Le Phare est doté de son propre établissement d'hébergement disposant de toutes les commodités modernes et assurant un excellent confort aux apprenants avec une capacité d'accueil de 174 lits.



Un restaurant avec un service assuré par des professionnels.

قريبة ليكم
وتبهي داركم



MDM
MEUBLES D'ALGER

www.mdm-dz.com

**PORTES
D'ENTRÉE MASSIVES**



**PORTES DE
PASSAGE ÂME PLEINE**

**PORTES DE
PASSAGE TUBULAIRES**



**ARMOIRES
MODULAIRES/FRONT**

Nos secteurs d'activité

- ✓ Zones industrielles.
- ✓ Chantiers
- ✓ Banques
- ✓ Établissements
- ✓ Ambassades
- ✓ Séminaires
- ✓ Conférences
- ✓ Base de vie



Nos Services

-  Gardiennage et sécurité
-  Réalisation de systèmes de vidéosurveillance
-  Etude, conseil et assistance sécurité
-  Transport routier des matières dangereuses
-  Transfert de fonds
-  Auxiliaire de transport routiers de marchandises
-  Commercialisation d'équipements et fournitures de sécurité et protection
-  Importation d'équipements et matériels de sécurité et protection

Nos équipements

- ✓ Les portiques pour le contrôle d'accès.
- ✓ Les alarmes Anti-intrusion
- ✓ La télésurveillance placée soit sur site ou à distance
- ✓ Les Boutons de panique contrôlés à distance
- ✓ Les Barrières pour véhicules.
- ✓ Les Équipements pour la vérification des véhicules
- ✓ Les Équipements détecteur de métal
- ✓ Des radios de communication avec le Centre des Opérations
- ✓ Les Équipements médicaux d'urgence



Qui sommes nous ?

Créée en 2018, Gamma Security est une société de droit algérien, de gardiennage et de sécurité agréée par le Ministère de l'Intérieur et basée à Sidi-Bel-Abbes. Elle concourt à la protection des biens mobiliers, immobiliers et toute personne qui leurs est liée. Pour notre activité nous déployons des moyens actifs (personnes physiques) ainsi que des moyens passifs.

Gamma Security emploie des professionnels dotés d'une expérience pratique et théorique dans le domaine sécuritaire. Son personnel est spécifiquement formé pour les missions qui lui sont assignées à l'entreprise.

Afin de répondre aux exigences des clients en matière de sécurité et de mise en place des dispositifs adéquats, des études sont menées sur les sites d'activité. Après avoir analysé les résultats de l'étude, Gamma Security communique avec le client afin de suggérer les meilleures solutions pour la protection des lieux et du personnel.



“
SÉCURITÉ PAR
EXCELLENCE
”



Contact

048 70 66 36
info@gamma-security.com
www.gamma-security.com

Zone industrielle, section 214, lot N30,
bloc administratif B, local N 01



WWW.GAMMA-SECURITY.COM

الملحق رقم 05:



مجمع شالي علي
GROUPE CHIALI



Présentation du Groupe

Professionnel des plastiques extrudés depuis le début des années 80, le Groupe CHIALI se présente comme fournisseur de solutions intégrées et pratiques dans l'ensemble des domaines d'activités auxquels il s'adresse :
Eau – Gaz – Irrigation – Bâtiment.




Le GROUPE CHIALI aujourd'hui, c'est :

- 04 filiales
- 05 sites de production;
- 1200 collaborateurs;
- Plus de 3000 références de produits.

Le GROUPE CHIALI s'appuie, pour la distribution de ses produits, à travers le territoire national sur :

- 42 distributeurs agréés;
- plus de 300 revendeurs.



Fabrication & Fourniture

Fabrication & Fourniture des Canalisations Thermoplastiques en PE

- Tubes en PEHD pour les réseaux de distribution de Gaz Naturel ;
- Tubes en PEHD pour les réseaux d'Adduction et Distribution d'Eau Potable ;
- Tubes en PEHD utilisés comme gaine pour les réseaux de Télécommunication ;
- Tubes en PEHD pour les réseaux d'Assainissement sous pression ;
- Tubes en PEBD pour les réseaux d'Irrigation ;
- Tubes Multicouche pour les installations d'eau chaude et froide sanitaire, de chauffage par radiateur et chauffage par le sol.
- Grillages de signalisation des réseaux souterrains et de Balisage des zones délimitées.

Fabrication & Fourniture des Canalisations Thermoplastiques en PVC

- Tubes en PVC-U à Joint pour les réseaux d'Assainissement Gravitaire et sous Pression ;
- Tubes en PVC-U à Coler pour l'Evacuation des Eaux Usées et Eaux Pluviales ;
- Tubes en PVC-U Filetés pour les installations sanitaires d'Eau Froide à l'intérieur des bâtiments.

Fournitures des Equipements & Accessoires pour la réalisation des réseaux en PE et en PVC



Gamme et Normes de Produits

- Tube PE du diamètre nominal DN 20 jusqu'au DN 800.
- Pression nominale PN 6 jusqu'à PN 25
- Les tubes PEHD du GROUPE CHIALI sont certifiés TEDJ par l'IANOR & autorisés d'emploi par la SONELGAZ
- Eau : EN 12201 / NA 7700
- Gaz : EN 1555 / NA 7591
- Tube PVC du diamètre nominal DN 32 jusqu'au DN 630
- Pression nominale PN 6 jusqu'à PN 16
- Les Tubes PVC Evacuation, Assainissement & Adduction d'Eau Potable sont conformes aux normes :
- Effluents sous pression : EN 1452
- Assainissement gravitaire : EN 1401
- Le Tube multicouche CHIALIPEX du DN 16 jusqu'au DN 63
- Le Tube multicouche CHIALIPEX est conforme à la norme : EN ISO 21003
- Avis Technique 8/2014-01



Engineering & Réalisation

Hydraulique

- Réalisation & Réhabilitation des réseaux d'Alimentation en Eau Potable
- Pose des canalisations hydrauliques

Irrigation

- Amenées d'Eau vers périmètres irrigués
- Forage et Transfert
- Travaux de Protection contre les inondations

Environnement

- Réalisation des centres d'enfouissement techniques
- Réalisation des stations d'épuration & stations de lagunage

Travaux publics

- Travaux de terrassement, bitumage et Géo-synthétique
- Etanchéité des ouvrages d'art

Exploitation des carrières d'agréats

Télégestion des réseaux



CHIALI SERVICES SPA, filiale 100% du GROUPE CHIALI, active depuis plusieurs années dans le domaine de l'engineering et la réalisation de projets.



Atouts

- La disponibilité, la réactivité, l'écoute et la qualité résument l'esprit et l'engagement de SPA CHIALI SERVICES vis-à-vis de ses clients.
- CHIALI SERVICES est qualifiée par le Ministère des Ressources en Eau en catégorie Q2 pour les travaux hydrauliques.



I. PRESENTATION DE LA SOCIETE

1. PRESENTATION DU GROUPE CHIALI



Fondée en 1981, par son actuel Président, M. Ahmed CHIALI, la société STPM CHIALI, s'est spécialisée dans la fabrication des tubes PVC à coller, destinés aux réseaux d'eau potable et d'irrigation.

Les perspectives de développement du marché, conjuguées à la vision prospective et ambitieuse de son fondateur, ont rapidement permis d'enrichir l'offre de la société à travers

une large extension des produits fabriqués et une diversification des domaines d'activité. Les investissements consentis pour accompagner ce développement, tant en terme d'infrastructures et équipements, qu'en terme de ressources humaines, ont à leur tour imposé une nouvelle forme d'organisation. Cette évolution de la forme d'organisation de la société STPM CHIALI en GROUPE de 4 filiales, traduit son dynamisme, sa vitalité ainsi que ses perspectives d'évolution et de développement.

Aujourd'hui, le GROUPE CHIALI, professionnel des plastiques extrudés depuis le début des années 80, se présente comme fournisseur de solutions intégrées, complètes, viables et durables dans l'ensemble des domaines d'activité dans lesquels il évolue : l'eau, le gaz, l'irrigation et le bâtiment.

Par cette nouvelle organisation, le GROUPE CHIALI confirme son ambition de se positionner durablement en tant que leader sur le marché dans ses différents métiers.

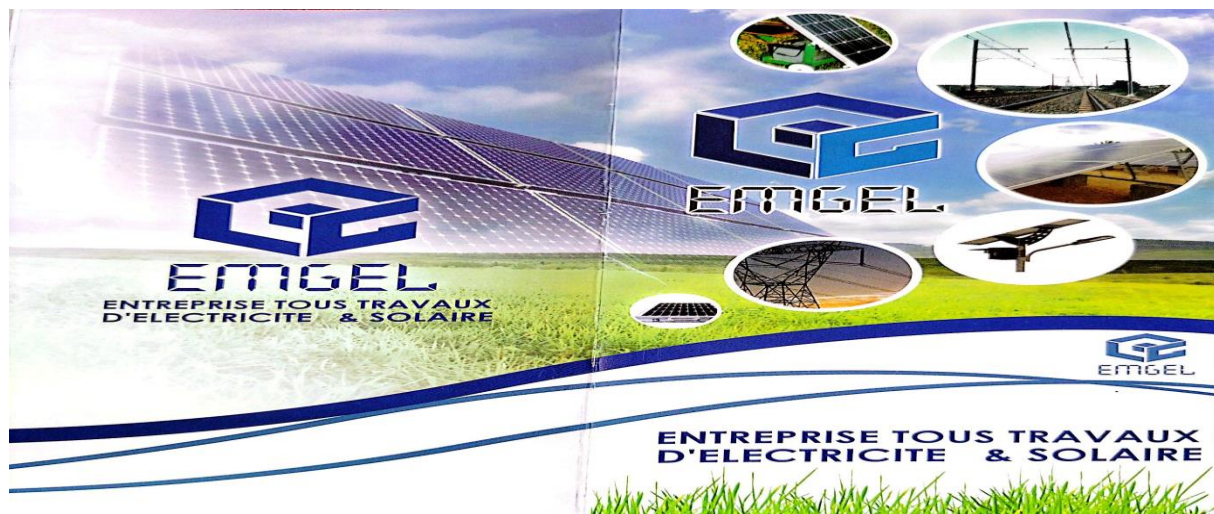
2. PRESENTATION DE CHIALI TUBES

CHIALI TUBES est l'une des filiales du GROUPE CHIALI.

CHIALI TUBES dispose de deux usines spécialisées (Usine PVC & Usine PE) dotées de plusieurs lignes d'extrusion de technologie récente et de grandes plateformes de stockage. L'usine PE est implantée sur une superficie de 12 ha et assure la fabrication d'une large gamme de tubes PEHD (jusqu'au Ø 800 mm) destinés à la distribution du Gaz naturel, de l'eau brute et de l'Eau potable. Ainsi qu'une gamme du tube PEHD servant de gaine pour de la fibre optique ou pour câbles électriques.

CHIALI TUBES a les certifications suivantes :

- ISO 9001 : Système de management de la qualité



La société **SARL EMGEL** a été créée en 2006, elle est spécialisée dans le domaine de l'ingénierie. Nous proposons à nos clients des services dans le secteur de l'énergie et de l'infrastructure tels que (*électricité générale, force motrice, solaire, gaz, caténaire et signalisation ferroviaire*).

LES PRINCIPAUX TRAVAUX DE L'ENTREPRISE :

❖ *Les travaux d'électricité générale, force motrice, gaz, caténaire et signalisation ferroviaire sont comme suit :*

- Produits d'éclairage muséographique et architectural.
- Travaux d'électrification des lignes ferroviaires (*CATENAIRE*).
- Installation des réseaux aériens et souterrain (*canalisation*) MT/BT
- Réalisation des réseaux de gaz
- Travaux d'installation des postes transformateurs moyenne tension, les groupes électrogènes, les armoires **TGBT-CAP** et de distributions.
- Travaux d'installation d'éclairage des zones intérieure et extérieure.

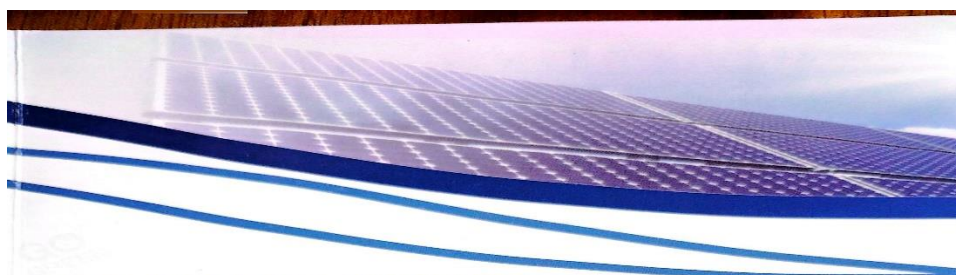
❖ *Les travaux d'énergie solaire :*

L'entreprise **SARL EMGEL** propose le mieux pour répondre aux besoins de ses clients, dans les domaines suivants :

- Eclairage public, pompage d'eau, chauffe eau solaire, habitations tels que (les administrations, maisons rurales, les sites isolés) et les trappes (Box) en béton.

Notre entreprise assure à ces clients, le service après vente tels que :

L'entretien et la maintenance des installations solaires.



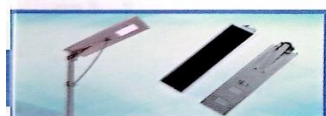
1) ECLAIRAGE PUBLIC :

SYSTEME D'ECLAIRAGE PUBLIC SOLAIRE CLASSIQUE (SEpsc):



Avec différentes puissances du luminaire entre **20w** jusqu'à **100w**
Durée de fonctionnement est de **14H/Jour**.
Autonomie du système est de **03 jours**.

SYSTEME D'ECLAIRAGE PUBLIC SOLAIRE INTEGRE (SEPSI):

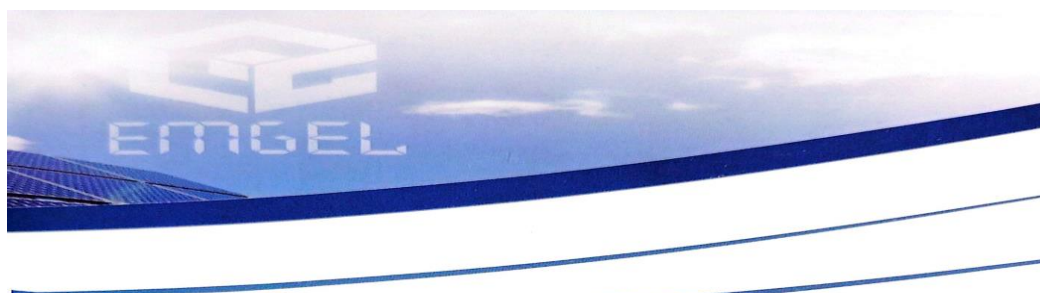


ALL IN ONE (le tous dans un seul bloc)
Avec différentes puissances du luminaire entre **08 w** jusqu'à **120w**
Durée de fonctionnement est de **14H/Jour**.
Autonomie du système est de **03 jours**.

SYSTEME D'ECLAIRAGE PUBLIC SOLAIRE JARDIN (SEPSJ):



Avec différentes puissances du luminaire entre **08 w** jusqu'à **30 w**
Durée de fonctionnement est de **14H/Jour**.
Autonomie du système est de **03 jours**.



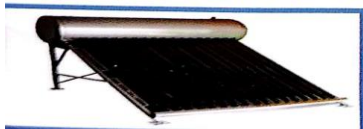
2) POMPAGE SOLAIRE :

Nous alimentons les différentes pompes AC immergée ou de surface avec différentes puissances :



Ø220V 1 Phase 0.4~5.5kw
Ø220V 3 Phase 0.4~5.5kw
Ø380V 3 Phase 0.75~110kw

3) CHAUFFE EAU SOLAIRE :



Un **chauffe-eau solaire** est un dispositif à fournir l'eau chaude sanitaire avec différentes capacités.

4) HABITATIONS (ADMINISTRATIONS, MAISONS RURALES, SITES ISOLÉS) :



Votre maison, votre Hangar, votre niche n'est pas raccordée au réseau ?
SARL EMGEL propose des solutions pour l'électrification du site isolé au réseau électrique.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سيدي بلعباس

بلدية سيدي بلعباس

قرار رقم 000/2023 متضمن منح رخصة استغلال وحدة تركيب التجهيزات الكهربائية المكملة
Unité de montage d'équipement électrique complémentaire التابعة ل ش.ذ.م.م « SARL Erial »

الكاتبة بقطعة رقم 217 مجموعة الملكية رقم 106 سيدي بلعباس

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية سيدي بلعباس

- بمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.
- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04/02/1984 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01/12/1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية المعدل والمتمم.
- بمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المعدل .
- بمقتضى القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25/12/2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم .
- بمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21/02/2012 المتعلق بالولاية .
- بمقتضى القانون رقم 18-11 المؤرخ في 02/07/2018 المتعلق بالصحة .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 14/09/2022 المتضمن تعيين السيد سمير شيباني واليا لولاية سيدي بلعباس.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 83-373 المؤرخ في 28/05/1983 المتضمن تحديد سلطات الوالي في ميدان الأمن و محافظة على النظام العام .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23/07/1994 المتضمن ضبط أجهزة الإدارة العامة في الولاية وهيكلها المعدل.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-138 المؤرخ في 15/04/2006 ينظم انبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تم فيها مراقبتها .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-265 المؤرخ في 06/09/1995 يحدد صلاحيات مصالح التقنين والشؤون العامة ومديرية الإدارة المحلية و فواعد تنظيمها و عملها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31/05/2006 يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة المعدل.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 19/05/2007 الذي يضبط قائمة المنشآت المصنفة في إطار حماية البيئة.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19/05/2007 المحدد لجال تطبيق محتوى و كفاءات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة المعدل والمتمم.
- بناء على القرار الولائي رقم 1964 المؤرخ في 20/06/2022 المتضمن تجديد تشكيلة اللجنة الولائية لحراسة ومراقبة المنشآت المصنفة المعدل للقرار رقم 2238 المؤرخ في 25/07/2022.
- بناء على قرار رقم 28-203 المؤرخ في 30/09/2013 متضمن الموافقة على موجز التأثير على البيئة الخاصة حول مشروع إنشاء وحدة تركيب التجهيزات الكهربائية المكملة التابعة ل ش.ذ.م.م « SARL Erial » الكاتبة بقطعة رقم 217 مجموعة الملكية رقم 106 سيدي بلعباس.
- بناء على المقرر رقم 33 المؤرخ في 02/10/2022 المتضمن الموافقة المسبقة حول مشروع إنشاء وحدة تركيب التجهيزات الكهربائية المكملة التابعة ل ش.ذ.م.م « SARL Erial » الكاتبة بقطعة رقم 217 مجموعة الملكية رقم 106 سيدي بلعباس.
- بناء على العقد رقم 01 مجلد 36 المؤرخ في 22/03/2008 المتضمن تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة (SARL Erial) الكائن مقرها بسيدي بلعباس تجزئة عدة بوجلال رقم 402 المبرم لدى الموثق الطيب محمدي بالمكتب الكائن ب 36 شارع الصومام .
- بناء على القرار رقم 1395 المؤرخ في 04/10/2011 المتضمن الترخيص بمنح الامتياز بالتراضي على قطعة أرض واقعة ببلدية سيدي بلعباس. دائرة سيدي بلعباس، ولاية سيدي بلعباس لإنجاز مشروع استثماري.
- بناء على موجز التأثير على البيئة المعدة من طرف مكتب الدراسات " SARL Erial " المعتمد من طرف وزارة البيئة.
- بناء على محضر المطابقة للجنة الولائية لحراسة ومراقبة المنشآت المصنفة للوحدة المؤرخ في 21/03/2023 تحت رقم 849.
- بناء على طلب رخصة استغلال المؤرخ في 30/12/2011 للشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة الريال (SARL Erial).
- بناء على الإرسالية رقم 1595 المؤرخة في 24/05/2023 الصادرة عن مديرية البيئة و المتضمنة مشروع قرار منح رخصة استغلال وحدة تركيب التجهيزات الكهربائية المكملة التابعة ل ش.ذ.م.م « SARL Erial » الكاتبة بقطعة رقم 217 مجموعة الملكية رقم 106 سيدي بلعباس.



مسحوق الخروب في دويباك

250

عملية نقل شتلات شجرة الخروب الي حظيرة تلمسان من اجل غرسها، عملية تطوعية مجتمع مدني وجمعيات وطبعا شركة بوبلنزة تبرعت بشتلات شجيرات الخروب.







كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
اطروحة

لـ نـيـل شـهـادـة دـكـتـوراه نـظـام ل م د في علم الاجتماع تنظيم وعمل.
الاستمارة
السيد (ة) المحترم (ة):
تحية طيبة وبعد

يسرنا أن نقدم لكم هذه الاستبانة والتي صممت من أجل الحصول على بعض البيانات التي تخدم مباشرة أهداف البحث العلمي الذي نقوم بإعداده، وذلك حول موضوع: المقاول والمقاولاتية والتنمية المستدامة.

أملين أنكم لن تدخروا جهدا في تقديم المعلومات اللازمة، علما بأن إجاباتكم ستكون موضع العناية والاهتمام والسرية التامة وألا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم.

اسم المقالة: عنوان:

- المحور الأول: البيانات الشخصية

(1) الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

(2) السن: 40-30 ☐ 50-40 ☐ 60-50 ☐ أكثر من 60 سنة ☐

(3) الحالة المدنية: متزوج ☐ أعزب ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

(4) المستوى التعليمي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

☐ أخرى ☐

(5) مكان الإقامة: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

(6) مهنة الوالدين: الأب: الأم:

(7) الوظيفة: (8) شهادتك (تخصص):

(9) عدد سنوات الخبرة:

(10) نمط مقالة:

صناعية ☐ خدماتية ☐ فلاحية ☐ حرفية ☐ تجارية ☐

أخرى ☐

محور الثاني: المقاول واستراتيجية التسيير.

- (1) ما هي وظيفة مسؤولك المباشر: مدير عام ☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس قسم الانتاج ☐ رئيس مصلحة ☐ مشرف ☐
- (2) ما إذا ما اتحيت لك فرصة عمل أخرى هل تترك العمل هنا؟
نعم ☐ لا ☐ ربما ☐
- (3) كيف هي علاقتك مع مالك المؤسسة (مقاول)؟
جيدة ☐ عادية ☐ لا علاقة ☐
- (4) هل انت مرتاح في عملك هذا؟ نعم ☐ لا ☐
- (5) هل انت راض عن وضعيتك ومرتبك؟ نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐
- (6) ما هو طموحك فيما يخص العمل في هذه المؤسسة؟

-
- (7) كيف تقييم تسيير هذه المؤسسة؟ جيد ☐ متوسط ☐ متدني ☐
- (8) في رأيك ما هو مستقبل هذه المقولة؟ زاهر ☐ جيد ☐ غامض ☐
- (9) هل تعتبر رب العمل رجل قيادي يحسن التسيير ويخاطر في سبيل الارتقاء بهذه المؤسسة؟

-
- (10) هل يمكن القول ان عملك هذا يشكل تحدي سواء من جهة الجهد المبذول او الوقت اللازم لذلك؟
-

محور الثالث: المقاولاتية والثقافة التنظيمية.

- (1) هل يطبق القانون الداخلي للمؤسسة (احترم القواعد والمعايير)؟ نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐
- (2) هل تتغيب عن عملك؟ نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐
- (3) هل هناك صرامة في العمل داخل هذه المؤسسة؟ نعم ☐ لا ☐
- (4) هل هناك رقابة مستمرة؟ نعم ☐ لا ☐
- (5) هل وقت العمل محدد ام هناك استثناءات؟

-
- (6) كيف تحصلت على عملك في هذه المقولة؟ مسابقة ☐ عن طريق وكالة التشغيل ☐ أحد معارف ☐ أخرى ☐
- (7) هل تم تجديد العتاد او ادخال عتاد انتاجي جديد مؤسسة؟
نعم ☐ لا ☐

(8) هل تعتزم تطوير نفسك من اجل تقديم الأفضل والحصول على مكانة أكبر؟

.....

(9) هل تعتبر نفسك جزء من هذه المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐

..... إذا كانت الإجابة لا لماذا؟

(10) في حالة الإصابات ما هي الإجراءات المتبعة؟

.....

(11) هل لديكم تأمين صحي:

(12) هل تستفيدون من الخدمات الصحية:

محور الرابع: جهود المقاول لتحقيق التنمية المستدامة.

(1) كيف هي علاقتك بزملائك؟

احترام وتقدير ☐ تعاون ☐ مصلحة ☐ تنافس ☐ صراع ☐

(2) هل توفر لكم مؤسسة وسائل الوقاية والسلامة المهنية (قفزات، خوذ، احذية، ملابس....)؟

نعم ☐ لا ☐ بعضها فقط ☐

(3) هل تعتمدون الترشيح في استخدام المواد الأولية في العملية الإنتاجية؟

نعم ☐ لا ☐

(4) هل تهتم مؤسستكم بالبيئة وحمايتها؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

(5) كيف يتم التخلص من المخلفات في مؤسستكم؟

.....

(6) هل حصلتم على تدريب او تكوين خلال عملك في هذه المؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐

(7) هل لديك الاستعداد والثقة الكافية لتولي مسؤولية أكبر (ترقية او تغير وظيفة في نفس

المؤسسة)؟

.....

(8) هل تساهم مؤسستكم في اعمال الخيرية او في اعمال لصالح المجتمع المدني؟

نعم ☐ لا ☐

(9) هل تشجع مؤسستكم المبادرة الفردية والابتكار في العمل؟

نعم ☐ لا ☐

إذا لا لماذا برأيك؟

.....

(10) هل تعمل معكم نساء (تمكين) وان وجدن كيف هو تعاملكم معهن؟

.....

(11) ماذا تعرف عن التنمية المستدامة؟

.....

(12) هل لديك إضافة؟

.....

.....

شكرا

المقاول والمقاولاتية والتنمية المستدامة -دراسة ميدانية بالغرب الجزائري -

- دليل المقابلة نصف الموجهة:

- 1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
 - 2- السن: 40-30 ☐ 50-40 ☐ 60-50 ☐ أكثر من 60 ☐
 - 3- الحال المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
 - 4- المستوى التعليمي: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى ☐
 - 5- مكان الإقامة: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐
 - 6- مهنة الوالدين: الأب ☐ الأم ☐
 - 7- سنوات الخبرة:
 - 8- عمر المشروع:
 - 9- نطاق النشاط: محلي ☐ ولائي ☐ وطني ☐ دولي ☐
- مشروع المقاولاتية في الجزائر.**
- 10- ما هو نوع نشاطك المقاولاتي؟
 - 11- هل يتوافق نشاطك المقاولاتي مع مجال دراستك؟ أم مع نشاط الوالدين؟
 - 12- كيف تبادر إلى ذهنك القيام بمشروعك الخاص؟
 - 13- هل كانت عندك فكرة مسبقة عن مشروعك؟
 - 14- هل المشروع مستنسخ عن تجارب أخرى (العائلة) أم وضعته حسب تحولات سوق المقاولاتية؟
 - 15- هل وجدت الدعم من قبل العائلة – الأصدقاء – الدولة – آخرون؟
 - 16- هل تلقيت تكوين خاص ثم اخترت مشروعك أم جاء التكوين متوازيا مع المشروع؟
 - 17- في كلتا الحالتين ما هي الصعوبات التي واجهتك؟
 - 18- ما نوع هذه الصعوبات؟
- مالية ☐ إدارية ☐ تجهيزات ☐ تمويل ☐ أخرى ☐
- 19- بالنسبة للجانب المالي هل تلقيت دعم للتمكن من إنشاء مشروعك؟ وما هو مصدره؟
 - 20- في الجانب الإداري هل استفدت من تسهيلات أم عانيت من البيروقراطية؟
 - 21- إذا اصطدمت بالعوائق البيروقراطية كيف تعاملت معها بصراحة؟
 - 22- هل لديكم مجلس إدارة؟

23- منذ متى وأنت تعمل في هذا المجال؟

24- هل تجدون صعوبة في إيجاد العمال المؤهلين؟

25- ما هو عدد العمال الذين توظفهم؟

26- ما هي مختلف الوظائف الموجودة؟

الإنتاج ☐ العدد:

التمويل ☐ العدد:

الإدارة ☐ العدد:

المحاسبة ☐ العدد:

التسويق ☐ العدد:

الموارد البشرية ☐ العدد:

أخرى ☐ العدد:

الثقافة التنظيمية للمؤسسة المقاولاتية بين التقليد والتحديث.

27- هل كل هؤلاء العمال يتمتعون بحقوقهم (التامين – التقاعد وغيرها) ؟

28- هل هناك التزام داخل مكان العمل؟

29- هل هذا الالتزام يؤدي إلى الانضباط أو إلى المقاومة؟

30- كيف تتعامل مع فترات المقاومة أو الإضرابات العمالية؟

31- هل تجد صعوبة في التعامل مع الزبائن والمنافسين؟

التنمية المستدامة في المؤسسات المقاولاتية

32- ماذا تعرف عن التنمية المستدامة؟ معرفتك الشخصية؟

33- هل تمس (التنمية المستدامة) مجال عملك بأي شكل من الأشكال؟

34- هل تؤمن بمشروع التنمية المستدامة؟ هل تلاحظ أي بوادر له في الساحة المقاولاتية؟

35- في حدود ممارستك والاحتكاك اليومي مع الزبائن والمنافسين هل تلاحظ أن المجتمع الجزائري

مستعد للمشاركة في مخططات التنمية المستدامة؟

36- كيف يمكن أن تشارك في التنمية المستدامة؟ وما هي أهم خطواتك في هذا الخصوص؟

37- في رأيك كيف يمكن أن نؤسس لمشروع التنمية المستدامة في الجزائر؟

38- هل يمكن أن تصبح التنمية المستدامة جزء من ثقافتنا اليومية؟ وكيف ذلك؟

39- هل هناك احترام لمعايير السلامة؟

40- بالنسبة للتجهيزات عندما تتعطل هل تخضع للصيانة أو تستبدل؟

41- كيف تنظرون الي تطور قطاع نشاطكم؟

42- هل العمال ملتزمون بثقافة العمل ضمن آفاق التنمية المستدامة (احترام الوقت والحفاظ على الموارد، التخلص السليم من النفايات)؟

43- هل هناك تنسيق وتعاون مع المصالح المعنية فيما يخص الحفاظ على البيئة؟

الجماعات المحلية: البلدية ☐ الدائرة ☐ الولاية ☐

مديريات البيئة ☐ المجتمع المدني (جمعيات) ☐

44- هل يدخل هذا الأخير في حيز المسؤولية الاجتماعية؟

45- هل تجدون أنفسكم ملزمون بالمساهمة في تطوير المجتمع وحماية البيئة والموارد الطبيعية، أم ترون هذه الأخيرة مجرد عملية تطوعية اختيارية؟

46- هل تشاركون في حملات التوعية والتطوع الخاصة بالبيئة؟

47- فيما يخص مجال الصحة والوقاية من حوادث العمل ومن خلال مسار عملكم هل لاحظتم أي تطور على هذا المجال؟

48- هل تريد أن تضيف شيئاً؟

الفهرس

فهرس المحتويات

02	شكر وعرفان
03	الإهداء
55-04	المقدمة العامة
22-06	1. الدراسات السابقة
26-22	2. تحديد الإشكالية
29-26	3. الفرضيات
38-29	4. تحديد المفاهيم
39-38	5. المرحلة الاستكشافية
42-40	6. الإجراءات المنهجية للبحث
40	7. المنهج وتقنيات جمع المعلومات
43	8. تعريف مجال الدراسة
53-43	9. عينة البحث
55-54	10. هيكل الدراسة
55	11. صعوبات البحث
122-56	الفصل الأول: الإرث النظري السوسيولوجي للإشكالية المقاولاتية
58	مقدمة الفصل
62-58	1. سوسيولوجيا المقاولاتية بين التنظيرات العالمية والخصوصية المحلية
-58	1.1. التطور التاريخي للمقاولاتية العالمية
	2.1. نظريات والاتجاهات المفسرة للفكر المقاولاتي
	3.1. نظرية تكوين الحدث المقاولاتي
	4.1. تصنيفات المقاولاتية
79-78	5.1. خصائص المقاولاتية
80-79	6.1. أهداف المقاولاتية
81-80	7.1. أهمية المقاولاتية
83-81	8.1. البيئة المقاولاتية المحفزة
85-83	9.1. دور الابتكار والإبداع في مؤسسات المقاولاتية
87-85	10.1. دور التعليم المقاولاتي في غرس الثقافة المقاولاتية لدى مجتمع الطلاب

89-87	11.1. أهم خطوات إنشاء مؤسسة إقتصادية
96-89	2. آليات تشجيع ودعم المقاولاتية في الجزائر
98-96	1.2. التنشئة الاجتماعية والتوجه المقاولاتي
101-98	2.2. أدوار المقاولاتية وأثرها على المجتمع
107-101	3.2. معوقات المقاولاتية في الجزائر
109-107	4.2. الثقافة المقاولاتية كأحد أهم معوقات المؤسسات الخاصة في مجال المقاولاتية
118-109	5.2. التطور التاريخي للمقاولاتية الجزائرية
121-118	6.2. تأثير جائحة كوفيد 19 على المسار المقاولاتي
122	خاتمة الفصل
176-123	الفصل الثاني: النموذج الفاعل المقاولاتي الجزائري
125	مقدمة الفصل
128-126	1. المقاول كمحرك لسيرورة العلمية المقاولاتية
128-126	1.1. تطور مكانة ودور المقاول عبر التاريخ
128-127	- المقاول في النمط الإقطاعي
128	- المقاول في النمط الرأسمالي
131-128	2. المقاربات الخاصة بالمقاول
129-128	1.2. المقاربة الوظيفية
130-129	2.2. المقاربة السلوكية
131-130	3.2. المقاربة العملياتية
133-131	3. خصائص وسمات المقاول
135-133	4. المراحل التاريخية لظهور المقاول في الجزائر
134-133	1.4. مرحلة ما قبل الإستقلال
134	2.4. مرحلة بعد الإستقلال (الإشتراكية)
135	3.4. مرحلة دخول إقتصاد السوق
136	5. نماذج للمقاول الجزائري
137	6. الفعل المقاولاتي
137	1.6. الفعل المقاولاتي في الجزائر
137	2.6. العوامل الاقتصادية والإجتماعية التي سببت ظهور الفعل المقاولاتي في الجزائر
140-138	3.6. ظروف ولادة المقاول الجزائري ورسوخ الفعل المقاولاتي

145-140	7. المقاول في ظل النظام الجديد فترة التسعينات
147-145	8. أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل المقاول الجزائري
146-145	1.8. علاقة العقلانية الاقتصادية للمقاول الجزائري بتقاليد وأعراف المجتمع السائدة
147-146	2.8. دور العائلة في تشكيل مسار المقاول الجزائري
149-147	9. خصائص المقاول الجزائري
148-147	1.9. الخصائص أو السمات الشخصية
148	2.9. الخصائص الاجتماعية
149	10. المقاول والثقافة المقاولاتية في الجزائر
150	1.10. الثقافة المقاولاتية الجزائرية
-151	11. أهمية الفاعل المقاولاتي الجزائري
152-151	1.11. الدور الذي يضطلع به المقاول إقتصاديا
153-152	2.11. الأدوار الاجتماعية للمقاول
154-153	3.11. الدور البيئي للمقاول
164-154	12. علاقة المقاول بمؤسسة المقاولاتية
156-154	1.12. العقلانية الاقتصادية عند المقاول الجزائري
159-156	2.12. المقاول الجزائري وتجربة التسيير
164-159	3.12. المقاول والثقافة التنظيمية
160-159	أ - قيم ومعايير المقاول الجزائري
161-160	ب - الرؤى الإستراتيجية عند المقاول الجزائري
163-162	ت - دور المقاول في إداري التغيير
164-163	ث - المقاول والرأسمال الاجتماعي في الجزائر
172-164	13. السياسات الحكومية المتعلقة بعمل المقاول الجزائري
172-164	1.13. منصة المقاول الذاتي
166-164	- إستحداث صفة المقاول الذاتي
166	2.13. الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي
167-166	3.13. القانون الأساسي للمقاول الذاتي
167	4.13. تصنيف النشاطات المؤهلة للإستفادة من قانون الأساسي للمقاول الذاتي
169-167	5.13. أهم الإمتيازات والإلتزامات التي يمنحها القانون الأساسي للمقاول الذاتي
168-167	أ. الإمتيازات

169-168	ب. أهم الإلتزامات المترتبة على صفة المقاول الذاتي الجزائري
172-169	6.13. التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي
172-170	أ. أهم مراحل التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي
172	ب. إعادة التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي
176-172	14. التحديات التي تواجه المقاول الجزائري بصفته فاعل إستراتيجي في الساحة الاقتصادية
173-172	1.14. البيروقراطية
175-173	2.14. الفساد الإداري
175	3.14. نقص العمالة الغنية المدربة
175	4.14. النظام الضريبي المعقد
176	خاتمة الفصل
218-177	الفصل الثالث: المقاول ومشروع التنمية المستدامة في الجزائر
179	مقدمة الفصل
-180	1. التنمية المستدامة
180	1.1. مفهوم التنمية المستدامة
184-180	2.1. تعريف التنمية المستدامة
187-184	3.1. التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة
188-187	4.1. أبعاد التنمية المستدامة
189	5.1. المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة
190-189	6.1. أهداف التنمية المستدامة
195-190	2. أدوار المقاولاتية في مسيرة التنمية المستدامة
191-190	2.2. دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة إقتصاديا
193-191	2.3. دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة إجتماعيا
195-193	3.2. دور المؤسسات المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة بيئيا وبيولوجيا
196-195	3. مؤشرات التنمية المستدامة
196	4. الربط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة في السياق الجزائري
198-197	5. واقع وآفاق المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
200-198	1.5. سياسة التنمية المستدامة في الجزائر
201-200	2.5. جهود الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

203-201	6. موقع المقاول الجزائري من التنمية المستدامة
203	7. المقاول الجزائري وتحديات تحقيق التنمية المستدامة
206-204	8. صعوبات
211-206	9. أصناف المقاولاتية التي تتجسد فيها أهداف التنمية المستدامة
213-211	10. المقاولاتية المستدامة
216-213	11. نماذج المقاولين الجزائريين حسب أدوارهم في التنمية المستدامة
218-217	خاتمة الفصل
276-219	الفصل الرابع: المقاول والمقاولاتية والتنمية المستدامة
220	مقدمة الفصل
221	1. تصميم الإستبيان
222	2. أدوات البحث
222	3. تحليل البيانات
275-222	4. خصائص ومميزات عينة الدراسة
276	خاتمة الفصل
280-277	خاتمة عامة
305-281	قائمة المصادر المراجع
336-306	الملاحق
245-337	فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين المعلومات الموسيو-ديموغرافية للمبحوثين	46
02	يمثل المستوى التعليمي للمقاولين	49
03	يظهر درجة الخبرة لدى المقاولين محل الدراسة	50
04	يمثل بداية نشاط كل مؤسسة	51
05	يمثل عمر المشروع	52
06	يمثل نطاق وطبيعة النشاط لكل مؤسسة	53
07	يمثل عدد العمال في كل مؤسسة من مؤسسات عينة الدراسة	55
08	مصفوفة مفهوم المقاولاتية وفق المنظور حلقة القيمة/الفرد	69
09	عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة Anada حسب الجنس وقطاع النشاط (2022)	96
10	عدد المشاريع الممولة حسب الجنس خلال فترة 2008-2020 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME)	98
11	أهم الآليات التي وضعتها الدولة لدعم المقاولاتية	102
12	الشركات الأصغر تشهد تأثر أكبر جراء كوفيد19	126
13	يوضع رأي العمال في طريقة تسيير المقاو	164
14	يوضح كيفية التوظيف في المؤسسات المقاولاتية	165
15	يوضح الرؤية الإستراتيجية للمقاو	169
16	يظهر نموذج عن بطاقة المقاو الذاتي	177
17	ترابط وتداخل أبعاد التنمية المستدامة	196
18	المجالات الرئيسية التي تستهدف التنمية المستدامة	197
19	يوضح المقاولاتية البيئية الاجتماعية والمستدامة	222
20	التوزيع البياني لعدد أفراد العينة حسب متغير الجنس	234
21	الشكل البياني لمتغير السن	235
22	الشكل البياني لمتغير الحالة المدنية	236
23	الشكل البياني لمتغير التحصيل العلمي	237

238	الشكل البياني لمتغير مكان الإقامة	24
240	الشكل البياني لمتغير مهنة الوالدين	25
241	الشكل البياني لمتغير الوظيفة	26
242	الشكل البياني لمتغير شهادة التخصص	27
243	الشكل البياني لمتغير سنوات الخبرة	28
244	الشكل البياني لمتغير نمط المقولة	29

فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	يمثل العينة الأولى من المبحوثين (المقاولين)	45
02	يمثل التطور التاريخي للفكر المقاولاتي	71
03	يوضح بيانات المؤسسات التي شكلت عينة الدراسة	81
04	يوضح التطور الزمني للتعليم المقاولاتي	91
05	نقاط التشابه والاختلاف بين إنشاء المؤسسات النمطية والمؤسسات المقاولاتية	116
06	مقارنة بين السياسات التقليدية المحلية في بث ثقافة المقاولاتية	125
07	يوضح أهم الخصائص والمميزات الخاصة بالمقاول	138
08	يمثل أنواع المهارات المطلوبة في المقاول	
09	مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	194
10	يصنف أهداف التنمية المستدامة تبعاً لمجالاتها الرئيسية	199
11	يوضح الفرق بين المنظمات التقليدية والمنظمات المستدامة	203
12	يوضح حركة الانتقال من المنظمات التقليدية إلى المنظمات المستدامة	204
13	يصنف أهم الحواجز التي تحول دون اعتماد الإستدامة	215
14	إختبار ألفا كرونباخ	231
15	التجزئة النصفية	232
16	إحصائيات التجزئة النصفية	232

233	تكرارات متغير الجنس	17
234	تكرارات متغير السن	18
235	تكرارات متغير الحالة المدنية	19
237	تكرارات متغير التحصيل العلمي	20
238	تكرارات متغير مكان الإقامة	21
239	تكرارات متغير مهنة الوالدين	22
240	تكرارات متغير الوظيفة	23
241	تكرارات متغير شهادة التخصص	24
243	تكرارات متغير عدد سنوات الخبرة	25
243	تكرارات متغير نمط المقابلة	26

الملخص:

المقاولاتية من منظور سوسيولوجي تتجاوز كونها ظاهرة اقتصادية بل أصبحت تعني التحول اجتماعي وثقافي يساهم في تغيير أنماط العمل القيم وحتى الممارسات اليومية، وهذا يحيلنا الي علاقتها مع مفهوم التنمية المستدامة وأسباب تأثيرها فيها.

في هذه الدراسة تناولنا المقاول وعلاقته بالمقاولاتية كممارسة اقتصادية واجتماعية ترتبط بأهداف التنمية المستدامة في إطار الرهانات الحديثة وذلك في سياق جزائري، في ظل تحديات عديدة تواجهها الجزائر دفعت المقاولاتية الي البروز كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية المحلية، بقيادة المقاول كمحرك لتغيير، شكلته عوامل مختلفة لتصنع منه نموذج لفاعل مقاولاتي حديث نسبيا.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Entrepreneurship, from a sociological perspective, goes beyond being an economic phenomenon. It has come to mean a social and cultural transformation that contributes to changing work patterns, values, and even daily practices. This refers us to its relationship with the concept of sustainable development and the reasons for its impact on it.

In this study, we addressed the entrepreneur and his relationship with entrepreneurship as an economic and social practice linked to sustainable development goals within the framework of modern challenges. This is within the Algerian context, in light of the numerous challenges facing Algeria that have pushed entrepreneurship to emerge as a strategic mechanism for achieving local development, led by the entrepreneur as a driver of change. Various factors have shaped him to create a model for a relatively modern entrepreneurial actor.

Keywords : Entrepreneur, Entrepreneurship, Sustainable Development.